



المملكة العربية السعودية
جامعة أمّ القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم القراءات

مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات السبع جمعاً ودراسةً وتحليلاً

رسالة مقدّمة للحصول على درجة الدكتوراه في تخصص القراءات

إعداد الطالبة
خلود بنت طلال الحساني
٤٣٠٧٠١٢٤

إشراف
أ. د/ يحيى بن محمد زمزمي
أ. د /خديجة بنت أحمد مفتي

١٤٣٣-١٤٣٤هـ



إهداء

إلى كل من ترك على دربي من نفسه ملامح , ورعاني غرساً تعاهدها بالحب ,
وعلمني كيف أتلو على نفسي تراويل العزم , وسار معي نحو حلم هذه اللحظة
خطوة خطوة , أهدي ثمرة هذا الجهد...

شكر وتقدير

أشكر الله أولاً الذي تتم بنعمته الصالحات ..

وأُثني بالشكر إلى .. أمي التي حملتني بين يديها دعاءً متصلًا إلى السماء لا تنقطع
حبائله .

وإلى أبي الذي نذر لنا العمر وعلمني كيف ألوك صعاب الحياة بالصبر , وأشعرني
دوماً أن هامتي تطاول الشمس ..

وإلى زوجي الذي توجني على قلبه , فاستوطن النبض , ورسم معي معالم النجاح
ووضعني على دربه ..

وإلى إخوتي وأخواتي الذين توسدت أضلعهم في لحظات الحزن والفرح ..

وإلى أبنائي الذين عطروا حبري بلون القرنفل , وجدّلووا بالحب أحرفي فانسابت
كالحرير ..

وإلى جدّاتي اللاتي خضبن روحي بحناءهن وطابت لنا الدنيا بوجودهن ورضاهن ..

وإلى والد زوجي و أهلي وأهل زوجي الذين كانوا دائماً على مقربة من القلب فلم
تخذلني محبتهم ..

وإلى كل من أضاء لي بعلمه , أو أهدى بالجواب حيرة سؤالي , أو كللني بأصدق
الأمان ..

لهم جميعاً .. شكري وتقديري ..

المقدِّمة

وتشتمل على:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجًا، وجعله سراجًا منيرًا للسالكين سبيله، ويسّر لنقله إلينا من اختاره ووفقه من أئمة الهدى، فوصل إلينا غصًا كما أنزل، لم تصل إليه يد التبديل والتحريف، ولم تطمح إلى النّيل منه أطماع الجاحدين والمعاندين، فكان ذلك مصداقًا لقوله -جلّ ذكره- في كتابه الحكيم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).

وأصليّ وأسلم على من في كتفه علامة، وسبّح الحصى في يده حتى فهم الناس كلامه، بعثه الله في الأمة الأمية، فعلمها ونصحها، فقامت بحفظ كتاب ربّها، على أدقّ أوجه التحريّ والإتقان، فكان معجزةً خالدةً محفوظةً من الزيادة والنقصان، أما بعد :

فلا يخفى ما للقرآن العظيم من مكانة عند المسلمين، فهو كتاب ربهم وشرعه ودستوره الذي ارتضاه للناس إلى يوم الدين، وهو الكلام العربي، الذي لا عوج فيه ولا التواء، معجزة نبيّهم التي تحدّى بها العرب والعجم، والذي لم تعرف العربية عبر تاريخها الطويل خطاباً أبلغ ولا أرقى ولا أسمى من خطابه، ولا غرو، فهو كلام الله ورسول المحكم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وإذا أردنا أن نقف على عظمة القرآن الكريم فلنشخص بأبصارنا إلى القوم الذين نزل بساحتهم لأول مرة، وكيف أنهم كانوا قومًا ذوي فصاحة، فأعجز الله به البلغاء، وأبكم به الفصحاء، ولا يزال القرآن الكريم يمدّنا إلى اليوم بأنواع من العلوم، ويفجّر لنا كنوز المعرفة ويحيي عقولنا بإثارة الفكر، وفوق كل هذا نور يهدينا إلى سواء السبيل، ويقودنا إلى جنات النعيم المقيم، ومما لاشك فيه أنّ

(١) سورة الحجر (٩) .

القراءات القرآنية هي جزء من هذا الإعجاز البياني، لذا نجد علماء المسلمين قد سَخَرُوا أنفسهم لينهلوا من علم القراءات شتى العلوم والعِبَر، ويستخرجوا منها ما تطمئن به القلوب قبل النظر، ويذودوا عن حياضها ضد من أقام عليها دعوى التشكيك فيها أو في قرائها، كما فعل ذلك بعض النحاة، حين جعلوا التّصوُّص الشّعريّة في مقدّمة ما ارتكزوا عليه في استنباط قواعدهم التّحويّة؛ وردّوا القراءات القرآنيّة إنّ تعارضت مع ما وضعوه من مقاييسهم، وكأنّ كمال اللغة والفصاحة قد اقتصر على أشعار العرب، بل لحنوا بعض القراءات لمخالفتها قواعد نحوهم، فطعنوا فيها، ولم يقبلوها، وزعموا أنّ كل ما خالف هذه القواعد لحنٌ لا يُلْتَفَت إليه؛ لأن العرب لم تقله، فدعاني هذا إلى أن أهتدي، بفضل الله وعونه، إلى اختيار موضوع هذا البحث لأكتب فيه رسالتي لمرحلة الدكتوراه، فتصفّحت وقرأت بعض كتب النّحو والقراءات والتفسير، فوقفت على جملة من الطّعون والانتقادات لقراءات الأئمة القراء الكبار، الذين تلقّوا قراءاتهم بالأسانيد المتصلة، أولئك الذين ارتضتْهم الأُمّة الإسلاميّة جيلاً عن جيل، وتلقّت عنهم تلك القراءات بالقبول، فوقفت على قرابة السبعين قراءة من القراءات المتواترة تم الطّعن فيها من قبل النحاة، وكما هو معروف في أنه لا يسوغ للنحاة أو غيرهم أن يرّدوا قراءة متواترة، رويت بالسند المتصل إلى النبي ﷺ، وفي هذه المسألة يقول أبو عمرو الداني رحمه الله: (لا تعملوا في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة أو الأقيس في اللغة العربية، بل اعملوا على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت رواية لم يردّها قياس عربيّة لأنّ القراءة سنّة متّبعة يجب قبولها والمصير إليها)^(١)، ويقول الإمام الزرقاني رحمه الله: (كلام أبي عمرو الداني وهذا كلام وجيه فإنّ علماء النحو إنّما استمدّوا قواعدهم من كتاب الله ومن كلام العرب،

(١) جامع البيان للداني (٥١/١) .

فإذا استمدت قراءة قرآنية كان الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، فيجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه لا القرآن يرجع إلى قواعدهم المخالفة)، وعلى هذا فقد بادرتُ بعون الله وفضله بكتابة خطتي لهذا البحث وجعلتها تدور حول عدّة نقاط أوضحتها في خطة البحث كما سيأتي إن شاء الله .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

أولاً: تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يؤصّل لفكرة أنّ القرآن وقراءاته هما الأصل والحاكم للنحو وقواعده، وأنّ النحو هو أولاً وليد التفكير والبحث في القرآن الكريم وقراءاته، لاسيما وأنّ أوائل النحاة كانوا من القراء الكبار الذين عُنيوا بالدراسات النحوية وانشغلوا بجانب ذلك بالقراءات والإقراء .

ثانياً: إيضاحه لمسألة أنّ تععيد النحاة للقواعد النحوية لم تكن أسباباً مقصورة على خشية اللحن، بل كان من أهم أسبابه الخوف على الآيات القرآنية من أن تمتد إليها يد التحريف، لذلك فإنّ القرآن الكريم وقراءاته لا يُعرضان على النحو، بل إنّ القرآن هو الحاكم الأول على صحّة القاعدة النحوية وتليه بعد ذلك مصادر الاستقراء الأخرى .

ثالثاً: إنّ قضية الطعن في القراءات لا تزال ضمن قضايا البحث المعاصرة المهمة، وهي قضية مفتوحة لكل باحث مهتم بخدمة تراثه، متطلّع للعلم .

رابعاً: إنّ الموضوع فيما أعلمه، لم يجمع أحد ما تفرّق منه في مكان واحد في بحث تفصيلي مستقل، بتتبع واستقراء، والتصدي لكل طعن على وجه التفصيل .

أهداف البحث:

أولاً: جمع ما تفرّق من هذا الموضوع في مكان واحد؛ ليسهل ويقرب على

طالبه.

ثانياً: إيضاح جوانب الموضوع بإيراد الرد التفصيلي على كل من طعن وضعف في القراءات المتواترة والقراء .

الدراسات السابقة:

بعد توفيق الله أولاً ثم البحث في هذا الموضوع في المراكز العلمية، والتواصل بالسؤال مع الجامعات، وتتبع الرسائل العلمية، فإنني لم أجد من جمع هذا الموضوع في بحث مستقل يجمع فيه ما تفرّق منه في المصادر المختلفة، ويفصّل البيان فيه عرضاً وتحليلاً، إلا أنني وقفت على بعض البحوث المنفردة التي كانت تعرض لمسألة طعن النحاة في القراءات بذكرها لبعض الأمثلة والرد عليها بصورة مجملية، ومن هذه البحوث :

- ١- بحث بعنوان (القراءات المتواترة وأثرها في علم اللغة) للدكتور/ أحمد الزعبي
 - ٢- بحث بعنوان (تلحين النحويين للقراء) للدكتور / ياسين جاسم المحيمد
- كما أنني وقفت على كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) للدكتور/ محمد عبد الخالق عزيمة في جزئه الأول، حيث أورد جملة من القراءات المتواترة التي حصل فيها الطعن دون أن يتعرّض للرد عليها .
- وكذلك وقفت على كتاب للدكتور: شعبان صلاح (مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري) حيث كان يعرض لمسألة الطعن في القراءات بذكر مثال أو مثالين في معرض حديثه عن موقف النحاة من القراءات، هذا وأسأل الله التوفيق في جمع ما تفرّق في شأن هذا الموضوع ودراسته دراسة علمية وافية بإذن الله .

منهج البحث:

أولاً: استقراء كتب اللغويين والنحاة وجمع القراءات السبع التي طعنوا فيها .
 ثانياً : أفراد فصل لكل إمام من الأئمة السبعة للحديث عن قراءاته التي طعن اللغويون فيها وأذكر في بداية كل فصل ما وافق فيه الإمام بقية الأئمة إن وجد وقد رتبهم حسب ترتيب الإمام الشاطبي لهم فبدأت بالإمام نافع, ثم ابن كثير, ثم أبي عمرو, ثم ابن عامر, ثم عاصم, ثم حمزة, ثم الكسائي .

ثالثاً: أفراد مبحث لكل قراءة (في كل فصل من فصول البحث السبعة) يشتمل على النقاط الآتية :

- ١- ذكر القراءة المطعون فيها .
 - ٢- التأصيل للقراءة من متن الشاطبية وكتب القراءات والاحتجاج .
 - ٣- نصوص اللغويين في الطعن على القراءة.
 - ٤- بيان وجه الطعن .
 - ٥- الدراسة والتحليل: وذكرت فيه الأسباب التي دعت النحويين إلى الطعن في القراءة، ثم ذكر الطعن الذي ورد في القراءة من قبل أهل اللغة، وردود أهل اللغة على أهل اللغة - إن وجد-، ومن ثمّ جمع ردود أهل القراءات بشكل تفصيلي من الكتب المتفرقة على الطاعنين في القراءة المتواترة، وإيضاح الرد بالأدلة التي عرضها علماء التفسير والقراءات، ومن ثم الانتهاء إلى الخلاصة بعد دراسة وتحليل الطعن .
- رابعاً: القراءة التي يشترك فيها أكثر من إمام أذكرها بالتفصيل في أول إيراد لها، فإن تكررت ذكرتها في بداية كل فصل فيما اتفق فيه كل إمام مع الأئمة السبعة، وذلك تجنباً للتكرار والإطالة .

خامساً: الترجمة للأعلام من مظاهها، ولا أترجم للصحابة لشهرتهم ولا للأعلام المعروفين، ولا للمعاصرين واكتفي بوضع تاريخ الوفاة بجانب الاسم إن لزم الأمر .

سادساً: منهجي في التراجم: أكتفي بذكر الاسم والكنية وأشهر ما عُرف عنه وتاريخ الوفاة، وتاريخ الولادة إن وجد .

سابعاً: أكتفي بذكر مرجعين في الترجمة، إلا إذا تعذر الحصول على ترجمته من مصدرين فاكتفي بمصدر واحد للتوثيق، وعند تكرار ورود العلم المترجم له، فإني أكتفي بالترجمة في أول موضع، ولا أحيلُ إلى الترجمة فيما بعد، حتى لا تكثر حواشي البحث، ولمعرفة مكان ترجمته ينظر في فهرس الأعلام .

ثامناً: إذا كان النص بدون تصريف، أو كان التصريف يسيراً، فإني أحيل على اسم الكتاب مباشرة، وإذا تصرفت بالنص، أو أخذت أصل الفكرة وكتبتها بأسلوبي، فإني أحيل على الكتاب بكلمة (يُنظر) أو أكتب (بتصرف).

تاسعاً: أكتفي بذكر المعلومات الكاملة للمراجع في فهرس المصادر والمراجع .
عاشراً: عزو الآيات إلى سورها وفق الضوابط المعروفة بذكر اسم السورة ورقم الآية.

الحادي عشر: تخريج الأحاديث حسب الأصول، والحكم عليها كلما أمكن واستلزم البحث ذلك.

الثاني عشر: كتابة بعض اللطائف والإشارات والمسائل كلما لزم الأمر .

خطة البحث:

يشمل البحث مقدمة، وتمهيد، وثمانية فصول، وخاتمة، وفهارس، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطته ومنهجه.

التمهيد: وفيه مبحثان :

المبحث الأول:

أولاً: الطعن في اللغة .

ثانياً: تاريخ طعن النحاة في القراءات .

ثالثاً: أسباب طعن النحاة في القراءات .

المبحث الثاني :

أولاً: الأدلة على نزول القراءات وأنها كلام الله.

ثانياً: ضوابط القراءة المقبولة.

ثالثاً: تراجم القراء السبعة وتواتر قراءاتهم .

الفصل الأول: السماع والقياس وأثرهما في الطعن على القراءات.

الفصل الثاني: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام نافع (ت: ١٦٩)، وفيه اثني

عشر مبحثاً :

المبحث الأول: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة: ٦ .

المبحث الثاني: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ الأنفال: ٤٢ .

المبحث الثالث: ﴿فِيمَ تَبْشِرُونَ﴾ الحجر: ٥٤ .

المبحث الرابع: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣ .

المبحث الخامس: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾ الشعراء: ١٧٦ .

المبحث السادس: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ﴾ الزمر: ٩ .

المبحث السابع: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي ﴾ الزمر: ٦٤ .

المبحث الثامن: ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ الزخرف: ٥٧ .

المبحث التاسع: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ الأحقاف: ١٥ .

المبحث العاشر: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ المجادلة: ١ .

المبحث الحادي عشر: ﴿ نَبِيٍّ ﴾ و ﴿ النَّبِيُّ ﴾ بالهمز لنافع .

المبحث الثاني عشر: ﴿ أَيْمَةً ﴾ بإبدال الهمزة الثانية ياءً .

الفصل الثالث: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام ابن كثير (ت: ١٢٠ هـ)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: ﴿ مَنْ كَانَتْ عِدْوًا لِيَجْرِبِلَ ﴾ البقرة: ٩٧ .

المبحث الثاني: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ ﴾ المائدة: ٢ .

المبحث الثالث: ﴿ إِنَّ قَنَلَهُمْ كَانَ خِطَاًا كَبِيرًا ﴾ الإسراء: ٣١ .

المبحث الرابع: ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ الحج: ١٥ .

المبحث الخامس: ﴿ ضِيَاءً ﴾ بالهمزة لقنبل .

الفصل الرابع: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤ هـ)، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ نوح: ٤، ﴿ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ ﴾

البقرة: ٢٨٤ .

المبحث الثاني: ﴿يُودِيهِ إِلَيْكَ﴾ آل عمران:، ﴿تُولِيهِ مَا تَوَلَّى مَا تَوَلَّى﴾
النساء: ١١٥.

المبحث الثالث: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣.

المبحث الرابع: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ النجم: ٥٠.

الفصل الخامس: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام ابن عامر (ت ١١٨) وفيه
ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: تحقيق الهمزتين من كلمتين مثل ﴿السَّفَهَاءُ^ط أَلَا﴾ البقرة: ١٣.

المبحث الثاني: ﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا﴾ النساء: ١٣٥.

المبحث الثالث: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا^ننُ قَوْمٍ﴾ المائدة: ٢.

المبحث الرابع: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ الأنعام: ٩٠.

المبحث الخامس: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧.

المبحث السادس: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ الأعراف: ١١١.

المبحث السابع: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا^ع إِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾

الأنفال: ٥٩.

المبحث الثامن: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف: ٢٣.

المبحث التاسع: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء: ٨٨.

المبحث العاشر: ﴿وَتَطْمَئِنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا^{١٠}﴾ هُنَالِكَ﴾ الأحزاب: ١٠-١١.

﴿أَطَعْنَا اللَّهَ^{٦٦} وَقَالُوا﴾ الأحزاب: ٦٦ - ٦٧.

﴿السَّبِيلَ ٦٧ رَبَّنَا﴾ الأحزاب: ٦٧ - ٦٨ .

المبحث الحادي عشر: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ حيثما وردت .

المبحث الثاني عشر: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ حيثما وردت .

الفصل السادس: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام عاصم (ت ١٢٧هـ) وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ﴿وَضَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ يوسف: ١١٠ .

المبحث الثاني: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ القيامة: ٢٧ .

الفصل السابع: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام حمزة (ت ١٥٠هـ) وفيه عشرة مباحث :

المبحث الأول: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ البقرة: ٢٢٩ .

المبحث الثاني: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ﴾ آل عمران: ١٧٨ .

المبحث الثالث: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١ .

المبحث الرابع: ﴿ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ النساء: ٩ .

المبحث الخامس: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ إبراهيم: .

المبحث السادس: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥ .

المبحث السابع: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ الكهف: ٩٧ .

المبحث الثامن: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ﴾ الكهف: ٤٤ .

المبحث التاسع: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ فاطر: ٤٣ .

المبحث العاشر: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ الصفات: ١٢ .

الفصل الثامن: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام الكسائي (ت ١٨٠ هـ) وفيه

مبحثان:

المبحث الأول: ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ سبأ: ٩ .

المبحث الثاني: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۗ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدًا ۗ ﴾

الفجر: ٢٥ - ٢٦ .

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

أولاً: الطعن في اللغة .

ثانياً: تاريخ طعن النحاة في القراءات .

ثالثاً: أسباب طعن النحاة في القراءات .

المبحث الثاني :

أولاً: الأدلة على نزول القراءات وأنها كلام الله.

ثانياً: ضوابط القراءة المقبولة.

ثالثاً: تراجم القراء السبعة وأشهر روايتهم وتواتر

قراءاتهم .

المبحث الأول

أولاً: الطَّعَنُ في اللغة:

الطَّعَنُ لغة: من طَعَنَهُ بالرمح. وطَعَنَ في السنِّ يَطْعُنُ بالضم طَعْنًا. وطَعَنَ فيه بالقول يَطْعُنُ أيضاً طَعْنًا وطَعْنَانًا، وطَعَنْتُ في الرجلِ أَطَعَنَهُ طَعْنَانًا، إذا ذكَّرتَه بقبيح، و(المَطْعَانُ) الرَّجُلُ الكَثِيرُ الطَّعْنِ لِلْعَدُوِّ وَقَوْمٌ (مَطَاعِينُ)، وفي الحديث: " لا يكون المؤمنُ طَعْنَانًا"^(١) يعني في أعراض الناس، والطاعون: الداء المَعْرُوف. وقال الكسائي: لم أسمع في مضارع الكل إلا الضم، وقال الفراء: سمعت يطعن بالرمح بالفتح. فالطَّعَنُ يكونُ في الأمرِ الحسِّيِّ بالحزبة والسَّكِينِ والعُودِ والإصْبَعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُم الطَّعَنُ بِالرُّمْحِ وَالطَّعْنَانُ بِاللِّسَانِ^(٢).
وأنشد:

وَأَبَى ظَاهِرُ الشَّيْءِ نَاءَةً إِلَّا طَعْنَانًا وَقَوْلَ مَا لَا يُقَالُ^(٣)
ثم أُطْلِقَ عَلَى الدَّمِّ، والهجو، والتكذيب، والتحقيق القولي الذي يؤذي المطعون
إيذاءً نفسيًّا؛ كما أنه يؤذيه الطَّعَنُ بالرمح، أو الحربة إيذاءً بدنيًّا.

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم ٣١٢، الترمذي في كتاب البر باب ما جاء في اللعنة رقم ١٩٧٧، وابن حبان في صحيحه رقم ١٩٢، والحاكم في المستدرک ٥٧/١، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد رقم ٣١٢.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢١٥٧/٦)، المخصص (٥٣/٢)، مختار الصحاح (١٩٠/١)، جمهرة اللغة (٩١٧/٢) بتصرف.

(٣) البيت منسوب لأبي زيد الطائي في جمهرة اللغة (٧١٩/٢). واسمه حرملة بن منذر، شاعر مشهور مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ولم يسلم وكان نصرانيا، وقيل اسلم واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه بني طيء، ويروى أنه عاش مائة وخمسين عاماً. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١٤٥/٢)، الأعلام للزركلي (١٧٤/٢).

تعريف القراءات: كما عرّفها ابن الجزري: " علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلهٗ "(١).

الطّعن في القراءات: هو قدح بعض النحويين في قراءة خالفت السماع أو القياس المعمول به لديهم .

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٩) .

ثانياً: تاريخ طعن النحاة في القراءات:

إن قضية الاستشهاد بالنصوص اللغوية، هي ما دعت النحاة وأهل اللغة إلى توزيع الاهتمام بين قنوات السماع من شعر ونثر وأحاديث نبوية ونص قرآني، ومن ثمّ الاعتماد على هذه النصوص كمصادر للتقعيد، والذي لا شك فيه أنّ جميع النحاة يعترفون بحجّية القرآن، وكونه مصدراً أساسياً من مصادر التقعيد، بل إنّ أغلب نحاة الجيل الأول هم من المشاركين في الدرس القرآني، فهم نحاة وقراء على حدٍ سواء، إلاّ أنّ استعمالهم للشواهد القرآنية والقراءات لم يحظ بما يجب من اهتمام، بل واعتبرها بعض النحاة المرتكز الثالث للتقعيد بعد أشعار العرب وكلامهم، بالرغم من أنّ النحو في أصله قد نشأ لخدمة القرآن الكريم، وعصمة اللسان العربي من الخطأ .

وقد بدأت فكرة الانفصال بين النحو والقراءات وصار لكل علمٍ منهما منهجه ورجاله، حين لاحظ بعض النحاة عدم تحمّل القراءة لقياس النحو في بعض القراءات، وذلك لأنها سنة متبّعة، لا تخضع لأحكام القياس والمناهج العقلية، فاختلفت طريقتهم في تطبيقهم للنظرية التي قرروها مسبقاً عن القرآن وقراءاته في كونها سنة متبّعة، فامتدت أقلامهم وألسنتهم إلى بعض القراءات المتواترة للنيل منها، وما ذلك إلاّ لأنها تخالف قواعدهم الموضوعية، التي ظنّوا أنّها باستقراءهم الناقص قد جمّعت كل ما سُمع عن العرب^(١).

ولذلك نجد لبعض النحاة مواقف متحاملة من القراءات المتواترة والتي تمثل بعض لهجات العرب المشهورة أو غير المشهورة، فجرت على ألسنتهم عبارات مثل: قبيح، وشاذ، ولحن، وغلط وغيرها، وكأنّ القراءات أصبحت بذلك مجالاً لتطبيق القواعد وليست مصدراً تُستقى منه القواعد .

(١) ينظر: مواقف النحاة من القراءات (ص: ٧٨) بتصرف .

ولو أنّ النّحاة فرّقوا بين الفصحى الأدبية العامة المتمثلة في لغة القرآن دون قراءاته التي قد تجمع مختلف اللهجات الفصحى والأفصح، والمشهور الشائع وغير المشهور، لما حدث هذا الخلط الذي فتح الباب على مصراعيه للطّعن في القراءات المتواترة .

والاحتجاج بالقراءات أمرٌ عرفته المدرسة البصرية والكوفية، إلّا أنّ الأخيرة توسّعت فيه أكثر، ولم يحتل القرآن ما كان يجدر به من مكان في الدراسات اللغوية البصرية، بل إنّ بعض مؤلّفاتهم كان فيها تغافل نسبي عن نصوصه كالمقتضب للمبرد، وخصائص ابن جني، بالرغم من أنّ كثيراً من المسائل كان بالإمكان أن تقوم على الاستشهاد بالقرآن وحده لوضوح وجه الاستشهاد به .

وقد تباينت الآراء في حقيقة أول من فتح باب الطّعن في القراءات القرآنية من المدرستين، فمنهم من ذهب إلى أنّ البصريين هم أول من فتح هذا الباب، والذي حدا بالبصريين إلى هذه التهمة هو استقراؤهم الناقص، حيث اعتمدوا على لهجات القبائل المشهورة دون غيرها، ولذلك توقفوا عند كثير من القراءات التي تمثل لهجات أخرى من القبائل العربية، فوقفوا منها موقف المعارضة.

إلّا أنّ البعض وقف للرد على هذه التهمة، وذكر أنّ هذا الطّعن في القراءات إنما كان من المتأخرين من نحاة البصرة، وليس ممن أصل أصولهم النحوية كسيبويه^(١).

ويرى الدكتور أحمد مكي : أنّ سيبويه لم يتصدّ بالإنكار الصريح للقراءات، بل كان يذكر الخلافات حول القراءة وتوجيهها ، ثم يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة أو قد تردها رداً قاطعاً دون أن يذكر القراءة نفسها

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، إمام النّحو، حُجِّهُ العَرَبِ، توفي سنة (١٨٠هـ) . ينظر: سير

أعلام النبلاء (٣٥١/٨)، تاريخ العلماء النحويين للتونحي (ص: ٩٠).

كما كان منه، في تضعيف النصب في قراءة (كن فيكون)، وحين وصف همز (نبي) بالقلّة والرداءة كما سيأتي في هذا البحث، وذلك جعل الكثير يظنون أنّ سيبويه لم يخطئ شيئاً من القراءات القرآنية أو لم يتكلم في تلحينها، وهذا لا يُلغى أنه من القمم الشوامخ التي أرست دعائم العربية، وإنما هو إنكار للتجاوز على القرآن وقراءاته. (١)

بينما نجد الكوفيين لهم عناية بكلّ ما هو عربيّ أصيل، وكان لهم اعتناءً خاصّ بفن القراءات، وشاع من مسجدها وحلقاته قرّاءً اشتهروا بالضبط والإتقان وشاعت قراءتهم بين الأمصار كأبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة الزيات، وحمزة بن علي الكسائي.

وكانوا يمارسون فنون اللغة معتمدين على اتساع الرواية في الشعر والحديث والقراءات والأخبار، وهذا لا يعني أنهم كانوا يتساهلون في قبول اللغات، وهي تهمّة رماهم بها البصريون من باب ما كان بينهم من خصومةٍ مذهبية؛ لأننا نجد أنّ الكوفيين انتقدوا بعض اللهجات وردّوا بعض اللغات.

وبرغم ذلك نجد أنّ للكسائي تخطئةً للقراء والقراءات، ونرى الفراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ليقول: إنّ الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذلك (٢)، والحقيقة أنّ نحاة الكوفة البارزين قد تتلمذوا على يد علماء البصرة فتأثروا بهم، وأنّ من الطبيعي أن نجد دائماً عند نحاة الكوفة تأثيرات مختلفة بالمذهب البصري، ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يتبيّنوا شخصياتهم إزاءه، وأن ينفذوا إلى مذهب مستقلّ بهم، وإذا أردنا أن نبحت بين البصريين عن موجّه رواد المدرسة

(١) ينظر: سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية (ص: ٦) بتصرف.

(٢) ينظر: المدارس النحوية (ص: ١٥٧).

الكوفية الكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي لمثل إمامنا الأخفش الأوسط^(١) الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيويه^(٢).

وبالتبُّع والاستقراء، نجد أنّ الأخفش هو أول من فتح باب الطعن على القراءات في كتابه: (معاني القرآن) الذي ألفه في بغداد، وقد استدل فيه بما يقرب من مئة واثنين وعشرين قراءة. منها اثنتان وسبعون متواترة، وخمسون شاذة.

وإذا ما تصفّحنا هذه القراءات، فسوف نجد مصطلحاتٍ مبتكرةً، ظهرت عند الأخفش حول القراءات التي لا تتفق مع قياسه النحوي، والذي كثيراً ما خالف فيه أستاذه سيويه، ومدرسته البصرية .

فقد يصف قراءة متواترة بأنها لغة شاذةٌ قليلةٌ^(٣)، أو أنها قبيحة^(٤)، أو أنها رديئة^(٥)، فكان بذلك أول من طعن في القراءات، وتبعه الكسائي والفراء والمازني وغيرهم، وحتى أنّ الفراء قد فضّل النحاة في عدد القراءات الصحيحة والشاذة التي طعن بها على حدٍ سواء، وبذلك لا يمكن أن نُبرأ ساحة الكوفيين من تهمة الطعن التي رُمي بها البصريون^(٦).

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعِي، مولى مجاشع، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ النحو عن سيويه، وفاته كانت في أربع وتسعين ومائة. ينظر:

إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣٦/٢)، الأعلام للزركلي (١٠٢/٣).

(٢) المدارس النحوية (ص: ١٥٥).

(٣) معاني القرآن للأخفش (٥١/١).

(٤) المصدر السابق (٢٠٦/١).

(٥) المصدر السابق (٥٤/١).

(٦) ينظر: سيويه والقراءات (ص: ٦)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١٩/١)، مواقف النحاة من القراءات القرآنية (ص: ٧٩، ٩٧)، بحث بعنوان: حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، د. عبد الفتاح محمد عبوش، بحث بعنوان: موقف النحاة من القراءات دراسة تأصيلية، صالح محجوب (ص: ٣) وما بعدها. بتصرف

وبهذا يكون البصريون هم أول من وجّه للطّعن في القراءات، وتبعهم في ذلك أهل اللغة والتفسير ومصنّفي القراءات.

و الذي نُخْلِصُ له أنّ إهدار المدرسة البصرية لكثير من الروايات التي لم تخضع لأصولها، كان سبباً مباشراً أوقعهم في معارضة القراءات والطّعن فيها.

وإنه لمن المؤسف أن نقول: إنّ كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمّنت نصوصاً كثيرة في الطّعن على القراءات المتواترة وعلى الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا لها، وعوّلوا عليها، لأسباب قد تكون نابعة من التعصّب المذهبي بين المدرستين اللّتين لم يكن هناك أيّ فرق بينهما في الطّعن على القراءات المتواترة، فلا يسعنا القول بأنّ إحدى المدرستين كانت أقرب رحماً إلى القراء وأكثر تقبّلاً للقراءات^(١)، فكلا المدرستين كانت له مواقف في الرفض ومعارضة القراءات وإنّ تنوّعت واختلّفت أسبابهم .

(١) ينظر: مواقف النحاة لشعبان صلاح (ص: ٢٨٧) بتصرف .

ثالثاً: أسباب النحاة في الطعن على القراءات:

اختلفت أسباب النحاة للطعن في القراءة، وتباينت مواقفهم منها، فمنهم من قلّ طعنه في القراءات المتواترة، ومنهم من وصفها بالقبح والخطأ واللحن واتهام القراء بعدم الدراية، برغم أنّ جميع النحاة قد قدّموا لدراساتهم النحوية، بأنهم وَاَعُونَ تماماً لفكرة أن القراءة سنّةٌ متّبعةٌ، وأنها تتصل بأسانيدھا إليه ﷺ، وقد انقسمت هذه الأسباب إلى قسمين: أسباب تتعلق بالقراء، وأسباب تتعلق بالقراءة، وبيانها كالتالي:

أسباب تتعلق بالقراء:

أن يفرد الراوي برواية مخالفة لما عليه سائر القراء فيطعن فيه النحاة، أو أن يكون ضعفه في روايته يتعلّق بشخصيته فيرميه النحاة بالوهم والغلط، كما كان من الأعرج (ت ١١٧هـ) حين طعن من قرأ بالتخفيف في التاء وكسر الخاء بدون ألف وصل بعدم العلم في العربية^(١).

قال الذهبي: قال الأصمعي حدثنا نافع حدثنا الأعرج، أنه قرأ ﴿لَنَخَذَتْ

عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ الكهف: ٧٧ قال: لا تأخذها عنه، فإنه لم يكن عالماً بالعربية^(٢).

أسباب تتعلق بالقراءة:

أولاً: أن يغلب على ظن النحاة أنّ القراءة لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجّة، أو لأنّ الذي اجتهد قد غلب على ظنه أنّ هذه القراءة خطأ، أو وهمّ من أحد الرواة الذين نقل عن طريقه هذه القراءة التي طعن فيها^(٣)، أو قد يخفى أحياناً توجيه القراءة

(١) ينظر: قواعد نقد القراءات (ص: ٢٤).

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٤٣).

(٣) ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في التفسير والأحكام ٢٤٩/١.

على بعض النحويين، فيسارع إلى ردها^(١)، كقراءة ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف: ٢٣ بكسر الهاء، وفتح التاء، التي قال عنها أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): (إنها وهم من الراوي)^(٢)، وكقراءة حمزة ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ البقرة: ٢٢٩، بالبناء للمفعول، قال الفراء عنها: (ولا يعجبني ذلك)^(٣).

ثانياً: إنّ النّحاة قد لا يُفرّقون بين القراءة المتواترة والشاذّة، وقد يرجع ذلك إلى أنّ أغلبهم وُجِدَ في عصرٍ لم تكن التفرقة الواضحة فيه بين القراءات المتواترة والشاذّة قد ظهرت بعد، أو كانوا قبل مرحلة تسبيع السبعة عند ابن مجاهد.

ثالثاً: عدم أولوية القراءات في إرساء قواعد النحو العربي والاستشهاد عند بعض النّحاة، مع أنّ الهدف من وضع هذه القواعد هو الحفاظ على النصّ القرآني، وهي حقيقة تحمل من التناقض مما لا يقبله عقل، ويكون العجب عندما لا تكون القراءة الصحيحة حجّة لوضع القواعد النحوية.

رابعاً: وضع المدارس النحوية لبعض الأسس التي أسهمت في الطّعن على القراءات، كالذي وضعته المدرسة البصرية من عدم الاعتماد على القراءات القرآنية وحدها، إلّا بوجود سند يدعمها من الشعر أو القياس المحكم، أو كلام العرب الفصيح^(٤).

خامساً: عدم احترام بعض النحويين للقراءات، فيردّون قراءة خالفت القياس

(١) ينظر: تلحين النحويين للقراء (ص: ٢٠).

(٢) الحجة للفارسي (٣/٢٩٩).

(٣) معاني القرآن للفراء (ص: ١٤٥).

(٤) ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد (ص: ٣٦).

عندهم وينتقون ما يوافق مبادئهم وأسسهم وقياساتهم، وقد شنع ابن حزم^(١) على النحاة الذين يردون بعض القراءات، لمخالفتها القياس بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة، فقال: (ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئي القيس (ت ٥٤٠م)، أو لزهير (ت ٦١١م)، أو لجرير (ت ١٤٤). أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبه، لفظاً في شعر، أو نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويجرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله - ﷺ - كلاماً فعل به مثل ذلك) أ.هـ^(٢).

سادساً: ينظر بعض النحويين إلى الشائع من اللغات، ويغفل عن غيره، كقراءة ابن عامر: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ﴾ الأنعام: ٥٢. جاء في الكتاب: في (غدوة) لغتان، اللغة الأولى استعمالها معرفة، علم جنس، فلا تدخل عليها أل، واللغة الثانية: استعمالها نكرة، فيجوز تعريفه. إلا أن أبا عبيدة (ت ٢٢٤) لحن ابن عامر، وقال إنما قرأ تلك القراءة اتباعاً لخط المصحف، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو (الصلوة) (الزكاة)^(٣).

يقول ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ): (قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت

(١) هو ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي الأندلسي، الإمام الأوحدي، البحر، ذو الفنون والمعارف، الأديب، الوزير، الظاهري، صاحب التصانيف، ولد سنة أربع وثمانين وثلاث مائة، ومات: في سؤال سنة تسع وخمسين وأربع مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨٤/١٨)، الأعلام للزركلي (٢٥٤/٤).

(٢) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٠٧/٣) وما بعدها.

(٣) ينظر: البحر المحيط (٥٢٢/٤).

في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك^(١).

سابعاً: أنهم كانوا يحتكمون إلى قواعدهم التي قعدوها هم، أو قوانينهم التي سنّوها، فرد البصريون قراءات متواترة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عامر، وكالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة^(٢).

ثامناً: أن يكون الحكم على القراءة بالطعن صادراً عن غير ذوي الاختصاص فهذا مردود عليهم، فمن علم حجة على من لم يعلم، فلكل علم رجال وإنما يؤخذ العلم من أهله.

تاسعاً: لعلّ الذين تكلموا في بعض القراءات الثابتة كان بسبب أنها لم تصل إليهم، فهذا الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) كره قراءة حمزة، فلما تبين له تواترها رجع عن كراهيته تلك^(٣)، على أن هذه الكراهية يمكن أن تحمل على الكراهية النفسية وليست الشرعية، والكراهية النفسية بمثابة الاختيار، وهو جائز عند العلماء ما لم يؤدّ إلى إسقاط الروايات الأخرى وإنكارها.^(٤)

عاشراً: إن بعض النحويين يكون هدفهم من إطلاق هذه الأحكام على القراءات بهدف تعليمي، فإنهم ينبهون القارئ إلى أن ما في العربية من طرائق التركيب وتصرف الكلم والإعراب سماعاً وقياساً، أكثر جدّاً مما جاء به النص العزيز وقراءاته، فإذا كان ما في القرآن أفصح وأجزل، ولا يفهم من هذا أن النحاة كانوا يُبيحون القراءة بما يجوز في اللغة دون رواية، ولا يجب أن يُظن بهم ذلك لأنهم

(١) ينظر: المزهري في علوم اللغة (١/١٦٨).

(٢) ينظر: تلحين النحويين للقراء (ص: ٢١).

(٣) ينظر: الفروع لابن مفلح (٢/١٨٤).

(٤) ينظر: المنهاج في الحكم على القراءات للدكتور إبراهيم الدوسري نسخة الكترونية.

يعتصمون دائماً بأنّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ^(١)، وفي ذلك يقول القيسي: "وَإِنَّمَا نَذْكُرْ هَذِهِ الْوُجُوهُ لِيَعْلَمَ تَصْرُفَ الْإِعْرَابِ وَمُقَايِسَهُ لَا لِأَنَّ يَقْرَأَ بِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ إِلَّا بِمَا رُويَ وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ الْمَشْهُورِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ وَوَأَفَقَ خَطَّ الْمُصْحَفِ"^(٢).

الحادي عشر: قلبهم للأوضاع وعكسهم للمنطق، فقد كانوا يعرضون القراءة على القاعدة التَّحْوِيَّة، وكان الأجدد بهم فعل العكس، يقول الكاتب سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧ هـ): (بأنّ المنهج السليم أن يُمعن النَّحَاة في القراءات الصحيحة السند فما خالف قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعودُ على النحو بخير)^(٣).

الثاني عشر: اختلاف مواقفهم من الرسم المصحفي فمنهم من تمسك بالرسم واحتج به، ورفض بعض القراءات لمخالفتها خط المصحف العثماني كما في قراءة (إن هذين لساحران) سورة طه آية ٦٣ بالنصب لأبي عمرو حين قال عنها الفراء^(٤): (ولست أشتهي أن أخالف الكتاب)^(٥)، ومنهم من لم يكن للرسم المصحفي اهتماماً كبيراً وحظوة لديه.

الثالث عشر: الخلط الحاصل بعض النَّحَاة في مسألة هل القراءات هي من القرآن الكريم وهل هي وحي من الله، وهو اختلاف شاع بين النَّحَاة وترتب عليه

(١) ينظر: الأحكام النحوية والقراءات القرآنية جمعاً وتحقيقاً، ينظر مقدمة الرسالة (ص: ج) .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/٦٩).

(٣) في أصول النحو، لمحمد سعيد الأفغاني (ص: ٤٤) .

(٤) الفراء هو: أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بن زِيَادِ الْأَسَدِيِّ، الْعَلَامَةُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، الْكُوفِيُّ، النَّحْوِيُّ،

صَاحِبُ الْكِسَائِيِّ، تُوِفِيَ سَنَةَ ٢٠٧ هـ . ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوحي (ص: ١٨٧)، سير

أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/١١٨) .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٨٣) .

أخذ بعضهم بالقراءة من عدم الأخذ بها، ورد بعض القراءات أو إنكارها، والثابت هو أنّ القرآن وصل إلينا بقراءاته في كيفية النطق بالحروف وطُرق الأداء، وهذا ما سيتضح في المبحث القادم بعون الله .

المبحث الثاني

أولاً: الأدلة على أن القراءات وحي من عند الله:

أنزل الله سبحانه كتابه العزيز بلسان عربي مبين، ويسره للذكر فقال سبحانه:

﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ القمر: ١٧، وكان من تسهيله على أمته أنه سبحانه أنزله على سبعة أحرف، فعن أبي بن كعب، أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، قال: فاتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الثالثة، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ»، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم جاءه الرابعة، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأْتَهُ عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا». (١)

ومن المعروف أن الأصل المعول عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقي والأخذ، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ؛ لأن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت تحمل وجوه القراءات المختلفة، وقد لا تحمل الكلمة إلا وجهاً واحداً فتكتب به، ثم تكتب في مصحف آخر بالوجه الآخر

(١) الحديث صحيح على شرط الشيخين، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٠ برقم (٢١١٧٢).

ينظر: (١٠٣/٣٥)

وهكذا .

وقد بعث عثمان رضي الله عنه المصاحف في الآفاق، ومع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب من الصحابة، وقد أخذ هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم فاختلفوا في الأخذ عنه، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف، ومنهم من أخذه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرّقوا في الآفاق والبلاد وهم على هذا الحال، فاختلف أخذ التابعين عنهم، وأخذُ تابع التابعين عن التابعين، وهكذا حتى وصل الأمر إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصّصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويُعنون بها وينشرونها، ومن هنا نشأت القراءات واختلافها، وهو اختلاف في حدود السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن الكريم وكلها من عند الله، لا من عند الرسول ولا أحد من القراء .^(١)

وقال الزركشي: الْقُرْآنُ وَالْقِرَاءَاتُ حَقِيقَتَانِ مُتَعَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمَنْزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ، وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاطِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَعَيْرِهِمَا.^(٢)

فإذا قُصِدَ بِالْقُرْآنِ (الأحرف) فلا شك في أنّ القراءات هي الأحرف وهي بعينها القرآن المنزل من عند الله.

أما إذا قصدنا بالقراءات (كيفية أداء الكلمات القرآنية) والمعزّوة للقراء فلا بد عندها من التفريق بين أقسام القراءات: فما كان منها متواتراً أو مستفيضاً مشهوراً متلقّى بالقبول - كما قسّمها ابن الجزري -^(٣) فيطلق على كل واحدة منها اسم

(١) ينظر: مناهل العرفان (٤١٣/١)

(٢) البرهان في علوم القرآن (٣١٨/١)

(٣) النشر (١٤/١) .

قرآن وتؤخذ أحكامه، وما لم يكن منها كذلك واختل فيها ركن من الأركان أو أكثر فكانت شاذة، فهذه يقال لها قراءة ولا يصح تسميتها قرآناً.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أنّ بين القراءة والقرآن تداخل، وأنّ النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق، فكلُّ ما هو قرآن فهو -لا بد- من القراءات، وليس كلُّ ما هو من القراءات هو من القرآن، فالقرآن والقراءات حقيقتان ليستا متغايرتان تغايراً تاماً^(١)، وليستا متحدتين بمعنى واحد بل بينهما ارتباط وثيق هو ارتباط الجزء بالكل .^(٢)

ولذلك عندما نُقل عن طائفة من علماء الأمة من اللغويين و النحاة و النحاة القراء طعنٌ أو نقد أو تخطئة لبعض القراءات المتواترة، وهو طعن طال القراءات كأحرف و كطرق أداء، وكان لكلِّ منهم وجهته وعلته في ذلك النقد والطعن، مختلفين في كون هذه الأحرف أو طرق الأداء هي من القرآن الكريم أو لا، مما يترتب عليه جواز الطعن فيها من عدمه، كان لا بد من البحث في الأدلة على أن القراءات وحيٌّ من الله سبحانه، وهي أدلة متعدّدة :

أولاً: تكفُّله تعالى بحفظ القرآن: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر: ٩، وأما الأمم المتقدمة فقد وكل الله تعالى إليها حفظ كُتُبها المنزلة على أنبيائهم قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾ المائدة: ٤٤، فلما وُكِّلَ حِفْظُ «التوراة» إلى بني

(١) وهو رأي الدكتور شعبان إسماعيل كما أملاه علينا في إحدى محاضرات مادة القراءات العشر الكبرى .

(٢) وهو رأي محمد سالم محيسن . ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية (ص: ١٠ - ١١) ، ينظر:

القراءات أحكامها ومصدرها (ص: ٢٢) .

إسرائيل دخلها التحريف والتبديل، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ

بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا

كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ﴾ البقرة: ٧٩.

وأما "القرآن الكريم" فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لا يندثر، ولا يتبدل، ولا يلتبس بالباطل، ولا يمسه أي تحريف، لما سبق في علمه تعالى أن هذا الكتاب هو الدستور الدائم الذي فيه صلاح البشرية كلها. ولذلك نجد أن القراءات وهي على كثرتها لم تتضاد ولم تتناقض، وهذا دليل على قرآنتها.

ثانياً: جاء على هذا القرآن زمان كثرت فيه الفرق، وعمت فيه الفتن، وكثرت فيه الأحاديث المكذوبة عنه ﷺ، وأما "القرآن الكريم" فلم يستطع أحد من أعداء هذا الدين أن يبذل أي نص من نصوصه، أو يدخل عليه، وسلم من أي تحريف أو تغيير، بالرغم من حرصهم على ذلك، ولكنهم ما استطاعوا لذلك سبيلاً.

ثالثاً: أن الرسول ﷺ قد أقر الصحابة على هذا الاختلاف في حياته حين رُفع إليه للحكم فيه والأدلة على ذلك كثيرة، وأشهرها الحادثة بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، يقول عمر بن الخطاب: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي - ﷺ - فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله - ﷺ -، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلبتته بردائه، فقلت: "من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟" قال: "أقرأنيها رسول الله ﷺ" فقلت: "كذبت، فإن رسول الله أقرأنيها على غير ما قرأت"، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله - ﷺ - فقلت: "إني سمعت هذا يقرأ الفرقان على حروف لم تقرئها"، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت»، ثم قال: "اقرأ يا عمر"، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك

أُنزلت. إنَّ هذا القرآنُ أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه». (١)

رابعاً: الحرص من الصحابة رضوان الله عليهم على حفظ القرآن كما أنزل بدون تحريف في حياة النبي ﷺ، وهو حرصٌ امتد إلى ما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، فعندما انتشروا في الأمصار وبدأت تظهر قضية الاختلاف في القراءات نظراً لاختلاف اللهجات، تصدّى العلماء لهذه الظاهرة حتى لا تتسع دائرتها ومن ثمَّ يصعب إغلاقها، فقسّموا هذه القراءات إلى: متواترة، وآحاد، وقراءات شاذة، ثم جعلوا المتواترات السبعة، وقراءات الثلاثة المتممة للعشرة، ثم ما يكون من قراءات الصحابة، وما بقي فهو شاذ.

ولولا أنّ القراءات ليست بقرآن لما تم تأصيلها بعد وفاة الرسول - ﷺ - بوصفها علماً لا يُستهان به، وأجمعت الأمة على قرآنتها وتلقّتها بالقبول .

خامساً: إنّ الاختلاف في القراءات لا يمسّ أصلاً من أصول الدين ولا فرعاً من فروعها، فهذه الاختلافات في القراءة لم تُحل حراماً ولم تُحرّم حلالاً، ولم تُشر تناقضاً بين المسلمين في دينهم، بل إنّ التطرّق إلى اختلاف القراءات من هذا الباب هو من قبيل العبث أو الفهم الخاطيء لطبيعة هذه القراءات والحكمة من تعدّدتها، فلا

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، برقم: (٢٤١٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، برقم: (٨١٨)، (٥٦٠/١)، ولكن آخر الحديث فيهما قوله ﷺ: «فاقروا ما تيسر منه»، وأما قوله ﷺ: «فاقروا كما علمتم» فهو في قصة اختلاف عبد الله بن مسعود مع رجل، رواها الإمام أحمد في المسند، برقم: (٣٩٨١)، (٨٨/٧)، والحاكم في المستدرک، كتاب التفسير، برقم: (٢٩٤٤)، (٢٦٨/٢)، وأبو يعلى في المسند، برقم: (٥٠٥٧)، (٤٧٠/٨)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن، برقم: (٧٤٦)، (٢٢/٣)، والحافظ المقدسي في المختارة، برقم: (٦١٧)، (٣٣٣/١).

يقام له وزن عندها. (١)

ولو أنّ القراءات ليست بقرآن، وليست بوحي منه سبحانه، لوقع فيها الخلاف مع أصول الدين أو أحد فروعها، بل إنّ من أهم الأدلّة على قرآنيّتها أنّها تُبيّن الاختلاف في بعض الأحكام، والجمع بين حكمين مختلفين، والدلالة على حكمين شرعيّين، ودفع توهم ما ليس مراداً، وبيان لفظٍ مبهمٍ كلفظ (العهن) (٢)، مع الإعجاز في الإيجاز اللفظي، فكلّ قراءةٍ بالنسبة إلى الأخرى بمنزلة آيةٍ مستقلة.

ولا يخفى أنّ الطّعن في القراءات المتواترة والمشهورة عن الأمة والمتلقاة لديها بالقبول، يفتح باباً لأعداء الدين للطّعن في القرآن الكريم؛ بدعوى أنّ علماء الإسلام أنفسهم قد طعنوا في شيءٍ منه . وعليه كان لزاماً أن تُبيّن تلك المطاعن، ونفصل في بيان وجه حجّية القراءة المتواترة، كما سيأتي في هذا البحث - إن شاء الله - لكفّ يد من أراد النيل من القرآن أو الدين من خلالها.

وقد وضع علماء القراءات ضوابط مشهورة، يزنون بها الروايات الواردة في القراءات، لمعرفة القراءات المتواترة والمشهورة المتلقاة بالقبول .

(١) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية (ص: ١٢) وما بعدها بتصرف، الموقع الإلكتروني: بيان الإسلام للرد على الافتراءات والشبهات، بتصرف .

(٢) جاء في قراءة ابن مسعود (الصوف)، وذلك من قوله تعالى: (وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ) سورة القارعة آية (٥).

ثانياً: ضوابط القراءة المقبولة :

عندما تقادم الزمن وكثر القرّاء وانتشروا، وتفرّقوا في الأمصار، وخلفهم أجيال بعد أجيال في طبقات متتابعة، فمنهم المجدّد للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بسبب ذلك الاختلاف، وكاد يختلط المتواتر بالشاذّ، فانبرى جهابذة العلماء فميّزوا ذلك وحرّروه في مؤلّفاتهم^(١)، ووضعوا ضوابط تقيّم من خلالها هذه الأوجه المختلفة للقراءة، وقد مرت هذه الضوابط بمراحل وأدوار تاريخية مختلفة، واتفاق واختلاف، حتى استقر الأمر على ثلاثة ضوابط وشروط وهي كما ذكرها الإمام ابن الجزري:

- ١- أن تكون القراءة صحيحة السند .
- ٢- أن توافق اللغة العربية ولو بوجه .
- ٣- أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً

الضابط الأول: صحّة السند :

كان السلف من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، ومن جاء بعدهم، يعبرون عن هذا الركن بقولهم (القراءة سنّة)، فقد روى ابن مجاهد (٣٢٤هـ) عن زيد بن ثابت (٤٥هـ) أنه قال: "القراءة سنّة"^(٢)، وقال القسطلاني (٩٢٣هـ) : «الإسناد أعظم مدارات هذا الفن؛ لأن القراءات سنّة متّبعة ونقل محض"^(٣).

وقد اختلف العلماء في هذا الشرط، وأوردوا فيه من المناقشات ما يطول شرحه، وحاصل هذه النقاشات أنهم فيها على رأيين:

-
- (١) إبراز المعاني (ص: ٤).
 - (٢) ينظر: السبعة (ص: ٤٩).
 - (٣) ينظر: لطائف الإشارات (١/١٧٢).

الرأي الأول:

أنه لا يُشترط التواتر وإنما يُكتفى بصحة السند، وهو أن يروي القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون كذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم^(١)، فالاستفاضة عندهم تكفي للقطع بقرآنية القراءة .

وهو رأي كثير من العلماء أمثال الإمام مكِّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧)، وأبي شامة (ت ٦٦٥).

وقد أيده الإمام ابن الجزري في النشر بقوله: (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ إسنادها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عمّن هم أكبر منهم، هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف)^(٢).

قال الإمام النووي في شرحه للطيبة تعقيماً على كلام ابن الجزري: " إنَّ القول بأنَّ القرآن يكتفي في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحّة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم... ولقد ضلَّ بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرؤون أحرفاً لا يصحّ لها سندا أصلاً، ويقولون التواتر ليس بشرط"^(٣).

(١) ينظر: النشر (١٨/١) .

(٢) المصدر السابق (١٥/١) .

(٣) ينظر: شرح طيبة النشر للنووي (١١٧/١) .

رأى بين رأيين :

يقول الزركشي (ت ٧٩٤): (وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا) ^(١) وعليه فإن التواتر شرط في الحروف - الفرش - ولكنه لا يُشترط في طُرق الداء، وذهب لذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦) في مختصر الأصول من أن: "القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه..."^(٢)، وهو رأي فصل الرد عليه ابن الجزري ووافق عليه جزئياً وليس بالجملة؛ لأنه يرى مثلاً أن المد العرضي مقطوع بتواتره عن النبي ﷺ، وأما ما زاد على القدر المشترك كحمزة وورش فهو مشهور ومستفاض متلقى بالقبول ولكنه ليس متواتراً، وبهذا يعود ليتفق جزئياً مع رأي ابن الحاجب ^(٣).

الرأي الراجح :

بعد اطلاعي وقراءتي لكتب كثيرة تحدّثت عن مسألة التواتر، وجدتُ اختلافاً في تحديد الرأي الراجح، فمنهم من رجّح الرأي الأول، ومنهم من رجّح الرأي الثاني، ومنهم من جمع بين الرأيين بترجيح بينهما. ووجدتُ أنّ شيخنا الدكتور شعبان إسماعيل، قد أحسن عندما رجّح هذه المسألة ترجيحاً يُذهب الخلاف ويجمع بين الرأيين.

حيث قال: (إنَّ القراءات المقبولة - التي يصحُّ أن نقرأ بها ونُقرئ بها - نوعان:

١/ القراءة المتواترة: وهي التي لا خلاف في قبولها والقراءة بها.

٢/ القراءة المشهورة: وهي القراءة التي صحَّ سندها، ووافقت رسم المصاحف

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٣١٨).

(٢) منجد المقرئين (ص: ٧٢).

(٣) راجع رد ابن الجزري بالتفصيل في منجد المقرئين (ص: ٧٢-٧٦).

العثمانية ولو احتمالاً، ووافقت اللغة العربية، واشتهرت، وتلقّتها الأمة بالقبول، وحصل بها العلم اليقين، فتلحق بالمتواترة، وتأخذ حكمها في صحّة القراءة بها، فكأنّ الاستفاضة مع صحة السند، وتلقّي الأمة للقراءة بالقبول: يجعلها ملحقة بالمتواترة .
وعلى هذا ينبغي أن يُحمل كلام ابن الجزري وغيره؛ لأنّ القراءة إذا لم تكن متواترة ولكنها صحيحة السند، ينبغي أن ينضم إليها الشرطان اللذان، أشار إليهما ابن الجزري في الطيّبة بقوله:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالاً يَخْوِي
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَحْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

وأما إذا كانت من النوع الأول فلسنا بحاجة إلى هذين الشرطين؛ لأنّه من المعلوم أنّ القراءة إذا كانت متواترة فلا بدّ أن تكون موافقة للغة العربية، وغير مخالفة لرسم المصاحف العثمانية.

فمن قال: صحيحة السند وليست متواترة: نظر للأصل قبل اشتهاها، ومن قال: متواترة: نظر لما بعد الشهرة، واستفاضتها، وتلقّي الأمة لها بالقبول.
وبهذا يمكننا أن نقول إنّ الخلاف يكاد يكون خلافاً لفظياً وبهذا جمعنا بين الرأيين، فكلُّ فريقٍ نظر للقضية من جانبٍ غير الذي نظر إليه الآخر والنتيجة واحدة، وهي أنّها مقبولة ويُقرأ بها، وهذا ما تلقيناه عن مشايخنا وأخبرونا أنّهم تلقّوه على مشايخهم، وهكذا إلى نهاية السند، والله أعلم^(١).

(١) هذا ما أملاه علينا شيخنا الدكتور: شعبان محمد اسماعيل في إحدى محاضرات مادة القراءات العشر

الشرط الثاني: موافقة العربية ولو بوجه:

يراد به وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ النَّحْوِ، سِوَاءَ كَانَتْ أَمْ فَصِيحًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا لَا يَضُرُّ مِثْلَهُ إِذَا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ مِمَّا شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّاهُ الْأُمَّةُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ، إِذْ هُوَ الْأَصْلُ الْأَعْظَمُ وَالرُّكْنُ الْأَقْوَمُ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي رُكْنِ مُوَافَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ^(١).

ويحكم هذا الشرط قاعدة مهمة هي أن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما يجوز في العربية يجوز في القرآن^(٢).

ويظهر ذلك في تلحين يحيى بن يعمر^(٣) للحجاج^(٤) حين قرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ التوبة: ٢٤ برفع (أحب)، وهو تلحين ليس من جهة مخالفتها للعربية، وإنما لمخالفتها إجماع القراء النقلة، وإلا فهي في العربية جائزة، على أن يضم ضمير الشأن، ويلزم ما بعدها بالابتداء والخبر أن تكون الجملة في موضع نصب على أنها خبر كان^(٥).

(١) النشر في القراءات العشر (١٠/١).

(٢) ينظر: مواقف النحاة (ص: ٢٣).

(٣) هو يحيى بن يعمر العدواني النحوي، يكنى أبا سليمان، أول من نقط المصحف، ولد بالأهواز، وتوفي بخراسان سنة تسع وعشرين ومائة. ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٤/٢٤)، الأعلام للزركلي (١٧٧/٨).

(٤) الحجاج بن يوسف الثقفي، كان ظلوماً، جباراً، ناصبياً، وكان ذا شجاعة، ومكر، ودهاء، وفصاحة، وبلاغة، وتعظيم للقرآن، ولي العراق والمشرق عشرين عاماً، مات سنة خمس وتسعين. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٣٤٣)، الأعلام للزركلي (٢/١٦٨).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٥/٣٩٢).

وفي مقابل ذلك كم من قراءة أنكرها أهل النحو ولم يُعتبر بإنكارهم، لاجتماع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان الهمز لأبي عمرو من (بَارئُكُمْ) وَ (يَأْمُرُكُمْ) وَنَحْوِهِ .

وقد أصّل أبو عمرو الداني لهذا الشرط بأصل عظيم فقال: وَأَيْمَةُ الْقُرَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَنْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَالرَّوَايَةِ إِذَا تَبَتَّ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوْ لُغَةٍ ; لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا. ^(١)

الشرط الثالث: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً:

المراد بهذا الشرط هو موافقتها لأحد المصاحف، وَمَا كَانَ ثَابِتًا فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) سورة البقرة آية ٨٨ بِغَيْرِ وَاوٍ، وقراءة (وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ) سورة آل عمران آية ١٨٤ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الْإِسْمَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وهذه الموافقة للمصاحف العثمانية هي نتيجة طبيعية لإجماع المسلمين على صنيع عثمان رضي الله عنه بجمع المصحف، الذي كان لحرصه رضي الله عنه على حفظ القرآن ووحدة الأمة، ومعنى (ولو احتمالاً) أي مَا يُوَافِقُ الرَّسْمَ وَلَوْ تَقْدِيرًا، إِذْ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ الصَّرِيحَةُ، وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيرًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ اِحْتِمَالًا، ويتمثل ذلك في قوله تعالى: (مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ) فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ الْحَذْفِ تَحْتَمِلُهُ تَحْقِيقًا وَحَذَفَتِ الْأَلْفُ فِيهِ تَخْفِيفًا وَاحْتِصَارًا كَمَا كُتِبَ (مَلِكِ النَّاسِ)، وَقِرَاءَةُ الْأَلْفِ مُحْتَمَلَةٌ تَقْدِيرًا كَمَا كُتِبَ (مَالِكِ الْمَلِكِ) ^(٢).

ولابد أن نعلم أنّ مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو

(١) جامع البيان للداني (٥١/١) .

(٢) النشر في القراءات العشر (١١/١) .

محذوف أو نحو ذلك، لا يُعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة، ألا ترى أنهم يعدّون إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء (تسألني) في الكهف لابن عامر^(١)، فكل ذلك مخالف للرسم غير مردود، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، ولتمشييه مع صحة القراءة وشهرتها، بخلاف لو كان الأمر في زيادة كلمة أو نقصانها، أو تقديمها أو تأخيرها، فإن ذلك لا يسوّغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته^(٢)، فإذا اجتمعت هذه الخلال الثلاث في قراءة قرئ بها وقطع على تعيينها وصحّتها وصدقها، وكفر من جحدها، والقراءات التي تطابق هذه الشروط الثلاثة المتقدمة هي القراءات السبع المتواترة المنسوبة للأئمة السبعة المشهورين الذين اختارهم ابن مجاهد في كتابه (السبعة) ، و القراءات الثلاثة المكملة للعشرة .

(١) يقول الشاطبي رحمة الله :

وَيِ الْكَهْفِ تَسْأَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْحُلْفِ مُثَلًّا

(٢) مناهل العرفان (١/٤٢١) .

ثالثاً: تراجم القراء السبعة وتواتر قراءاتهم:

إنّ ما ثبتت شهرته من القراءات بين أهل بلد القارئ، مع ثنائهم على صاحب القراءة وعدم انتقادهم له، دليل على صحّتها عندهم. وهو أعظم دليل على التواتر. يقول ابن الجزري نقلاً عن أحد مشايخه: «إنّ القراءات كالحديث، مخرجها كمخرجها. إذا كان مدارها على واحد، كانت أحادية. وخفي عليه أنّها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً. وإلا فكل أهل بلده كانوا يقرؤونها. أخذوها أمماً عن أمم. ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده، لم يوافقها على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها، ويأمرون باجتنابها»^(١) وذلك كما عدلوا عن قراءة ابن محيصن لأنه خرج فيها على إجماع أهل مكة إلى قراءة ابن كثير. وعلى هذا نبداً ترجمة القراء السبعة لبيان تواتر قراءاتهم وشهرتها بين أهل بلدانهم.

أولاً . الإمام نافع (ت ١٦٩هـ):

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أبو رويم، أصله من أصبهان. اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها، وقد أقرأ نافع الناس دهرًا طويلاً نيفاً عن سبعين سنة، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة، ومن أشهرهم عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبو جعفر القارئ وشيبة بن نصاح. وقال الإمام نافع عن نفسه: (قرأت على هؤلاء فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شدّ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة)، وقال أبو قرة موسى بن طارق: (سمعتة يقول: قرأت على سبعين من التابعين)، وقال أبو عبيد: (وإلى نافع صارت قراءة أهل المدينة وبها تمسّكوا إلى اليوم). وقال ابن مجاهد: (وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع، وكان عالماً بوجوه القراءات متّبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده)، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل:

(١) ينظر: منجد المقرئين (ص: ٧٩).

(سألت أبي: أيّ القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فقراءة عاصم)، وقيل لمالك لما سُئل عن البسملة: "سلوا نافعاً. فكل علم يُسأل عنه أهله. ونافع إمام الناس في القراءة"^(١).

ولأنّ الإمام نافع كان من الموالي، عابه المازني بقوله: (إنّ نافعاً لم يدر ما العربية)^(٢). والإمام نافع الذي قرأ على سبعين من التابعين، وأخذ من وجوه القراءات أقواها، وكان رحمه الله يُقرئ الناس بالقراءات كلها. كما قال أبو دحية المَعْلَى بن دحية (ت ٢١٠هـ): فجئت به بكتاب الليث بن سعد، رحمه الله. لأقرأ عليه، فوجدته يقرئ الناس بجميع القراءات، فقلت: يا أبا رويم أتقرئ الناس بجميع القراءات؟ فقال: سبحان الله العظيم، أأحرم نفسي ثواب القرآن؟ أنا أقرئ الناس بجميع القراءات حتى إذا جاء من يطلب حرفي أقرأته به^(٣).

وقد هياً له ذلك الجمع ما بين لهجات العرب في قراءته، فجمع مثلاً ما بين لهجة الحجاز القائمة على التسهيل في الهمز وهي لغة قريش فينفرد بترك الهمز في مثل: (الصابين، والصابون)^(٤)، ولهجة أهل نجد كتميم القائمة على تحقيق الهمز، فنجده يهمز في مثل (النبوءة)، وقال الأعشى: "كان نافع يسهل القراءة لمن قرأ عليه، إلا أن يقول له إنسان: أريد قراءتك فيأخذه بالنبر في مواضعه، وإتمام الميمات، وكانوا يقولون: قراءة نافع بز القراءة"^(٥)، وقول الأعشى هذا يوضح سبب اختلاف رواية ورش عن رواية قالون، فكأنّ المازنيّ أعاب نافعاً في موطن

(١) لطائف الإشارات (٩٤/١).

(٢) ينظر: صبح الاعشى للقلقشندي (٢١٧/١).

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام (٢٠٠/٥).

(٤) قال الشاطبي رحمة الله: (وَيِ الصَّابِيَيْنَ الهمْزُ وَالصَّابِيُونَ نُحْدٌ).

(٥) ينظر: جمال القراء (ص: ٥٣٢).

قوّته فردّ قوله على نفسه. توفي رحمه الله، سنة سبع وسِتِّينَ وَمِائَةَ (١). روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً خلق كثيرون من أشهرهم قالون عيسى بن مينا وورش.

قالون:

هو عيسى بن مينا المدني التّحوي، الملقّب بقالون. وهو بالرومية "جيد". قيل إنه ربيب نافع، لقّبه نافع بقالون لجودة قراءته. قرأ على نافع سنة ١٥٠هـ، واختص به كثيراً. وكان إمام المدينة ونحويها. قال: "قرأت على نافع قراءته غير مرة، وكتبتها في كتابي". أخذ القراءة عرضاً عن نافع: قراءة نافع، وقراءة أبي جعفر. وعرض أيضاً على عيسى بن وردان، كان قالون شديد الصمم، فكان ينظر إلى شفّتي القارئ، فيردّ عليه اللحن والخطأ، توفي سنة ٢٢٠هـ (٢).

ورش:

هو عثمان بن سعيد المصري القيرواني، لقّبه نافع ب"ورش". شيخ الإقراء بالديار المصرية، ثم رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع، وجوّدَ ختمات متعدّدة عليه، يقال إنّها أربع ختمات في شهر واحد. ورجع إلى مصر وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع. مع براعته في العربية ومعرفته في التجويد. وكان حسن الصوت، قال يونس بن عبد الأعلى: "كان ورش جيد القراءة حسن الصوت. إذا قرأ يهمز ويمد ويشدد ويبين الإعراب. لا يمل سامعه" أي أنه أخذ بمرتبة التحقيق في القراءة؛ وهو أسلوب الأداء المتأبّي الذي يعطي لكل حرف حقه ومستحقه، كما يعطي للحركات مقادير متناسبة، وللمدّات الناشئة عنها مثل ذلك، مات: بِمِصْرَ، فِي سَنَةِ ١٩٧هـ (٣).

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٦٤)، الأعلام للزركلي (٥/٨).

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٩٣)، سير أعلام النبلاء (٣٢٦/١٠).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٦/٩).

ثانياً. الإمام ابن كثير :

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله الكِنَازِيُّ ابْنِ زَادَانَ بْنِ فَيْرُوزَانَ بْنِ هُرْمَزَ المَكِّيِّ، فارسيّ الأصل . كان إمام الناس بمكة، لم ينازعه فيها منازع، نقل عنه أبو عمرو بن العلاء وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨) وابن جريج (ت ١٥٠) وخلق كثير من الأئمة، كان فصيحاً بليغاً مع أنه مولى. قال جرير بن حازم: "رأيت عبد الله بن كثير، فرأيت رجلاً فصيحاً بالقرآن". وقيل إنّ ابن كثير كان أعلم بالعربية من مجاهد، قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء: "قرأت على ابن كثير؟". قال: "نعم. ختمت على ابن كثير، بعدما ختمت على مجاهد"^(١).

وقد كانت إمامة ابن كثير للناس في القراءة بمكة، من أعظم الدلائل على تواترها، فمكة المكرمة يقصدها علماء المسلمين كلهم للحج والعمرة، فلو أخطأ ابن كثير في حرف واحد؛ لأنكروا ذلك واشتهر إنكارهم . ولكنهم قد أجمعوا على إمامته وصحّة قراءته، مع قرب العهد للصحابة آنذاك، علمنا يقيناً بتواتر تلك القراءة. توفي ابن كثير في مكة سنة ١٢٠ هـ^(٢)، وأشهر من روى قراءته البزي وقنبل .

البزي:

أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، الفارسيّ الأصل، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام. انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة. وهو ثبت في القراءة، كَانَ دَيِّناً، عَالِماً، صَاحِبَ سُنَّةٍ، عَرَفَهُ ابْنُ الأَثِيرِ (ت ٦٣٠) فِي اللِّبَابِ بِصَاحِبِ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَهُوَ أَكْبَرُ رِوَاةِ ابْنِ كَثِيرٍ، مَاتَ سَنَةَ ٢٥٠ هـ^(٣).

(١) ينظر: جمال القراء (ص: ٥٣٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٣١٨/٥)، معرفة القراء الكبار (ص: ٤٩).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٥١/١٢).

قنبل:

هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولاهم، الملقب بقنبل . وكان إماماً في القراءة متقناً ضابطاً. انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل الناس إليه من الأقطار. وكان من أجل رواة ابن كثير وأوثقهم وأعدلهم. وقُدِّمَ البيزي عليه؛ لأنه أعلى سنداً منه، إذ هو مذكور فيمن تلقى عنهم قنبل، وكان على الشرطة بمكة؛ لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل الفضل والخير والصلاح ليكون لما يأتيه من الحدود والأحكام على صواب، فولَّوها لقنبل لعلمه وفضله عندهم؛ مات سنة ٢٩١هـ^(١).

ثالثاً . الإمام أبو عمرو بن العلاء :

هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني المقرئ النَّحوي البصري، أحد القراء السبعة، وهو عربي النَّسب. وكان إمام النَّحو في عصره. بَرَّرَ فِي الحُرُوفِ، وَفِي النَّحْوِ، وَتَصَدَّرَ لِلإِفَادَةِ مُدَّةً، وَاشْتَهَرَ بِالفَصَاحَةِ، وَالصَّدْقِ، وَسَعَةِ العِلْمِ، وُلِدَ أَبُو عمرو بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، وكان من أشرف العرب، توجَّهَ مع أبيه لما هرب من الحجاج، فقرأ بمكة والمدينة. وقرأ أيضاً بالكوفة والبصرة على جماعة كثيرة. فليس في القراء السبعة أكثر شيوعاً منه. وكان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب، والشعر وأيام الناس.

قال الأصمعي (ت ٢١٧): (سمعت أبا عمرو يقول: كنت رأساً والحسن البصري حي). وقال اليزيدي: (كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب ومما بلغه من لغة النبي - ﷺ، وجاء تصديقه في كتاب الله - ﷻ). وقال الإمام أحمد بن حنبل: (قراءة أبي عمرو أحب القراءات إليّ)، مات سنة ١٤٥هـ، قال أبو عمرو الأسدي: لما أتى نعي أبي عمرو أتيت أولاده فعزيتهم عنه

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/١٦٦).

فإني لعندهم إذ أقبل يونس بن حبيب، فقال تعزيكم وأنفسنا بمن لا نرى شبيهاً له آخر الزمان والله لو قسّم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً، والله لو رآه رسول الله ﷺ لسرّه ما هو عليه. ^(١) أشهر من روى عنه الدوري والسوسي .

الدوري :

حفص بن عمر الدوري هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، عربيّ النسب. ويقال صهيب الدوري نسبة إلى دور: موضع ببغداد بالعراق. إمام القراءة في عصره. التحوي البغدادي الضير، نزيل سامراء مقرئ الإسلام، وشيخ العراق في وقته.

قال أبو بكر الخطيب(ت٤٦٣) : "قرأ القرآن على جماعة من الأكابر، فمنهم: إسماعيل بن جعفر المدني، و شجاع بن أبي نصر الخرساني، وسليم بن عيسى، و علي بن حمزة الكسائي. ومال إلى الكسائي من بينهم، وكان يقرأ بقراءته واشتهر بها". وقال ابن سعد: "كان عالماً بالقرآن وتفسيره". رحل الدوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة. وتعلّم الشواذ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً، توفي سنة ٢٤٦هـ ^(٢).

السوسي:

هو أبو شعيب صالح بن زياد السوسي الرقي، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد يحيى اليزيدي(ت٢٠٢) ، وهو من أجل أصحابه، توفي سنة ٢٦١هـ .

رابعاً . الإمام ابن عامر الشامي :

هو عبد الله بن عامر بن يزيد، عربي صحيح النسب على الراجح، من حمير

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٦)، معرفة القراء الكبار (ص:٦٣) .

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص:١١٣)، الأعلام للزركلي (٣/١٩١).

من قحطان اليمن. وهو إمام أهل الشام في القراءة. أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده. فكان يأتّم به وهو أمير المؤمنين. وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشیخة الإقراء بدمشق. ودمشق هي دار الخلافة ومحط رحال العلماء والتابعين. فأجمع الناس فيها على قراءته وعلى تلقّيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

ورد في إسناده أقوال متعدّدة أصحّها أنه قد ثبت سماعه من جماعة من الصحابة منهم: معاوية بن أبي سفيان (ت ٦٠هـ) والنعمان بن بشير الخزرجي (ت ٦٥هـ) وواثلة بن الأسقع الليثي (ت ٨٥هـ) وفضالة بن عبيد الأوسي (ت ٥٣هـ)، رضي الله عنهم أجمعين، فأما سماعه عن معاوية، فإنه قد سمع قراءة معاوية لبعض القرآن بلا ريب. لأنّ معاوية كان الخليفة يصلي في الناس في المسجد، ويسمعون منه. لكنه لم يتصدّد لتدريس القرآن، فلم يقرأ عليه ابن عامر. وأما أنه قرأ على واثلة بن الأسقع وعلى فضالة بن عبيد فهو قول قوي. إذ إنه قد حدث عن واثلة، ونص الذهبي على أنه قد قرأ على فضالة. وقيل إنه أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان، ولا يبعد أخذه القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب؛ لأن عثمان رضي الله عنه أرسله مع المصحف الشامي، ليعلم أهل الشام القرآن. وواضح أنّ عثمان لن يرسل المغيرة حتى يكون قد عرف قراءته وارتضاها وعرضها عليه.

وأما أخذ ابن عامر عن أبي الدرداء الخزرجي (ت ٣٢هـ)، فمحمّل جداً لكن في صباه، بناءً على ما روى عن خالد بن يزيد المبرّي، أنّ ابن عامر وُلد سنة ثمانٍ من الهجرة، وأمّا صاحبه يحيى الذماري فَمَقَالَ: وُلد ابن عامر سنة إحدى وعشرين من الهجرة^(١)، قال ابن الجزري: (لا أعلم لاستبعاده وجهاً ولا سيما وقد

(١) ينظر: تاريخ الإسلام (٣/٢٦٠).

قطع به غير واحد من الأئمة واعتمده دون غيره المحافظ أبو عمرو الداني^(١)، والذي يظهر أنّ أبا الدرداء توفي وعمر ابن عامر ١١ سنة على الأرجح، وأبو الدرداء كان قاضي الشام ومقرئها وفقهها. وكان الناس يحرصون على تعلّم قراءته. ومن عادة الناس أن يقرؤوا القرآن في سن مبكرة في ذلك الزمن. فيرجح أن يكون قد سمع ابن عامر من أبي الدرداء، وأما أن يكون قد قرأ عليه القرآن كله بغير واسطة، فبعيد. لكن قراءة أبي الدرداء لم تكن لتخفى عليه لشهرتها بين أهل الشام.

وأما ما قيل في أنه سمع قراءة عثمان في الصلاة، فَلَعَلَّ وَالِدَهُ حَجَّ بِهِ، فَتَهَيَّأَ لَهُ ذَلِكَ، وأما ما قيل في أنه قرأ على عثمان رضي الله عنه نصف القرآن، فهذا ليس ثابتاً والله أعلم^(٢)، إذ توفي عثمان بن عفان سنة ٣٥هـ، وعمر ابن عامر ١٤ سنة. وقد انتقل إلى دمشق وعمره ٩ سنين. فبيعد أخذه منه مع تباعد البلدان.

وقد ذكر ابن جرير الطبري مطعناً باطلاً في قراءة ابن عامر، قال ابن جرير: «وقد زعم بعضهم أنّ عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وعليه قرأ القرآن، وأنّ المغيرة قرأ على عثمان. وهذا غير معروف عن عثمان، وذلك أنّنا لا نعلم أنّ أحداً ادّعى أنّ عثمان أقرأه القرآن بل لا نحفظ عنه من أحرف القرآن، إلاّ أحرفاً يسيرة. ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن على من قرأ عليه السبيل التي وصفها الراوي عن المغيرة بن أبي شهاب ما ذكرنا، كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه والحكاية عنه غيره من المسلمين، إما من أدانيه وأهل الخصوص به، وإما من الأبعد والأقاصي. فقد كان له من أقاربه وأدانيه من هو أمسّ رحماً، وأوجب حقاً من المغيرة، كأولاده وبني أعمامه ومواليه

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٢٤).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٩٢).

وعشيرته من لا يحصي عدده كثرة. وفي عدم مدّعي ذلك عن عثمان الدليل الواضح على بطول قول من أضاف قراءة عبد الله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب، ثم إلى أن أخذها المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان قراءة عليه..... وبعد، فإنّ الذي حكى ذلك وقاله رجل مجهول من أهل الشام لا يُعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، يقال له عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمار. وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار...).

قال السخاوي: وهذا قول ظاهر السقوط، أما قوله: "إنّا لا نعلم أحداً ادّعى أنّ عثمان أقرأه القرآن"، (فهذا غير صحيح)، فإنّ أبا عبد الرحمن السلمي -رحمه الله- قرأ على عثمان رضي الله عنه، وروى أنه علّمه القرآن، وقرأ أيضاً على عثمان -رحمه الله- أبو الأسود الدؤلي. وروى الأعمش عن يحيى بن وثاب عن زر بن حبيش الأسدي، عن أبي عمرو عثمان بن عفان رضي الله عنه، وذكر حروفاً من القرآن تكون أربعين حرفاً.

ولا يمتنع أن يكون عثمان - رضي الله عنه - أقرأ المغيرة وحده لرغبة المغيرة في ذلك، أو لأنّ عثمان -رحمه الله- أراد أن يخصه بذلك، وقد رأينا من العلماء المشهورين من لم يأخذ عنه إلاّ النفر اليسير، بل منهم من لم يأخذ عنه إلا رجل واحد. هذا لو انفرد المغيرة بالأخذ عنه، وقد أخذ عنه أبو عبد الرحمن وأبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩)، وزر بن حبيش. كما أنّ رواية هؤلاء عن عثمان رضي الله عنه يرد على قول ابن جرير أنه لم ينتصب للقراءة.

وأما قوله: " فقد كان له من أقاربه من هو أوجب حقاً من المغيرة، فهذا لا يلزم أيضاً، إنما يكون قادحاً لو كان غير المغيرة من أقاربه، وقد سأله ذلك فأبي أن يقرئه.

فأما كون أقاربه لم يقرءوا عليه، فكثير من العلماء قد أخذ عنهم الأجانب

والأبعاد دون الأقارب، وعن الحسن: "أزهد الناس في العلم حيرانه".
وأما قوله في عراك: "إنه مجهول، لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في
أهل القرآن".

فكفى به تعريفاً، وتعديلاً أخذ هشام عنه. وهشام ثقة أمين عند أئمة الحديث.
وما كان هشام ليقدم على هذه العظيمة، فيسند كتاب الله ﷻ عن رجل مجهول غير
عدل. فإن كان الطبري لم يعرفه فلا يضره ذلك، وقد عرفه هشام^(١)، وعرفه غيره
ووثقه في النقل. ومن عرف حجة على من لم يعرف. والطبري ليس من علماء
الحديث، ولم يزد إلى أن أعلن جهله بعراك فعراك مقرئ مشهور له رواية في الحديث،
وقد ذكره المحدثون في تراجمهم.

وقد عدّ هذا الطعن من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا
أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن الطبري على ابن عامر^(٢).

وقال أبو علي الأهوازي (ت ٤٤٦): "كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً، ثقة
فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً فهماً قيماً فيما جاء به، صادقاً فيما
نقله من أفاضل المسلمين وخيار التابعين وأجلة الراوين. لا يتهم في دينه، ولا يشك
في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته. صحيح نقله، فصيح قوله،
عالياً في قدره، مصيبٌ في أمره، مشهورٌ في علمه، مرجوعٌ إلى فهمه. لم يتعدّ فيما
ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر"^(٣). كانت وفاته رحمه الله سنة
١١٨هـ، ورواته هشام وابن ذكوان.

هشام :

(١) ينظر: جمال القراء (ص: ٥١١).

(٢) ينظر: غاية النهاية (١/٤٢٤).

(٣) ينظر: غاية النهاية (١/٤٥٢).

هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد الدمشقي، عربي النسب. كان إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة. وكان فصيحاً علامة واسع الرواية. قرأ على عراك بن خالد المري وأيوب بن تميم على يحيى الزماري على عبد الله بن عامر، قال أحمد بن محمد الأصبهاني المقرئ: (لَمَّا تُوفِّيَ أَيُّوبُ بْنُ تَمِيمٍ -يَعْنِي: مُقْرِئَ دِمَشْقَ- رَجَعَتِ الْإِمَامَةُ حِينَئِذٍ إِلَى رَجُلَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُشْتَهَرٌ بِالْقِرَاءَةِ وَالضَّبْطِ، وَهُوَ ابْنُ ذَكْوَانَ، فَاتْتَمَّ النَّاسُ بِهِ، وَالْآخَرُ مُشْتَهَرٌ بِالنَّقْلِ وَالْفَصَاحَةِ وَالرُّوَايَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالِدِّرَايَةِ، وَهُوَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَكَانَ خَطِيباً بِدِمَشْقَ، زُرِقَ كِبَرَ السِّنِّ، وَصِحَّحَ الْعَقْلَ وَالرَّأْيَ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ فِي نَقْلِ الْقِرَاءَةِ وَالْحَدِيثِ) توفي سنة ٢٤٥ هـ^(١).

ابن ذكوان:

هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي، عربي النسب من قريش.

انتهت إليه مشيخة الإقراء، وصار إمام جامع دمشق، وشهد له الناس بالإتقان. قرأ على أيوب بن تميم المقرئ، عن يحيى الدماري، عن ابن عامر قال أبو زرعة الدمشقي: سمعت الوليد بن عتبة يقول: "ما بالعراق أقرأ من عبد الله بن أحمد بن ذكوان". قال أبو زرعة: و أنا أقول من عندي: "لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان عبد الله بن ذكوان أقرأ عندي منه" توفي سنة ٢٤٢ هـ^(٢).

خامساً. الإمام عاصم بن أبي النجود :

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص: ١١٥)، سير أعلام النبلاء (٤٢٥/١١)، الأعلام للزركلي (٧٨/٨).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (١١٥٥/٥).

هو عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الخنيط، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة. ويقال أبو النَّجُود اسم أبيه وبهدلة اسم أمه، وقيل اسم أبيه. انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، بعد أبي عبد الرحمن السلمي (الذي قيل إنَّ عثمان أرسله بالمصحف الكوفي). جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد. وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه، فقال: "كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن. و أهل الكوفة يختارون قراءته، وأنا أختار قراءته (يعني من بين الكوفيين)، وروى أبان بن يزيد العطار (ثبت) عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن قال: "أخذت القراءة عن علي". وقد بلغ إتقانه مبلغاً دعا الحسن والحسين إلى القراءة عليه. مما يدل على إجادته لقراءة أبيهما، وقال أبو بكر بن عياش: "قرأت على عاصم. وقال عاصم: "قرأت على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي بن أبي طالب". قال عاصم: "وكنت أرجع من عند عبد الرحمن، فأعرض علي زر بن حبيش. وكان زر قد قرأ على عبد الله بن مسعود". قال أبو بكر: "قلت لعاصم: لقد استوثقت، أخذت القراءة من وجهين. قال: "أجل" أي أنه جمع في قراءته بين قراءة عبد الله بن مسعود الهذلي، وبين قراءة علي ابن أبي طالب القرشي. قَالَ أَحْمَدُ الْعَجَلِيُّ: (عَاصِمٌ صَاحِبُ سُنَّةِ وَقِرَاءَةٍ، كَانَ رَأْسًا فِي الْقُرْآنِ) توفي سنة ١٢٧هـ^(١)، وراويه شعبة وحفص.

شعبة :

أبو بكر (شعبة) بن عياش بن سالم الأسدي النهشلي الكوفي . وهو أنبل أصحاب عاصم قال عنه يعقوب بن شيبة: "معروف بالصلاح البارع. وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس". اختلف الناس على اسمه خلافاً كبيراً، والصواب أن اسمه

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٥٦)، معرفة القراء الكبار (ص: ٥٢)، غاية النهاية (١/٣٤٧) .

"أبو بكر"، لكن اشتهر بين المقرئين باسم "شعبة".

عرض القرآن على عاصم ثلاث مرات، وما تعلم غير قراءته. قال يحيى بن آدم قال لي أبو بكر: "تعلمت من عاصم القرآن كما يتعلم الصبي من المعلم. فلقي مني شدة. فما أحسن غير قراءته. وهذا الذي أخبرتك به من القرآن، إنما تعلمته من عاصم تعلماً" قال الذهبي: (فَأَمَّا حَالُهُ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقِيَمٌ بِحَرْفِ عَاصِمٍ) كَانَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ قَدْ قَطَعَ الْإِقْرَاءَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِنَحْوِ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً، ثُمَّ كَانَ يَرْوِي الْحُرُوفَ، فَقَيَّدَهَا عَنْهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَالِمُ الْكُوفَةِ، وَاشْتَهَرَتْ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَتَلَقَّيْتُهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَتَلَقَّيْتُهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ، مَاتَ أَبُو بَكْرٍ سَنَةَ ١٩٣ هـ^(١).

حفص:

هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر البزاز، وهو حفص بن أبي داود القارئ نزيل بغداد: أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته، وأعلم أصحاب عاصم بقراءته، قرأ القرآن على عاصم مرّاتٍ، وجوّده، وكان القدماء يُعدّون حفصاً في الإثقان للحُرُوفِ فَوْقَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، وَيَصِفُونَهُ بِالضَّبْطِ، تُوِفِيَ سَنَةَ ١٨٠ هـ

ويرى ابن معين أنّ حفصاً أتقن من أبي بكر لقراءة عاصم بحكم أنه ربيبه وملازمه. وقد خالفه في ذلك أبو حاتم الرازي، إذ يرى أبا بكر أتقن من حفص. ويظهر أنّ كليهما متقن للقراءة، والله أعلم^(٢).

وقد طعن النقاد من علماء الأمة في الحديث وغيرهم في حفص ورموه: بـ"وضع الحديث" و"الكذب" و"سرقة الكتب". وضعفه عندهم لا يتوقف على قلة عنايته واهتمامه بالحديث، وإنما يُرمى في أمانته ودينه. ورجل هكذا، كيف

(١) ينظر: تاريخ الإسلام (٤/١٢٦١)، سير أعلام النبلاء (٨/٤٩٧).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام (٤/٦٠٣).

يؤمن على كتاب الله؟

ونرد على ذلك من وجهين:

الأول: أننا لو اعتبرنا جدّة كلام النقاد عنه، إلا أنه لم يرمه أحد بالكذب في حروف القرآن، بل كلامهم على الحديث النبوي فقط. فلو أنه خالف عاصماً في حرف واحد، لما تهاونوا في ذكر ذلك وتكذيبه. وقراءة عاصم لا تخفى عليهم، فهي المفضلة عند أهل الكوفة، ولو كان فيها ما يلحظونه من مخالفة لقراءة عاصم لطعنوا فيه مباشرة، كما لم يتوانوا في الطعن على القراءات الأخرى المتواترة كقراءة حمزة، وعدم طعنهم يدل على أن قراءته صحيحة.

ثانياً: طبيعة الخلط بين: (حفص بن سليمان المنقريّ البصري) و (حفص بن سليمان بن المغيرة المقرئ الكوفي)، فقد نقل محمد بن سعد البصري نزيل بغداد، كاتب الواقدي، (ت ٢٣٠هـ) وأحمد بن حنبل البغدادي (ت ٢٤١هـ) عن يحيى ابن سعيد القطان البصري (ت ١٦٨هـ) رواية عن شعبة بن الحجاج تتعلّق بحفص ابن سليمان المنقريّ البصري، لكنها نُسبت بعد ذلك إلى حفص بن سليمان الأسدي القارئ الكوفي الأصل، راوي عاصم .

فذكر ابن سعد في كتاب الطبقات من نزل البصرة من أصحاب رسول الله -

ﷺ - ومن كان بها بعدهم من التابعين وأهل العلم والفقهاء، وذكر في الطبقة الرابعة منهم:

(حفص بن سليمان مولى لبني منقّر، ويكنى أبا الحسن، وكان أعلمهم بقول الحسن، قال يحيى بن سعيد، قال شعبة: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده عليّ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها) ومات قبل الطّاعونِ بقليل، وكان الطّاعونُ سنةً إحدَى وثلاثين ومائة^(١).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٢٥٦/٧) .

لكن بعض العلماء نقل هذا القول في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي كالذهبي^(١)، وصار دليلاً على ضعفه في الحديث . واستقرت هذه الرواية في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي القارئ بعد ذلك، ولم يتنبه المؤلفون إلى أنها رواية بصرية تخص أحد رواة الحديث من البصريين.

والذي يتبين لنا أنّ حفص بن سليمان الأسدي كان إماماً في القراءة، ضابطاً لها، أفنى عمره في تعليمها، وهو في أثناء ذلك أبدى اهتماماً برواية الحديث النبوي الشريف، لكنه لم يتفرغ له تفرغه للقراءة، ومن غير أن يتخصص فيه، لكن ذلك لا يقلل من شأنه أو يكون سبباً للطعن في عدالته، بعد أن اتضح أن تضعيفه في الحديث كان نتيجة البناء على وهم وقع فيه بعض العلماء المتقدمين، ويكفيه فخراً أنّ القرآن الكريم يُنلى اليوم بالقراءة التي رواها عن شيخه عاصم بن أبي النجود في معظم بلدان المسلمين .^(٢)

سادساً . الإمام حمزة الزيات :

هو حمزة بن حبيب بن عمارة الفارسيّ الأصل، أحد السبعة القراء، مؤلّي آل عكرمة بن ربيعيّ.

كَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ فِي وَقْتِهِ عِلْمًا وَعَمَلًا، فَيَّمَّا بِكِتَابِ اللَّهِ، رَأْسًا فِي الْوَرَعِ. لا يرتاب أحد في صدقه وصلاح دينه. قال أبو بكر بن منجويه (ت ٤٢٨) وابن حبان: "كان من علماء زمانه بالقراءات". وروي عن أبي حنيفة أنه قال: "غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض". وقال الكسائي: لم أر شخصاً ألفظ بكتاب الله ﷻ من حمزة. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ: أَذْرَكْتُ الْكُوفَةَ وَمَسْجِدَهَا الْعَالِبُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ الزِّيَّاتِ قَرَأَ عَلَيَّ: حِمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، وَالْأَعْمَشَ، وَجَمَاعَةَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: مَا قَرَأَ حَمْزَةَ

(١) ينظر: تاريخ الإسلام (٤/٦٠٢).

(٢) من دروس في كتابة القرآن الكريم لزهدي جمال الدين، شبكة القراءات القرآنية.

حَرْفًا إِلَّا بِأَثَرٍ^(١).

إلا أن الناس شككوا في قراءته، واعتبرها البعض بدعة، لم يسبق إليها. وقد أرسل يزيد ابن هارون (٢٠٦هـ) إلى أبي الشعثاء (٨٣هـ) بواسطة: "لا تقرئ في مسجدنا قراءة حمزة". وقال سفيان بن عيينة: "لو صليت خلف من يقرأ بقراءة حمزة، لأعدت (صلايتي)"، وهذا القول من سفيان بن عيينة وهو إمام كوفي من أعلم أهل زمانه بالقرآن، قد يورث الشك في تواتر القراءة وصحتها، في ظل انتقادات علماء الكوفة عليه وخروجه على إجماعهم في القراءة.

والحق أنهم في تلك الفترة قد أشكل لديهم الأداء في قراءة الإمام حمزه فقط، ونحن نعلم تمام العلم أن الأداء متواتر في قراءة حمزه كما هو في جميع قراءات القراء. وذهب وذهب إلى ذلك الذهبي حين قال: "مرادهم بذلك ما كان من قبيل الأداء: كالسكت والاجتماع في نحو شاء وجاء، وتغيير الهمز. لا ما في قراءته من الحروف. هذا الذي يظهر لي، فإن الرجل حجة ثقة فيما ينقل"^(٢).

كما احتمل الإمام ابن الجزري رحمه الله أن الإنكار انصب على من اجتهد في قراءة حمزة من التالين لها، بأن تكلف الهمز والمد بما لا يرتضيه نفس الإمام حمزة، ويؤيد هذا أن الإمام حمزة كان يبالغ في محسنات الأداء أثناء التعليم لغرض التعليم، كما هو شأن كل استاذ، فلربما ظن بعض التلامذة أن هذا في أصل القراءة فتمسك به، ونصه ما جاء في النشر: (وربما بالغ الأستاذ على المتعلم في التتحقيق والتجويد والمد والتفكيك؛ ليأتي بالقدّر الجائز المقصود، كما أخبرنا أبو الحسن بن أحمد بن هلال الدقاق بقراءتي عليه بالجامع الأموي، عن الإمام أبي الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي، أخبرنا عبد الوهاب بن علي الصوفي، أخبرنا الحسن بن أحمد

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٠/٧).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٧٣/٨).

العطار الحافظ، أخبرنا أحمد بن عليّ الأصبهانيّ، أخبرنا أحمد بن الفضل الباطرقانيّ، أخبرنا محمد بن جعفر المقرئ الجرجانيّ، حدّثنا أبو بكر بن محمد بن نصر الشذائيّ، ثنا أبو الحسن بن شنبوذ إملاءً، ثنا محمد بن حيان، ثنا أبو حمدون، حدّثنا سليم قال: سمعت حمزة يقول: إنّما أزيد على الغلام في المدّ ليأتي بالمعنى، انتهى. وروينا، عن حمزة أيضا أنّ رجلا قرأ عليه، فجعل يمدّ، فقال له حمزة: لا تفعل، أما علمت أنّ ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة.

(قُلْتُ) : فالأوّل لما لم يُوفِّ الحقّ زاد عليه ليُوفِّيه (والثاني) لما زاد على الحقّ ليهدّيه، فلا يكون تفرّيط ولا إفراط، ومثّل ذلك ما روى الدُّوريّ، عن سليم أنّه قال: قال الثُّوريّ لحمزة، وهو يُقرئ: يا أبا عمارة ما هذا الهَمْزُ والقَطْعُ والشَّدَّةُ؟ فقال: يا أبا عبد الله هذه رياضة للمُتعلِّم^١

توفي رحمه الله سنة ١٥٦ هـ^(٢)، وراويه خلف وخلاد.

^١ - ينظر: النشر في القراءات العشر (١/٣٢٧)

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/٩٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٦١).

خلف :

هو أبو محمد خلف بن هشام البزار، الإمام، الحافظ، الحجة، صاحب الاختيار، تلاً على: سليم، وعلى أبي يوسف الأعشى، وغيرهما. وحمل الحروف عن: يحيى ابن آدم، وإسحاق المسيبي، وطائفة. وتصدر للإقراء والرواية، وما قيل في إثبات تواتر قراءة حمزة، هو دليل على تواتر قراءة خلف كذلك؛ لأن قراءة خلف أكثرها مأخوذ عن حمزة، توفي سنة ٢٢٩هـ^(١).

خلاد :

هو خلاد بن خالد الكوفي، إمام في القراءة. قال ابن الجزري: كان إماماً في القراءة ثقة عارفاً محققاً مجوداً أستاذاً، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وهو من أضبط أصحابه وأجلهم. وروى عنه خلق آخرون. توفي سنة ٢٢٠هـ^(٢).

سابعاً . الإمام الكسائي :

علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي. كان الكسائي من كبار النحويين، قرأ القرآن على حمزة الزيات أربع مرات، وقرأ أيضاً على محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى عرضاً، قال عنه الشافعي: "من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي". وهو مؤسس مدرسة النحو الكوفية، مع أنه مولى. ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة عن الخليل، ورحل إلى بادية الحجاز طلباً للعربية، قال

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥٧٦)، غاية النهاية (١/٢٧٣).

(٢) ينظر: غاية النهاية (١/٢٤٧).

أبو عبيد في كتاب القراءات كان الكسائي يتخيّر القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضاً، وكان من أهل القراءة وهي كانت علمه وصناعته ولم يجالس أحداً، كان أضبط ولا أقوم بها منه، وقال ابن مجاهد فاختر من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة، وكان إمام الناس في القراءة متوسطة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم قال أبو بكر ابن الأنباري: اجتمع في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، وكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط عليهم، فكان يجمعهم، ويجلس على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون، ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. توفي سنة ١٨٩هـ^(١)، ورواياه أبو الحارث وأبو عمرو الدوري .

أبو الحارث:

هو الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي حاذق ضابط للقراءة محقق لها. قال أبو عمرو الداني: "كان من جلة أصحاب الكسائي" توفي سنة ٢٤٠هـ^(٢). وتقدّمت الترجمة للدوري في ترجمة أبي عمرو البصري لأنه روى عنه وعن الكسائي .

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣٢/٩) غاية النهاية (٥٣٨/١)

(٢) ينظر: غاية النهاية (٣٤/٢)

الفصل الأول

السَّماع والقياس وأثرهما في الطَّعن
على القراءة

الفصل الأول السَّماع والقياس وأثرهما في الطَّعن على القراءة

إنَّ اللغة في أصلها كانت عبارة عن نثرٍ يُقال، وأشعارٍ تُنشد، وحكمٍ تُلقى، وأمثالٍ تُضرب، ولم يكن ليخطر بالعربي أيُّ نوع من الاهتمام بكنهه وطبيعة ما يقال، فقد كان ينطق بالكلام وفق العُرف الاجتماعي دون أن يشعر بهذا التوافق، ولم يكن يحتاج لمن يلقنه اللغة أو يعلمه كيف يتحدث، لكنه كان يعرف متى ما حاد القائل عن المسار اللغوي الصحيح. إلاَّ أنَّ دخول أصحاب اللغات المختلفة في الإسلام، وانتقال سلطان الدولة إلى بيئات غير عربية، ترتب عليه حدوث اللحن في البيئة اللغوية، فاستدعى ذلك استنفاد العلماء لجهودهم لحفظ اللغة، وخصوصاً القرآن الكريم فاستقوا اللغة من منابع لغوية سُمِّيت بالمصادر، وهي التي وضع منها النَّحاة قواعدهم، سواءً أكانت نصوصاً لغوية سُمِّعت عن العرب أو نُقلت مدوَّنة عنهم، أو نوعاً من القياس على هذه النصوص .

وكانت البداية مع لمحات تمثَّلت في ضبط النص القرآني، مما يوضح بجلاء أنَّ النَّحو كان وليد التفكير في قراءة القرآن قبل أن يستقل بمجهود خاص تضافرت فيه جهود الدارسين لإنمائه، ويصبح ثقافة خاصة يحرص الكثيرون على الاعتراف من معينها والبراعة فيها، وقامت البصرة بعبء العمل منذ نشأته، ومر زمن طويل قبل أن تشارك فيه الكوفة لتُحدث فيه تغييراً منهجياً وتطبيقياً .

وقد صبَّت مصادر النَّحو المعروفة في رافدين أساسيين وهما: السَّماع، والقياس.

وتباينت منها مواقف النَّحاة في تجويز أوجه تبيحها اللغة ويستسيغها القياس، وهي مواقف اتضحت معالمها في معالجتهم للنص القرآني، وحيث إنَّ لذلك علاقة وثيقة بموضوع البحث، فاستدعى الأمر إعطاء صورة موجزة لهذه المصادر، كونها

من أهم المرجعيات التي ساهمت في إصدار التّحاة لأحكامهم بالطّعن على القراءات، ولكلّ منهما إيضاحه وبيانه.

أولاً: السَّماع :

وهو المدرك من الأصوات، ويُراد به هنا ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته من كلام الله والرسول ﷺ والكلام العربي شعراً ونثراً، إلى وقت فساد ألسنة الناس بكثرة المؤلدين^(١)، وهذا يقتضي تلقّي اللغة عن فصحاء العرب، وتسجيل شعرهم ونثرهم، وقضاء أطول الأوقات في النقل عنهم، وتعدّد الرحلات لجمع اللغة من أفواه العرب .

وقد كان للسَّماع فنوات يُحتج بها وهي:

أ - القرآن الكريم وقراءاته، ولعلّ موقف النّحاة من القراءات بصورة خاصة يختلف ما بين النظرية والتطبيق، فمن ناحية هم كما يقول السيوطي: مقتنعون بأنّ كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذّاً .

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه نحو (استحوذ) من قوله تعالى: ﴿أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٢) المجادلة: ١٩ بتصحيح الواو؛ لأن القياس إعلاها بالنقل والقلب^(٣).

ومن ناحية أخرى يرون عدم تحمّل بعض القراءات لقياس النّحو، فانقسموا بين من رفضها وضعّفها، وطعن بها بشتى الأوصاف، وبين من كان مذهبه الدائم

(١) هو العربي غير المحض، كأنه لما اختلط الناس وتزوج الأعراب من الأعاجم، تولدت بينهم أولاد في ألسنتهم عجمة نقلت إليهم من أمهاتهم، فأطلق عليهم المؤلّدون . ينظر الاقتراح للسيوطي (ص:

٧٤) حاشية المحقق رقم (٤) .

(٢) الاقتراح للسيوطي (ص: ٧٥) .

الانتصار لها والاحتجاج بها، وتقديسها والاعتماد عليها في الاستشهاد، وهذا الشد والجذب هو لب موضوع هذا البحث بعون الله .

ولو التمسنا تفسيراً لهذا الانقسام، لوجدنا أنّ السبب هو خلط النّحاة بين الفصحى واللهجات في جمعهم للغة، فاعتمد تفعيمهم على المشهور والمتداول، وانعطفوا بالباقي إلى الشذوذ، أو القلة، أو الضرورة الشعرية .

ويرى عبده الراجحي أنّ القراءات هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي لشبه الجزيرة قبل الإسلام، وهي أصل المصادر في معرفة اللهجات^(١)، هذا إذا سلّمنا أنّ القراءات في معظمها ناتجة عن اختلاف اللغة .

ولو أنهم فرّقوا بين الفصحى الأدبية المتمثلة في القرآن وبين اللهجات العربية، لما حدث هذا الخلط الذي دفع بهم إلى الاجتزاء على القراءات المتواترة، ووصفها بالقبح والرداءة والغلط^(٢).

ب - الحديث:

الصحيح من الأقوال الاحتجاج به عند أكثر أئمة النّحو والعربية، إذا ثبت أنه قاله على اللفظ المروي عنه، وعلى هذا الشرط لا يوجد إلاّ الأحاديث القصار. وقضية الاستشهاد بالحديث لم تكن تشغل بال النّحاة قديماً، فلم نقرأ نصاً لأيّ منهم صريحاً في هذا المجال يفيد الجواز أو المنع، ولم يظهر الاستشهاد بصورته الحادة إلاّ في القرنين السابع والثامن الهجريين .

ج - كلام العرب من شعر ونثر .

ويحتج منه بما ثبت عن الفصحاء المؤثوق بعريتهم حتى ولو كانوا كفاراً، ولو كان في ألفاظهم غرابة أو تنافر، ويحتج بكلام قبائل قلب الجزيرة، ولا يؤخذ عمّن

(١) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (ص: ٨٣-٨٤).

(٢) ينظر: مواقف النحاة للدكتور شعبان صلاح (ص: ٧٨) بتصرف .

جاور غير العرب، ولا يحتج بكلام المؤلدين والمحدثين، ولا عن حضري سكن الحاضرة، ولا عن ساكن أطراف البلاد، والمولد كل ما غيّر من عربيّ الأصل بهمز أو ترك أو تحريك أو تسكين، والاعتماد بما رواه الثقات العدول، واشتروا في الراوي أن يكون عدلاً مأموناً موثقاً، ولم يشترطوا في المحتج بقوله شيئاً لبعده التدليس، ولأنّ كلامهم سَلَيْقِي ليس لهم فيه تأثير^(١).

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي (ص: ٧٥ - ٧٦ - ٨٩ - ١٠٠) وما بعدها بتصرف .

ثانياً: القياس:

وهو المصدر الثاني من مصادر النحو العربي، وهو استنباط المجهول من المعلوم وقد لجأ إليه النحاة منذ وضعوا أسس علم النحو^(١)، وإنما كان القياس هو المصدر الثاني بعد السماع؛ لأن الأساس في التععيد هو مراعاة المسموع عن العرب، ومن ثمّ محاولة تقنينه في صورة يمكن باستيعابها أن يلحق غير العربي بالعربي في النشاط اللغوي^(٢).

ويرى الباحثون أنّ القياس نشأ في النحو العربي بعد تأثر النحاة بالمنطق اليوناني^(٣)، ولكن الواقع يشير إلى أنه نشأ نشأةً فطريةً بعد جمعهم للمادة المروية من أفواه العرب، ولما شعروا بوجود وفرة لغوية لاستقراءها قاموا بفحصها مستنبطين منها قواعد اللغة التي أصبحت فيما بعد مقياساً يُنظر على ضوءه الصواب من الخطأ في اللغة.

ومع انحسار وانقطاع المدد اللغوي، صار القياس أهم أعمدة التععيد اللغوي، حتى إن ابن الأنباري يقول: "إنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كله قياس"^(٤).

ولابد أن نعلم أنّ أخذ النحاة بالقياس قد دفعهم إلى رفض بعض المروي المخالف لأحكامهم، مما دفع بهم إلى رفض بعض القراءات صحيحة السند، لا لشيء إلاّ لأنها لم تطابق قياساً معروفاً لديهم.

(١) ينظر: من أسرار اللغة (ص: ٨).

(٢) ينظر: مواقف النحاة (ص: ٨٠) بتصرف يسير.

(٣) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (ص: ٩١).

(٤) ينظر: لمع الأدلة (ص: ٩٥).

الفصل الثاني

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام نافع (ت: ١٦٩)

وفيه اثني عشر مبحثاً :

- المبحث الأول: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة: ٦ .
- المبحث الثاني: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ الأنفال: ٤٢ .
- المبحث الثالث: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤ .
- المبحث الرابع: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣ .
- المبحث الخامس: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ الشعراء: ١٧٦ .
- المبحث السادس: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ﴾ الزمر: ٩ .
- المبحث السابع: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾ الزمر: ٦٤ .
- المبحث الثامن: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧ .
- المبحث التاسع: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ، كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ الأحقاف: ١٥ .
- المبحث العاشر: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ المجادلة: ١ .
- المبحث الحادي عشر: ﴿نَبِيٍّ﴾ و ﴿النَّبِيِّ﴾ بالهمز لنافع .

المبحث الأول

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: ٦

تأصيل القراءة :

وتسهيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمًا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيَتَجَمَّلَا
وَقُلْ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِيُورَشِ وَفِي بَغْدَادَ يُرَوَى مُسَهَّلًا
وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

كلمة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ هي من باب الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة، جاءت الأولى والثانية مفتوحتين، وعلى هذا فقد قرأها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو (سما) بتسهيل الهمزة الثانية وهشام الخلف بين التسهيل والتحقيق، وقرأ بإدخال ألف بين الهمزتين أبو عمرو وقالون وهشام، وهي ألف الفصل ومقدارها حركتان، وورد اختلاف الرواة عن ورش في كيفية تغيير الهمزة الثانية المفتوحة، فروى المصريون عنه إبدالها ألفاً وتمد هذه الألف مدأً مشبعاً بمقدار ست حركات وتكون من قبيل المد اللازم، وروى البغداديون عنه تسهيلها بين بين^(١)، وعلى هذا فيتعيّن لباقي القراء تحقيق الهمزتين .

الطَّعْنُ:

لو نظرنا إلى روايات الطَّعْنِ في كلمة (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) من قِبَلِ النَّحَاةِ لوجدنا أنّ هذه الروايات تتكلم في مسألتين: الأولى: هي الحديث عن رواية المصريين عن ورش بإبدال الهمزة الثانية ألفاً محضة، والثانية: في رواية الكوفيين وابن عامر بالخلف عن هشام وهي تحقيق الهمزتين معاً، وسأتناول كلاهما بالتفصيل .

(١) ينظر: الحجة لابن خالويه (ص/٦٦)، النشر(١/٣٦٣)، الوافي في شرح الشاطبية (١٥٦) .

أولاً: طَعْنُ الزمخشري^(١) في قراءة الإمام ورش بإبداله الهمزة الثانية بألف محضة، فقال في تفسيره: "فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حده - وحده أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله الضَّالِّين، وخُويصة، والثاني: إخطاء طريق التخفيف، لأنَّ طريق تخفيف الهمزة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهزمة (رأس)"^(٢).

وجه الطَّعن: هو جمع الساكنين على غير حده ومخالفة القياس لأنَّ القياس في الهمزة المفتوح ما قبلها هو التخفيف .

دراسة الطَّعن :

ذكر غير واحد من العلماء أنَّ ما ذُكر في باب الهمزتين من كلمة، هو من باب دخول همزة الاستفهام على إحدى الهمزتين، والتي إما أن تكون همزة قطع مثل (أأنتم، أأنت) أو همزة وصل مثل (آله، آآن)؛ وهي في الحقيقة من كلمتين وليست من كلمة؛ لأن الهمزة الأولى من كل ما ذُكر في هذا الباب هي همزة استفهام إلا في كلمة (أئمة)^(٣)، وجمهور أهل اللغة على أنَّ همزة الاستفهام من حروف المعاني، ولذلك أجمع القراء على تحقيق همزة الاستفهام الأولى، واختلفوا في الهمزة الثانية فيمن بقي على الأصل وهو التحقيق ومن ذهب إلى التغيير، وورش رحمة الله لجأ إلى التغيير إما بالتسهيل أو الإبدال ألفاً محضة، وهو وجه انفرد به

(١) محمود بن عمر بن محمد بن عمر العلامة أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، النحوي اللغوي المتكلم المعتزلي المفسر، مات ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥١/٢٠)، طبقات المفسرين، (١/ ١٢٠)، الأعلام للزركلي (١٧٨/٧) .

(٢) الكشاف (١/ ١٦٣ - ١٦٤) .

(٣) سيأتي بيان تفصيل ذلك لاحقاً في مسألة الطعن على تحقيق الهمزتين من (أأنذرهم) (ص: ٧٧) .

ورش عن نافع من طريق الأزرق ولم يشاركه فيه أحد .

مسألة:

وأهل الأداء على خلاف بين من يُقدّم الإبدال و من يُقدّم التسهيل، ومنهم من يستشهد ويستدل على تقديم الإبدال بما ذكره الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى حين قال:

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا
وَقَوْلُ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوْرَشٍ وَفِي بَغْدَادَ يُرَوَى مُسَهَّلًا

فقالوا إنّ الشاطبي رحمه الله تعالى قدّم هاهنا الإبدال و أخر التسهيل وجاء بصيغة "يروى"، والحق أنّ الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى في مطلع الباب قال: "وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا" فذكر أنّ من يسهل الهمزة الثانية من اجتماع همزتين من كلمة أهل سما فورش مندرج في أهل "سما" وهم نافع بكماله أي نافع براوييه قالون وورش وابن كثير وأبو عمرو (وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ) أي هشام له الخلف بين التسهيل وعدمه في المفتوحة. فورش مندرج أصلاً، وإنما عاد وكرر قائلاً: (وَقَوْلُ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ... البيت، حتى لا يظن الطالب أنّ ورش ليس له وجه الإبدال؛ لأنه لو قال: (وَقَوْلُ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ) وسكت، لظن الطالب على أن ورشاً لا يوافق قالون وابن كثير وأبا عمرو على وجه التسهيل، فجاء فأكد وأراد إثارة انتباه الطالب أنّ ورشاً من أهل سما وله التسهيل، أما صيغة "يروى" فتختلف من علم إلى علم، ف "يروى" أو "قيل" هذه من صيغ التمريض عند المحدثين لكن عند القراء لا تعتبر كذلك^(١).

وقد قرأنا على شيخنا الفاضل الدكتور شعبان محمد إسماعيل بتقديم الإبدال إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل، وبتقديم التسهيل إذا دخلت همزة

(١) من محاضرة صوتية لشرح أصول ورش عن نافع من غرفة إسلام علم وعمل بتصرف يسير.

الاستفهام على همزة القطع، كما في قراءة ورش في هذا الموضع، و هو ما أراه يتزجج - والله أعلم - لاعتبارات هي: أنّ وجه التسهيل وجه قياسي ومروي وكل القراء الذين غيروا الهمزة الثانية إنما غيروا بالتسهيل وإنما وجه الإبدال انفرد به ورش لذلك، فورش وافقهم في وجه التسهيل وزيد له وجه الإبدال . ولذلك نجد أنّ الإمام الداني في التيسير قال: إنّ الحرميان وأبا عمرو وهشاماً يسهلون الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا وورش يبدلها ألفاً وَالْقِيَّاسُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ^(١)، أي الوجه القياسي الذي جاءت به اللغة وجاءت به الرواية . وقال أيضاً في جامع البيان: "وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفاً محضة، والإبدال على غير قياس إلا أنه سمع وروى، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير"^(٢).

والذي يهمنا أنه من الواضح أنّ هذه القراءة بصرف النظر عن تقديم وجه الإبدال أو التسهيل في القراءة، هي من المسموع لدى فصحاء العرب وليست من المستغرب عندهم، ولهذا انتصر لها عدد من العلماء وأسهبوا في شرحها وإيضاحها والذب عنها. فقال أبو حيان^(٣): وما قاله - يعني الزمخشري - هو مذهب البصريين . وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازة البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن^(٤).

وجاء عن أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي^(٥) قوله: "وروي عن

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص: ٣٢).

(٢) جامع البيان في القراءات السبع (٢/٥٠٧).

(٣) محمد بن يوسف ابن علي بن حيان العلامة الأوحّد أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني الغرناطي المقرئ النحوي المتوفّي سنة (٧٤٥ هـ) . معرفة القراء الكبار (٢/٧٢٣).

(٤) البحر المحيط (١/٧٩).

(٥) أحمد بن يوسف بن محمد وقيل عبد الدائم العلامة شهاب الدين أبو العباس الحلبي ثم المصري النحوي

ورش إبدال الثانية ألفاً محضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن، وهذا ليس منه بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقراء في هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر^(١).

وقال ابن أبي عادل^(٢): "وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً"^(٣)، وكما هو معروف أنّ الأصل عند أهل الأداء قد تلخّصت في قول الإمام أبي عمرو الداني^(٤): "أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"^(٥). وهذه الأصل هو قاعدة ثابتة في الرد على جميع مطاعن النحاة في القراءات السبع المتواترة .

ورواية المصريين عن ورش بالإبدال هي رواية متواترة، ولعلّ من أهم ما يقويها ما جاء عن

المقرئ الفقيه المعروف بالسّمين شافعيّ، من أهل حلب. استقر واشتهر في القاهرة.

شرح الشاطبية في القراءات قال ابن الجزري: لم يسبق إلى مثله توفي سنة (٧٥٦). ينظر: طبقات

الشافعية (١٨/٣)، الأعلام للزركلي (٢٧٤/١).

(١) الدر المصون (١١٠/١) .

(٢) هو أبو حفص عمر بن علي سراج الدين الدمشقي الحنبلي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، ينظر ترجمته

كاملة في: اللباب لابن أبي عادل (٥٩٨/١) .

(٣) ينظر: اللباب لابن أبي عادل (٣١٤/١) .

(٤) هو عثمان بن سعيد بن عثمان المعروف بأبي عمرو الداني، الإمام، الحافظ، المجدّد، المقرئ،

الحاذق، عالم الأندلس وصاحب كتاب التيسير، توفي سنة ١٤٤ هـ . ينظر: معرفة القراء الكبار

(٤٠٦/٢) سير أعلام النبلاء (٧٧/١٨)، الأعلام للزركلي (٢٠٦/٤)

(٥) جامع البيان في القراءات السبع (٥١/١)

الداني رحمه الله في قوله: "والبدل أقوى من جهة الرواية" (١).

وجاء عن ابن الجزري في النشر (٢) أنّ الإبدال نقل عن ورش من طريق الأزرق صاحب التيسير والمهدوي (٣)، ومكي (٤)، وابن الفحام (٥) وابن الباذش (٦) وغيرهم.

ولو نظرنا إلى وجه رواية البغداديين عن ورش لوجدنا أنّ التسهيل عندهم، إنما كان لأنه إذا أُطلق التسهيل، فإنه يُقصد به التسهيل بين أي بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، وهذا هو الأصل في

(١) ذكر هذا القول في كتاب النجوم الطالع (ص: ٥٧)، وقد تتبعته ولم أجده في كتب الداني التي وصلت إلينا ولعله منقول من كتابه (الاقتصاد في القراءات السبع) وهو كتاب مفقود ذكره الإمام علم الدين السخاوي في كتابه (فتح الوصيد) حين ذكر أنه قرأ رواية ورش عن نافع بالطرق المتضمنة لكتابي التيسير والاقتصاد للداني، كما أورد المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع نصوصاً منه مثل: (١٣٩/١ - ١٩٦) وهو من مصادره في القراءات في شرحه.

(٢) النشر في القراءات العشر (٢٨٣/١)

(٣) أبو العباس المهدي المقرئ من أهل المهديّة من مدن القيروان، قدم بلاد الأندلس، وكان رأساً في القراءات والعربية، توفي سنة ٤٣٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار (٣٩٩/١)، تاريخ الإسلام (٥٩٨/٩).

(٤) هو حموش بن محمد بن مختار القيسي، يكنى بأبي محمد؛ أصله من القيروان، وسكن قرطبة. من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، توفي سنة ١٣٤هـ. ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٣١٣/٣) معرفة القراء الكبار (٣٩٦/١).

(٥) ابن الفحام الإمام شيخ القراء أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي الصقلي المقرئ النحوي ابن الفحام، نزيل الإسكندرية، ومؤلف "التجريد في القراءات" توفي رحمه الله في ذي القعدة وقد جاوز التسعين. ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (١٦٤/٢)، تاريخ الإسلام (٢٥٤/١١)، الأعلام للزركلي (٣١٦/٣).

(٦) هو أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش، عالم بالقراءات، أديب وكان خطيب غرناطة. له (الإقناع في القراءات السبع) ولد في عام ٤٩١هـ، وتوفي في ٥٤٠هـ. ينظر: بغية الملتبس (٢٠٠/١)، الأعلام للزركلي (١٧٣/١).

أنواع التغيير وهو المقدم عندهم لبقاء أثر الهمزة، وقد ساند هذا الوجه أبو الفضل شهاب الدين الألوسي^(١) في معرض رده على طعن الزمخشري في هذه الرواية عن ورش فقال: " وهذه القراءة من قبيل الأداء، ورواية المصريين عن ورش، وأهل بغداد يرون التسهيل بين بين كما هو القياس، فلا يكون الطعن فيها طعنًا فيما هو من السبع المتواتر إلا أن المعتزلي أساء الأدب في التعبير^(٢) .

ولعل الألوسي - وهو بغدادى - في قوله هذا ينتصر ضمناً لرواية أهل بغداد عن ورش وهي التسهيل بين بين وهي رواية الأكثر من أهل الأداء؛ لأنه يرى أن رواية المصريين هي وجه من أوجه الأداء الذي لا يكون الحديث فيه طعنًا مباشراً في تواتر القراءة، برغم رفضه الصريح لتطاول الزمخشري على القراء، ولكن الذي أراه أن الحديث عن وجه من أوجه الأداء إنما هو حديث عن القراءات المتواترة؛ لأن علم القراءات هو: (علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة)^(٣)، وعلى هذا فالطعن في وجه من أوجه الأداء هو طعن في القراءة المتواترة، لاسيما إن كان هذا الوجه قوياً وتدعمه طرق الرواية، كما أن وجه رواية المصريين عن ورش بالإبدال، إنما كان للمبالغة بالتخفيف فراراً من الهمزة كلها وبعضها إلى ما هو خفيف جداً وهو الألف اللينة، وإن كان هذا على غير القياس إلا أنه ثابت عن كثير من العرب، وهو اختيار الخليل^(٤) وسيبويه^(٥) .

(١) أبو الثناء، شهاب الدين السيد محمود أفندي الألوسي البغدادي، توفي سنة (١٢٧٠هـ) . ينظر ترجمته الكاملة في مقدمة تفسيره: (روح المعاني).

(٢) روح المعاني (١/١٧٦) .

(٣) منجد المقرئين (٣) .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، الإمام، صاحب العربية، ومُنشئ علم العروض، البصري، أخذ الأعلام، أخذ النحو عن عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه النحو، توفي سنة (١٧٥هـ) . ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٧/٤٢٩)، إنباه الرواة على أنباء النحاة (ص: ٣٨١) .

ويقال إنها لغة قريش، وسعد بن أبي بكر، وكنانة، وكثير من قيس، ومن أراد
 مثلاً على ألف من غير القياس جئناه بقول حسّان بن ثابت رضي الله عنه حين قال ^(٢) :
 سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تَصِبِ
 كما أنّ من قال إنّ ورشاً قد جمع ساكنين على غير حده يمكن أنّ يجاب عليهم
 بقولين :

الأول: أنّ يونس بن عبد الأعلى ^(٣) وهو قارئ أخذ الرواية عن ورش وغيره،
 أجاز اجتماع الساكنين إذا كان الأول منهما حرف مد ولين، وإن لم يكن الثاني
 مدغماً نحو (اضربان) إذا دخلت النون الخفيفة الأمر للثنين، وكذلك لجماعة
 المؤنث إذا فصلت بالألف بين النونات نحو (اضربنان) فعلى هذا لا تنكر رواية
 ورش .

الثاني: أنّ الألف المبدلة من الهمزة في تقدير همزة متحركة؛ لأنّ البدل عارض
 ولا يعتد به، ألا ترى أنّ من خفف الهمزة في تؤولي وتؤوليه قلبها واواً لانضمام ما
 قبلها فاجتمع واوان: الأولى منهما ساكنة، والثانية متحركة، ولم يدغم أحد المثليين
 في صاحبة على قول كثير من النحويين، ذلك أنّ الواو في تقدير همزة فلم يعتد بها،
 ولولا ذلك لم يجز إظهارها مع الواو التي بعدها، إذ لا يجتمع في كلام العرب مثلاً
 الأول ساكن والثاني متحرك، إلاّ أدغم الأول في الثاني، فهذا يدل على أنّ اجتماع

(١) ينظر: النجوم الطوالع (ص: ٥٦-٥٧).

(٢) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه: ينظر: الكتاب (٣/٤٦٨)، المقتضب (١/١٦٧)، المفصل (١/٤٩٠).

(٣) هو يونس بن عبد الأعلى ابن ميسرة بن حفص بن حيان، الإمام، شيخ الإسلام، أبو موسى الصديقي
 المصري المقرئ الحافظ، ولد سنة سبعين ومائة في ذي الحجة، وقرأ القرآن على ورش صاحب نافع
 وكان من كبار العلماء في زمانه، توفي غداة يوم الاثنين ثاني ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائتين.
 ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٤٨)، تاريخ الإسلام (٦/٤٥٩)، الأعلام للزركلي (٨/٢٦١).

الساكنين يمكن في (أأندرتهم)^(١) .

الخلاصة :

وجه الإبدال عن ورش وجهٌ قويٌّ سماعاً وليس من قبيل الاجتهاد، فقد تلقاه ورش عن شيوخه، ووجه التسهيل وجهٌ قويٌّ من جهة القياس والأكثر عليه، فكلاهما ثابت ومشهور، وعلى هذا فإنكار الزمخشري لوجه قراءة ورش لا يُلتفت إليه .

(١) ينظر القصد النافع (١٥٩).

ثانياً: الطَّعن الثاني بتحقيق الهمزتين :

طَّعن الكثير من أهل اللغة، ولاسيما البصريين منهم كأبي علي الفارسي^(١) في وجه تحقيق الهمزتين في كلمة كد(أأنذرتهم)، و(أئمة) فجاء عنه قوله في كتابه الحجّة: "وأما جمعهما وتحقيقهما من (أأنذرتهم) فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين من نحو، قرأ أبوك ورشاً أخيك لأنّ الهمزة الأولى تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها"^(٢)، وقد نقل الفارسي هذا الرأي عن الخليل وسيبويه^(٣)، وذكر الفارسي أيضاً أنّ التَّحْقِيقَ لَيْسَ بِالْوَجْهِ؛ لأنّ الهمزتين لا تُحَقِّقانِ فِي نَحْوِ (آدَمَ، وَآخَرَ) فَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تُقَاسَ عَلَيْهَا (أئمة)^(٤).

ويرى ابن جني: أنّ تحقيق الهمزتين من كلمة واحدة شاذ أن تكونا عينين نحو سؤال، وسئار.... فأما ما يُحكى عن الكسائي من تحقيقهما في الكلمة الواحدة نحو أئمة... فشاذ لا يجوز أن يُعقد عليه باب^(٥).

وجه الطَّعن:

إنّ الهمزة حرف ثقيل وبه كلفة في النطق، فإنّ تكررت كان ذلك أكثر وأعظم ثقلاً، وجاء عن سيبويه قوله: "ولأنّها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع..... فليس من كلام

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي واحد زمانه في علم العربية، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. ينظر: إنباه الرواة على أبناء النحاة (٣٠٨/١)، سير أعلام النبلاء (٣٧٩/١٦).

(٢) الحجّة للفارسي (٢٨٠/١).

(٣) وقال سيبويه في نص عبارته: "وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء، وبريئة، وذلك قليل رديء" الكتاب (٥٥٣/٢).

(٤) الحجّة للفارسي (١٢٠/٣).

(٥) ينظر: الخصائص (١٨٣/١).

العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً" (١).

دراسة الطعن:

إنّ في المسألة خلافاً وجدلاً واسعاً بين النحاة والقراء في مسألة تحقيق الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة أو في كلمتين، وقد قرأ بتحقيق الهمزتين جمهرة من القراء السبعة، ولكن هذا التحقيق لم يتوافق مع المذهب البصري، ولعلّ مبدأ الخلاف ينطلق من (الكتاب) لسيبويه، حين أشار في مواضع عدة منه إلى أنّ تحقيق الهمزتين من كلمة لا يجوز، فهو بالإضافة لقوله السابق أعلاه يقول في موضع آخر "واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخر"، إلاّ أننا نجد في موضع آخر يسوق في معرض حديثه عن الهمزة الحديث عن التحقيق، دون أن يشير إلى رداءة ذلك فيقول "ومنهم من يقول إنّ بني تميم الذين يُدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً، وأما الذين لا يخففون الهمز فيحققونها جميعاً ولا يُدخلون بينهما ألفاً" ولعلّ المتأمل في كلام سيبويه قد يجد فيه معارضة خفيّة، فهو تارة يحكم برداءة التحقيق في الهمزتين وتارة يذكر التحقيق ولا يشير إلى ضعف وجهه، وقد تصدّى للرد على هذا الأمر أبو علي الفارسي حين قال: "واعلم أنّ قول سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، وقوله في باب الإدغام: إنّ ابن أبي إسحاق وناساً معه يحققون الهمزتين وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردي، ليس على التدافع ولكن لأنه لم يُعتد بالردى" (٢).

وهذا القول للفارسي، وتعليقه على كلام سيبويه هو دليل واضح على أنّ منهج البصريين المعروف عنهم هو عدم الأخذ بالشاذ والقليل من كلام العرب، وهو ضد ما انتهجه الكوفيون وهو ما كان سبب انطلاق الكثير من الخلافات بين

(١) الكتاب (٣/٥٤٨-٥٤٩).

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (١/٢٨٤).

المدرستين .

وقد تبع سيبويه في حكمه هذا الكثير من نحاة البصرة، منهم ابن جني حيث يذكر في الخصائص أنّ علّة عدم جواز التحقيق بأنه إذا كانت الهمزة هي حرف سفل في الحلق، وبُعُد عن الحروف، فإن كانت الهمزة المفردة ثقيلة ومكروهة، فمن باب أولى استكراه الاثنتين، لاسيما إن كانتا مصطحبتين غير متفرقتين^(١)، وجوّز الزجاج التحقيق على بُعد؛ لأنه قد وقع في الكلمة علّتان الإدغام والتضعيف، فلمّا أقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدلّ بحركتها على ذلك إلاّ أنه لم يجعله من اختياره^(٢) وبالنظر في موقف عامة النحاة وخصوصاً البصريين منهم نجدها توافق حكم سيبويه في المسألة، وسيبويه كما ذكر رداءة التحقيق في الهمزتين من كلمة، ذكر التحقيق في مواضع أخرى على أنه من كلام العرب القليل دون أن يُعلّق بالرداءة عليه، وبأخذنا بالاعتبار لرد الفارسي في هذه المسألة والذي سبق ذكره آنفاً، نقول بأنّ وجه التحقيق المذكور ووارد في كلام العرب، ولا سبيل لإنكاره فهو منتشر وإن كان عن غير قريش، بل إننا لو عرضنا لمذاهب القراء في مواضع الهمز المفرد والهمزتين من كلمتين، لو جدنا أنّ التحقيق كان أكثر وأوسع انتشاراً من التسهيل .

مسألة: فإن قال قائل إنّ القرآن نزل بلغة قريش، وقريش لا تهمز، كما جاء عن علي رضي الله عنه قوله: "نزل القرآن بلغة قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمز على النبي صلى الله عليه وآله ما همزنا"^(٣)، فكيف يكون التحقيق وجهاً

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (٧١/١).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج (٤٣٥ / ٢)

(٣) الأثر المذكور في شرح شافية ابن الحاجب (٣٢/٣) ولم أقع له على مصدر حديثي ولكنه يوافق ما جاء في الحديث: قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله: يا نبي الله، فقال: لا تنبر باسمي: أي لا تهمز، وفي رواية فقال: أنا معشر قريش لا نبر . ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٥).

قويماً في القراءة ؟

نجيب على ذلك بما نقله القرطبي عن ابن عبد البر قوله: "قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش، معناه عندي: في الأغلب، والله أعلم لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمز ونحوها وقريش لا تهمز"^(١)، والعرب من جهة النطق بالهمز ينقسمون إلى قسمين: أهل تحقيق، وأهل تخفيف، فإن كانت قريش لا تهمز فالكثير من القبائل الأخرى عند العرب تميل إلى تحقيق الهمز، وقد عدّ منهم أحمد الجندي (تميم، وقيس، وعقيل، وبنو سلامة من أسد)^(٢) وهي قبائل عربية معروفة ولسانها عربي خالص، وليست من شواذ كلام العرب ولا نوادره، ولعل قول الفارسي بأن سيويه قد عدّ التحقيق ردئاً فلم يعتد به هو ما دعاه إلى أن يذكر أن الهمزتين إذا التقتا فليس من كلام العرب أن تحققا^(٣)، فكيف لا يكون التحقيق من كلام العرب وهذه القبائل العربية تهمز؟ وقد يُحمل كلام سيويه أنه يقصد بقوله (ليس من كلام) أي أغلب العرب وليس كل العرب .

ولو عدنا على وجه التحقيق فإنّ التحقيق هو الأصل في الكلام، والتخفيف فرع له واستحسان، وأن من خفف من القراء إنما خفف هرباً من الاستثقال في النطق بالهمز، وقد احتج الأزهري للتحقيق في (أأندرتهم) ووصفه بأنه عربي فصيح^(٤)، وذلك لأنه يرى أن هذه القراءات في باب الهمز لغات مأخوذة عن العرب، فبأي لغة قرأت فقد أصبت^(٥).

ويصف الباحثون في الدراسات اللغوية الحديثة موضع الإدخال وهو نوع من

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٣٣/١).

(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث (٣٣٦/١).

(٣) بحث بعنوان: الهمز بين النحاة والقراء (١١) بتصرف .

(٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١٣٠/١) .

(٥) المصدر السابق (١٣٨/١) .

التخفيف بقولهم: هو ما التقت فيه همزتان سواء أكانت من بنية الكلمة مثل (أئمة) أم كانت إحداهما استفهاماً مثل (أأندرتهم) ^(١)، وهذا يعني أنّ الإدخال يكون في موضع تحققت فيه الهمزتان من كلمة واحدة، فجرى التخفيف، فالتحقيق أصل والتخفيف فرع عنه، وفي ذلك يقول الرضى ^(٢) في شرح الشافية: (والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان) ^(٣).

ووجه التحقيق هو قراءة متواترة الرواية عمن قرأها من القراء، فالإمام عاصم بن أبي النجود، وهو من انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة ورحل إليه الناس للقراءة من شتى بقاع الأرض، قد قرأ بتحقيق الهمزتين، وقال مكّي في الإبانة: إنّ ما اتفق عليه في القراءة نافع وعاصم، فقراءة هذين بها من أوقف القراءات، وأصحّها سنداً، وأفصحها في العربية. ^(٤)

وقد أخذ عاصم القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي ^(٥)، وزر بن حبّيش الأسدي ^(٦)، وهم قرأوا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقرأ كلٌّ من أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبّيش على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما،

(١) ينظر: الدفاع عن القرآن (ص: ٤٧) .

(٢) الرّضِيُّ الشَّرِيفُ هو مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى الأَسْتَرَابَادِي، أبو الحسن، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، اشتهر بكتايبه (الوافية في شرح الكافية، وشرح مقدمة ابن الحاجب المسمى بالشافية) مات سنة (٦٨٦هـ) . ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨٦)، الأعلام للزركلي (٦/٨٦) .

(٣) شرح الرضى على الشافية (٣/٣٢) .

(٤) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (١/٨٩) .

(٥) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، مقرئ الكوفة، الإمام العَلَم، عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وعرض على عثمان، وعليّ وعليّ وابن مسعود. يقال: توفي سنة أربع وسبعين . ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٦٧)، تاريخ الإسلام (٢/٨٩٧) .

(٦) هو زر بن حبّيش بن حباشة بن أوس بن بلال الأسدي، أبو مريم، من كبار التابعين، توفي سنة اثنين وثمانين للهجرة . ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/١٦٦)، الأعلام للزركلي (٣/٤٣) .

كما قرأ أبو عبد الرحمن السلمي على أبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وجميعهم قد تلقوا القراءة عن رسول الله ﷺ، كما نجد أن سند قراءة الإمام حمزة ينتهي إلى علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ، كما أخذ الكسائي عن الإمام عاصم والإمام حمزة بسندهما المتصل عن النبي ﷺ، وأخذ ابن ذكوان وهو من انتهت إليه مشيخة الإقراء في الشام عن الإمام ابن عامر الشامي وهو عن المغيرة بن أبي شهاب^(١)، وعبد الله بن عمر بن المغيرة المخزومي، وأبي الدرداء، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ^(٢)، ولا شك في أن هذا السند المتواتر القوي هو من أول الدعائم القوية التي تستند إليها هذه القراءة وتقطع بقرآنتها.

والهمزة الأولى هنا هي همزة (التسوية) والثانية هي همزة (أفعل)، وإن استثقل هنا اجتماع الهمزتين، فقد جامع المثل مثله في حروف الحلق في نحو: فَهَهُتُ وَكَعَعْتُ .

ويُحَسِّنُ هذه القراءة أن الهمزة الأولى غير لازمة للكلمة لأنها همزة (التسوية)، وما لا يلزم الكلمة فهو بمنزلة ما لا يُعتد به^(٣).

الخلاصة :

أولاً: إنَّ القراء يعتدون بالرواية أولاً في مواجهة مطاعن النحاة، ويرون أنها الحجة لديهم.

(١) هو المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو بن مخزوم، أبو هاشم المخزومي الشامي قرأ القرآن على عثمان - - ﷺ وقرأ عليه عبد الله بن عامر اليحصبي مات سنة إحدى وتسعين، وله تسعون سنة . ينظر: الأعلام للزركلي (٢٧٧/٧) .

(٢) ينظر: الأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات (ص: ١٠٦) .

(٣) ينظر: الموضح لابن أبي مرزوم (ص: ١٥٨) .

ثانياً: التحقيق كما هو متواتر فهو وجه شائع عند العرب ولا يُحسب من الندرة كما جاء عن سيبويه، ومذاهب القراء في الهمز تبين بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ التحقيق كان أكثر وأوسع انتشاراً من التسهيل .

ثالثاً: إنّ كثيراً من القبائل كانت تعتد بالهمز وتحققه، وهي قبائل عربية معروفة، والقراءات قد جاءت على لغة العرب قياسياً وشاذّها، وقد تبع هذا الرأي نحاة الكوفة في الرد على رأي المانعين للتحقيق .

رابعاً: القراءات في باب الهمز لغات مأخوذة عن العرب، فبأي لغة قرأت فقد أصبت، إذا قرأ به قارئ يقرأ بالسنة^(١).

خامساً: إنّنا اليوم بحكم العادة اللغوية في النطق، لا نجد استثقلاً في تحقيق الهمزتين المتواليتين، بل هي أسهل في الأداء وأخف في النطق، وأوسع في الانتشار، ولذلك نجد الكثير من طلاب العلم حال تعلّمهم لأحكام التلاوة وأوجه القراءات لا يواجهون صعوبة في التحقيق، ولا يشتكون فيه من استثقالي، بل إنهم قد يجدون الصعوبة في تطبيق وجه التسهيل والإتيان به، وهذا يثبت أنّ التحقيق أصل والتخفيف فرع عنه .

(١) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٣٨).

المبحث الثاني

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ

أَسْفَلَ وَالرَّكْبُ﴾ الأنفال: ٤٢.

تأصيل القراءة :

وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحُ عَمَّ عَلَاً وَفِيهِ هَمَا الْعُدْوَةُ الْكُسْرُ حَقًّا الضَّمُّ
والْعُدْوَةُ بضم العين وكسرهما هي المكان المرتفع وشاطئ الوادي وجانبه^(١)،
وتسمى شفيراً وشفة والفضاء المسائر للوادي عدوة للمجاورة وهذه هي العدو التي في
الآية^(٢)، وسميت بذلك لأنها عدت ما في الوادي من ماء أن يتجاوزه .
قال الشاعر^(٣):

عَدْتَنِي عَنْ زِيَارَتِهَا الْعَوَادِي وَقَالَتْ دُونَهَا حَرْبٌ زُبُونُ
وقرأ هذه الكلمة (العدوة) في الموضعين ابن كثير والبصريون بكسر العين، وقرأ
الباقون من القراء السبعة بالضم فيهما^(٤).

(١) ينظر: المعجم الوسيط (٥٨٩/٢)، مختار الصحاح (٤٦٧/١).

(٢) المحرر الوجيز في (٦١٠/٢).

(٣) البيت للنابغة وهو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياتي الغطفاني المصري، أبو أمامة شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كان يقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، كانت وفاته سنة (٦٠٤م).

ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢١/١٩)، الأعلام للزركلي (٥٤/٣)، وهو في ديوانه (ص: ١١٦).

(٤) ينظر: التيسير (٨٤/١)، النشر (٢٠٧/٢).

كما وردت قراءة الفتح على أنه مصدر سمي به المكان وقرأ بها: الحسن^(١)، وقتادة^(٢)، وآخرون غيرهم^(٣).

الطَّعن:

نُقل عن الإمام أبي عمرو البصري إنكاره لقراءة الباقيين بالضم^(٤)، ووافقه في ذلك الأخفش بما نُقل من قوله: "لم يُسمع من العرب إلا الكسر"، وقال اليزيدي: "الكسر لغة الحجاز"^(٥).

وجه الطَّعن :

إنَّ الضم لغة لم تُسمع عن العرب ولم تُنقل في كلامهم، فهي وجهٌ ضعيف من جهة من قال بذلك .

دراسة الطَّعن :

دراسة هذا الطَّعن والحديث فيه يأتي في نقاط واضحة وجليّة تتمثل فيما يلي :

أولاً: لا يخفى وجه تواتر قراءة الضم عنه ﷺ الذي علّمنا الفصاحة وأوتي جوامع الكلم، وأنَّ الضم كما نُقل عن بعض أهل اللغة والقراءات هو الاختيار لأنَّ

(١) الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري مولى زيد بن ثابت وأمه مولاة لأُم سلمة أم المؤمنين، كان من سادات التابعين وكبرائهم، كان سيد أهل زمانه علماً وعملاً، كان إمام أهل البصرة، وحرر الأمة في زمنه، ولد بالمدينة، وشبَّ في كنف علي بن أبي طالب، كانت وفاته سنة (١١٠).

ينظر: معجم الأدباء (٣/١٠٢٣)، الأعلام للزركلي (٢/٢٢٦).

(٢) قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ عَزِيزِ السَّدُوسِيِّ، وَقِيلَ: قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بْنِ عُكَّابَةَ، حَافِظُ الْعَصْرِ، قُدُوهُ الْمَفْسَّرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، وَمَنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي قُوَّةِ الْحِفْظِ، كَانَتْ وَفَاتِهِ سَنَةَ ١١٨ هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٦٩)، تاريخ الإسلام (٣/٣٠١).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤/٦٣٣)، الدر المصون (٥/٦١٠)، روح المعاني (٩/٢٨٤).

(٤) لم أهتد إلى نص قول الإمام أبي عمرو البصري والذي أنكر فيه القراءة فما جاء في إنكاره لها منقول عنه في المصادر بدون التصريح بالنص .

(٥) انظر: البحر المحيط (٤/٦٣٣)، الدر المصون (٥/٦١٠).

أكثر القراء عليه^(١).

ثانياً: من المعروف أنّ الإمام أبا عمرو البصري، هو من أكثر الناس في زمانه علماً بالقراءات والعربية، وليس من القراء السبعة من هو أكثر شيوعاً منه كما جاء في كتب التراجم^(٢)، ولذلك فليس من الممكن أن ينكر الإمام أبو عمرو قراءة صحيحة متواترة، وما جاء في إنكاره لقراءة الضم في كلمة (بالْعُدْوَة) إنما كان لأنّ تواتر هذه القراءة لم يبلغه بعد^(٣)، لاسيما أنّ وفاة الإمام أبي عمرو البصري متقدمة على عصر تسبيح القراءات عند ابن مجاهد والتي تظاهر العلماء على اعتمادها وإقرارها بعد ذلك العصر .

ثالثاً: لو استعرضنا قول الأخفش في إنكاره للقراءة، لوجدنا أنّ القول الذي نُقل عنه بأنّ العرب لم يُسمع منها إلاّ الكسر، قول لم توثقه كتبه التي وصلت إلينا، بل إنّ ما وقفت عليه في كتابه المعروف (معاني القرآن)، قد جاء فيه برأي صريح مخالف لما نُقل عنه ونصه: "وقال {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا} وقال بعضهم {بالْعُدْوَة} وبها نقرأ وهما لغتان"^(٤). وعلى هذا فهو لم ينكر قراءة الضم بل ذكر أنّها اختياره في القراءة .

رابعاً: في قول اليزيدي بأنّ الكسر هي لغة أهل الحجاز إشارة واضحة إلى أنّ هناك قبائل عربية أخرى قرأت بغير لغة الكسر، ولعل من أشهر القبائل العربية التي نُسب إلى لغتهم الضم هي قبيلة تميم وهي قبيلة معروفة بالفصاحة^(٥)، وهم من قال

(١) جاء عن ثعلب النحوي (ت ٢٩١هـ) قوله: الضم أكثر اللغتين، وقال أبو عبيد: الضم أكثرهما .

ينظر: البحر المحيط (٤/٦٣٣)، الكشف للقيسي (١/٤٩١)، زاد المسير (٢/٢١٣) .

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٤٩٧)، معرفة القراء الكبار (ص: ٥٨) .

(٣) ينظر: الدر المصون (٥/٦١٠) .

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢/٢٨) .

(٥) المزهر في علوم اللغة (٢/٢٣٩) .

فيهم أبو عمرو البصري: "أفصح العرب عُليا هَوَازن وسُقْلَى تميم"^(١)، وعلى هذا فلا وجه لإنكار لغة الضم فهو وجه قوي ومسموع من العرب .

خامساً: إنّ المعنى في اللغات الثلاث التي وردت في هذه الكلمة لا يختلف ولا يتغير بتغير الحركة من فتح أو ضم أو كسر، ولذلك فقد رأى العلامة الألوّسي أنّ ذلك سبب قوي لعدم إنكار أيّ منها فقال: "وكلها لغات بمعنى ولا عبرة بإنكار بعضها"^(٢)، فهي بذلك لغات متعدّدة في ذات الكلمة، على أن أشهرها الكسر والضم، وبهذا قال أبو الفتح في المحتسب^(٣).

الخلاصة:

أولاً: إنّ تواتر سند قراءة الضم يجعلها في مندوحة عن الإنكار، فهذا التواتر في السند هو من مميزات الأمة المحمدية التي اختصهم بها سبحانه وتعالى لحفظ كتابه العزيز .

ثانياً: إنّ تعدّد اللغات في القراءة هو من قبيل الحكمة التي تقتضيها السعة في نزول القرآن على سبعة أحرف، و لا يجوز رد أحدها أو إنكاره متى ما ثبت تواتره، وقد جاء عن أبي الفتح في الخصائص في معرض حديثه عن القياس وأنه ينبغي تأمّل مورد الكلمة وموقعها من الفصاحة قبل الحكم عليها أو لها: (اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويُخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها . لكن غاية مالك في ذلك

(١) المزهر في علوم اللغة (١/١٦٧) .

(٢) روح المعاني (٩/٢٨٤) .

(٣) المحتسب (١/٣٩٦) .

أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلي لها وأشد أنسا بها.

فأما رد إحداهما بالأخرى فلا. أولا ترى قول النبي ^(١): نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ ^(٢) " فالشاهد من حديثه كما سبق أن القراءة، متى ما ورد فيها لغتان من لغات العرب أو أكثر، فلا ترد إحداهما الأخرى لأن لكل منهما وجهاً يقويها في القياس فكلها شافٍ كافٍ.

ثالثاً: تعدد النظائر لمثل هذه الكلمة، وقد أورد أبو الفتح في المحتسب نظائر لها وأنها من باب (فُعلة وفِعلة وفَعلة) ومن هذه النظائر كقولهم: في اللبن رِغوة ورِغوة ورُغوة، ورَبوة ورَبوة ورُبوة ^(٣)، فكذلك تكون العِدوة والعُدوة والعُدوة، وهي على هذا تعتبر من المثلث في علم القراءات لاجتماع الكسر والفتح والضم فيها ^(٤). رابعاً: غياب النص الموثق لإنكار الرواية والذي نُقل عن الإمام أبي عمرو البصري، ووجود نص صريح مخالف لإنكار رواية الضم الذي نُقل عن الأخفش،

(١) نص رواية الحديث ما روي أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال يوماً وهو على المنبر: أدكر أن رجلاً سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ كُلُّها شافٍ كافٍ لَمَّا قام، فقاموا حتى لم يُحصوا فشهدوا أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ كُلُّها شافٍ كافٍ فقال عثمان - رضي الله عنه -: وأنا أشهد معهم. وهذا الحديث رواه أكثر من عشرين صحابياً. وأقر عثمان بن عفان عليه عدد من الصحابة لا يحصون، مما يؤكد تواتره، وقد رواه أكثر أصحاب كتب الحديث، واختلفوا في المراد بالأحرف السبعة على أقوال منها أن المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب المشهورة ومن ذهب إلى ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن جرير الطبري، وسفيان، وأحمد بن يحيى. ينظر: مجمع الزوائد للهيتمي (١٥٢/٧)، مناهل العرفان (١٣٩/١).

(٢) الخصائص (١٠/٢).

(٣) ينظر: المحتسب (٣٩٦/١).

(٤) ينظر: تحفة الأقران فيما قرأ بالتثليث من حروف القرآن. (ص: ١٤٩).

وتبع فيه الإمام أبا عمرو في كتابه معاني القرآن، يُغلب فيه لغة الضم وأنها اختياره في القراءة، ولا شك أنّ هذا الرأي الموثق هو المعول عليه .

المبحث الثالث

﴿ قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَا يُبَشِّرُونَ ﴾ الحجر: ٥٤ .

تأصيل القراءة :

وَتُقَلِّ لِلْمَكِّيِّ نُونٌ تُبَشِّرُونَ نَ وَكَسِرَهُ حِرْمِيًّا وَمَا أَلْحَدْتُ أَوْلَا

قرأ الإمام نافع (تبشرون) بكسر النون مخففة، على أن الأصل فيها (تبشروني) فتكون النون الأولى للرفع، والثانية للوقاية، فحذفت نون الوقاية للثقل، وحذفت الياء اجتزاءً بالكسرة لأنها نابت عن الياء، وقرأ ابن كثير بكسر النون مشددة، على أن الأصل (تبشروني) كما في قراءة الإمام نافع إلا أنه أدغم النون الأولى في النون الثانية بعد أن أسكنها استثقلاً لاجتماع المثليين، ثم حذف الياء اجتزاءً بالكسرة لأنها نابت عن الياء، وقرأ الباقر بفتح النون خفيفة دون إضافتها إلى النفس حتى لا تجتمع نونان^(١).

الطعن:

حكى عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه قال: كسر النون لحن^(٢)، ونقل الزجاج رد المازني^(٣) لقراءة نافع بكسر النون مخففة^(٤).

(١) ينظر: الحجة لابن زنجله (٣٨٣)، الكشف (٣٠/٢)، التيسير (٩٥/١)، الإتحاف (١٧٧/٢).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤١/٢).

(٣) بكر بن محمد بن بقر، وقيل بكر بن محمد بن عدى بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي من بني مازن بن شيبان، من أهل البصرة، وهو أستاذ أبي العباس المبرد، توفي المازني سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال غيره: سنة تسع وأربعين بالبصرة. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢٨١/١)، الأعلام للزركلي (٦٩/٢).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للزجاج (٢١٦/١).

وكذلك غلّطها وردّها أبو حاتم^(١)، قال الرازي في تفسيره: "قال أبو حاتم: حذف نافع الياء مع النون. قال: وإسقاط الحرفين لا يجوز"^(٢).

وجه الطّعن:

إنّ هذا الحذف في النون لا يكون إلّا في الضرورة الشعرية، وفي قليل الكلام .

دراسة الطّعن :

اجتمع في هذه الكلمة نونان الأولى للرفع والثانية للوقاية، ومعلوم أنّ نون الرفع حال اجتماعها مع نون الوقاية لها ثلاثة أوجه: (الفك، والإدغام، والحذف)، وأما في هذه الكلمة (فبم تبشرون) فقد اجتمع وجهان فقط هما الإدغام والحذف، وقد اختلف النحاة في أيّ النونين هي المحذوفة: فذهب الأخفش^(٣)، والمتأخرون من النحاة كالقيسي^(٤)، وأبي علي الفارسي^(٥) على أنّ المحذوفة هي النون الثانية وهي نون الوقاية، واستدلّوا على أنّ الثقل قد حصل بالثانية، ولأنه قد استغني عنها، فإنه إنما أتى بها لتقي الفعل من الكسر، وهو مأمون لوقوع الكسر على نون الرفع ولأنّها لا تدل على معنى بخلاف نون الرفع .

(١) هو أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان، الإمام، العلامة، البصري، المقرئ، النحوي، اللغوي، صاحب التصانيف، حسن العلم بالعروض وإخراج المعنى. وله شعر جيد، ويصيب المعنى، ولم يكن حاذقاً في النحو، توفي سنة ٢٥٥هـ . ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/٥٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/٢٦٨).

(٢) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب (١/٢٦٨٢)، البحر المحيط (٢/١٤٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٠٠).

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/٢٥٨).

(٥) ينظر: الحجة للفرسي (٢/٤٩٤).

قال زيد الخيل^(١) :

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

وذهب سيبويه إلى أنّ المحذوفة هي النون الأولى وهي نون الرفع وعلل لذلك

بأمور:

أولاً: أن نون الرفع قد عُهد حذفها دون ملاقة مثل حذفها رفعاً، قال

الراجز^(٢):

فإن يك قومٌ سرهم ما صنعتم ستحتلبوها لا قحاً غير باهل

أي: فستحتلبونها، لا يقال إنّ النون حذفت جزماً في جواب الشرط؛ لأن الفاء

هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً، وإذا تقرر وجوب الفاء، وإنما

حذفت ضرورة، ثبت أنّ نون الرفع كان من حقها الثبوت إلا أنّها حُذفت ضرورة،

بينما لا تُحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون.

ثانياً: إنّ نون الرفع نائبة عن الضمة، والضمة قد عُهد حذفها تخفيفاً في الفعل

في فصيح الكلام كما في قراءة السوسي عن أبي عمرو (يُنصُرُكم)، و (يُشعِرُكم) .

قال امرؤ القيس^(٣):

(١) البيت جاء في ديوانه (ص: ٨٧)، مجالس ثعلب (٢٦) .

(٢) البيت منسوب في شرح الكافية الشافية إلى أبي طالب . ينظر: شرح الكافية الشافية (٢١١/١) .

(٣) البيت لامرؤ القيس . ينظر: الكتاب (٢٠٤/٢)، الخصائص (٧٥/١)، المزهر في علوم اللغة

(٢٥٦/١) وهو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار أشهر شعراء العرب

على الإطلاق. يمازي الأصل. مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن. اشتهر بلقبه، واختلف

المؤرخون في اسمه، فقيل حندج وقيل مليكة وقيل عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت

المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر، توفي عام (٥٤٠ م) . ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر

(٢٢٢/٩)، الأعلام للزركلي (١١/٢) .

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغليل

فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل .
ثالثاً: إن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذا لا يعرض لها سبب
آخر يؤدي لحذفها، وحذف نون الوقاية أو لا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند
الجزم والنصب، بمعنى أنه إذا دخل جازم أو ناصب على إحدى الأمثلة السابقة فلو
كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحذف هذه النون لأنها نون الرفع وهي
تسقط للنصب والجازم، بخلاف لو كان المحذوف نون الرفع، فإنه لا يُجوز إلى ذلك
لأنه لا عمل له في الوقاية.

رابعاً: لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا
حُذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثاني^(١).

وقد تفرّع من هذا الخلاف الحديث في قراءة الإمام نافع وهي بكسر النون مخففة
في كلمة (تبشرون)، حيث حُذفت إحدى النونين للثقل، وقد منعه المازني، وغلّطه
أبو حاتم، كما سبق وذكرنا، وعللوا ذلك المنع بأن حذف النون لا يكون إلا في
الضرورة، أو في قليلٍ من الكلام^(٢)، بل إنه قد حُكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه
قال: في كسر النون لحن يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب .
وقد عيّب على مكي بن أبي طالب حين وصف القراءة بالقبح فقال: " من
خفف النون فإنما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم لاجتماع
المثلين مع كثرة الاستعمال، وترك النون التي هي علامة الرفع وفيه قبـح؛ لأنه

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٥٢/١) .

(٢) المصدر السابق (٥٠/١ - ٥٣)، الدر المصون (١٦/٥ - ١٩) بتصرف .

كسرها لمجاورتها الياء وحققها الفتح فوقع في الكلمة حذف وتغيير^(١)، وذكر أيضاً أنّ هذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة الشعرية، فقال: " قوله تبشرون أصله تبشروني، لكن حذف نافع النون الثانية التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتماع المثلين، وكسر النون التي هي علامة الرفع لمجاورتها الياء، وحذف الياء لأنّ الكسرة تدل عليها وفيه بعد الكسر نون الإعراب وحققها الفتح لالتقاء الساكنين، ولأنه أتى بعلامة المنصوب بياء كالمخفوض، وقد جاء كسر نون الرفع وحذف النون التي مع الياء في ضمير المنصوب في الشعر، قال الراجز^(٢):

أبا الموت الذي لا بدّ أني مُسلاقٍ لا أبـاكِ تُخـوِّفـيني

أراد تخوفيني فحذف النون الثانية وكسر نون المؤنث لمجاورتها الياء^(٣)، وقد رجّح الإمام الشاطبي رحمه الله رأي المتأخرين من النحاة القائل بأنّ المحذوف هي نون الوقاية وهي النون الثانية، وذلك في قوله (وما الحذف أولى) لأنّ النون الأولى لديه هي علامة الرفع للفعل، والكسر في قراءة الإمام نافع ليدل على المحذوف وهي نون الوقاية، وقد ذكر ذلك أبو شامة في إبراز المعاني^(٤).

فحذف نون الرفع إذن له خمس حالات، ثلاث منها يجب فيها حذفها وواحدة يجوز فيها حذفها وإثباتها، وواحدة يقصر فيها حذفها على السماع، أما الثلاث التي يجب فيها الحذف، فالأولى منها: إذا دخل على الفعل عامل جزم، والثانية: إذا دخل عليه عامل نصب، والثالثة: إذا أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة نحو: لتبلون، وأما الحالة التي يجوز فيها الإثبات والحذف فهي ما إذا اجتمعت مع

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي (١/٢٥٨).

(٢) نسب بعضهم البيت للأعشى (ت٦٢٩م)، ونسبه البعض الآخر هو لأبي حنيفة النميري (ت١٨٣هـ). ينظر: المقتضب (٤/٣٥٧)، لسان العرب (١١/٢١٠)، الخصائص (١/٣٤٦).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/٤١٤).

(٤) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٢/٩٧ - ٢٣٢).

نون الرفع نون الوقاية؛ لكون المفعول ياء المتكلم فيجوز الحذف والإثبات، والحذف جاء في قراءة الإمام نافع بالكسر، وأما الحالة الخامسة المقصورة على السماع فهي حذفها لغير واحد من الأسباب الأربعة المذكورة^(١).

كقول الراجز^(٢):

أَيُّتُ أُسْرِي، وَتَيْتِي تَذُلُّكِي وَجَهْكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِّي

وغلظ الزجاج من رد هذه القراءة، بل إنه يرى أن قراءة الأمام نافع لها سبب قوي لإثباتها فيقول: "ورأيت مذهب المازني وغيره ردُّ هذه القراءة، وكذلك ردُّوا (فبم تبشرون) والإقدام على رد هذه القراءة غلط؛ لأن نافعاً رحمه الله قرأ بها، وأخبرني إسماعيل بن إسحاق^(٣) أن نافعاً رحمه الله لم يقرأ بجرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قرأ المدينة، وله وجه في العربية، فلا ينبغي أن يرد، ولكن "الفتح" في قوله (فبم تبشرون) أقوى في العربية"^(٤).

الخلاصة :

أولاً: إنَّ الخلاف القائم على حذف أيٍّ من النونين هو خلاف لا ضرورة تلجئ لكشفه، غير أنه من فوائد علم العربية^(٥).

ثانياً: هذا الطعن في قراءة الإمام نافع لا يؤخذ به ولا يُعتمد بعد تواتر هذه القراءة، فلو لم يكن من وجوه صححتها إلا تواترها لكفى، فكما هو معروف عند

(١) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . (٦٢/١٦).

(٢) لم أهتد لقائلة، وهو في لسان العرب(٤٢٦/١٠)، شرح الكافية(٢٠٧/١)، همع الهوامع (٢٠١/١).

(٣) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، واستوطن بغداد قديماً وولي القضاء بها ولم يزل يتقلده إلى حين وفاته. انظر: معجم الأدباء (٦٤٧/٢)، الأعلام للزركلي (٣١٠/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢١٦-٢١٧).

(٥) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة (٩٧/٢).

السَّلف أنَّ القراءة سنَّةٌ متَّبعة، متواترة عنه ﷺ، والقراءات القرآنية لا تُعرض على اللغة العربية وقواعدها، ولا على الضرورات الشعرية، بل إنَّ اللغة العربية بكل ما تحمله من قواعد هي من تُعرض على القراءات القرآنية، وهي معين لا ينضب لتأصيل قواعد اللغة، وذلك من موجبات تصحيح العلاقة بين القراءات الثابتة بالنقل الصحيح وما خالفها من قواعد النَّحاة، بحيث تكون القراءة هي المرجع المعوَّل عليه في تحديد وجوه العربية وليس العكس^(١).

ثالثاً: إنَّ حذف النون قد ثبت أنه فصيح ومشهور ونُقل عن بعض البصريين أنَّ الحذف في النون هي لغة غطفان^(٢)، وقد ذكر سيبويه قراءة الحذف واستشهد بها في حذف النونات لكراهة التضعيف فقال: "وقد حذفوها - يعني النون - فيما هو أشد من ذا بلغنا أنَّ بعض القراء قرأ (أتحاجوني)، وكان يُقرأ (فيم تبشرون)، هي قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وقال عمرو بن معد يكرب^(٣):

تَراه كالتَّغام يُعَلُّ مِسْكَاً يَسْوءُ الفالِيَّاتِ إذا فَلَينِي
يريد فليني^(٤)

رابعاً: تلحين أبي عمرو للقراءة إنما كان لأنه قد تأوَّل على أنَّ المحذوف هي

(١) ينظر: معجم القراءات للخطيب (١/٢٠-٢١).

(٢) الحجَّة للفارسي (٢/٤٩٦).

(٣) عمرو بن معدي كرب بن عبد الله بن عمرو بن عاصم الزبيدي، فارس اليمَن، وصاحب الغارات المذكورة، وفد على المدينة سنة ٩ هـ في عشرة من بني زبيد، فأسلم وأسلموا، وعادوا. ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمرو في اليمَن. ثم رجع إلى الإسلام، قيل أنه مات في القادسية وقيل في نهاوند سنة ٢١ هـ وقيل أنه عاش لما بعد ذلك. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٥٦٨)، الأعلام للزركلي (٨٦/٥).

(٤) ينظر: الكتاب لسبويه (٣/٥١٩-٥٢٠).

نون الإعراب^(١)، وهي لديه لا تُحذف لأنه على مذهب القائلين بحذف نون الوقاية، وعلى هذا فقراءة الإمام نافع رحمة الله متواترة، والطعن فيها لا يُلتفت إليه.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٨٣/٢).

المبحث الرابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣.

تأصيل القراءة:

فَيَسْحَتِكُمْ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صَحَابُهُمْ وَتَخْفِيفٌ قَالُوا إِنْ عَالِمُهُ دَلَاً
وَهَذَيْنِ فِي هَذَا حَجٌّ وَثِقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صِلْ وَافْتَحِ الْمِيمَ حَوْلًا

قرأ ابن كثير بتخفيف (إِنْ) وبالألف في (هَذَا) مع تشديد النون والمد، وافقه حفص ولكنه يقرأ بدون التشديد في (هَذَا) فيقرأ (إِنْ هَذَا)، ووجهها أن (إِنْ) هي المخففة من الثقيلة، وتشديد ابن كثير نون (هَذَا) لأنه جعل التشديد عوضاً من ألف (هَذَا) التي حذفت لالتقاء الساكنين والساكن الثاني هو (ألف التثنية) فلما حذفت ألف هذا عوض منها نون فأدغمت في نون التثنية، ووجه تخفيف نون (هَذَا) لأنها نون التثنية .

وقرأ أبو عمرو بالتشديد في (إِنَّ) وبالياء في (هذين)، ووجهها أن (إِنَّ) هي المؤكدة الناصبة للاسم، الرافعة للخبر و (هذين) اسمها و (لساحران) خبرها، واللام هي لام التأكيد التي تدخل على خبر (إِنَّ) وهي لام الابتداء،

وقرأ الباقر بالتشديد في (إِنَّ) وبالألف في (هَذَا)، ووجهها على أقوال:

الأول: أن يكون على لغة بني الحارث بن كعب، وكنانة، وخثعم وزبيد؛ لأن التثنية عندهم في الأحوال الثلاثة بالألف فيقولون: هَذَا أَخْوَاك ورَأَيْت أَخْوَاك ومررت بأَخْوَاك، ومنه قول الشاعر^(١) :

(١) من الرجز ينسبه قوم إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وهو الفضل بن قدامة أَبُو النَّجْمِ

الْعَجَلِيُّ الرَّاجِزُ، مِنْ طَبَقَةِ الْعَجَّاجِ فِي الرَّجَزِ، وَرَبَّمَا قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعَجَّاجِ لَهُ مَدَائِحُ فِي هِشَامِ ابْنِ

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
أي أراد (غايتهما) .

الثاني: أن تكون (إِنَّ) بمعنى (نعم)، ومنه قول الشاعر^(١) :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّابَا ح يَلْمَنَنِي وَالْوُمُهْنَةُ
وَيُقْلِنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَا لَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أي أراد (نعم)، وعلى هذا يكون (هذين) مبتدأ، و(ساحران) خبر، ويضعف هذا الوجه من جهة دخول اللام في خبر المبتدأ .

الثالث: أن يكون على إضمار الأمر أو الشأن، والتقدير: إنه هذان لساحران، أي أن الأمر أو الشأن هذان لساحران، فأضمر الأمر، ومنه قول الشاعر^(٢) :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخَطُوبِ

أي: إِنَّ الأمر، وعلى هذا يكون الأمر اسم (إِنَّ) و(هذان لساحران) مبتدأ

عبد الملك وغيره، كانت وفاته سنة ١٢٠ هـ . ينظر: تاريخ الإسلام (٢٩٦/٣)، وينسبه قوم آخرون إلى ربيعة بن العجاج، وهو مذكور في سر صناعة الإعراب (٣٤١/٢)، خزنة الأدب (١٧٤/٢)، شرح الكافية الشافية (١٨٤/١) .

(١) البيت لابن قيس الرقيات، وهو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، ابن قيس الرقيات. شاعر قريش في العصر الأموي. كان مقيماً في المدينة. ينظر: تاريخ الإسلام (٨٥٩/٢)، الأعلام للزركلي (١٩٦/٤)، وذكر في الكتاب (١٦٢/٤)، خزنة الأدب (٢١٣/١١)، مختار الصحاح (٢٤/١) .

(٢) البيت للأعشى، وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد، أحد فحول الشعراء، وأحد أصحاب المعلقات، كانت وفاته سنة ٧ هـ . ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٦١/٣٢٧)، الأعلام للزركلي (٣١٤/٧). وذكر في الكتاب (٧٢/٣)، خزنة الأدب (٤٢٠/٥) .

وخبره، وهما خبر (إنَّ)، ويضعفه أيضاً دخول اللام على خبر المبتدأ .

الرابع: ما ذكره الزجاج وهو على أنه على إضمار الأمر، إلا أن فيه إضمار آخر، وهو على تقدير: إنَّ هذانِ لهُمَا ساحران، فأضمر الشأن (إنَّه هذانِ) فحذف الهاء ثم أضمر مبتدأ وهو (هما) فقال: لهما ساحران، فيكون اسم (إنَّ) مضمراً وهو الشأن، و(هذانِ) مبتدأ، و(لهما) مبتدأ ثانٍ، و(ساحران) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من (لهما) و(ساحران) خبر المبتدأ الأول، (هذانِ)، والكل خبر (إنَّ)، واللام على هذا تكون داخله على المبتدأ لا على الخبر، لكنه لما حذف المبتدأ (هما) انتقلت اللام إلى خبره (ساحران)، وهذا الوجه لم يرتضه الفارسي، وقال إنَّ اللام يدل على التأكيد، والمؤكد لا يليق به الحذف ضد التأكيد^(١).

الخامس: أن يكون ألف (هذانِ) ألف الأصل أي ألف (هذا) وحذفت ألف التثنية لالتقاء الساكنين لأنها اجتمعت مع ألف (هذا)، وحذفت الألف لأنَّ النون لازمة لا تُحذف فصار دليل التثنية، وهنا يحسن دخول اللام على (ساحران) لأنها دخلت على خبر (إنَّ)، قال الفارسي: لما تُنبت هذا صارت كالأسماء المعربة وهي مبنية، فينبغي أن تكون تثنية هذا كثنيتها؛ لأنها إذا تُنبت زالت مشابقتها للحروف؛ لأن الحروف لا تُنبت^(٢).

السادس: أن تكون الهاء من (إنَّ هذانِ) ليست للتثنية وبل هي ضمير القصة، وهي منفصلة من دان، ومتصلة ب(أنَّ)، والتقدير: إنها دان لساحران، أي أن القصة دان لساحران، فيكون ضمير القصة هو اسم إن، ودان مبتدأ، ولساحران خبره، وهما جميعاً خبر إنَّ، وهذا الوجه ضعيف لأنه خلاف رسم المصحف^(٣).

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٥٢٤).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٢٥).

(٣) ينظر: الكشف للقيسي (٢/٩٩)، الموضح (ص: ٥١٢) وما بعدها .

الطَّعْنُ:

استشكلت قراءة (إن هذان) على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في توجيهه، وقد وردت بعض الروايات عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم في لحن هذه القراءة، فجاء عن هشام بن عروة عن أبيه قال: "سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُفْسِدِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ٦٩] فقالت: يا بن أخي هذا عمل الكتاب أخطئوا في الكتاب" (١)، وقرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إن في المصحف لحنًا وستقيمه العرب، وقد نسب هذا القول لعثمان رضي الله عنه، وقد روي عن أبي عمرو أنه قال: إني لأستحيي من الله أن أقرأ: (إن هذان) (٢).

وجه الطعن:

أولاً: أن الاسم المثنى يُعرب في حال النصب والحذف بالياء وفي حال الرفع بالألف، فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل هذين واللذين تجري هذا المجرى وأن المبنى في حال الرفع يكون بالألف.

ثانياً: مجيء بعض الروايات المنسوبة للصحابة رضوان الله عليهم، والتي تتكلم في تلحين قراءة (إن هذان لساحران).

دراسة الطَّعْنِ:

إن الإشكال في هذا الحرف هو الإشكال على القراءة المشهورة، وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ومجهور القراء عليها وقع على شقين:

(١) فضائل القرآن (١/٢٨٧)، تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٥)، الإتيان في علوم القرآن (٢/٣٢٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للفراء (٢/١٨٣)، مجموعة فتاوي ابن تيمية (١٥/٢٥٠).

الأول: مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَنْشَأُ الْإِشْكَالِ فِيهَا: أَنَّ الْإِسْمَ الْمُثَنَّى يُعْرَبُ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ بِالْيَاءِ وَفِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَظَنَّ النَّحَاةُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ الْمُبْنِيَّةَ مِثْلَ هَذَيْنِ وَاللَّذَيْنِ بَحْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَأَنَّ الْمُبْنِيَّ فِي حَالِ الرَّفْعِ يَكُونُ بِالْأَلْفِ .

وقد ذكر ابن تيمية أنّ هذه القراءة هي من أصح القراءات لفظاً ومعنى^(١)، وجاء لها تخریجات ووجوه إعرابية عدة، بلغت ستة أوجه سبق لنا ذكرها بالتفصيل في تأصيل القراءة .

ولا شك في أنّ تعدّد وجوه القراءة والإعراب، هو من أسرار قوة القرآن ودلائل إعجازه، فالإعراب فرع المعنى، وفي تعدّد الوجوه الإعرابية دون اضطراب تعدّد للمعاني، فهي معانٍ متعدّدة ومتّفقة في مضمونها، وبذلك نجد أنّ العبارة ذات الحروف القليلة قد دلّت على المعاني الكثيرة. قال الطاهر بن عاشور^(٢): "وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ الْقُرَّاءِ الْمُعْتَبَرِينَ قَرَأُوا بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ قَوْلِهِ "هَذَا" مَا عَدَا أَبَا عَمْرٍو مِنَ الْعَشْرَةِ وَمَا عَدَا الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ. وَذَلِكَ يُوجِبُ الْيَقِينَ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الْأَلْفِ فِي لَفْظِ (هَذَا) أَكْثَرُ تَوَاتُرًا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِكَلِمَةٍ (إِنَّ) مُشَدَّدَةً أَوْ مُخَفَّفَةً، وَنَزُولِ الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ الْفَصِيحَةِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ إِعْجَازِهِ؛ لِتَجْرِي تَرَاقِيهِ عَلَى أَفَانِينَ مُخْتَلِفَةِ الْمَعَانِي، مُتَّحِدَةً الْمَقْصُودِ"^(٣) إِذَا فَجَمَلَةٌ: "إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ" تَتَعَدَّدُ مَعَانِيهَا بِحَسَبِ كُلِّ وَجْهِ إِعْرَابِي؛ لَكِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي تُوْدِي فِي النِّهَايَةِ إِلَى مَقْصُودٍ وَاحِدٍ، فِإِضَافَةً إِلَى كَوْنِهَا عَلَى لُغَةٍ

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤٨/١٥).

(٢) هو مُحَمَّد الطَّاهِر، الشهير بالطاهر بن عاشور، ولد بتونس وهو من أعلام جامع الزيتونة، ورئيس المفتين المالكيين بتونس، من أعضاء المجمعين العربيين في القاهرة ودمشق، توفي سنة ١٣٩٣ هـ . ينظر:

الأعلام للزركلي (١٧٤/٦) .

(٣) ينظر: التحرير والتنوير (٢٥١/١٦).

فصيحة مشهورة هناك خمس تخريجات أخرى، وبيان ذلك كالتالي^(١):

المعنى	التخريج النحوي	الوجه
إن هذان ساحران	"إن" مؤكدة لكنها مخففة ومهملة	الأول
نعم هذان ساحران	"إن" بمعنى "نعم"	الثاني
ما هذان إلا ساحران	"إن" نافية، واللام الداخلة على (ساحران) بمعنى إلا	الثالث
إن هذان ساحران	"إن" ناسخة وناصبة، و(هذان) اسمها منصوب لكنه جاء بالألف على لغة بعض العرب	الرابع
هذان ساحران	"إن" ناسخة، واسمها ضمير الشأن محذوف، إنه (أي: الحال والشأن) وجملة (هذان ساحران) في محل رفع خبر إن	الخامس

الشق الثاني: بعض الروايات المنقولة عن الصحابة رضوان الله عليهم في تلحين وخطأ هذه القراءة المشهورة، أولها رواية عروة بن الزبير قال: "سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ لَحْنِ الْقُرْآنِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ فقالت: يا بن أخي هذا عمل الكتاب أخطؤوا في الكتاب .
والرواية الثانية: احتج بها أبو عمرو على عدم صحة القراءة المشهورة فقرأ (إن

(١) من مقاله لإيهاب كمال أحمد بعنوان: إفحام أتباع الشيطان في إعراب (إن هذان لساحران)، من موقع الألوكة.

هذين لساحران) ^(١) وهي أنه لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بالسنتنا .

قال الألوسي "والذي أراه أنّ رواة هذا الخبر سمعوا شيئاً ولم يتقنوه فحرفوه فلزم الإشكال وحل الداء العضال" ^(٢).

وقد أجاب العلماء عن هذه الآثار المشكلة بأجوبة:

أ - الرواية المروية عن عائشة رضي الله عنها :

أولاً: قال الشيخ الزرقاني: "ونجيب أولاً: بأنّ هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحاً، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يلتفت إليها، ولا يعمل بها" ^(٣).

ثانياً: إن معنى قولها أخطئوا أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبه من ذلك خطأ لا يجوز، فإنّ ما لا يجوز مردود وإن طال مدة وقوعه، وهذا الذي رآته عائشة رضي الله عنها .

ثالثاً: إنّ عروة لم يسأل عائشة فيه عن حروف الرسم التي تزداد فيها المعنى، وتنقص منها لآخر، تأكيداً للبيان، وطلباً للخفة، وإنما سألها فيه عن حروف من القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه، على اختلاف اللغات التي أذن الله - ﷻ - لنبيه - ﷺ - ولأُمَّته في القراءة بها، واللزوم على ما شاءت منها، تيسيراً لها وتوسعة عليها، وإنما سمي عروة ذلك لحنأً، على جهة الاتساع في الإخبار، وطريق المجاز في العبارة، إذ كان ذلك مخالفاً لمذهبهما، وخارجاً عن اختيارهما.

رابعاً: جاء أنّ لفظ "هذان" قد رسم في المصحف من غير ألف ولا ياء،

(١) ينظر: مجموع الفتاوي (٢٤٨/١٥) .

(٢) روح المعاني (٣٢/١) .

(٣) ينظر: مناهل العرفان (٣٩٣/١) .

ليحتمل وجوه القراءات فيها... وإذن فلا يعقل أن يُقال: أخطأ الكاتب، فإنّ الكاتب لم يكتب ألفاً ولا ياءً، ولو كان هناك خطأً تعتقده عائشة رضي الله عنها ما كانت تنسبه للكاتب، بل كانت تنسبه لمن قرأ بتشديد "إن" وبالالف لفظاً في "هذان"، كونه قد يخالف اختيارها كما ذكرنا في الفقرة السابقة، وما تراه الأشهر وهو التخفيف في (إن) فذكرت أنه لحن على المجاز لمخالفته اختيارها، ولكنها لم تنكر القراءة، وكيف تنكر هذه القراءة وهي متواترة مجمع عليها؟ بل هي قراءة الأكثر، ولها وجه فصيح في العربية، ولا يخفى على مثل عائشة رضي الله عنها، إلزام المثني بالألف في جميع حالاته .

في الرواية المروية عن عثمان رضي الله عنه:

أولاً: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه فَإِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ مُنْقَطِعٌ، وهذا الخبر لا يقوم بمثله حجة ولا يصح به دليل من جهتين إحداهما أنه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه فهو مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه، وَلِأَنَّ عُثْمَانَ جُعِلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا يُقْتَدُونَ بِهِ حَتَّى لَا يَخْتَلِفُوا، فَكَيْفَ يَرَى فِيهِ لِحْنًا وَيَتْرُكُهُ لِتَقِيمَهُ الْعَرَبُ بِالسِّنْتِهَا!

ثانياً: إِنَّ قول عثمان إنّ في القرآن لحناً سنقيمه بالسنتنا مشكل جداً، إذ كيف يُظن بالصحابة أولاً اللحن في الكلام فضلاً عن القرآن وهم هم، ثم كيف يُظن بهم اجتماعهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يُظن بهم عدم التنبه والرجوع، ثم كيف يُظن بعثمان عدم تغييره وكيف يتركه لتقييمه العرب، وإذا كان الذين تولّوا جمعه لم يقيموه وهم الخيار فكيف يقيمهم غيرهم، فلعمري إنّ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

ثالثاً: إنه لم يكن مُصَحِّفًا وَاحِدًا بَلْ كَتَبَ عِدَّةٌ مَصْحَافَ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللَّحْنَ وَقَعَ فِي جَمِيعِهَا فَبَعِيدٌ اتِّفَاقُهَا عَلَى ذَلِكَ أَوْ فِي بَعْضِهَا فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِصِحَّةِ الْبَعْضِ وَلَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ اللَّحْنَ كَانَ فِي مُصْحَفٍ دُونَ مُصْحَفٍ، وَلَمْ تَأْتِ الْمَصْحَافُ قَطُّ مُخْتَلِفَةً إِلَّا فِيمَا هُوَ مِنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بلحن.

رابعاً: ربما عُرض عليه عقب الفراغ من كتابته فرأى فيه ما كتب على غير لسان قريش كما وَقَعَ لَهُمْ فِي " التَّابُوتُ " وَ " التَّابُوتُ " فَوَعَدَ بِأَنَّهُ سَيَقِيمُهُ عَلَى لِسَانِ قُرَيْشٍ ثُمَّ وَفَى بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَرْضِ وَالتَّقْوِيمِ وَمَ يَتْرُكُ فِيهِ شَيْئًا.

خامساً: ذكر الداني في المقنع: "... وجهه: أن يكون عثمان رضي الله عنه، أراد باللحن المذكور فيه: التلاوة دون الرسم؛ إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه لانقلب بذلك معنى التلاوة، وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله: "أو لأذبحنه" و "الأوضاعوا" و "من نبأى المرسلين" و "سأوريكم" و "الربوا" وشبهه مما زيدت الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخط، لصيّر الإيجاب نفيًا، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه، ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك جائزاً مستعملاً، فأعلم عثمان، رضي الله عنه، إذ وقف على ذلك أنّ من فاته تمييز ذلك، وعزيت معرفته عنه ممن يأتي بعده، سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم، فيعرفونه بحقيقة تلاوته، ويدلونّه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي، والله أعلم"^(١)، ويؤيد ما قاله الداني: ما أخرج الطبراني والبيهقي أنّ النبي صلى الله عليه وآله - قال: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها...»^(٢)، فالمقصود باللحن الوارد في الأثر: تلاوة الحروف والكلمات المرسومة بزيادة أو نقص أو إبدال، مما يخالف قواعد الرسم القياسي، ولو قرئت كما هي مرسومة لتغير اللفظ وفسد المعنى .

(١) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ١١٩).

(٢) أخرج البيهقي في شعب الإيمان (٥٨٠/٥) من حديث بقية بن الوليد بن صائد الحميري (ت ١٩٧هـ) عن الحصين الفزاري عن أبي محمد، عن حذيفة وهو حديث لا يصح ضعيف لضعف بقية ولأنه يدلّس عن الضعفاء وقد عنعن وأبو محمد مجهول. انظر: مجمع الزوائد للهيثمى، دار الكتاب العربي، بيروت (١٦٩/٧).

سادساً: من حسب أنَّ المُسْلِمِينَ أَخَذُوا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَصَاحِفِ فَهَذَا تَعَقُّلٌ، فَإِنَّ الْمُصْحَفَ مَا كُتِبَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ قَرَأَ الْمُسْلِمُونَ الْقُرْآنَ نَيْفًا وَعِشْرِينَ سَنَةً فِي أَقْطَارِ الْإِسْلَامِ، وَمَا كُتِبَتِ الْمَصَاحِفُ إِلَّا مِنْ حِفْظِ الْحُقَاطِ، وَمَا أَخَذَ الْمُسْلِمُونَ الْقُرْآنَ إِلَّا مِنْ أَفْوَاهِ حُقَاطِهِ قَبْلَ أَنْ تُكْتَبَ الْمَصَاحِفُ، وَبَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ فَلَوْ كَانَ فِي بَعْضِهَا خَطًّا فِي الْحُطِّ لَمَا تَبِعَهُ الْقُرَّاءُ، وَلَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا تُرِكَ مِنَ الْأَلْفَاتِ فِي كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ وَمِنْزِلَةِ كِتَابَةِ أَلْفِ الصَّلَاةِ، وَالرَّكَاةِ، وَالْحَيَاةِ، وَالرَّبَا- بِالْوَاوِ- فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ وَمَا قَرَأُوهَا إِلَّا بِأَلْفَاتِهَا.

سابعاً: عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّمَزِ وَالْإِشَارَةِ وَمَوَاضِعِ الْحَذْفِ نَحْوُ: "الكتب"، "وَالصَّابِرِينَ" وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثامناً: إنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها كما كتبوا {وَلَا أَوْضَعُوا} وَ {لَا أَذْبَحْنَهُ} بألف بعد لا و {جزأوا الظالمين} بواو وألف و "بأييد" بياءين فلو قرئ بظاهر الخط لكان لحنًا وبهذا الجواب وما قبله جزم ابن أشتة في كتاب المصاحف.

تاسعاً: إنه يراد بكلمة لحن القراءة واللغة. والمعنى أن في القرآن ورسم مصحفه وجهاً في القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعاً، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعاً بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه. وقد ضرب بعض أجلة العلماء لذلك مثلاً كلمة "الصراط" بالصاد المبدلة من السين فتقرأ العرب بالصاد عملاً بالرسم وبالسين عملاً بالأصل.

عاشراً: ما جاء عن ابن الأنباري في كتاب (الرد على من خالف مصحف عثمان) في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عُثْمَانَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: "أَرَى فِيهِ لَحْنًا"، أَرَى فِي خَطِّهِ لَحْنًا إِذَا أَقْمَنَاهُ بِالْأَسْنَتِنَا كَانَ لَحْنُ الْخَطِّ غَيْرَ مُفْسِدٍ وَلَا مُحَرِّفٍ مِنْ جِهَةِ تَحْرِيفِ الْأَلْفَاظِ وَإِفْسَادِ الْإِعْرَابِ فَقَدْ أَبْطَلَ وَلَمْ يُصِبْ لِأَنَّ الْخَطَّ مُنْبِئٌ عَنِ النُّطْقِ، فَمَنْ لَحَنَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ لَاحِنٌ فِي نُطْقِهِ وَلَمْ يَكُنْ

عُثْمَانُ لِيُوَخَّرَ فَسَادًا فِي هِجَاءِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةٍ كُنْتُ وَلَا نُطِقُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ كَانَ مُوَاصِلًا لِدَرْسِ الْقُرْآنِ مُتَقِنًا لِأَلْفَاظِهِ مُوَافِقًا عَلَى مَا رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ الْمُنْقَذَةِ إِلَى الْأَمْصَارِ وَالتَّوَاجِي، ثُمَّ أَيَّدَ ذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَارَكٍ حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ - شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - عَنْ هَانِيٍّ الْبُرَيْرِيِّ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ وَهُمْ يَعْرِضُونَ الْمَصَاحِفَ فَأَرْسَلَنِي بِكِتَابِ شَاةٍ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ فِيهَا { لَمْ يَتَسَنَّ } وَفِيهَا { لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ } وَفِيهَا { فَأَمْهَلِ الْكَافِرِينَ } قَالَ: فَدَعَا بِالذَّوَاةِ فَمَحَا أَحَدَ اللَّامَيْنِ فَكَتَبَ: { لَخَلِقَ اللَّهُ } وَمَحَى { فَأَمْهَلِ } وَكَتَبَ { فَمَهَّلِ } وَكَتَبَ { لَمْ يَتَسَنَّ } أَلْحَقَ فِيهَا الْهَاءَ. قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: فَكَيْفَ يُدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى فَسَادًا فَأَمْضَاهُ وَهُوَ يُوقَفُ عَلَى مَا كُتِبَ وَيُرْفَعُ الْخِلَافُ إِلَيْهِ الْوَاقِعُ مِنَ النَّاسِخِينَ لِيُحْكَمَ بِالْحَقِّ وَيُلْزَمَهُمْ إِثْبَاتُ الصَّوَابِ وَتَخْلِيدُهُ؟!!!^(١).

الخلاصة:

أولاً: إنّ القراءة التي وقع فيها الإشكال هي قراءة متواترة، وهي الأشهر وعليها الأكثر من القراء، فلا مجال لتلحينها والحديث فيها .
ثانياً: إنّ الاختلاف في تعدد وجوه الإعراب في هذا الحرف، هو من الأمور التي حاول منها أعداء الدين إظهار منقصة في القرآن الكريم، فإذا هي تنقلب منقبة وضرباً من ضروب البلاغة والبيان، ونزول القرآن بهذه الوجوه الفصيحة في

(١) ينظر: روح المعاني (٣١/١)، الإتقان في علوم القرآن (٣٢١/٢)، مناهل العرفان (٣٨٦/١)، المقنع للبداني (ص: ١١٩)، التحرير والتنوير (٢٥٤/١٦)، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ٥٨) وما بعدها .

الاستعمال هو من إعجازه؛ لتجري تراكيبه على أفانين مختلفة المعاني، متحدة المقصود، وأن ما حاولوا إظهاره عيباً هو مزيّة .

ثالثاً: يتضح لنا مما سبق أنّ الصحابة رضوان الله عليهم ومنهم عائشة، كانوا يميلون في منهج قراءتهم إلى اختيار القراءة الأوضح، لاسيما إن كانت على لغة قريش، والتي نزل القرآن معظمه بلسانها، بمعنى أنه متى وقع الاختلاف في كلمة فوضعها على لسان قريش عندهم أولى من لسان غيرها، ووفقاً لهذا وبناءً عليه كانت تصدر أكثر أحكامهم على القراءة .

رابعاً: عندما جاء نساخ المصحف لعثمان رضي الله عنه بالمصحف وصفهم بأنهم أحسنوا وأجملوا، فكيف يناقض قوله بأن يصف ما نسحوه بأن فيه لحناً، ثم هل يقال للذين لحنوا في المصحف: أحسنتم وأجملتم؟^(١).

خامساً: إنّ الَّذِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ هُمْ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْقُدْوَةِ، فَكَيْفَ يَتْرُكُونَ شَيْئاً يُصْلِحُهُ غَيْرُهُمْ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ هَذَا إِلَيْهِمْ .

سادساً: إنّ الَّذِينَ وَصَلَتْ إِلَيْهِمُ الْمَصَاحِفُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ مِنْهُمْ صَحَابَةٌ كِبَارٌ، وَمَنْ حَفَظَ الْقُرْآنَ وَمَقْرَأَهُ، وَأَنْ يَكُونُوا قَدْ رَأَوْا مَا فِيهَا مِنَ اللَّحْنِ، وَهُمْ يَحْفَظُونَ الْقُرْآنَ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ فِيهِ لَحْنًا لَا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ فَضلاً عَنِ التَّلَاوَةِ، وَكُلُّهُمْ يُقَرُّ هَذَا الْمُنْكَرَ لَا يُغَيِّرُهُ أَحَدٌ، فَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِطِلَانِهِ عَادَةً وَيُعْلَمُ مِنْ دِينِ الْقَوْمِ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ .^(٢)

خامساً: إنّ الصحابة - رضي الله عنهم - قد اختارهم الله مع رسوله - صلى الله عليه وسلم - لحفظ دينه وكتابه، فلا يصح نسبة الخطأ إليهم في مثل هذا العمل، وأن هذه الدعوى - دعوى

(١) مناهل العرفان (١/٣٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/٢٥٣).

خطأ الصحابة- لو صحّت لأدى ذلك إلى ثبوت التحريف في القرآن الكريم، وهذا يتنافى مع وعد الله -تعالى- بحفظه. قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾، وحفظ الله تعالى لكتابه حقيقة قائمة، لذلك فإنّ الخطأ ينتفي، وبالتالي ينتفي جهل كتاب الوحي، المؤدي إلى الخطأ في رسم كلمات حفظها الله تعالى بحفظه.

المبحث الخامس

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الشعراء: ١٧٦.

تأصيل القراءة :

..... وَحَرَكَ بِهِ الْعُلَا

كَمَا فِي نَدٍ وَالْأَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ مَعَ الْهَمْزِ وَأَخْفِضُهُ وَفِي صَادَ غَيْطَلَا

قرأها نافع، وابن كثير، وابن عامر هُنَا وَفِي ص (لَيْكَةِ)، بلام مَفْتُوحَةٍ من غير همزة بعدها ولا ألف قبلها وَفَتَح تَاء التَّائِيثِ غير منصرفة للعلمية والتأنيث كطلحة مضاف إليه أصحاب، وكذلك رسماً في جميع المصاحف، وَالْبَاقُونَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَ الْهَمْزَةِ وَخَفَضَ التَّاءَ، وَالْأَيْكَةَ وَاللَّيْكَةَ" مترادفان غيضة تنبت ناعم الشجر، وقيل ليكة اسم للقريّة التي كانوا فيها، والأَيْكَةُ اسم للبلد كله^(١).

الطَّعْنُ:

طعن اللغويون والنحاة في قراءة الحرميين وابن عامر (لَيْكَةَ) بلام واحده وفتح التاء، قال المبرد^(٢) في كتاب الخط: (كتبوا في بعض المواضع (كذب أصحاب لَيْكَةَ)

(١) ينظر: السبعة (ص: ٤٧٣)، حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٥١٩)، تحبير التيسير (٤٨٩)، الإتحاف (٤٢٣/١).

(٢) المبرّدُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ إِمَامُ النَّحْوِ، الْأَزْدِيُّ، الْبَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ، الْأَخْبَارِيُّ، أَخَذَ عَنْ: أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ، وَكَانَ إِمَامًا، عَلَامَةً، جَمِيلًا، وَسِيمًا، فَصِيحًا، مُفَوِّهًا، مُؤْتَقًا، تُوْفِيَ سَنَةَ (٢٨٦). ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥٧٦/١٣)، الأعلام للزركلي (١٤٤/٧).

بغير ألف لأنّ الألف تذهب في الوصل، لذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أنّ (لَيْكَةَ) اسم شيء، وأنّ اللام أصل^(١)، وقال الزمخشري: (ومن قرأ بالتّصّب وزعم أنّ ليكة بوزن ليلة: اسم بلد، فتوهم قاد إليه خط المصحف)^(٢).

وجه الطّعن :

إنّ أصل الكلمة لديهم (الأيكة) ثم خففت الهمزة وألقت حركتها على اللام، فسقطت واستغنت عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحرّكت فلا يجوز على هذا إلاّ الخفض، وإنما كان الوهم الذي وقع فيه القراء لأنّ الكلمة كتبت في موضعي الشعراء و ص على لفظ التخفيف، فتوهموا أنّ اللام من بنية الكلمة ففتحوا التاء .

دراسة الطّعن :

اضطربت أقوال النّحاة كثيراً في قراءة الحرّمين وابن عامر، فتكلم فيها عدد كبير منهم: كالقراء، والنحاس، والزجاج، وأبي علي الفارسي، بل وتجراً بعضهم على قارئها فاتهمه بالوهم، والغلط كالمبرّد، والزمخشري .

وقد وجّه أبو عبيد هذه القراءة فقال: " أنّ لَيْكَةَ اسمٌ للقريّة التي كانوا فيها، والأيكة اسمٌ للبلد كله " . وقال: " لا أحبُّ مفارقة الخطّ في شيءٍ من القرآن إلاّ ما يخرّج من كلام العرب، وهذا ليس بخارجٍ من كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف؛ وذلك أنّنا وجدنا في بعض التفسير الفرق بين لَيْكَةَ والأيكة فليل: لَيْكَةَ هي اسمُ القرية التي كانوا فيها، والأيكة: البلادُ كلّها فصار الفرق بينهما شبيهاً بما بين بَكَّةَ ومَكَّةَ، ورأيتُهُنَّ مع هذا في الذي يقال: إنه الإمامُ مصحفُ عثمانَ مفترقاتٍ، فوجدتُ التي في الحجر والتي في ق "الأيكة"، ووجدتُ التي في الشعراء

(١) ذكر قول المبرّد في إبراز المعاني (ص: ٦٢١) .

(٢) جاء في كتاب المصاحف لأبي داود أن كلمة (الأيكة) كتبت في جميع المواضع بالألف واللام .

(ص: ١٨٠) .

والتي في ص "ليكة"، ثم اجتمعت عليها مصاحفُ الأمصارِ بعدُ، فلا نَعَلَمُهَا اختلفتُ فيها. وقرأ أهلُ المدينةِ على هذا اللفظِ الذي قَصَصْنَا يعني بغيرِ ألفٍ ولا مٍ وإجراءً" (١).

وقد تُعقَّب قول أبي عبيد وأنكر عليه، فنجد الشيخ شهاب الدين المقدسي قد علقَ على كلام أبي عبيد بعدما نقله قائلاً: (هذه عبارته وليست سديدة فإنّ اللام موجودة في "ليكة"، وصوابه بغير ألف وهمزة) (٢).

ورد عليه السمين بقوله: (بل هي سديدة، فإنه يعني بغير ألف ولا مٍ "معرفة" لا مطلق لام في الجملة) (٣).

وقال النحاس: فأما ما حكاه أبو عبيدة من أنّ "ليكة" اسم للقريّة، وإنّ "الأليكة" اسم للبلد فغير معروف ولا مشهور، ولا يثبت ولا يعرف من قاله، وإنما قيل: وهذا لا تثبت به حجّة حتى يُعرف من قاله فيثبت علمه، ولو عرف من قاله لكان فيه نظر لأنّ أهل العلم جميعاً من أهل التفسير والعلم بكلام العرب على خلافه، وأمّا احتجاج من احتجّ بالسواد وقال: لا أصرف اللتين في "الشعراء" و"ص" لأنهما في الخطّ بغير ألف فلا حجّة له في ذلك وإنما هذا على لغة من قال: جاءني صاحب زيد لسود، يريد الأسود، فألقى حركة الهمزة على اللام فتحركت اللام وسقطت ألف الوصل لتحركها وسقطت الهمزة لما ألقيت حركتها على ما قبلها، وكذا ليكة أصله الأليكة ثم خففت الهمزة، فألقيت حركتها على اللام وسقطت واستغنيت عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحركت فلا يجوز على هذا إلاّ

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٦٢١)، الدر المصون (٥٤٤/٨).

(٢) إبراز المعاني (ص: ٦٢١).

(٣) الدر المصون (٥٤٥/٨).

الخفض^(١)، وقد استشهد النحاس بقول سيبويه: "واعلم أنّ كل اسم لا ينصرف فإنّ الجرّ يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام"^(٢).

ورأى أبو إسحاق الزجاج أنّ كسر التاء بدل فتحها أجود ولو أنّها قرئت بذلك لكانت حسنة جداً يقول: "أعني إنّ القراءة بجر لَيْكَةٍ، وأنت تريد الأيكة واللام، أجود من أنّ بَجَعَلَهَا لَيْكَةٍ، وأنت لا تقدّر الألف واللام وتفتحها لأنها لا تنصرف؛ لأن لَيْكَةٍ لا تُعَرَّفُ وإنما هي أَيْكَةٌ للواحد وأيك للجمع، فأجود القراءة فيها الكسر، وإسقاط الهمزة لموافقة المصحف، وأهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أنّ اسم المدينة التي كانت للذين أرسل إليهم شُعَيْبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَيْكَةً)، وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهل المدينة والفتح؛ لأن لَيْكَةٍ لا تنصرف، وذكر أنه اختار ذلك لموافقته الكتاب مع ما جاء في التفسير، كأنها تسمى المدينة الأيكة، وتسمى الغيضة التي تضم هذا الشجر الأيكة، والكسر جيّد على ما وصفنا، ولا أعلمه إلا قد قرئ^(٣).

وقال الفراء: "نرى - والله أعلم - أنّها كتبت في هذين الموضوعين بترك الهمز فسقطت الألف لتحريك اللام"^(٤).

ويرى أبو علي الفارسي أنّ لا إشكال في قراءتها (لَيْكَةٍ)؛ لأن أصل الكلمة (أَيْكَةٍ) فألحقت بها لام المعرفة فصارت (الأَيْكَةِ)، وأيك وأيكة، مثل: تمر وتمرّة، فقد ثبت أنّ (الأَيْك) تعريف (أَيْك)، واستشهد على ذلك بقول الهذلي^(٥):

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٤٤)، (٣/١٣٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٢٢١).

(٣) معاني القرآن للزجاج (٤/٩٨).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢/٩١).

(٥) البيت منسوب لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين (ص: ٧١)، وهو خويلد بن خالد بن محرث،

أبو ذؤيب، شاعر مخضرم، مات سنة (٢٧هـ)، ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١١٠)،

مُوشَّحَةٌ بِالطُّرَّتَيْنِ دَنَا هَا جَنَى أَيْكَةً يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا
وَأُنشِدُ الرَّاجِزَ^(١):

وَمَا خَلِيحٌ مِنَ الْمُرُوتِ ذُو شَعَبٍ يَرْمِي الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الطَّلْحِ وَالضَّالِ
على هذا فإذا خففت الهمزة من (أيكة) وقد لحقتها الألف واللام، وحذفتها،
وألقيت حركتها على اللام، فيجوز في (الأيكة) إذا استأنفت لغتان: (الأيكة -
ولَيْكَةً)، إلا أنه يرى أن فتح التاء في قول من قال (لَيْكَةً) مشكل لأنه فتح مع لحاق
اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بَلْحَمَرٍ، فيفتح الآخر مع لحاق لام
المعرفة؛ لأنه بدخول لام المعرفة لا بد أن تنصرف التاء بالكسرة، وإنما يكون الفتح لديه
جائزاً إن كانت اللام فاء للكلمة، أو يكون مقلوب كلمة (كيل) فإن لم يثبت هذا
كان فتح التاء مشكلاً، وقد استبعد الفارسي أن يكون نافع قد فتح التاء مع ما قرأ
به ورش في موضعي الحجر وق بالنقل في حركة الهمز مع خفض التاء، كما يرى أن
ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار
من قولهم (لَيْكَةً)، وذلك لأنه يجوز أنه قد كتب في المصحف على تخفيف الهمز، أو
على الوصل، فكما أنه لا ألف ثابتة في اللفظ فكذلك لم تثبت في الخط^(٢).

ويرى مكّي بن أبي طالب أن إجماع الناس على الألف واللام والخفض في
الحجر و ق، يوجب أن يلحق ما اختلف فيه في موضعي الشعراء وصاد بما أجمع

الأعلام للزركلي (٢/٣٢٥).

(١) البيت لأوس بن حجر وهو: أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح: شاعر تميم في الجاهلية، أو
من كبار شعرائها، في نسبه اختلاف بعد أبيه حجر، عمّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام، وكانت وفاته
عام (٦٢٠ م). ينظر: الأعلام للزركلي (٢/٣١). وذكر البيت في: جمهرة اللغة، (١/١٢٢)، تهذيب
اللغة (١١/٣١٦).

(٢) الحجة للفارسي (٣/٣٥٨ - ٣٥٩)، (٤/٩١) بتصرف.

عليه؛ لأن ما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه، وأنّ القرية داخلية في البلدة، ف(أيكة) تشملها^(١).

الخلاصة :

أولاً: إنّ هذه القراءة ثابتة بالنقل المتواتر عن أئمة الشأن فوجب قبولها، ولا تُرد عملاً بقول السواد، ولا بالأفشي في العربية، ولا تخضع لمقاييس اللغة، بل إنّ اللغة هي التي تُعرض على القراءة، فمتى ما صحّت القراءة صحّت اللغة .

ثانياً: إنّ موافقة الخط، وتوجيه المعنى الذي ذكره أبو عبيد موافقاً لما وصله من تفسير من أن (ليكة) هي اسم للقرية، و(الأيكة) هي اسم للبلد، يضاف إليه أنّ الوجه الصرفي لاختيار هذه القراءة قوي في العربية، هو أنّ اللام لدى من قرأ بفتح التاء قد وقعت فاء للكلمة وهي على وزن (فَعْلَه)، وهو عين القصد في قول الفارسي الذي ذكرناه سابقاً، حين أجاز فتح التاء على أن تكون اللام فاءً للكلمة وهي كذلك لديهم، كما أنّها لم تنصرف بالكسر للتأنيث والتعريف، وأما في قراءة الباقيين فهي قد صُرّفت لدخول الألف واللام عليها وإضافتها إلى (أصحاب) .

ثالثاً: إنّ اختيار أبي عبيد إنّما يتجلّى فيه حرص العلماء قديماً على التمسك برسم المصحف وعدم مخالفته، وقد جاء عنه قوله: " لا أحب مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا ما تخرج من كلام العرب وهما ليس بخارج من كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف " ^(٢).

رابعاً: بما أنّ هذه القراءة متواترة، ولا تخرج عن خط المصحف، وليست بغريبة على كلام العرب الفصيح، وهي منقولة ومكتوبة عن المصحف الإمام كما

(١) الكشف (٣٢/٢).

(٢) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٦٢١) .

حكاه أبو عبيد، فلا يوجد مبرر لردّها أو الطعن فيها، يقول أبو عبيد: "فأي حجة تلتمس أكثر من هذا فبهذه نقرأ على ما وجدناه مخطوطاً بين اللوحين"^(١)، كما أنه قد ثبت في كتاب المصاحف أنها مكتوبة في كل المواضع بالألف واللام .

خامساً: إنّ اختلاف المصاحف بين الحذف والإثبات كما ذكر أبو شامة، إنما هو محمول على أنه نزل بالأمرين، وأمر النبي ﷺ بكتابه على الصورتين لشخصين أو في مجلسين، أو أعلم بهما شخصاً واحداً وأمره بإثباتهما^(٢).

سادساً: ما جاء عن أبي حيان في البحر: " مادة ل ي ك لم يوجد منها تركيب، فهي مادة مهملة، مفقودة في لسان العرب، فإن صح ذلك فالكلمة أعجمية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب، فيكون قد اجتمع لمنع صرفها العجمية بجانب العلمية والتأنيث"^(٣).

سابعاً: لا تخفى مكانة القراء الذين قرأوا بهذه القراءة، فكيف يُظن بالإمام نافع الذي قرأ على سبعين من الصحابة، وهم عرب فصحاء، وبابن كثير الذي قرأ على سادة التابعين ممن كانوا بمكة، و بابن عامر أسنّ القراء وأعلاهم إسناداً وإمام أهل الشام، وهو عربي قح، قد سبق للحن، أخذ عن عثمان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، فالطعن في قراءتهم كالزعم بأن هؤلاء الأئمة إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، والإنكار على أبو عبيد فيما نقله إنما يرد بالقاعدة المشهورة بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي.

ثامناً: فسّر ابن عباس (الأيكة) بالغيضة، ولم يفسرها بالمدينة ولا بالبلد^(٤)، ولا

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٦٢١).

(٢) ينظر: المرشد الوجيز (ص: ١٣٨).

(٣) البحر المحيط (٤٩/٧).

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٩٨/٤).

ينافي تفسيره القراءة؛ لأنه عبّر عنها بما كثر فيها، واختلاف القراءة مع اتحاد القصة لا يضر كذلك، فتارة عبّر عنها بالقراءة خاصة، وتارة عبّر عنها بالمصر الجامع للقري كلها^(١).

تاسعاً: ذكر السمين بيتاً لجرير في معرض رده على أبي البقاء^(٢) حين تكلم في القراءة ووصفها بأنها لا تستقيم وغاية في البعد^(٣) فقال: قلت :
وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقِنَاعِيْسِ
وجاء في الأمثال: (أطرق كرا إن النعام بالقري)^(٤)، (من أنت وزيداً)، فكأنه يقول له ولمن تكلم في القراءة، اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه، كما يشير إلى مكانة الحرمين وابن عامر في شأن القراءة والإقراء، وأن ليس هناك من يقارعهم في مجال علمهم بالقراءة .

عاشراً: إن ما ورد في قراءة ورش بنقل الهمز مع خفض التاء في موضعي الحجر وق، ليس بدليل على ضعف القراءة أو وهم قارئها، بل إن ورشاً قد قرأ بهذه القراءة؛ لأن الجميع هنا بما فيهم الحرمين وابن عامر يقرأونها (الأيكة) فجاءت قراءته موافقة لقراءة الباقيين، وفي موضعي الشعراء و ص نجده يوافق قراءة الإمام نافع ولا يخرج عنها، فلو أنه قرأ في موضعي الشعراء و ص بالنقل على الخفض

(١) ينظر: الدر المصون (٥٤٩/٨) .

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بنِ الْحُسَيْنِ بنِ أَبِي الْبَقَاءِ عَبْدُ اللَّهِ بنِ الْحُسَيْنِ، الإمام العلامة محبِّ الدِّينِ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ الْأَصْلُ الْبَغْدَادِيُّ الْأَرْجِيُّ الضَّرِيرُ النَّحْوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ الْفَرَضِيُّ، صاحب التصانيف، وُلِدَ سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، برع في الفقه والأصول، وحاز قَصَبَ السَّبْقِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، توفي سنة: ٦١٦هـ.

ينظر: تاريخ بغداد (١٩١/٦)، تاريخ الإسلام (٤٧١/١٣).

(٣) ينظر: التبيان للعكبري (١٠٠٠/٢) .

(٤) ينظر: مجمع الأمثال (٤٣٢/١).

لكان يمكن لدليل المخالفين أن يجد له حجّة، ولكنه لم يفعل .

الحادي عشر: قراءة الحرميين وابن عامر قراءة متواترة وصحيحة تواتر قطعي لا

يعارض بالظني .

المبحث السادس

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ الزمر: ٩.

التأصيل للقراءة:

أَمَّنْ خَفَّ حَرْمِيٌّ فَشَا مَدَّ سَالِمًا مَعَ الْكَسْرِ حَقُّ عَبْدَهُ اجْمَعُ شَمَزٌ دَلَالًا
قرأ نافع وابن كثير وحمزة (أمن) خفيفة الميم وحجَّتهم: أنهم أقاموا الألف
مقام حرف النداء، فكأنه قال: يا من هو قانت، وقرأ الباقون بالتشديد والحجة: أنه
ردّه على قوله: (تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا) الزمر آية ٨ فكأنه قال: أهذا خير أمن هو
قانت؟^(١).

الطَّعْنُ :

حكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزمر أَمَّنْ هُوَ بالتخفيف فقراءته
ضعيفة لأنه استفهام ليس معه خبر^(٢).

وجه الطَّعْنُ :

لأنَّ الاستفهام إنما يُبتدأ ما بعده، ولا يحمل على ما قبل الاستفهام، والكلام في
هذه الآية ليس قبله شيء يحمل عليه إلا في المعنى .

دراسة لطَّعْنُ:

إنَّ لقراءة التخفيف والتشديد أوجه قوية في العربية يجدر تفصيلها لإيضاح
القراءة، وهي كالتالي :

(١) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة (١/٦٢٠)، إبراز المعاني (١/٦٦٩)، النشر (٢/٣٦٢).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/٥).

الحجة لمن قرأ بالتشديد على ضربين:

أولهما: أنه أدخل (أم) على (من)، ثم أضمر استفهاماً معادلاً (لأم) تقديره: الجاحدون بربهم خير أم من هو قانت، و(من) هنا بمعنى (الذي) وليست بمعنى الاستفهام، ودلّ على هذا الحرف أمرين: الأول: دخول (أم) وحاجتها إلى معادل لها، والثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الزمر: ٩ .

وثانيهما: أن تكون (أم) منقطعة بمعنى (بل)، ولا تكون استفهاماً، والتقدير: بل أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً كغيره؟!

والحجة لمن قرأها بالتخفيف على ضربين :

أولهما: على أنه جعله للنداء، فالألف للنداء ودليله قوله: {هل يستوي}، وضعف الفارسي هذا الوجه لأنه لا وجه للنداء هنا، بل هذا موضع للمعادلة، وليس النداء مما يقع في هذا الموضع^(١)، إلا أن هذا الوجه قوي في العربية وحسنه النحاس^(٢)، وذكر الفراء أن العرب تدعو بألف كما يدعو بياء، فيقولون: يا زيدُ أقبِلْ، أزيدُ أقبِلْ^(٣)، واستشهد بقول الشاعر^(٤):

أبْنِي لُبْنِي لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ

وثانيهما: انه استفهام بمعنى التّنبية وأضمر معادلاً للألف تقديره أمن هو قانت

ليفعل كذا وكذا كمن هو خِلاف ذلك ودلّ على المَحذوف قوله: ﴿قُلْ

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٤/٢٥٨)

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٥)

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٤١٦)

(٤) البيت لأوس بن حجر، سبقت ترجمته (ص: ٣١)، وذكر في: المقتضب (٤/٤٢١)، لسان العرب

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾، وقد قوى القيسي هذا الوجه في كتابه "المشكل" (٢)، كما أنّ الدلالة على إضمار المعادل المحذوف من بقية الآية، فيها ردٌّ على من ادّعى على القرآن باللحن في هذه الآية، لعدم ذكر الضد والفريق الآخر فاكتفى من الجواب بما تأخّر من القول، إذ كان فيه دليل عليه (٣).

وكان الفراء هو أول من استحسن وقال بوجه النداء في قراءة التخفيف، واحتج أيضاً لذات القراءة بوجه الاستفهام وفسّر وأوضح كلا الوجهين فقال: " يريد: يا من هو قانت. وهو وجه حسن، فالعرب تدعو بألف، كما يدعون بيّا، فيقولون: يا زيدُ أقبَل، و أزيدُ أقبَل، وهو كثيرٌ في الشعر فيكون المعنى مردودًا بالنداء كالمندسوق؛ لأنه ذكر الناسي الكافر، ثم قصّ قصة الصالح بالنداء، كما تقولُ في الكلام: فلان لا يصلّي ولا يصوم فيا من يُصلي ويصوم أبشر فهذا هو معناه، وقد تكون الألف استفهامًا بتأويل أم لأنّ العرب قد تضع (أم) في موضع الألف إذا سبّقتها كلام. (٤) وقد اتفقت الكثير من المصادر النحوية على توجيه قراءة التخفيف بأحد هذين الوجهين أو بكليهما معاً، فنجد أنّ الفارسي لا يقول بوجه النداء لأنه يرى أنه موضع معادله، وهو بذلك يوافق منهج البصريين عن شيخهم سيبويه الذي لا يجوز عنده حذف حرف النداء من المُبهم بينما أجازهُ الكوفيون (٥)، كما استحسن النحاس كلا الوجهين (٦)، وكل ذلك كان منهم دون أن يلتفتوا إلى

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٦٣٠ - ٦٣١).

(٢) المصدر السابق (٢/٦٣٠).

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن (١٣٦ - ٢٢٧)، الانتصار للقرآن للباقلاني (٢/٥٧٠ - ٥٧١).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٤١٦) وما بعدها.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/٦٣٠).

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٤).

الطعن في القراءة أو القول بضعفها .

وقد ورد الاعتراض على هذه القراءة عن أبي حاتم نقلاً عن الأخفش، وقد أورد نص القول عنهما النحاس^(١)، وأبو علي الفارسي^(٢)، ولم يثبت هذا الرأي عن الأخفش في كتابه " معاني القرآن " .

الخلاصة :

أولاً: تواتر القراءة، وثبوتها عن النبي ﷺ، يمنع ردها، ولا يجوز التجرؤ على قارئها .

ثانياً: إن ما ورد من طعن عن الأخفش وابن أبي حاتم في هذه القراءة لم تثبته الكثير من المصادر، وما أثبتته من المصادر نقله عنهم على وجه النقل والحكاية دون ذكر المصدر الموثق للنص، ويدل على ذلك عدم ورود طعن الأخفش في القراءة في كتابة المشهور "معاني القرآن"، ولا يمنع ذلك من وجود هذا الرأي في أحد كتبه التي لم تصل إلينا، إلا أننا اليوم وبما وصل إلينا من نقول في مثل هذه المسألة ألا وهي الطعن في المتواتر، لا بد أن نثبت أن الحكاية ضعيفة في مواجهة قوة تواتر الرواية .

ثالثاً: ما ذكره الزجاج من أن لقراءة التخفيف وجهين حسنين في العربية، بينما ليس في قراءة التشديد إلا وجه واحد .

رابعاً: ورد في القرآن الكريم للآية عدة نظائر :

١- ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلُوبَهُمْ ﴾

الرعد: ٣٣ .

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/٤) .

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (٤/٢٥٩) .

٢- ﴿أَفَمَنْ زِينَ لَهُ، وَسُوءَ عَمَلِهِ، فَرَّاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي

مَنْ يَشَاءُ﴾ فاطر: ٨.

٣- ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ، لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ، فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ

قُلُوبِهِمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الزمر: ٢٢.

خامساً: قوة وجهها في العربية، ولذلك فقد وجهها واستحسنها الكثير من

النحويين، وذلك يضعف الطعن فيها، والذي ثبت ضعف نقله .

المبحث السابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ الزمر: ٦٤ .

تأصيل القراءة:

فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتِسْعُهَا سَمَاءً فَتَحُّهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هُمَّلًا
وَيَحْرُزُنِّي حِرْمِيَهُمْ تَعِدَانِي حَشْرَتِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلًا
وَزِدْ تَأْمُرُونِي النَّونَ كَهْفًا وَعَمَّ فَهُ فَتَحَّتْ خَفَّفَ وَفِي النَّبَأِ الْعُلَا

قرأ نافع بالتخفيف في (تأمروني) أراد {تأمروني} فحذف إحدى النونين للتخفيف وفتح الياء، وقرأ ابن عامر {تأمروني} بنونين على الأصل مع إسكان الياء، فلم يدغم ولم يحذف وحجته إجماع الجميع على إظهار النون في قوله {وكادوا يقتلونني} فرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه، وقرأ الباقون {تأمروني} بالتشديد الأصل تأمروني النون الأولى علامة الرفع والثانية مع الياء في موضع النصب ثم أدغموا الأولى في الثانية فيصير {تأمروني} ^(١).

الطعن:

وصف ابن عطية، قراءة التخفيف على حذف إحدى النونين باللحن، إذا كانت النون المحذوفة هي نون الرفع على رأي من قال بذلك ^(٢) فقال: "ولا يجوز حذف النون الأولى وهو لحن لأنها علامة رفع الفعل" ^(٣)، بينما وصف مكي القيسي

(١) ينظر: السبعة (٥٦٣)، حجة القراءات لابن نجدة (٦٢٥)، إبراز المعاني (٦٧٠) .

(٢) وهو رأي سيوبه . انظر الكتاب (٥١٩/٣) .

(٣) المحرر الوجيز (٤٨٦/٥) .

القراءة بنون واحدة على حذف إحدى النونين لاجتماع المثليين بأنه ضعيف؛ لأن الحذف لا يكون إلا لضرورة شعرية^(١).

وجه الطعن :

يوضح ابن عطية سبب تلحينه بأنه لا يجوز حذف النون الأولى لأنها علامة الرفع، وهو رأي القيسي في حذف النون الأولى، ويرى كذلك أنّ حذف النون الثانية يعتبر حذفاً للفاصلة بين الفعل والياء، فتتكسر بذلك النون التي هي علم الرفع وذلك لا يحسن، فهو على كلا الأمرين من حذف النون الأولى أو الثانية يرى أنّ القراءة بنون واحدة على التخفيف ضعيفة^(٢).

دراسة الطعن:

كما سبق وتقدم، أنّ نون الرفع حال اجتماعها مع نون الوقاية لها ثلاثة أوجه: (الفك، والإدغام، والحذف) وقد اجتمعت هذه الأوجه الثلاثة في هذه الكلمة (تأمروني)، وقد حصل الخلاف الواسع الذي أسلفنا إيضاحه في كلمة (تبشرون)، وهذا الخلاف في أصله كان في تعيين المحذوف من النونين فقليل: الثانية لأنّ بها حصل التكرار، وقيل: الأولى لأنها حرف إعراب وعرضه للتغيير، وقد تقدم تحقيق الخلاف في أي النونين هي المحذوفة^(٣).

الخلاصة:

أولاً: إنّ الخلاف القائم على حذف أيّ من النونين هو خلاف لا ضرورة تلجئ لكشفه، غير أنه من فوائد علم العربية^(٤).

(١) ينظر: الكشف للقيسي (٢/٢٤٠).

(٢) الكشف (٢/٢٤٠).

(٣) ينظر: (ص: ٩١) من البحث.

(٤) إبراز المعاني لأبي شامة (٢/٩٧).

ثانياً: هذا الطعن في قراءة الإمام نافع لا يؤخذ به ولا يُعتمد بعد تواتر هذه القراءة، فلو لم يكن من وجوه صحّتها إلا تواترها لكفى، فكما هو معروف عند السلف أنّ القراءة هي سنّة متّبعة .

ثالثاً: إنّ القراءات القرآنية لا تُعرض على اللغة العربية وقواعدها، ولا على الضرورات الشعرية، بل تؤخذ القواعد من القراءات القرآنية فهي معين لا ينضب لتأصيل قواعد اللغة.

المبحث الثامن

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧.

تأصيل القراءة :

وَفِي سَلْفًا ضَمًّا شَرِيفٍ وَصَادُهُ يَصُدُّونَ كَسْرُ الضَّمِّ فِي حَقِّ نَهْشَلًا
قرأ نافع وابن عامر والكسائي (يصدون) بضم الصاد، على معنى الإعراض أي:
" يعدلون ويعرضون عما جئتم به "، وقرأ الباقون بكسرها على معنى (يضحجون)، قيل
(يضحكون)، والأغلب على أن القراءتين هما لغتان على معنى واحد، يقال: صَدَّ
يَصِدُّ و يَصُدُّ كَعَكْفُ يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ وَيَعْرُشُ وَيَعْرِشُ^(١).

الطَّعْنُ :

أنكر ابن عباس - رضي الله عنهما - قراءة الضم وذلك فيما أخرجه ابن
جرير، قال أبو بكر، حدثني عاصم، عن أبي رزين^(٢)، عن أبي يحيى^(٣) أن ابن عباس
لقي ابن أخي^(٤) عبيد بن عمير الليثي رضي الله عنه^(٥)، فقال: إن عمك لعربي، فما له يلحن

(١) النشر (٣٦٩/٢)، الكشف (٢٦٠/٢)، تجبير التيسير (٥٤٩/١).

(٢) مَسْعُودُ بْنُ مَالِكِ الْأَسَدِيِّ الْكُوَيْتِيُّ، أَبُو رَزِينٍ، رَوَى عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَلِي
بن أبي طالب رضي الله عنهما . ينظر: تهذيب الكمال (٤٧٧/٢٧)، تاريخ الإسلام (١١٩٥/٢).

(٣) أبويحيى الأعرج المرقب الأنصاري، واسمه مصدع، مولى معاذ بن عفراء، تابعي مقبول . ينظر:
تهذيب الكمال (٣٩٩/٣٤)، تاريخ الإسلام (٩٠١/٢).

(٤) هو سعيد بن معبد، كما جاء في رواية السيوطي في الدر المنثور (٣٨٥/٧).

(٥) عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِيُّ الْجُنْدَعِيُّ الْمَكِّيُّ، يَكْنَى أَبَا عَاصِمٍ، الْوَاعِظُ، الْمَفْسَّرُ، مَاتَ سَنَةَ (٦٨هـ)
. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥٦/٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤٧/٥).

في قوله: "إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصُدُّونَ"، وإنما هي (يَصِدُّونَ)^(١)، وقد وافقه أبو عبيد القاسم بن سلام، فزعم أن معنى يَصِدُّ يَضَجُّ ومعنى يَصُدُّ من الصدود عن الحق^(٢).

وجه الطَّعن :

أنكر ابن عباس رضي الله عنه قراءة الضم التي رويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأن الكسر لديه بمعنى (يَصِدُّونَ) أي (يَضَجُّونَ)، وذلك فيما رواه ابن جرير: (بإسناده عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح^(٣) عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأها (يَصِدُّونَ) بالكسر أي يضحون، وقرأ علي رضي الله عنه: (يَصُدُّونَ) (بضم الصاد)، وقراءة الضم كما يرى تخالف هذا المعنى، فهي تأتي على معنى الإعراض والصد، لذلك فهي قراءة تخالف ما ثبت لديه من معنى، وزعم أبو عبيد أنها لو كانت يَصُدُّ بالضم لكانت "إذا قومك عنه يصدون"^(٤).

دراسة الطَّعن :

تكلم في هذا أبو جعفر النحاس، ورأى أن قول أبي عبيد فيه ردُّ على جماعة القراء الذين قراءتهم حجة، وذكر أن الحجّة التي ذكرها أبو عبيد ليست من قبيل الواجب لأنه يقال: صدت من قوله أي لأجل قوله، ويمكن لمعنى الآية أن يكون - والله جلّ وعزّ أعلم - إنما هو «يصدون» من أجل ذلك القول، وقد يجوز أن يكون مع ذلك الصدود ضجيج فيقول المفسّر: معناه يضحون^(٥).

ولو نظرنا لوجدنا أن مدار الخلاف الذي وقع في هذه الآية يدور أولاً حول

(١) جامع البيان (٢١/٦٢٦)

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/٧٧)

(٣) هو أبو صالح السَّمَانُ دَكْوَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الْقُدْوَةُ، الْحَافِظُ، الْحَجَّةُ، كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة، توفي سنة (١٠١هـ). ينظر: التاريخ الكبير (٣/٢٦٠)، سير أعلام النبلاء (٥/٣٦).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٤/٧٧)، جامع البيان (٢١/٦٢٧)، الدر المنثور (٧/٣٨٥).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٤/٧٧).

معنى حرفي الجر (من و عن) ودلالاتهما، وهو خلاف تحدث فيه أئمة علماء النحو واللغة، وقد خلص النحاة من الكوفيين وبعض نحاة البصرة كالمبرد^(١)، أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وأنّ قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد، تعسف وتحكم لا مسوغ له، فما الحرف إلا كلمة، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية، لا مجازية، ولا يتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهمًا سريعًا^(٢)، وقد ورد هذا التناوب في حروف الجر في القرآن الكريم في عدّة مواضع نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ الشورى: ٢٥، وعلى هذا نقول إنّ حروف الجر يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى، إذا فقراءة الضم والكسر هما لغتان بمعنى واحد ولا وجه لإنكار إحداهما، وإنما أنكرها ابن عباس رضي الله عنه لأنه كما ذكر ابن حيان لم يبلغه تواترها^(٣).

الخلاصة :

أولاً: إنّ إنكار ابن عباس رضي الله عنهما لقراءة الضم إنما كان قبل أن يبلغه تواترها .

ثانياً: لو اعتبرنا أنّ قراءة الكسر تختلف في معناها عن قراءة الضم على قول من قال بذلك، فهذا الاختلاف هو اختلاف تنوع وتغاير وليس اختلاف تضاد وتناقض، فقد يكون معنى إحدى القراءتين ليس هو ذات المعنى للأخرى، لكن كلا المعنيين حق فالقرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف .

ثالثاً: إنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، إذا وقع الحرفان في معنى،

(١) الكامل للمبرد (٧٣/٣) .

(٢) النحو الوافي (٢/٥٤٠) .

(٣) البحر المحيط (٣٥٨/٩)، روح المعاني (٩٢/١٣) .

وعلى هذا فقراءة الضم والكسر هما لغتان بمعنى واحد ولا وجه لإنكار إحداهما. يقول ابن جرير الطبري: " ولم نجد أهل التأويل فرّقوا بين معنى ذلك إذا قرئ بالضم والكسر، ولو كان مختلفاً معناه، لكان الاختلاف في تأويله بين أهله موجوداً وجود اختلاف القراءة فيه باختلاف اللغتين، ولكن لما لم يكن مختلف المعنى لم يختلفوا في أنّ تأويله: يضحون ويجزعون، فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب" (١).

(١) جامع البيان للطبري (٢١ / ٦٢٦).

المبحث التاسع

قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ الأحقاف: ١٥.

تأصيل القراءة:

﴿ كُرْهًا ﴾ وَضَمَّ هُنَا كُرْهًا وَعِنْدَ شِهَابٍ وَفِي الْأَحْقَافِ نُبَّتَ مَعْقِلًا

ورد الخلاف في هذه الكلمة في ثلاثة مواضع من القرآن :

الأول: قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ

كُرْهًا ﴾ النساء: ١٩.

الثاني: قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُنْقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾ التوبة:

٥٣.

الثالث: قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ الأحقاف: ١٥.

فقرأ حمزة والكسائي (كرها) في النساء وفي التوبة بضم الكاف والباقون بفتحها،

أما في الأحقاف فقرأ الكوفيون وابن ذكوان بالخلف عن ابن عامر بضم الكاف

والباقون بفتحها^(١).

الطعن :

عارض أبو حاتم السجستاني قراءة الفتح في الكاف فقال: " القراءة بالفتح لا تحسن

لأن الكره بالفتح النصر والغلبه"^(٢)، وذكر أنّ بعض العلماء سمع رجلاً يقرأ

(١) ينظر: السبعة (١/٥٩٦)، تحبير التيسير (٣٣٧-٥٥٦)، الإتحاف (١/٢٣٩-٥٠٣).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٨/٨٥).

﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ، كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ فقال: لو حملته كرها لرمت به يذهب إلى أنّ الكره القهر والغضب^(١).

وجه الطعن:

لأنّ السجستاني زعم أنّ الكره الغضب والقهر، وأنّ الكره المكروه، وقراءة الفتح في الكاف تختلف في معناها عن ما ثبت لديه من معنى في قراءة ضم الكاف، فالفتح عنده لحن لأنه يفرق بينهما في المعنى.

دراسة الطعن:

تعددت الأقوال في توجيه هذه الكلمة على ثلاثة أقوال:

أولاً: إنّ الفتح والضم لغتان بمعنى واحد كالفقر والفقر والضعف والضعف.

ثانياً: إنّ المضموم اسم مفعول والمفتوح هو المصدر.

ثالثاً: إنّ الكره أي بالفتح المشقة التي تنال الإنسان من خارج مما يحمل عليه بإكراه، والكره ما يناله من ذاته وهو ما يعافه من حيث الطبع أو من حيث العقل أو الشرع^(٢).

وجاء عن الأزهرى قوله: ذكر الله تبارك وتعالى الكره والكره في غير موضع من كتابه، واختلف القراء في فتح الكاف وضمها، فأخبرني المنذرى^(٣) عن أحمد بن يحيى أنه قال: قرأ نافع وأهل المدينة في سورة البقرة: ﴿وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ (البقرة: الآية ٢١٦) بالضم في هذا الحرف خاصة، وسائر القرآن بالفتح، وكان عاصم

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/١٠٨).

(٢) ينظر: روح المعاني للألوسي (١٣/١٧٥)، الدر الثمين (٢/٣٨٦).

(٣) محمد بن أبي جعفر المنذرى الخراساني اللغوي العدل أبو الفضل، وكان ثقة فيما يرويه، ثبتا فيما يؤخذ عنه. شيخ أبو منصور الأزهرى الذي روى عنه كتاب التهذيب. ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة

الأديب (٦/٢٤٧٢)، إنباه الرواة على أنباء النحاة (٣/٧٠).

يضم هذا الحرف أيضا، والذي في الأَخْفَافِ ﴿إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا
وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ (الأَخْفَاف: ١٥)، ويُقرأ سائرُهُنَّ بِالْفَتْحِ، وَكَانَ الْأَعْمَشُ
وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيُّ يَضْمُونَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ، وَالَّذِي فِي النَّسَاءِ: ﴿لَا يَجِلُّ
لَكُمْ أَنْ تَرْتَبُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ (النِّسَاء: ١٩) ثُمَّ قَرَأُوا كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهَا
بِالْفَتْحِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: وَلَا أَعْلَمُ مَا بَيْنَ الْأَحْرَفِ الَّتِي ضَمَّهَا هُوَلَاءُ وَبَيْنَ
الَّتِي فَتَحَهَا فَرَقًا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَلَا فِي سُنَّةِ تَتَبِعَ، وَلَا أَرَى النَّاسَ اتَّفَقُوا عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي
فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ خَاصَّةً، إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ وَبَقِيَّةُ الْقُرْآنِ مَصَادِرُ، وَقَدْ أَجْمَعَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ
اللُّغَةِ أَنَّ الْكُرْهَ وَالْكَرْهَ لُغَتَانِ فَبِأَيِّ لُغَةٍ قَرِئَ فَجَائِزٌ" (١).

لذلك لما طعن أبو حاتم السجستاني في قراءة الفتح، بما ثبت لديه من اختلاف
المعنى بين القراءتين، تصدّى للرد على ذلك علماء اللغة لما لهذه القراءة من أوجه
حسنة في العربية. قال النحاس: "في هذا طعن على من تثبت الحجّة بقراءته،
وحكايته عن بعض العلماء لا حجّة فيها لأنه لم يسمّه ولا عرف، ولو عرف لما
كان قوله حجّة، إلا بدليل وبرهان، والحجّة في هذا قول من يعرف ويقتدى به" (٢)،
ثم ذكر أنّ الضم والفتح في الكاف هما لغتان بمعنى واحد، وروى عن المبرد أنه
رجّح الفتح في الكاف وأنه هو الأولى لأنه هو المصدر بعينه، فالكره اسم للمصدر
والكره هو المصدر.

وقد كان أبو حاتم السجستاني يطعن في القرآن بما لا علم له به جسارة منه
عفى الله عنه، لذلك فإنه لا يُلتفت لقوله لتواتر القراءة (٣).

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٦/ ١١).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٠٩).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٨٥)، الدر المصون (٩/ ٦٦٨).

الخلاصة:

أولاً: إنّ تلحين القراءة المتواترة عن أئمة القراء لا يجوز لثبوتها عن النبي ﷺ.

ثانياً: إنّ الطعن فيمن ثبتت به الحجّة في القراءة لا يكون على سبيل الحكاية والنقل لأنه لا حجّة في ذلك، وإنما لا بد فيه من دليل وبرهان تقوم به الحجّة، والحجّة في الحديث عن القراءات لا تكون إلاّ ممن عُرف واقتُدي به من أهل هذا العلم .

ثالثاً: إنّ تلحين القراءة بالفتح إنما كان على وجه من فرق في المعنى بين القراءتين، والمشهور هو ما جاء عن أكثر البصريين ومعهم الكسائي القول بأنّ الفتح والضم في الكاف لغتان بمعنى واحد^(١)، فالقراءة بالفتح على هذا لا تلحين فيها ولا ضعف .

رابعاً: إنّ قراءة الفتح لها وجه قوي في العربية، فالكراهة بالفتح هو المصدر، وهو هاهنا حال فإذا جعل مصدراً فهو مصدر في موضع حال وهو حسن^(٢)، وفي ذلك يقول ابن مالك^(٣):

ومصدرٌ منكّرٌ حالاً يقع بكثرةٍ كبغيةٍ زيدٌ طلّع

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس (٦/٤٤٧) .

(٢) ينظر: الموضح (ص: ٧٢٢) .

(٣) ألفية ابن مالك (ص: ٣٢) .

المبحث العاشر

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ المجادلة: ١.

تأصيل القراءة:

وَقَدْ سَحَبَتْ ذِيلاً ضَفَا ظَلَّ زَرْبٌ جَاتَهُ صَبَاهُ شَائِقًا وَمُعَلًّا
فَأُظْهِرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ وَاضِحًا وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ضَرَّ ظَمَانَ وَامْتَلَأَ
وَأَدْغَمَ مُرُوً وَكَيْفٌ ضَيْرٌ ذَابِلٌ زوى ظِلُّهُ وَغَرٌّ تَسَدَّاهُ كَلْكَلًا

القاعدة العامة في دال "قد" أنها تدغم، وتظهر في ثمانية حروف هي:

(س - ذ - ض - ظ - ز - ج - ص - ش)

فأظهر دال "قد" عند جميع حروفها عاصم وقالون وابن كثير، وأدغمها أبو

عمرو وحمزة والكسائي، وفصل فيها الراويان عن نافع وابن عامر.

وفي هذا الموضع من أول سورة المجادلة أتى بعد دال "قد" حرف السين،

فيكون الإظهار فيها لنافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم، والباقون على

الإدغام^(١).

الطَّعْنُ:

طعن الكسائي في إظهار الدال عند السين في هذا الموضع، قال خلف بن

هشام البزار: سمعت الكسائي يقول: "من قرأ قد سمع، فبيّن الدال عند السين،

فلسانه أعجمي ليس بعربي"^(٢).

(١) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمامي (١٨٧)، الإتحاف (١/٥٣٥).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٨/٣٢٤)، روح المعاني (١٤/١٩٧).

وجه الطّعن :

يرى الكسائي أنّ إدغام دال قد أكثر وأفصح وأشهر وأنّ إظهارها لكنة ولحن^(١).

دراسة الطّعن :

من المعروف أنّ لجميع الحروف مخارج مختلفة وصفات متعدّدة، تجعل لكل حرف خصائص ذاتية يستقل بها عن الآخر، وكذلك الأمر في حرفي الدال والسين، فالدال حرف يخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهو في صفاته: مجهور، منفتح، مستقل، شديد، مصمت، مقلقل نطعي، والسين حرف يخرج من طرف اللسان وما بين الثنايا العليا والسفلى مع انفراج بين الفكين، وهو في صفاته: مهموس، مستقل، منفتح، رخو، صفيري، مصمت، أسلي^(٢).

لذلك نجد أنّ من أظهر الدال عند السين وهم الجمهور أظهرها على الأصل؛ لأن لكلّ منهما مخرج مستقل عن الآخر، فالدال حرف منفصل عن السين. ومن أدغم الدال في السين فقد أدغم للمؤاخاة التي بينهما في المخرج فكلاهما يخرج من طرف اللسان، وقد حسّن الزجاج الإدغام لذات السبب^(٣).

قال النحاس: " إنّ شئت أدغمت الدال في السين فقلت: قد سمع؛ لأن مخرج الدال والسين جميعاً من طرف اللسان، وإنّ شئت بيّنت فقلت: قد سمع الله لأنّ الدال والسين وإنّ كانتا من طرف اللسان فليستا من موضع واحد لأنّ الدال والتاء والطاء من موضع واحد، والسين والصاد والزاي من موضع واحد. يسمّين حروف

(١) ينظر: الحجة لابن خالويه (١١٧)

(٢) ينظر: لطائف الإشارات (٢٠٦/١) .

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج (١٣٣/٥) .

الصفير" (١).

وذكر القيسي أنّ إدغام الدال في السين فيه بعض البُعد لأنك تبدل من الدال، وهي مجهورة، حرفاً ضعيفاً بالهمس، وذلك أمر لا يراه المدغمون لأنّ السين لديهم قوية بالصفير الذي فيها وإن كانت غير مجهورة (٢).

الخلاصة:

أولاً: إنّ الجمهور على الإظهار، ومنهم أهل الحرمين وعاصم الذي عُرف بقوة سنده وعلوّه وذلك حجّة على تواتر القراءة .

ثانياً: الأصل في اللغة هو الإظهار، مما ينفي أن تكون قراءة الإظهار لكثرة ولحناً.

ثالثاً: إنّ حروف العربية مستقلة بذاتها فكل حرف منفصل عن الآخر بمخرج وصفات، فيحسن أن يكون الإظهار لبيان كل حرف عن الآخر، مثلما يحسن الإدغام .

رابعاً: إنّ كلا القراءتين فصيح ومتواتر فلا يلتفت إلى هذا الطعن ولا يُعرج عليه (٣).

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤ / ٢٤٧).

(٢) ينظر: الكشف للقيسي (١ / ١٤٥).

(٣) ينظر: البحر (٨ / ٢٣٤)، روح المعاني (٢٨ / ٢٧٨).

المبحث الحادي عشر

﴿ نَبِيٍّ ﴾ و ﴿ النَّبِيِّ ﴾ و ﴿ النَّبِيِّنَ ﴾ و ﴿ النَّبِيِّاتِ ﴾ بالهمز :

تأصيل القراءة:

وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبِيِّ
عَةِ الْهَمْزَ كُلُّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْدَلًا
وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَعَ
بُيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبَدَلًا

قرأ نافع بتحقيق الهمز في (النبي) على أنه من (النبأ) وهو الخبر، وأبدل كل القراء الباقيين الهمزة في لفظ "النبيء" مجموعاً ومفرداً على أنه من (النباوة) وهي المرتفع من الأرض، والمجموع من لفظ النبي نحو: "الأنبياء" و"النبيين" و"النبيون"، والمفرد نحو: النبيء "ونبيء" ونبياً وفي لفظ: "النبوءة" أيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ الجاثية: ١٦، وخالف قالون أصله في موضعين:

الأول: ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ﴾

الأحزاب: ٥٠.

الثاني: ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ الأحزاب: ٥٣ .

فقرأهما قالون عن نافع كالجماعة في حالة الوصل خاصة على أصله في الهمزتين المكسورتين؛ لأن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة، ومذهبه في اجتماع الهمزتين المكسورتين أن يسهل الأولى إلا أن يقع قبلها حرف مد، فتبدل، ففعل في هذين الموضعين ما فعل في: "بِالسُّوءِ إِلَّا" حين أبدل ثم أدغم غير أن هذا الوجه متعين هنا لم يرو غيره، وهذا يفعله قالون في الوصل دون

الوقف؛ لأنّ الوقف لا يجتمع فيه الهمزتان فإذا وقف وقف على همزة لا على ياء^(١).

الطّعن :

قال سيبويه: "وقالوا: نبيٌّ وبريئةٌ، فألزموا أهل التحقيق البدل. وليس كلُّ شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع. وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيٌّ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديءٌ، فالبديل ههنا كالبديل في منسأةٍ وليس بديل التخفيف، وإن كان اللفظ واحداً^(٢).

وجه الطّعن :

قال أبو علي: "وإنما استردأه لأنّ الغالب التخفيف على وجه البديل من الهمز، وذلك الأصل كالمرفوض فرداً ذلك عنده"^(٣) فالإبدال هنا يخالف لديه القياس وما هو هو مشهور على الألسنة .

دراسة الطّعن:

يُعد كتاب سيبويه من أقدم المصادر النحوية التي ينهل منها الدارسون منذ عصره إلى يومنا هذا، وقد أقرّ فيه سيبويه موقفه من القراءات وأنّ القراءة لا تُخالَف؛ لأنّها سنّة^(٤)، إلاّ أنه لم يلتزم بهذا المبدأ الذي أقرّه لنفسه في حديثه عن القراءات في بعض المواضع ومنها الهمز وعدمه في كلمة (النبي، النبوة) وما تصرف منها جمعاً وفرداً .

ولما كان وصف الرداءة قاسياً على وصف قراءة سبعية، رأى بعض علماء اللغة أنّ سيبويه يُعذر في وصفه هذا؛ لأنّ هذا الحكم كان قيل تسبيح السبعة، فلم

(١) ينظر: السبعة (١/١٥٧)، الموضح (ص: ١٨٠)، إبراز المعاني (ص: ٣٢٧)، النشر (١/٤٠٦).

(٢) الكتاب (٣/٥٥٥).

(٣) الحجة للفارسي (١/٤٨١).

(٤) المرجع السابق (١/١٤٨).

تكن هذه القراءة عنده متواترة وإلا لما حكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن^(١).
 والمعروف أنّ التحقيق لغة واردة عن غير قريش، وخضع لها علي رضي الله عنه وقرأ بها مع
 أنّها مخالفة لهجة قريش^(٢)، ولولا أنّ القراءة سنّة متبّعة ما تكلفت قريش نبر الهمز
 وتحقيقها في القرآن، ومع هذا نجد سيبويه يصفها بالرداءة^(٣).

ومن همز فإنه جعله مشتقاً من (النبأ) فالنبي فعيل بمعنى فاعل، أي مُنبئ عن الله
 برسالته، أو بمعنى مفعول أي: إنه مُنبأ من الله بأوامره ونواهيته، واستدلوا على ذلك
 بجمعه على نبأ، كظريف وظُرفاء، وقد ظهرت الهمزتين في قول العباس ابن
 مرداس^(٤) :

يا خاتم النبأ إنك مُرسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى الْإِلَهِ هُداكا
 مما يدل على كونه من (النبأ)، ومن لم يهمز فإنه يحتمل وجهين: أنه خفف من
 المهموز وهو الأولى ليوافق القراءتين، والثاني: أنه أصل آخر مشتق من نبا ينبو إذا
 ظهر وارتفع، فالنبي ظاهر المنزلة وله رتبة مرتفعة بخلاف غيره من الخلق، أو أنه من
 النبي الذي هو الطريق، فالنبي طريق الله إلى خلقه يتوصلون به لمعرفة خالقهم، ومن
 ذلك قول أوس بن حجر :

لأصْبَحَ رَمْثاً دُقَاقَ الحَصَى كَمَثْنِ النَّبِيِّ مِنَ الكَاثِبِ

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي (٣/٣٥) .

(٢) ينظر: (ص ٧٩) من البحث .

(٣) سيبويه والقراءات (ص: ٧٢) .

(٤) مرداس أو ابن مرداس، شهد بيعة الرضوان. ذكره أبو نعيم، وأخرج من طريق شعبة، عن سليمان ابن
 عبد الرحمن، عن راشد بن سيّار، قال: أشهد على خمسة نفر ممن بايع تحت الشجرة، منهم: مرداس
 أو ابن مرداس مات: سنة (٣٢٢هـ) . ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٧٨)، الإصابة في تمييز
 الصحابة (٦/٦٠).

ولاشك في أن آراء سيويه في القراءات قد أثرت على من تبعه وتلمذ على كتابه، فلم يبحثوا فيما وصل إليهم من قراءات متواترة لم يبلغ سيويه تواترها على الأصح وقت تأليفه لكتابه، من ذلك قول أبو عبيد في القراءة بدون همز: "الجمهور الأعظم من القراء، والعوام على إسقاط الهمز من "النبي" و"الأنبياء" والنبين في كل القرآن وكذلك أكثر العرب مع حديث رويناه مرفوعاً إن كان حفظ: حدثنا محمد بن ربيعة عن حمزة الزيات عن حمران بن أعين أن رجلاً أتى النبي ﷺ - فقال: يا نبي الله فقال: «لست بنبيء ولكني نبي الله»، قال أبو عبيد: ومعناه أنه أنكر عليه الهمز، وقال لي أبو عبيدة^(١): العرب تترك الهمز في ثلاثة أحرف: النبي والبرية والخاوية، وأصلهن جميعاً الهمز، قال أبو عبيد: وفيها حرف آخر رابع: "الذرية" وهو من قوله تعالى: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ الشورى: ١١^(٢).

وقد ضعّف أهل النقل إسناد هذا الحديث، ومنهم الذهبي في التلخيص فقال: "بل منكر لم يصح"^(٣)، وحمران بن أعين ضعّفه العقيلي وقال: ليس بشيء^(٤)، ويضعّف هذا الحديث مدح العباس بن مرداس للنبي ﷺ بقوله (يا خاتم النبأ...) ولم يُنكر عليه ذلك، ولو كان في واحد اللفظ (النبيء) نكير لكان الجمع كالواحد، فهو ﷺ لم ينكر على الناس أن يتكلموا بلغاتهم، إلا أن الحاكم قد ذكر هذا الحديث

(١) هو أبو عبيدة مَعْمَرُ بْنُ الْمُتَنَّى التَّمِيمِيُّ، الإِمَامُ، العَلَامَةُ، البَحْرُ، البَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. وُلِدَ: فِي سَنَةِ عَشْرِ وَمِائَةٍ، فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي تُؤَيَّبُ فِيهَا الحَسَنُ البَصْرِيُّ، تَوَفِيَ سَنَةَ ٢٠٩ هـ وقيل ٢١٠ هـ . ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٣/٢٧٦)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤٤٥/٩).

(٢) إبراز المعاني (٣٢٨).

(٣) ينظر: المستدرک للحاکم بتعليق التلخيص للذهبي (٢/٢٥١) رقم (٢٩٠٦).

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (١/٢٨٦).

في المستدرك، وقال: "هو صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"^(١)، فإن كان ذلك فليُلمَس للحديث تخريجاً يكون جواباً عن قراءة نافع، فقد حُكي أنّ سعيد بن أوس^(٢) قال: (نبأت من أرض كذا إلى أرض كذا) أي خرجت منها إليها، فقول الرجل (يا نبيء الله) يوهم أن يكون المعنى يا طريد الله الذي أخرجه من بلده إلى غيره، فنهاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك لإيهامه هذا المعنى، وليس لسبب يتعلق بالقراءة، ونظير ذلك نهي صلى الله عليه وسلم للمؤمنين عن قولهم (راعنا) لما وجدت به اليهود طريقاً إلى السب به في لغتهم، أو أنه صلى الله عليه وسلم قد نهاه حضاً منه على تحريي أفصح اللغات في القرآن وغيره^(٣).

الخلاصة:

أولاً: أنّ كلا القراءتين متواترة لا اجتهاد فيها، ورفض سيبويه إنما هو محمول على أنّ قراءة الهمز لم يبلغه تواترها؛ لأنه لو علم تواترها على ما أقرّه من مبدأ لتعامله مع القراءات وأنها سنّة لا تخالف، لكان قد ذكرها وحلّلها نحويّاً، وحكم عليها حكماً لا يتعارض مع القراءة الأخرى^(٤).

ثانياً: قراءة الإمام نافع بالهمز هي على الأصل من (نبأ)، وهو أصلٌ ليس مرفوضاً، ويدل على ذلك قول سيبويه: "إنهم كلهم يقول: تنبأ مسيلمة فيهمزون، وبهذا لا ينبغي أن تُرد قراءة الإمام نافع"^(٥).

ثالثاً: إنّ الحديث الذي استدل به أبو عبيد قد ضعّفته الأدلّة وأهل النقل، ومع

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/٢٥١) رقم (٢٩٠٦).

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد، أبو زيد الأنصاري النحوي البصري، توفي سنة

٢١٥ هـ . ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٢/٣٠)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٩/٤٩٤)

(٣) ينظر: الدر المصون (١/٤٠٠) بتصرف .

(٤) ينظر: مواقف النحاة (ص: ١٦٤) .

(٥) ينظر: الدر المصون (١/٤٠١) .

ما ذكره عنه الحاكم في المستدرک، فإنّ تخريجه يكون على معنى يوافق جواباً لقراءة الإمام نافع، وهو أنّ نهي النبي ﷺ لم يكن موجهاً للقراءة، بل كان لتحريّ أفصح اللغات حتى لا يُوهم أنه بمعنى يا طريد الله .

رابعاً: إنّ هذا النهي إنما كان في صدر الإسلام حيث دسّس اليهود كانت فاشية، ومن ذلك النهي عن قول (راعنا) إلى قول (أنظرنا) ^(١).

(١) ينظر: روح المعاني (١/٣٧٦).

المبحث الثاني عشر

﴿أَيِّمَةً﴾ حيثما وقع في القرآن الكريم .

تأصيل القراءة :

وتسهيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا وَبِدَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا
وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذٌّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا
وَأَيِّمَةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَخَدَّهُ وَسَهَّلَ سَمَا وَصَفَا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا

قرأ الكوفيون وابن عامر (أئمة) بهمزتين محقتين، على أنّ الأولى ألف الجمع والثانية أصليه، أنها جمع (إمام) وأصلها (أئمة) على وزن (أفعله)، فلما اجتمعت الميمين نقلوا كسرة الميم إلى الهمزة وأدغموا الميم في الميم فصارت (أئمة) بهمزتين، ولهشام الإدخال وعدمه بألف بين الهمزتين .

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أئمة) بهمزة واحدة مفتوحة وتسهيل الهمزة الثانية إلى ياء كراهة الجمع بين همزتين في بنية كلمة واحدة، ولا اعتبار في كون الهمزة الأولى زائدة كما لم يكن بها اعتبار في نحو (آدم)، ولقالون وأبي عمرو التسهيل مع الإدخال، وقرأ ورش وابن كثير بالتسهيل بدون إدخال^(١).

الطعن:

خالف الزمخشري النحاة في القول بالتسهيل بالإبدال ياءً خالصة، واختار مذهب القراء القائل بوجه التسهيل بين بين، طاعناً بذلك فيمن قرأ بالياء فقال: " فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة

(١) ينظر: الحجة لابن زنجلة (ص: ٣١٥).

والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لاحن محرّف" (١).

وجه الطّعن:

يرى الزمخشري أنّ التسهيل يجب أن يكون بين بين دون التصريح بالياء؛ لأنّ التصريح بها لديه لحن وتحريف .

دراسة الطّعن:

وقد تقدّم الحديث مفصلاً في الخلاف الواسع بين النّحاة والقراء على تواتر وقوّة وجه التحقيق في الهمزتين من كلمة في (أنذرتهم)، و(أئمة) لمن قال بضعف التحقيق، وقد وقعت (أئمة) في خمسة مواضع من القرآن الكريم:

أولاً: ﴿ فَكُنُوا أئِمَّةً الْكُفْرِ ﴾ التوبة: ١٢ .

ثانياً: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً ﴾ الأنبياء: ٧٣ .

ثالثاً: ﴿ وَجَعَلَهُمْ أئِمَّةً ﴾ القصص: ٥ .

رابعاً: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً ﴾ القصص: ٤١ .

خامساً: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أئِمَّةً ﴾ السجدة: ٢٤ .

وقد طعن الزمخشري في التصريح بالياء عملاً بقول من حققها، فإنّ الهمزة الأولى قد تحرّكت بالفتح وأعقبها همزة متحرّكة بالكسر، فكان مذهب القراء ما بين التحقيق والتسهيل، واختلّف عنهم وعن النّحاة في كيفية التسهيل، فذهب الجُمهور من أهل الأداء إلى أنّها تُجعل بين بين كما هي في سائر باب الهمزتين

(١) الكشاف (٢/ ٢٥١).

مِنْ كَلِمَةٍ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وذهب آخرون إلى أنها تُجْعَل ياءً خالصة وهو مذهب النحاة ومنهم القيسي، وعلة ذلك عنده أن الحركة في أئمة عارضة منقولة عن الميم، وأنّ الهمزتين في (أئمة) لا يُقدَّر فيها أنّ الثانية من الهمزتين قد دخلت على الأولى، فصارت ككلمتين مثلما يُقدَّر في (أئذا)، فالتحقيق يَحْسُن فيها كما يَحْسُن في الهمزتين من كلمتين؛ لأنّ الهمزة الأولى دخلت على الثانية فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين، وأما في أئمة فلا تُحقق الثانية لأنّ أصلها السكون، فأصل كلمة (أئمة) هو (أئمة) ثمّ ألقيت حَرَكة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، وأدغمت في الميم الثانية وأبدل من الهمزة المَكسورة ياء مَكسورة؛ لأنّ حَقَّهَا قبل الإدغام أن تبدل ألفاً لانفتاح ما قبلها إذ أصلها السُّكُون؛ لأنّها فاء الفِعْل فَهِيَ فَاء (أفعله) فأصلها البَدَل، فَلذَلِكَ جرت على البَدَل بعد إلقاء الحَرَكة عَلَيْهَا ولم تجر على بَيْن بَيْن كَمَا جرت المَكسورة في (أئذا وأئنا وأئفكا) لأنّ هَذِهِ حَرَكة الهمزة فِيهَا لَازِمَةٌ غير منقولة والحركة في (أئمة) عارضة منقولة عن الميم الأولى إِلَيْهَا فجرت على أصلها في السُّكُون وَهُوَ البَدَل، وَجرت (أئذا وأئنا وأئفكا) على أصلها في الحَرَكة وَهُوَ بَيْن بَيْن، وعلى هذا فالقيسي يرى التحقيق وجه ضعيف في أئمة؛ لأنه ليس من شأن العرب أن يجتمع مثلان متحركان إلاّ ويُدغمان، إلاّ أن يكون الثاني للإلحاق نحو (مَهْدَدَ، ومَرْدَدَ) لأنهما ملحقان ب (جَعْفَر) فلا يُدغمان لئلا ينقص عما هو ملحق به، أو أن يكون الاسم على (فَعَلَ) نحو (شَرَر، وطلَّل) ^(١)، ولذلك قال بإبدال الهمز ياء خالصة لأنه يضعف التحقيق، بينما قال الزمخشري بتضعيف الإبدال عملاً بقول من حققها .

وقد ذكر أبو عمرو الداني في المقنع كلمة (أئمة) في باب ما رسمت الياء فيه على مراد التليين فقال: " وتتبع أنا ما بقي من هذا الباب في مصاحف أهل المدينة

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٢٤)، الكشف للقيسي (١/ ٤٩٨).

والعراق الأصلية القديمة إذ عدت النصّ في ذلك فوجدت فيها "أئن ذكرتم"، و"وائفكا ءالهة" في والصفات، و"ائمة الكفر"، "ائمة يهدون"، وشبهه من لفظه بالياء، وكذلك ذلك مرسوم في كتاب هجاء السنّة ووجدت الحرف الذي في يوسف "أءنك لأنت يوسف" و"أءله مع الله"، جميع ما في سورة النمل من ذلك و"أءنك لمن المصدقين" في الصفات، و"أءنّا لمردودون في الحافرة" في والنازعات بغير ياء"، وهذا وإن دل فإنما يدل على أنّ كلمة (أئمة) إنما رُسمت على هذا الشكل في القرآن الكريم لكي تحتمل أوجه القراءات الثلاث المتواترة، وهي القراءة بالتحقيق والتسهيل وبين بين والإبدال ياء خالصة، فقد رُسمت الكلمة بإثبات الهمزتين لمن حقق وكتبت الهمزة الثانية على نبرة لإرادة التليين لمن سهل وأبدل.

فالصَّحِيحُ إِذَا هُوَ تَبَوُّثُ كُلِّ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ: التَّحْقِيقَ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَالْيَاءِ الْمَحْضَةَ، عَنِ الْعَرَبِ وَصَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ، كَمَا أَنَّ لِكُلِّ وَجْهٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَائِعٌ قَبُولُهُ^(١).

الخلاصة:

أولاً: إنّ القراءات في هذه الكلمة من تحقيق الهمزتين، و بين بين بلا إدخال ألف وبالإدخال، وبياء صريحة كلها قراءات صحيحة ولا وجه لإنكارها .
ثانياً: ما ذكره القيسي من قياس في تضعيفه لرواية التحقيق لتقوية وجه الإبدال، وأنه خارج عن الأصول التي تنص بعدم الجمع بين الهمزتين إن كانت الثانية أصلها السكون، وأنّ كلمة (أئمة) محمول على شبه لفظه بلفظ (أئذا، وائفكا) هو قياس لا يُعترف بصحته في مقابل قوة الرواية وتواترها في التحقيق، يقول الشاطبي رحمه الله :

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً

(١) ينظر: النشر (٢٧٨/١) بتصرف .

فليس للقياس مدخل على تواتر الرواية، فينبغي لنا أن نرتضي ونأخذ ما نقله الأئمة الثقات وارتضوه، وتكفلوا بنقله لطلبة العلم الآخذين عنهم، وهذا لا يعني نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقاً لأن ذلك لا سبيل إليه ولكنه لا يدخل علي تواتر القراءة ليضعفها .

رابعاً: رد أبو حيان على طعن الزمخشري بتلحين من قرأ بالإبدال بالياء الخالصة بقولة: "وذلك دأبه في تلحين المقرئين وكيف يكون ذلك لحناً وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء وقارئ مكة ابن كثير وقارئ المدينة نافع"^(١).

(١) البحر المحيط (٢٠/٥) .

الفصل الثالث

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام ابن كثير

(ت: ١٢٠ هـ)

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: ﴿مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ﴾ البقرة: ٩٧.

المبحث الثاني: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ﴾ المائدة: ٢.

المبحث الثالث: ﴿إِنَّ قَنَٰلَهُمْ كَانَ خِطًّا كَبِيرًا﴾ الإسراء: ٣١.

المبحث الرابع: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ الحج: ١٥.

المبحث الخامس: ﴿ضِيَاءٌ﴾ بالهمزة لقنبل.

الفصل الثالث

مطاعن اللغويين والنحويين على قراءة الإمام ابن كثير

وافق الإمام ابن كثير القراء السبعة في المطاعن التالية:

أولاً: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيْتُ ﴾ الزمر: ٩

ثانياً: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ الأحقاف: ١٥

ثالثاً: ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾ المجادلة: ١

رابعاً: ﴿ أَيَّمَةَ ﴾ حيثما ورد

وانفرد بالمطاعن الآتية:

المبحث الأول

﴿مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ﴾ البقرة: ٩٧ .

تأصيل القراءة:

وَجِبْرِيلَ فَتَنُحُ الْجِيمِ وَالرَّاءَ وَبَعْدَهَا وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةً وَلَا
بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءَ يَحْذِفُ شُعْبَةً وَمَكِّيَّهُمْ فِي الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكَلًّا
قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص بكسر الجيم والراء وحذف الهمزة وإثبات

الياء وهي لغة الحجازيين (جبريل)، قال ورقة بن نوفل :

وجبريل يأتيه وميگال معهما من الله وحى يشرح الصدر مُنْزَلٌ
وحجتهم أن الأفضل في بناء الاسم الأعجمي ما وافق أبنتهم العربية لأنه
حينئذ يكون أذهب في باب التعريب، فجبريل بوزن قنديل و شمليل .

وقرأ ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء وياء ساكنة من غير همز (جبريل)، وهو
مثال خارج عن أبنية العرب وأمثلتهم فهو يجري مجرى (الآجر، والابريسم) وغير
ذلك مما تمخض من وزن الأعجمي ولم يوافق شيئاً من أبنية العرب، وعن ابن كثير
أنه رأى النبي ﷺ في المنام وهو يقرأ (جبريل وميكائيل)، قال فلا أزال أقرؤهما
كذلك.

وقرأ حمزة والكسائي بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة وياء ساكنة
(جبرئيل) وهو على وزن (جبرعيل) موافقاً لقولهم (قمطير، ودرديس)، وهي لغة
تميم وقيس وبعض نجد وهي لغة مشهورة في هذا الاسم .

وقرأ شعبة بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة مع حذف الياء (جبرئيل) وهو

على وزن (جَبْرِعِلْ)، فهو موافق لبناء (فَهْبِيلِس) وهي الضخمة من النساء^(١).

الطَّعن:

تكلم الفراء في قراءة ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء فقال: "لا أحبها لأنه ليس في الكلام فعليل" ^(٢).

وجه الطعن:

يرى الفراء أنَّ التصرف في اسم (جبريل) بفتح الجيم وكسر الراء ليس من فصيح الكلام ولا يشابه لأبنية العرب المشهورة .

دراسة الطَّعن :

(جبريل) هو اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وحكى الماوردي^(٣) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنَّ معناه عبد الله، على أن - جبر - هو الله تعالى - وإيل - هو العبد، قيل: عكسه^(٤)، وقد تصرَّفت فيه العرب على عادتها في تغيير الأسماء الأعجمية حتى بلغت فيه إلى ثلاث عشرة لغة، وكانت العرب إذا عربت الاسم الأعجمي قد يلحقونه بأوزانهم - كلجام - وقد لا يلحقونه - كإبريسم - وجبريل من هذا القبيل^(٥).

وقد سُئل بعض العلماء عما عزَّبه العرب من اللغات واستعملته في كلامها:

(١) ينظر: السبعة (١/١٦٦)، الموضح (ص: ١٨٨)، البحر المحيط (١/٤٥٧)، الدر المصون (٢/١٩)،

الإتحاف (١/١٨٨) .

(٢) ينظر: روح المعاني (١/٣٣١).

(٣) هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، يكنى أبا الحسن ويلقب أفضى القضاة، ولي القضاء

ببلدان شتى، ثمَّ سَكَنَ بَعْدَ دَاد. توفي سنة ٤٥٠. ينظر: معجم الأديباء (٥/١٩٥٥)، سير أعلام

النبلاء (١٨/٦٤).

(٤) ينظر: تفسير الماوردي النكت والعيون (١/١١٠) .

(٥) ينظر: روح المعاني (١/٣٣١).

هل يُعطَى حكم كلامها فَيُشْتَقُّ وَيُشْتَقُّ منه ؟

فأجاب بما نصه: ما عربته العربُ من اللغات من فارسي ورومي وحبشي وغيره، وأدخلته في كلامها على ضربين:

أحدهما - أسماء الأجناس: كالفرند والإبريسم واللجام والمؤزج.

والثاني - ما كان في تلك اللغات علماً فأجروه على علميته كما كان لكنهم غيروا لفظه وقربوه من ألفاظهم وربما الحقوه بأمثلتهم وربما لم يلحق .

هذا الثاني هو المعتد بعجمته في منع الصرف بخلاف الأول وذلك كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وجميع أسماء الأنبياء، إلا ما استثنى منها من العربي كهود وصالح ومحمد عليهم الصلاة والسلام، وكأسماء البلدان التي هي غير عربية كإصطخر ومرو وبلخ وسمرقند وخراسان وكرمان وغير ذلك .

فقول السائل: (يُشتق) جوابه المنع؛ لأنه لا يخلو أن يشتق من لفظٍ عربي أو عجمي مثله، ومحال أن يشتق العجمي من العربي أو العربي منه؛ لأن اللغات لا تُشتق الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً، وإنما يُشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض، لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليدٌ ومحالٌ أن تنتج النوق إلا حوراناً وتلد المرأة إلا إنساناً .

قال ابن السراج^(١) في رسالته في الاشتقاق، وهي أصح ما وُضع في هذا الفن من علوم اللسان: " ومن اشتق الأعجمي المعرب من العربي كان كمن ادّعى أن الطير من الحوت"، وقال المرزوقي^(٢) في شرح الفصيح: المعربات ما كان منها بناؤه

(١) محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، صحب أبا العباس المبرد، انتهى إليه علم اللسان توفي سنة ٣١٦ هـ . ينظر: تاريخ بغداد ت بشار (٣/٢٦٣)، سير أعلام النبلاء (٤٨٤/١٤).

(٢) أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي أبو علي: من أهل أصبهان، أحد أئمة اللسان، مات فيما ذكره أبو زكريا يحيى بن منده في ذي الحجة سنة ٤٢١ هـ . ينظر: معجم الأدباء (٥٠٦/٢)، سير أعلام

موافقاً لأبنية كلام العرب يُحْمَلُ عليها وما خالفَ أبنيتهم منها يُرَاعَى ما كان الفهم له أكثر فيختار، وربما اتفق في الاسم الواحد عدة لغات كما روي في جبريل ونحوه^(١).

ويُذكَر للعرب المبالغة في الاشتقاق حتى إنهم كانوا يتعصّبون لبلدانهم فيه، فيقال: ثوب مُهَرَّرِي إذا كان مصبوغاً بلون الشمس وكانت السادة من العرب تلبس العمائم المَهْرَّاة وهي الصفرة. وأنشد الشاعر^(٢):

رَأَيْتِكَ هَرَّيْتَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ مَا عَمِرْتَ زَمَاناً حَاسِراً لَمْ تُعَمِّمْ
فَزَعَمَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّهَا كَانَتْ تُحْمَلُ إِلَى بِلَادِ الْعَرَبِ مِنْ (هَرَّاةٍ) فَاشْتَقُّوا لَهَا وَصِفاً مِنْ
اسْمِهَا.

قال الثعالبي^(٣): وأحسبه اخترع هذا الاشتقاق تعصّباً لبلده هَرَّاةٍ، كما زعم حمزة الأصبهاني^(٤) أَنَّ السَّامَ: الْفِضَّةَ وهو معرب عن سيم، وإنما تقوّل هذا التعريب وأمثاله تكثيراً لسواد المعربات من لغات الفرس وتعصّباً لهم^(٥).

وذكر أبو جعفر النحاس أنه " لا يعرف في كلام العرب فعليل بفتح الفاء وفيه فعيل نحو دهليز وقطمير وبرطل، وليس ينكر أن يأتي في كلام العجم ما ليس له

النبلاء (١٧/٤٧٥).

(١) ينظر: المزهري في علوم اللغة (١/٢٣٤).

(٢) البيت غير منسوب في المزهري (١/٢٣٤)، ونسبه الزبيدي لابن الأعرابي (٢١/٥٠٣).

(٣) الثَّعَالِبيُّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النِّيسَابُورِي، أَبُو مَنْصُورٍ، مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، مَاتَ سَنَةَ (١٤٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٣٨)، الأعلام للزركلي (٤/١٣٦).

(٤) هو حمزة بن الحسن الأصبهاني المؤدّب، كان عالماً في كل فن، وكان ينسب إلى الشَّعْبيَّة، وأنه يتعصّب على الأمة العربية. توفي على الأرجح قبل سنة (٣٦٠ هـ). ينظر: إنباه الرواة (١/٣٧٠).

(٥) ينظر: فقه اللغة للثعالبي (١/١٧٠).

نظير في كلام العرب ولا ينكر أن يكثر تغييره" (١).

وقد ردّ الكثير من العلماء كأبي حيان والألوسي والسمين الحلبي (٢) قول الفراء ولم يعتبروه شيئاً، لأنّ القاعدة في الأسماء الأعجمية تقوِّي وجه القراءة في العربية، وجملة الجواب فيه أنّ الأسماء الأعجمية لا تُشتق من كلام العرب، أي لا يُحكّم عليها بأنّها مشتقة وإن اشتق من بعضها، فإذا وافق لفظ أعجمي لفظاً عربياً في حروفه، فلا ترين أحدهما مأخوذاً من الآخر، فإسحاق مثلاً اسم النبي ليس من لفظ أسحقه الله إسحاقاً أي أبعد في شيء، ولا من باقي متصرفات هذه الكلمة كالسحق وثوب سحق ونخلة سحق وساحوق اسم موضع ومكان سحق (٣).

ويتبين مما سبق أنّ ردّ الفراء للقراءة ليس بشيء ولا يؤخذ به فقراءة ابن كثير لها ما يدعمها ويقويها من أوجه كثيرة .

الخلاصة:

أولاً: إنّ قراءة ابن كثير لها ما يقويها في العربية، وتواترها يمنع ردّها أو الطعن فيها، ولعل ما نُقل عن الفراء من ردّه للقراءة وتلحينها لأنه لم يبلغه تواترها على هذا الوجه، فمن طعن في قراءة متواترة كان كمن يُشكك في فصاحته ﷺ .

ثانياً : لاشك في أنّ تعدّد اللغات في كلمة جبريل ونحوها، يُظهر بجلاء أثر القراءات القرآنية في إثراء اللسان العربي بالكثير من طرائق النطق للكلمة الواحدة، وفي هذا توسعة وتيسير على مستخدم اللغة العربية و متعلّمها.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١ / ٧٠).

(٢) انظر: البحر المحيط (١ / ٤٥٨)، الدر المصون (٢ / ١٩) روح المعاني (١ / ٣٣١).

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١ / ٢٣٣).

المبحث الثاني

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ المائدة: ٢.

تأصيل القراءة :

وَسَكَّنَ مَعًا شَنَّانٌ صَحًّا كِلَاهُمَا وَفِي كَسْرِ الْأَلْفِ أَنْ صَدُّوْكُمْ حَامِدٌ دَلًا

قرأ ابن كثير وأبو عمرو {أن صدوكم} بكسر الألف، أي أنه جعلها حرف شرط وجعل الماضي بعدها بمعنى المضارع، على أن الآية نزلت قبل فعلهم وصددهم فمعناه لا يحملنكم بغض قوم أن تعتدوا إن صدوكم، فالصد منتظر ودل على ذلك أن في حرف ابن مسعود (إن يصدوكم) .

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي {أن صدوكم} مفتوحة الألف، وأهل التأويل أو أكثرهم متفقون على أن المعنى هنا لا يحملنكم إغراض قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام يوم الحديبية على أن تعتدوا؛ لأن سورة المائدة نزلت بعد يوم الحديبية^(١).

الطعن:

قال أبو الفتح: في هذه القراءة ضعف؛ وذلك لأنه جزم بأن ولم يأت لها بجواب مجزوم أو بالفاء، كقولك: إن تزرتني أعطك درهماً أو فلك درهم، ولو قلت: إن تزرتني أعطيتك درهماً قبح لما ذكرنا؛ وإنما باب الشعر.

(١) السبعة في القراءات (ص: ٢٤٢)، الحجة في القراءات السبع (ص: ١٢٩)، معاني القراءات

للأزهري (٣٢٥/١)، مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢١٧)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص:

٣٦٢)، حجة القراءات (ص: ٢٢٠) .

كقول قعنب ابن أم صاحب: ^(١)

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا لَهَا فَرَحًا مِئِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا ^(٢)

وجاء عن أبي جعفر النحاس قوله: وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلا في شعر، فأما «إن صدوكم» بكسر «إن» فالعلماء الجلّة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء، منها أنّ هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدّوا المؤمنين عام الحديبية سنة ستّ فالصدّ كان قبل الآية وإذا قرئ بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده، كما تقول: لا تعط فلاناً شيئاً إن قاتلك فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي فوجب على هذا ألا يجوز إلا أن صدوكم، وأيضاً فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجباً؛ لأن قوله تعالى: لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ إلى آخر الآية يدلّ على أنّ مكة كانت في أيديهم، وأنهم لا ينهون عن هذا إلا وهم قادرون على الصدّ عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح «أن» لأنه لما مضى وأيضاً فلو كان للمستقبل لكان بعيداً في اللغة؛ لأنك لو قلت لرجل يخاف من آخر الشتم والضرب والقتل: لا تغضب إن ضربك فلان لكان بعيداً؛ لأنك توهم أن يغضب من الضرب فقط" ^(٣).

وجه الطعن:

لأنّ في قراءة الكسر جزم يان دون أن يأت لها بجواب مجزوم أو بالفاء .

(١) البيت لابن أم صاحب في الصحاح (٣/١٣٠٩)، لسان العرب (٨/٣٧٨)، مغني اللبيب

(١/٩٠٨) وهو قعنب بن ضمرة بن أم صاحب الفزاري، من بني عبدالله بن غطفان، من شعراء

العصر الأموي . ينظر: تاريخ دمشق (٤٩/٣٥٧) الأعلام للزركلي (٥/٢٠٢) .

(٢) ينظر: المحتسب (١/٢٠٦) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/٢٥٦) .

دراسة الطعن:

جاء عن الطبري في تفسيره: اختلفت القراءة في قراءة (أن صدوكم)، فقرأه بعض أهل المدينة وعامة قراءة الكوفيين: (أَنْ صَدُّوْكُمْ) بفتح "الألف"، وكان بعض قراءة الحجاز والبصرة يقرأ بكسر "الألف" من "إن"، بمعنى: ولا يجرمنكم شأن قوم إن هم أحدثوا لكم صدًا عن المسجد الحرام أن تعتدوا، فزعموا أنها في قراءة ابن مسعود: (إن يصدوكم)، فقرأوا ذلك كذلك اعتبارًا بقراءته، والصواب من القول في ذلك عندي، أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قراءة الأمصار، صحيح معنى كل واحدة منهما^(١).

وتفسير جواز القراءتين عند الطبري، أن النبي ﷺ صُدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه "سورة المائدة" بعد ذلك، فمن قرأ (أَنْ صَدُّوْكُمْ) بفتح "الألف" من "أن"، فمعناه: لا يحملنكم بغض قوم، أيها الناس، من أجل أن صدوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام، أن تعتدوا عليهم.

ومن قرأ: (إن صدوكم) بكسر "الألف"، فمعناه: لا يجرمنكم شأن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله. لأن الذين حاربوا رسول الله ﷺ وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صدّهم عن المسجد الحرام. فتقدم الله إلى المؤمنين = في قول من قرأ ذلك بكسر "إن" بالنهي عن الاعتداء عليهم، إن هم صدوهم عن المسجد الحرام، قبل أن يكون ذلك من الصادّين.

غير أن الأمر، وإن كان كما وصفت، فإنّ قراءة ذلك بفتح "الألف"، أبيض معنى. لأنّ هذه السورة لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد يوم الحديبية^(٢).

(١) جامع البيان (٩/ ٤٨٨).

(٢) المرجع السابق (٩/ ٤٨٨).

وهنا نجد أنّ مدار ترجيح الطبري لقراءة الفتح جاء على ما ثبت عنده من أنّ أهل العلم قد اتفقوا على نزولها بعد يوم الحديبية فالصّد جاء قبل نزول الآية، والكسر يقتضي أن يكون الصّد مستقبلاً .

وقد ذكر أبو حيان في ردّه على من أنكروا قراءة الكسر، أنّ أهل العلم لم يتفقوا على نزول سورة المائدة بعد عام الحديبية، فقد ذكر عن اليزيدي أنّها نزلت قبل أن يصدّوهم .

قال أبو حيان: "وَهَذَا الْإِنْكَارُ مِنْهُمْ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ صَعْبٌ جِدًّا، فَإِنَّهَا قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، إِذْ هِيَ فِي السَّبْعَةِ، وَالْمَعْنَى مَعَهَا صَحِيحٌ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ وَقَعَ صَدٌّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلُ ذَلِكَ الصَّدِّ الَّذِي كَانَ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَهَذَا النَّهْيُ تَشْرِيعٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَلَيْسَ نَزُولُ هَذِهِ الْآيَةِ عَامَ الْفَتْحِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، بَلْ ذَكَرَ الْيَزِيدِيُّ أَنَّهَا نَزَلَتْ قَبْلَ أَنْ يَصُدُّوهُمْ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الشَّرْطُ وَاضِحًا^(١) .

فإن قيل: كيف صحّ الجزاء والشرط هنا (والصّد) ماضٍ؛ لأنه إنما كان الصّدُّ من المشركين للمسلمين عن البيت في الحديبية، والجزاء يكون بما لم يأت، أما الماضي فلا يكون فيه جزاء .

فالقول فيه: إنّ الماضي قد يقع في الجزاء على معنى، إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق^(٢):

أَتَعْضِبُ إِنْ أُذْنَا فُتَيْبَةَ حُزَّتَا جَهَارًا، وَلمْ تَعْضَبَ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ^(٣)

(١) ينظر: البحر المحيط (٤/ ١٦٩).

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه (٣١١/٢) وهو: أَبُو فِرَاسٍ هَمَامٌ بِنُ غَالِبِ التَّمِيمِيِّ البَصْرِيِّ، شَاعِرٌ عَصْرِهِ، عَظِيمُ الأَثَرِ فِي اللُّغَةِ، كَانَتْ وَفَاتِهِ فِي بَضْعِ وَمِئَةِ . ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٠)، الأعلام للزركلي (٨/ ٩٣).

(٣) ينظر: الحجة للفارسي: (٢/ ٤٠٤).

وعلى هذا فيدل التفسير والتاريخ لأن الكسر يدل على أمر لم يقع والفتح يدل على أمر قد وقع وكان وانقضى، ونظير ذلك لو قال رجل لامرأته وقد دخلت داره أنت طالق إن دخلت الدار، فكسر إن لم تطلق عليه بدخولها الأول لأنه أمر ينتظر، ولو فتح لطلقت عليه لأنه أمر قد كان، وفتح إن إنما هو علمه لما كان ووقع وكسرها إنما يدل على أمر ينتظر قد يكون أو لا يكون الوجهان حسنان على معنيهما^(١).

الخلاصة :

أولاً: إنكار هذه القراءة مردود من عدة أوجه :

- ١ - إن قراءة الكسر قراءة متواترة وسبعيه .
- ٢ - الاختلاف في وقت نزول الآية، وهل نزلت قبل أو بعد صلح الحديبية يجعل من القراءتين بالفتح والكسر صحيحين على معنيهما .
- ٣ - إن الصدّ السابق على فتح مكة مما لا يصح أن يكون وقوعه إلا على سبيل الفرض، أي فلا يحل لكم فعل السيئ بهم بما فعلوه لكم من سابق الصّد .

ثانياً: قال الزمخشري: "هو من الشرط الذي يصدر عن المستدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته كما يقول الأجير إن كنت عملت فوفني حقي وهو عالم بذلك، ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالاً له"^(٢).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢١٨).

(٢) الكشاف للزمخشري (٤/ ٢٣٧).

المبحث الثالث

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قَلْبَهُمْ كَانَ خِطَاءً كَبِيرًا﴾ الإسراء: ٣١ .

تأصيل القراءة:

وَبِالْفَتْحِ وَالتَّحْرِيكِ خِطَاءً مُصَوَّبٌ وَحَرَكَهُ الْمَكِّي وَمَدَّ وَجَمَلًا
 قرأ ابن كثير (خطئا) بكسر الحاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها، وفيه ثلاثة
 أوجه:

الأول: مصدر، مثل شبع شبعًا، إلا أنه أبدل الهمزة ألفًا في المصدر، وياء في
 الفعل لأنكسار ما قبلها .

والثاني: أن يكون ألقى حركة الهمزة على الطاء فانفتحت، وحذفت الهمزة.
 والثالث: أن يكون خفف الهمزة بأن قلبها ألفًا على غير القياس فانفتحت
 الطاء.

وقرأ ابن ذكوان بفتح الحاء والطاء من غير ألف، ولا مد، على أنه مصدر قياسي
 كتعب تعبًا، وهو أيضاً بمعنى مجانبة الصواب إلا أنه اشتهر فيما كان عن غير عمد،
 ولكنه يُستعمل فيما تعمد، بمعنى وقع في الإثم .

وقرأ الباقر بكسر الحاء وإسكان الطاء، على أنه مصدر خطئ خطأ كأنتم إثمًا،
 بمعنى مجانبة الصواب، سواء كان عن عمد أو غير عمد، وهو مصدر سماعي .
 وقيل: هما لغتان كالحذر والحذر والمثل والمثل، وجميع القراء فيها على أصولهم في
 السكت^(١).

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨١٩)، إبراز المعاني (ص: ٥٦٢)، النشر في القراءات العشر

(٢/ ٣٠٧)، طلائع البشر (ص: ١٣٩) .

الطَّعن:

طعن النحاس في قراءة الإمام ابن كثير بقوله: "فأما قراءة من قرأ: كان خطأ، بالكسر والمد، فلا يعرف في اللغة، ولا في كلام العرب"^(١)، وبذلك قال أبو حاتم وجعلها غلطاً^(٢).

ويرى الطبري شذوذ هذه القراءة لمخالفتها ما أجمع عليه الحجّة من القراء^(٣).

وجه الطَّعن:

لم يصلهم استعمالها في العربية سماعاً، أو لقلة استعمالها في اللغة .

دراسة الطَّعن:

قراءة الإمام ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء يمكن لها أن تكون مصدر (خاطأ) وإن لم يُسمع (خاطأ)، ولكن قد جاء ما يدل عليه، كقول محمد بن السري :

تَخَاطَأَهُ الْقَعَّاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخُرْطُومُهُ فِي مَنْتَعِ الْمَاءِ رَاسِبٌ

فإذا جاء (تخاطأ) حصل منه (خاطأ) وإن لم يُستعمل؛ لأن تفاعل مبني على فاعل، فقراءة ابن كثير (خِطَاءً) مصدر منه، وعلى هذا (فتفاعل) مطاوع (فاعل)^(٤).

وفي هذا يقول ابن مالك :

(١) معاني القرآن للنحاس (٤/ ١٤٨).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٤٣)، الدر المصون (٧/ ٣٤٧).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٧/ ٤٣٨).

(٤) ينظر: الحجّة للفارس (٣/ ٣٩٨)، الموضح (ص: ٤٦٥).

لِفَاعَلِ الْفَعَالِ وَالْمَفَاعَلِ وَغَيْرِ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلُهُ^(١)
 أي أنّ كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفعّال والمفاعلة نحو ضارب ضارباً
 ومضاربة وقاتل قتالاً ومقاتلة .

(وغير ما مر السماع عادله) فيه إشارة إلى أنّ ما ورد من مصادر غير الثلاثي
 على خلاف ما مر يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومعنى قوله (عادلة) أي كان السماع
 للقياس عدلياً فلا يقدم عليه إلاّ بثبت^(٢)، فإذاً فما جاء مخالفاً للمقيس من المصادر
 السالفة كلها فمقصود على السماع، لا يقاس عليه .

الخلاصة:

أولاً: كثرة استعمال القراءة أو قوّتها في اللغة لا يلتفت إليه متى ما تواترت
 القراءة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة، والقراءات حجّة على اللغة.
 ثانياً: إنّ من أهم أسباب طعن النحويين في القراءات المتواترة هو عدم بلوغهم
 تواترها، أو أنّ الطعن منهم كان قبل تسييع السبعة على يد ابن مجاهد، وإجماع
 المسلمين على هذه القراءات السبع، أو التزامهم المفرط بالقياس، فيطعنون فيها من
 قبيل وجه الندرة في اللغة أو قلة السماع، كما هو شأنهم في هذه القراءة لابن كثير
 وغيرها من القراءات .

ثالثاً: لا يجوز أن تردّ قراءة متواترة لقلّة استعمالها في العربية، أو لأنّ
 استعمالها في العربية عن طريق السماع، ولم يصل إلى من ردها ذلك السماع،

(١) ألفية ابن مالك (٤١/١) .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/١٣١) .

فهناك الكثير من الألفاظ الفصيحة التي لم يستعملها العرب، ونزل بها القرآن^(١)، وقد ردّ على السمين الحلبي على طعن النحاس في هذه القراءة حين قال (لا أعرف لها وجهاً) بقوله: " قد عرفه غيره والله الحمد"^(٢).

رابعاً: إنّ قراءة الإمام ابن كثير مصدر سماعي، والسماع معادل للقياس إلاّ إذا ثبت ما يُقدم القياس على السماع .

(١) ينظر: تلحين النحويين للقراء (ص: ٣٩).

(٢) الدر المصون (٧/٣٤٧) .

المبحث الرابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ الحج: ١٥ .

تأصيل القراءة:

سُكَّارِي مَعًا سَكَّرِي شَفَاً وَمُحَرِّكٌ لِيَقْطَعْ بِكَسْرِ اللَّامِ كَمْ جِيْدُهُ حَلَاً

قرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر بكسر اللام (ثمَّ لِيَقْطَعْ) على أنها لام الأمر أصلها الكسر، فأتى بها على الأصل، كما لو أنه ابتداءً بها لم تكن إلا مكسورة، فأجراها مع حرف العطف مجراها بغير حرف في الابتداء وكأنه لم يعتد بحرف العطف، وقرأ الباكون بالإسكان في اللام (ثمَّ لِيَقْطَعْ) على التخفيف للكسرة فأسكنها وكأنه اعتد بحرف العطف^(١).

الطَّعْنُ :

قال المبرد: " من قَرَأَ {ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ} فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامِ {فَلْيَنْظُرْ} جَيِّدٌ وَفِي لَامِ {لِيَقْطَعْ} لَحْنٌ لِأَنَّ ثَمَّ مُنْفَصِلَةً مِنَ الْكَلِمَةِ"^(٢)، واستقبح ابن جني القراءة بالإسكان في اللام فقال: " وأما قراءة أهل الكوفة "ثمَّ لِيَقْطَعْ" فقبیح عندنا؛ لِأَنَّ ثَمَّ مُنْفَصِلَةً يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا، فَلَا تَخْلُطُ بِمَا بَعْدَهَا فَتَصِيرُ مَعَهُ كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ"^(٣)، ووافقهم في ذلك أبو جعفر النحاس بقوله: " قرأ أهل الكوفة بإسكان اللام. وهذا بعيد في العربية لأنَّ ثَمَّ لَيْسَتْ مِثْلَ الْوَائِ وَالْفَاءِ لِأَنَّهَا يُوَقَّفُ عَلَيْهَا وَتَنْفَرِدُ"^(٤).

(١) ينظر: الكشف (١١٧/٢)، التيسير (١٥٦/١)، الإتحاف (٣٩٧/١).

(٢) المقتضب (١٣٤/٢).

(٣) الخصائص (٣٣٢/٢).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٦٤/٣).

وجه الطَّعن:

لأنَّ حرف العطف (ثمَّ) حرف منفصل يحسن الوقوف عليه، وإسكان لام الأمر بعده لا يجوز في الكلام، وبعيد في العربية، بل إنَّ البعض يرى أنه لا يكون إلا في الضرورة الشعرية^(١).

دراسة الطَّعن:

إنَّ مدار الحديث في قراءة الإمام ابن كثير ومن معه حول الحكم في لام الأمر المسبوقه بحرف العطف (ثمَّ)، ولام الأمر كما عرّفها النحويون: هي لام ساكنة زائدة عن بنية الكلمة، تدخل على الفعل المضارع فتحوّله إلى صيغة أمر بشرط أن تكون مسبوقه بحرف من الحروف الآتية: الواو أو الفاء أو ثم، والأصل فيها الكسر، وقد يكون الإسكان إذا سُبقت بالواو أو الفاء ولا خلاف بين النحويين على ذلك، إنما كان الخلاف على كسر اللام أو إسكانها إذا سُبقت ب(ثمَّ)، وقد اعترض الكثير من النحاة وأهل اللغة على تسكينها وكان أولهم المبرد، وتبعه في ذلك ابن جنّي والنحاس وغيرهم، كما جاء سابقاً في نصوص الطعن، ونجد ابن جنّي في موضع آخر يفصّل في الطعن بالقراءة ويستشهد برأي شيخه أبو علي الفارسي فيقول:

(متى اتصل بهذه اللام من قبلها واو العطف أو فاءه فإسكانها للتخفيف جائز، كقولك: وليقم زيد؛ وإنما جاز إسكانها لأنّ الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام؛ فأشبهت اللام لاتصالها بما قبلها واحتياجه إليها الخاء من "فخذ"، فكما تقول: فخذ، كذلك جاز أن تقول: فليقم، وليقعد، وقد فعلوا هذا أيضاً في غير هذا الموضع، فقالوا: أراك منتفخاً، فأسكنوه الفاء لأنّ "تفخاً" من "منتفخ" ضارع بالوزن فخذاً، فأما قراءة الكسائي وغيره {ثمَّ

(١) خطاب الماردي ومنهجه في النحو، لحسن موسى الشاعر، نشرته الجامعة الإسلامية بالمدينة -

لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ} و {ثُمَّ لِيَقْطَعْ} فمردودة عند أصحابنا^(١)؛ وذلك أنّ "ثمّ" حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف؛ لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه؛ فلم يجزوه، وسألت أبا علي يوماً عن هذا، فقلت له: هلا جازت قراءة الكسائي^(٢) هذه على تشبيهه ثم بالواو والفاء؛ فهلا جاز حمل ثمّ على الواو والفاء، كما حملوا بعض حروف المضارعة على بعض في نحو قولك: أعد، ونعد، وتعد..... فقال: الفرق بين الموضعين أنّ حروف المضارعة بعضها قوي الشبه ببعض أشدّ من قوّة شبه حروف العطف بعضها ببعض، فحروف المضارعة كل واحد منها على حرف واحد، وحروف العطف تجدها مختلفة أعداد الحروف، منها ما هو على حرف واحد، وهو الواو والفاء، ومنها ما هو على حرفين، مثل: "أو، وبل". ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، وهو "ثمّ". ومنها ما هو على أربعة أحرف، مثل "لكن، وحتى"، كما أنّ بعض حروف العطف يدخل على بعض، وذلك نحو: "ما قام زيد ولكن عمرو"، و أما حروف المضارعة فلأنّها جميعاً على حرف واحد لم يجز أن يدخل بعضها على بعض، كما لا يجمعون بين حرفي استفهام ولا حرفي نفي؛ فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض، فاعرف ذلك إن شاء الله^(٣).

إلا أنّ الفارسي في كتابه الحجّة، يخالف المعارضين وما نقله عنه تلميذه ابن جنيّ فيحتج لقراءة إسكان اللام، ويرى أنّ من أسكنها فقد أشبه الميم من (ثمّ) بالواو والفاء، ويجعله كقولهم: (أراك منتفخاً) فأسكن اللام. وعلى هذا قول

(١) إشارة إلى البصريين .

(٢) قد يكون ابن جنيّ نسبها للكسائي لأنها لم تصله عن غيره .

(٣) سر صناعة الإعراب (٦٣/٢) وما بعدها .

العجاج من الرجز^(١):

فَبَاتَ مُنْتَضِباً وَمَا تَكَرَّدَسَا

وكان من أهل العربية من أيّد هذه القراءة أيضاً واحتج لها كالفراء حين اعتبرها في مقام الواو والفاء، واعتبر أنّ الاختيار يقوم على الإسكان لأنّ أكثر القراء عليه، فقال في كتابه المعاني: "وتسكينهم إيّاها تخفيف كما تُقُولُ: وهو قَالَ ذَلِكَ، وهي قالت ذاك، تسكن الهاء إذا وصلت بالواو. وكذلك ما كَانَ من لام أمر وصلت بواو أو فاء، فأكثر كلام العرب تسكينها. وقد كسر بعضهم (ثُمَّ لِيُقْضُوا) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقُوفَ عَلَى (ثُمَّ) يَحْسَنُ وَلَا يَحْسَنُ فِي الْفَاءِ وَلَا الْوَاوِ: وهو وجه، إلاّ أنّ أكثر القراءة عَلَى تسكين اللام في ثُمَّ"^(٢)، ونص ابن خالويه على أنّ قراءة الإسكان في اللام من العربية كما هي قراءة الكسر بقوله: "وكلُّ من كَلَّمَ الْعَرَبَ"^(٣).

الخلاصة:

أولاً: القراءة لأنها سنّة متّبعة بالأخذ من أفواه الرجال بالسند المتواتر؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنَهُ﴾ القيامة: ١٨، فلا يجوز الطعن في المتواتر لاسيما إذا كان سند القراءة يلحق بالسند المتصل إلى النبي ﷺ، حتى وإن خالفت قياس العربية.

(١) الرجز للعجاج بن ربيعة، ينظر: شرح الشافية للرضي (١/ ٤٥). وهو رُؤْيُهُ بِنُ الْعَجَّاجِ التَّمِيمِيِّ الرَّاجِزُ مِنْ أَعْرَابِ الْبَصْرَةِ. تُؤَيِّ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٦٢)، تاريخ الإسلام (٣/ ٨٦١).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٤).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٥٣).

ثانياً: إنّ من أهمّ من طعن في هذه القراءة هو ابن جيّ، وكما هو معلوم أنه يرى أنّ استعمال ما استغنت العرب عنه لا يجوز؛ لأنه نقض لغرضهم وحكمتهم^(١)، ولذلك اعتبره النّحاة المعاصرون زعيم مدرسة القياس وهي الميزة التي تميّزت بها المدرسة النحوية البصرية، وقد بُنيت الكثير من آرائه وأحكامه النحوية على هذا الأساس، ولذلك نجده يطعن ويرد في القراءات متى ما خالفت لديه القياس، وكما تقرّر فإنّ القراءات لا تقوم على الأفضى في اللغة ولا على الأقيس في العربية، بل تقوم على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل والرواية.

ثالثاً: كان ابن جيّ في تأليفه يميل لآراء أستاذه الفارسي، وقد خالف الفارسي في كتابه الحجّة ما نقله عنه ابن جيّ في كتاب (سر صناعة الإعراب) باحتجاجه للقراءة، وما يعوّل عليه من رأي هو ما ثبت عنه في كتابه الذي قد يكون رجع فيه عما نقله عنه ابن جيّ في حوار حصل في زمن متقدم عن زمن تأليفه لكتاب الحجّة .

رابعاً: جاء عن بعض النّحاة أنّ لام الأمر قد يكون الأصل فيها السكون، ولأنّ العرب لا تبدئ بساكن كسروها حتى تقابل خفة الكسرة ثقل الفعل، يدلل على ذلك أنّها إذا سُبقت بحرف رجعت إلى أصلها الساكن؛ لأنه عند ذلك ينتفي المحذور في الابتداء بالساكن مثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ النور: ٦٣، وعلى هذا يستقيم وجه آخر من التوجيه يقوي هذه القراءة .

(١) الخصائص (١/٢٦٧).

خامساً: كما طعن بعض النحاة في قراءة الإسكان في اللام، فقد انتصر واحتج لها آخرون منهم، بل واعتبروها القراءة الأشهر لأنّ أكثر القراء عليها.

المبحث الخامس

قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ يونس: ٥.

تأصيل القراءة:

نُفَصِّلُ يَا حَقُّ عَلًّا سَاحِرٌ ظُبِّي وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الهمزُ فُنُبْلًا

وردت هذه لكلمة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم:

١- قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ يونس: ٥.

٢- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا

لِّلْمُنْتَقِينَ﴾ الأنبياء: ٤٨.

٣- قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ﴾ القصص: ٧١

قرأ قبل (ضياء) في جميع المواضع بهمزتين بينهما ألف (ضياء)، على أن (ضياء) جمع ضوء كسوط وسياط فالياء منقلبة من واو؛ لأنكسار ما قبلها، أو أن تكون مصدرًا ل (ضياء ضياء)، وفي الوجهين قلبت عين الفعل، وهي الياء المنقلبة من واو إلى موضع لام الفعل الذي هو الهمزة وردت الهمزة في موضع الياء فصارت (ضئاي)، فلما تطرقت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة، كما في (دعاء وسقاء) فصارت لدينا همزتان، همزة قبل الألف وهي الأصلية لام الفعل من (ضوء)، وهمزة بعد الألف وهي المنقلبة عن الياء المنقلبة عن واو، ولو حملنا الكلمة على الجمع (ضياء) جمع (ضوء) لكان أولى لأنّ الجمع يحسن فيه القلب ويكثر.

وجاز أن نقول إنّ الهمزة انقلبت عن واو؛ لأن الياء المتأخرة لما زالت عنها

الكسرة التي قبلها، رجعت إلى أصلها وهو الواو فقلبت همزة (كدعاء) .

وقرأ الباقون بياء قبل الألف (ضياء)، لأنهم جاؤوا بالاسم على أصله، ولم يقلبوا من حروفه شيئاً في موضع شيء، والياء مبدلة من الواو في (ضوء) لأن ما قبلها مكسور؛ لأنه مصدر يبعد فيه القلب والتغيير، وإنما حقه أن يجري مجرى فعله في الاعتلال، وفعله غير مقلوب^(١).

الطَّعْن:

تجراً الأزهري على القراءة فوصفها باللحن فقال: " من همز الياء فقد لحن"^(٢), وتكلم بما ابن مجاهد فوصفها بالغلط: " قرأ ابن كثير وحده (بضياء) بهمزتين، كذا قرأت على قنبل وهو غلط"^(٣), وكان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون مثل قراءة الناس: (ضياء)، وأخبرني الخزاعي^(٤) عن عبد الوهاب ابن فليح^(٥) عن أصحابه عن ابن كثير، أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في (ضياء)^(٦), وبذلك قال ابن جني^(٧), وأبو شامة فقال: " وهذه قراءة ضعيفة فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يُتَحَيَّلُ بتقديم وتأخير إلى ما يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل هذا خلاف حكمة اللغة"^(٨).

(١) ينظر: الكشف للقيسي (ص: ٣٠٩)، تجبير التيسير (ص: ٣٩٦)، الإتحاف (١/ ٨٢).

(٢) معاني القراءات للأزهري (٢/ ١٦٧).

(٣) السبعة (ص: ٣٢٣).

(٤) هو إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع، أبو محمد الخزاعي المكي المقرئ، قرأ على ابن فليح وكانت وفاته سنة (٣٠٨ هـ). ينظر: تاريخ الإسلام (٧/ ١٣٠).

(٥) هو عبد الوهاب بن فليح المكي المقرئ، أبو إسحاق، مؤلف عبد الله بن عامر بن كُرَيْبٍ، أحد الخدّاق بالقراءة، ومقرئ أهل مكة مع قنبل. ينظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٥٧٢).

(٦) السبعة (ص: ٤٩٥).

(٧) ينظر: المحتسب (١/ ٣٣).

(٨) إبراز المعاني (ص: ٥٠٥).

وجه الطَّعن:

لأنَّ الهمزة في الياء من (ضياء) تقع موقع عين الفعل، وهذه الياء كانت في الأصل واوًا، فجعلت ياء لكسرة ما قبلها، فلا يصح فيها تقديم أو تأخير، كما أنه مصدر يبعد فيه القلب والتغيير، كما أنَّ اللغة مبنية على تسهيل الهمزة فكيف يقلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه .

دراسة الطَّعن:

قرأ الجمهور على صريح الياء قبل الألف، وقرأ قنبل في بقلب الياء همزة فصارت ألفاً بين همزتين، وقد طعن في هذه القراءة الإمام ابن مجاهد وتبعة في ذلك آخرون كما تقدم، إلاَّ أنَّ هذه القراءة وكما هو معروف، أنَّها قراءة متواترة يتعاضد في الدفاع عنها الكثير من العوامل، ومن أهمها الاحتجاج لها بتوجيه صحيح في العربية: فقد أُؤلِّت على أنه مقلوب قُدمت لامه وأُخِرت عينه فوقعَت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فُقلبت همزة، وجاز أنه حين قُلبت الكلمة صارت (ضياوًا) بالواو فعادت العين إلى أصلها من الواو لعدم موجب لقلبها ياءً، وهذا الموجب هو الكسر قبلها . ثم أبدلت الواو همزة على حد (كساء) . وفي ذلك يقول أبو البقاء " إنها قُلبت ألفاً ثم قُلبت الألف همزة لئلا تجتمع ألفان "، ومن قال بعدم صحة قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه، قلنا إنَّ في اللغة قد قلبوا حرف العلة الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تُحصر إلاَّ بُعسر، إلاَّ أنه هنا ثقيل لاجتماع همزتين^(١)، وقد زاد على كل هذا صاحب الدر المصون، حين تصدَّى للرد على طعن ابن مجاهد بقوله: " كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلطه، وسيمر بك مواضع من ذلك، وهذا لا ينبغي أن يكون، فإنَّ قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد " .

(١) الدر المصون (٦/١٥٢) .

تنبيه: وهم الدكتور أحمد الخراط محقق الدر المصون حيث جزم أنّ عبارة: (وهو غلط) لم ترد في كتاب السبعة لابن مجاهد، مما قد ينفي عنه تهمة الطعن في هذه القراءة، والصحيح أنّها وردت في الموضع الثالث لكلمة (ضياء) من سورة القصص عند قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ﴾ .

كما أنّ في طعن ابن مجاهد في القراءة ما يُشير ضمناً إلى أنّها شاذة اختص بها قنبل عن القواس^(١)، وهو أمر أشار إليه ابن الجزري في النشر في باب الهمز المفرد حين أخرج القراءة من حيز الشذوذ، وأشار إلى أنّ أحمد بن يزيد الحلواني قد وافق قنبل وقرأ بهذه القراءة عن القواس^(٢)، وبذلك تكون القراءة قد نُقلت عن عدلين هما ثقة وحجة في القراءة .

الخلاصة:

أولاً: إنّ هذه القراءة متواترة عن النبي ﷺ، نقلها عنه الرواة الثقات، ولها وجه مستقيم في العربية، والقراءة المتواترة لا تخضع لمقاييس لغوية، ولا يردها قياس .

ثانياً: إنّ لهذه القراءة نظائرها في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ النساء ٣٨، والجمهور فيها على (رياء)، وانفرد فيها أبو جعفر في قراءة عشرية بإبدال الهزة الأولى ياء فقرأها (رياء)^(٣) .

(١) أحمد بن محمد ابن عون القواس النبال أبو الحسن المقرئ، من شيوخ المكيين، قرأ عليه قنبل، وأحمد بن يزيد الحلواني، توفي سنة ٤٥ هـ بمكة . ينظر: تاريخ الإسلام (١٠٧٠/٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٨٢/١).

(٢) النشر (٤٠٦/١) .

(٣) حجة القراءات (ص: ٣٢٨).

ثالثاً: لم ينفرد قنبل بهذه القراءة عن القواس بل وافقه فيها أحمد بن يزيد الحلواني، وهما ثقة وحجة في القراءة .

رابعاً: عدم معرفة أصحاب البزي بهذه القراءة كما نقل عنهم ابن مجاهد، لا ينفي أن تكون القراءة متواترة صحيحة، فهم قد نقلوا عن البزي ولم ينقلوا عن قنبل .
خامساً: يمكن أن يحمل إنكار ابن مجاهد، وهو من أئمة القراءات، على أنه إنكار لاستقامة الوجه النحوي للقراءة وشيوعه، وهو ما وضحت معنا استقامته من عدة أوجه و مجانبة الصواب لطعن ابن مجاهد في القراءة، وليس إنكاره إنكاراً وطعناً في تواتر وسند القراءة.

الفصل الرابع

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)

وفية أربعة مباحث :

المبحث الأول: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ نوح: ٤، ﴿فَيَغْفِرُ

لِمَن يَشَاءُ﴾ البقرة: ٢٨٤.

المبحث الثاني: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ آل عمران:، ﴿تَوَلَّاهُ مَا

تَوَلَّى مَا تَوَلَّى﴾ النساء: ١١٥.

المبحث الثالث: ﴿قَالُوا إِن هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣.

المبحث الرابع: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ النجم: ٥٠.

الفصل الرابع

مطاعن اللغويين والنحويين في قراءة الإمام أبو عمرو

وافق الإمام أبو عمرو القراء السبعة في المطاعن التالية:

أولاً: ﴿ أَنْ صَدُّكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ المائدة: ٢

ثانياً: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ الأحقاف: ١٥

ثالثاً: ﴿ أَيَّمَةَ ﴾ حيثما ورد.

وانفرد بالمطاعن الآتية :

المبحث الأول

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ نوح: ٤ ﴿فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ﴾ البقرة:

.٢٨٤

تأصيل القراءة :

وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَاءَ الْعُلَا

شَدًّا الْجَزْمِ

وَادْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَثْبُ قَاصِدًا وَلَا

لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَوَاصِبِرُ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَدْبُلًا

قرأ ابن عامر وعاصم بالرفع في الراء على الاستئناف، وتقديره: (فهو يغفر لمن

يشاء ويعذب من يشاء) .

وقرأ الباقرن بالجزم على أنه فعل معطوف على ما قبله (يحاسبكم) المجزوم بأنه

جواب الشرط، فهو أقرب للمشاكلة بين أول الكلام وآخره .

وإدغم الراء مجزومة في اللام السوسي عن أبي عمرو بلا خلاف، والدوري

بخلاف عنه (١).

الطعن:

طعن الكثير من أئمة اللغة والنحاة في قراءة إدغام الراء المجزومة في اللام،

ونسبوه إلى غلط الراوي، وقلة الضبط في نقل الرواية عن الإمام أبو عمرو البصري،

فلعل أبا عمرو أخفى الراء، فخفي على الراوي، فتوهمه إدغامًا، قال الزمخشري:

(١) ينظر: السبعة (ص: ١٩٥)، الكشف (١/٣٢٣)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

"وقرى: فيغفر ويعذب، مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على: فهو يغفر ويعذب. فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء. ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً. وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو^(١)، وجاء عن الزجاج قوله: زعم بعض النحويين: أن الراء تدغم مع اللام فيجوز، وهذا خطأ فاحش ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين. وهو خطأ في العربية لأن اللام تدغم في الراء، والنون تدغم في الراء، نحو: (قولك) هل رأيت، ومن رأيت. ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت: مر لي بشيء. لأن الراء حرف مكرر فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير، وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم^(٢)، وقال أبو جعفر: لا يميز الخليل وسيبويه، إدغام الراء في اللام لئلا يذهب التكرير وأبو عمرو أجل من أن يغلط في مثل هذا، ولعله كان يخفي الحركة كما يفعل في أشياء كثيرة^(٣).

وجه الطعن :

كما جاء في رأي سيبويه في إدغام الراء الساكنة في اللام، وتبعه في ذلك أئمة اللغة وخصوصاً البصريون منهم حيث قال: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تفسى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يحذفوا بها فتدغم مع ما

(١) الكشاف (١/ ٣٣٠).

(٢) معاني القرآن للزجاج (١/ ٣٩٨).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٥٢).

ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر"^(١)، فقد عدَّ سيويه الراء في ضمن الحروف التي لا تدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها.

دراسة الطَّعن:

الإدغام في اللغة: إدخال اللجام في أفواه الدواب^(٢).

وفي الاصطلاح: " أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة، أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الأول كالمستهلك لا على حقيقة التدخل^(٣).

ولاشك في أن الإدغام ظاهرة صوتية، بل هي من أهم الظواهر الصوتية عند العرب، وقد علم النَّحاة ما يدغم وما لا يدغم من الحروف استقراءً في كلام العرب من النثر والشعر، وقبل كل ذلك من ما سمعوه ونقل لهم من القراء الذين التزموا المروي عن رسول الله ﷺ من قراءات، سواء وافقت أو خالفت هذه القراءات أقيسة النَّحاة وضوابطهم؛ لأن القراءة كما هو معلوم سنة متبعة، والإدغام صفة لهجات قبائل عدّة منها: تميم، وأسد، وعبد قيس، وبكر بن وائل، وكعب، ونمير التي سكنت وسط الجزيرة وشرقيها، وهي قبائل بداوة عُدت السرعة في كلامها من أهم خصائص أبنائها في حديثهم، وكان الحجازيون من: قريش، وثقيف، وكنانة، والأنصار، وهذيل مّيالين في التآني والتؤدة في الكلام والأداء بحيث يظهرون كل صوت، ويعطونه حقه^(٤)، ومن هنا يظهر لنا أن الإدغام كان فاشياً في اللغة العربية كالإظهار ولم يكن أقل منه شيوعاً، إن لم يزد عليه، يقول أبو عمرو

(١) الكتاب (٤ / ٤٤٨).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٨/٩٥)، لسان العرب (١٢/٢٠٣).

(٣) ينظر: شرح المفصل (٥/٥١٢).

(٤) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (ص: ١٣٣).

بن العلاء: " الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره"^(١).
لذلك فالطعن في قراءة إدغام الراء في اللام لا يُعوّل عليه، في ظل وجود سبب
وجيه لهذا الإدغام في القياس فأجازه الكسائي، والفرّاء، والرؤاسي^(٢)، وهم رؤوس
النحو الكوفي، كما أجازه أبو عمرو البصري ونقل عنه واشتهر وهو زعيم المدرسة
البصرية في النحو والإقراء، ووجه في القياس: أنّ الراء إذا أُدغمت في اللام صارت
لامًا، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تُدغم الراء كان في ذلك
ثقل؛ لأنّ الراء فيها تكرار فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت
بثلاثة أحرف من جنس واحد^(٣)، والعرب تميل إلى الخفة في كلامها، بل إنّ السيوطي
قد جعل إدغام الراء في اللام هو الأصح^(٤)، ويدل على ذلك معنى قول الشاطبي:
(طال بالخلف يذبل) أي أن يذبل وهو - اسم جبل - أي طال الإدغام في شهرته
عن أبي عمرو يذبل أي علاه خلافا! لما قاله النحاة^(٥).

وإنما جاء طعن الزمخشري على عاداته في الطعن في القراءات السبع إذا لم تكن
على قواعد العربية، ويجاب عليه وعلى من طعن في هذه القراءة، بأنّ القراءات
السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظني ولو سلم عدم
التواتر، فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول وترجع بكونه إثباتا ونقل إدغام الراء
في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له - وممن روى ذلك

(١) ينظر: النشر (٢٧٥/١)

(٢) أبو جعفر الرؤاسي الكوفي النحوي، أستاذ عليّ بن حمزة الكسائي، عالم بنحو الكوفة، عنه أخذ جميع
الكوفيين علم النحو، توفي سنة (١٩٤ هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين (١/١٩٤)، إنباه الرواة
على أنباء النحاة (٤/١٠٥).

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص: ٤٥٨)، شرح شافية لابن الحاجب (٣/٢٧٤).

(٤) ينظر: همع الهوامع (٣/٤٨٩).

(٥) ينظر: إبراز المعاني (ص: ١٩٨).

عنه - أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو إمام في القراءات إمام في اللغات، ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراء البصرة وقد أجازوه عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم^(١).

وجاء عن الداني في جامعه أنه قال، " وَقَدْ بَلَّغَنِي عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الإِدْغَامِ إِلَى الإِظْهَارِ اخْتِيَارًا وَاسْتِحْسَانًا وَمُتَابَعَةً لِمَذْهَبِ الخَلِيلِ وَسَيَبَوَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتِّ سِنِينَ " (٢).

وأجاب على ذلك ابن الجزري بقوله: (قُلْتُ): إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فَإِنَّمَا هُوَ فِي وَجْهِ إِظْهَارِ الكَبِيرِ. أَمَّا فِي وَجْهِ إِدْغَامِهِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْغَمَ الرَّاءَ المُتَحَرِّكَةَ فِي اللَّامِ فَإِدْغَامُهَا سَاكِنَةٌ أَوْلَى وَأَحْرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٣).

ولعل رأي سيبويه الذي تبعه فيه أئمة اللغة، راجع إلى منهجه في الاستقراء والتأليف الذي اتبعه في كتابه، فقد كان ينقل فقط عن القراء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، فهو بذلك يتبع الأفصح في اللغة حتى أنه استنّ بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه زوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن^(٤)، ومن المعروف أنّ القراءات القرآنية ليس شرطاً أن تقوم على الأفصح في اللغة، بل شرطها موافقة العربية ولو بوجه .

(١) ينظر: روح المعاني (٢ / ٦٤).

(٢) ينظر: جامع البيان (٢ / ٦٥١).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢ / ١٢).

(٤) المدارس النحوية (ص: ٨٠).

الخلاصة:

أولاً: القراءات حجّة على اللغة وإليها تحتكم القواعد العربية، وإجماع النحاة لا يعوّل عليه في رد قراءة متواترة .

ثانياً: لا يرد القياس قراءة متواترة، كما جاء عن الشاطبي رحمه الله: "وما لقياس في القراءة مدخلا"، وقال السيوطي في الدر المنثور: قال زيد بن ثابت: القراءة سنّة من السنن فاقروا القرآن كما أقرّتموه^(١).

ثالثاً: لا تقوم القراءات القرآنية في نقلها على الأفصح في اللغة، بل إنّ الكثير منها يقوم على الفصح الجائز في العربية، وهو ما يرد قول الطاعنين القائم على رأي سيبويه القائل بعدم جواز إدغام الراء في اللام، والمستخلص من منهجه في الاستقراء والذي يعتمد على استقراء الأفصح فقط، وهو ما لا ينطبق على القراءات القرآنية .

رابعاً: القراءات السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات قطعي، وقول النحاة نفي ظني ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول .

خامساً: نقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له- وممن روي ذلك عنه- أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو إمام في القراءات إمام في اللغات، فلا سبيل إلى القول بغلط الراوي في نقل الرواية لعدم علمه بالعربية .

سادساً: لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء الكوفيون ليسوا بأقل قدراً عن قراء البصرة وقد أجازوا إدغام الراء في اللام عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجّة على من لم يعلم .

(١) الدر المنثور (٨/١٨٠).

سابعاً: عُلم الإدغام والحروف التي تدغم بعضها ببعض من الاستقراء في كلام العرب من النثر والشعر، وقبل كل ذلك مما سمع ونقل من القراءات المتواترة، سواء وافقت أو خالفت هذه القراءات أقيسة النحاة وضوابطهم، فعلى هذا يكون الإدغام لغة صحيحة فاشيه عن العرب كما هو الإظهار .

المبحث الثاني

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ

إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ آل عمران: ٧٥، ﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ آل عمران: ١٤٥ ﴿نُؤْلِهِ مَا تُوَلَّى مَا تُوَلَّى﴾ النساء: ١١٥ .

تأصيل القراءة :

وَسَكَّنَ يُؤَدُّهُ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُؤْلِهِ وَنُؤْتِيهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا
وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بَخْلَفٍ وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجَلًا
سكن الهاء وصلاً ووقفاً في أربعة مواضع: (يُؤَدُّهُ)، وَ (نُؤْتِيهِ)، وَ (نُؤْلُهُ)،
(نُؤْلِهِ) وَ (نُؤْلِهِ) أبو عمرو وشعبة وحمزة، وحجتهم في ذلك:

١- أنّ الفعل قد حذف منه الياء التي قبل الهاء للجزم، وصارت الهاء في
موضع لام الفعل فحلت محلها، وسكنت كما تسكن لام الفعل للجزم .
٢- وجازت على أخرى، وهي أنّ من العرب من يُسكن هاء الكناية إذا تحرك ما
قبلها مثل: ضربته ضرباً شديداً، فيحذفون صلتها ويسكنونها كما هو الحال مع ميم
الجمع في (أنتم، وعليكم) يحذفون صلتها ويسكنون، وهو الأكثر في الميم فالهاء
ضمير، والميم لجمع الضمير، فجزياً مجرى واحداً في جواز الإنكار وحذف الصلة، وهو
ما عليه جماعة القراء في الميم .

وقرأ قالون وهشام بخلف عنه بقصر أو بالاختلاس من غير ياء^(١)، وحجتهم في
ذلك أنّ من كسر وقصر من غير ياء، فقد أجرى الأصل الذي كان قبيل الجزم،

(١) المقصود بالكسر أو الاختلاس في هاء الكناية، هو الإتيان بالحركة من غير إشباع ولا صله .

فأصله أن يكون بياء قبل الهاء وهي لام الفعل، وبياء بعد الهاء، بدلاً من الواو دخلت للتقوية نحو: (يؤديهي) والهاء حرف لا يحجز بين ياءين ساكنين، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين وبقيت الهاء مكسورة، ثم حذفت الياء التي قبل الهاء للجزم، وبقيت الهاء مكسورة على ما كانت عليه قبل الجزم.

وقرأ الباقون بالكسرة الكاملة مع الإشباع وهو الوجه الثاني لهشام، وقرأ ورش بصلة الهاء وحجتهم أنه أتى بالهاء مع تقويتها على الأصل، كما أنه لما زالت الياء التي قبل الهاء، والتي من أجلها تحذف الياء التي بعد الهاء، أبقى الياء التي بعد الهاء لأنه لا توجد علة في اللفظ لحذفها ومن قرأ بالقصر أو الصلة فيقف على الهاء بالإسكان، ومن قرأ بالصلة يكون المد عنده من قبيل المنفصل كل يمهده بحسب مذهبه، ولحمزة على سكون الهاء التحقيق و السكت^(١).

الطَّعْن :

طعن الزجاج وغيره في قراءة الإسكان في الهاء فقال: "وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به لأنّ الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف^(٢).

ونقل النحاس عن محمد بن الوليد^(٣) ما سمعه عن محمد بن يزيد (ت ٢٨٥) أنه قال: ما علمت أنّ أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين أحدهما (عاداً لولا) والآخر (يؤدّه إليك) وإمّا صار لحناً لأنّه أدغم حرفاً في حرف فأسكن الأول والثاني حكمه السكون وإمّا حركته عارضة فكأنه جمع بين

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع (١/١٦٦)، الكشف (١/٢٤٩).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٤٣٢).

(٣) محمد بن الوليد المصري النحوي التميمي، ابن ولّاد، صاحب التصانيف، توفي سنة (٢٩٨هـ).

ينظر: إنباه الرواة (٣/٢٢٤)، الأعلام للزركلي (٧/١٣٣).

ساكنين" ^(١)، ووافق الزجاج في هذا الطعن العكبري فقال في حديثه عن أوجه الأداء في كلمة (يؤده): " وَالثَّالِثَةُ: إِسْكَانُ الهَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَى الوُقْفِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَحَقُّ هَاءِ الضَّمِيرِ الحُرْكََةُ" ^(٢).

وجه الطعن:

الهاء للإضمار، وحقّ هاء الضمير الحركة وليس الإسكان .

دراسة الطعن :

لا يخفى على المتأمل لمؤلفات الزجاج ك (إعراب القرآن)، و (معاني القرآن)، أنه من أكبر النحاة القياسيين، وأنّ طعنه في القراءات أو تفضيله لبعضها على بعض، إنما يقوم على مدى مطابقتها أو مخالفتها للقواعد النحوية الموضوعية، فهو ذو نظره قياسية بحثه على الرغم من تكراره لعبارة: (القراءة سنّة)، فنجده يطعن في القراءات المتواترة متى ما خالفت قاعدة نحوية معتبرة لديه بناءً على هذه النظرة القياسية، وهذا الطعن من الزجاج في القراءة ليس بشيء لوجه منها :

إنّ هذا الطعن لا يلغي بأنّ الإسكان في هاء الكناية هو لغة محكية سواء اتصلت بمجزوم أو غيره، إلّا أنّ القراء لم يسكنوها إلّا في المجزوم مثل كلمة (يؤده)، فهو لغة ثابتة عن العرب حفظها الأئمة الأعلام كالكسائي، والفراء، وحكى الكسائي عن بني عقيل وكلاب قال: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: {لربه لکنود} بالمجزم، ويقولون (له مال وله مال). فلذلك لا نظر لمن طعن في هذه القراءة ^(٣).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١ / ٦١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١ / ٢٧٢).

(٣) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ١٠٧)، الدر المصون (٣/٢٦٣)، الإتحاف (ص: ٢٢٥)،

اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١٦٤) .

كما أنّ أبا عمرو فرّ من السكون إلى الاختلاس، والذي نص على أنّ السكون لا يجوز نص على أنّ الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل إنه جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس، وذلك عند من خرّجها على أنّ هاء الضمير قد سكنت إجراءً للوصول مجرى الوقف، وجعل قوله (عيونه سيل واديها) في قول قطرب^(١):
وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأنّ عيونه سيل واديها
أفضل من قول القائل^(٢):

أو مُعبرُ الظهر يُنبي عن وليّته ما حجّ ربّه في الدنيا ولا اعتَمَرا

حيث سكنت الهاء في الأول واختلست حركتها في الثاني .

كما أنّ الأصل في كل هاء اتصلت بفعل مجزوم، أن يجري فيها ثلاثة أوجه: الإسكان والاختلاس والإشباع، وقد جاءت الأوجه الثلاثة في قراءة السبعة في بعض الكلمات، وبعضها لم يأت فيه إلا وجهان^(٣).

كما أن ما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنّها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء. فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا .

وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. وحكى أنّ ذلك لغة لبعض

(١) البيت منسوب لقطرب في الخصائص (٢٠٧/١)، سر صناعة الإعراب (٣٥٨/٢) وهو حمد بن المستنير أبو عليّ المعروف بقطرب النحوي اللغوي، لقبه بذلك سيوييه، وهو أول من وضع المثلث في اللغة، توفي سنة (٢٠٦هـ) . ينظر: إنباه الرواة (٢١٩/٣)، الأعلام للزركلي (٩٥/٧) .

(٢) البيت لرجل من باهله، وهو في الكتاب (٣٠/١)، المقتضب (٣٨/١) .

(٣) ينظر: الحجة لابن خالويه (١١١/١)، الدر المصون (٢٦٥/٣) .

العرب تجزم في الوصل والقطع^(١).

وقد كان يؤخذ على الزجاج أنه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك عندما أنكر على ثعلب في كتابه: (الفصيح) مواضع زعم أنّ العرب لا تقولها، ردّ الناس على أبي إسحاق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب، وكانوا يقولون: حفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج، وممن ردّ عليه: أبو منصور الجواليقي^(٢)، وقد كان ثعلب إماماً في اللغة وإماماً في النحو على مذهب الكوفيين^(٣).

الخلاصة:

أولاً: إنّ هذه القراءة في السبعة، وهي متواترة، ويكفى أنّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، أعلم أهل زمانه بالعربية، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا .

ثانياً: إنّ لغة الإسكان في الهاء هي لغة محكية وشائعة عند العرب، حفظها ونقلها الأئمة الأعلام ومنهم الكسائي، والفراء .

ثالثاً: إنّ إيغال الزجاج في القياسية بمنهجه واختياره للقراءات بناءً على القواعد النحوية الموضوعية، هو من أهم رفضه وطعنه في القراءات المتواترة .

رابعاً: إنّ أوجه الاحتجاج بالقراءة بالإسكان متعدّدة ومستقيمة في العربية، وقد ذكرها الكثير من أئمة اللغة والقراء، والأصل في كل هاء اتصلت بفعل مجزوم، أن يجري فيها ثلاثة أوجه: الإسكان والاختلاس والإشباع .

خامساً: من أوجه الاحتجاج لهذه القراءة، أن العرب تُسكن هاء الكناية إذا

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٢٣).

(٢) أحمد بن أبي طاهر، إسحاق ابن العلامة أبي منصور ابن الجواليقي النحوي. كان فيه فضل وعلم وتقدّم، وتصدر لإقراء الأدب ببغداد، وتوفّي شاباً قبل سنّ الرواية. وكانت وفاته في سنة (٥٨٧ هـ) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ٦٥)، تاريخ الإسلام (١٢/ ٨٢٩).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٩٦).

تحرك ما قبلها كما يفعلون بميم الجمع، وجاء عن مكّي احتجاجه لحذف صلة الهاء بقوله: وقد كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم؛ لأن صلة الميم أصل من الاسم المضمر، وصلة الهاء إنما هي تقوية، فإذا حسُن حذف ما هو أصل، فحذف ما هو غير أصل أقوى^(١)

(١) ينظر: الكشف للقيسي (١/٣٥٠).

المبحث الثالث

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لِسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣.

تأصيل القراءة:

فَيَسْحِكْتُمْ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ وَتَخْفِيفٌ قَالُوا إِنْ عَالِمُهُ دَلَالًا
وَهَذَيْنِ فِي هَذَا حَجٌّ وَثِقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صِلٌ وَافْتَحِ الْمِيمَ حَوْلًا

سبق التفصيل في تأصيل القراءة في المبحث الرابع من الفصل الثاني مطاعن

اللغويين والنحويين في قراءة الإمام نافع^(١)

الطَّعْنُ:

قال الأزهري: "وأما قراءة أبي عمرو فإني لا أجزئها لمخالفتها المصحف"^(٢).

وجه الطعن:

استشكل الأزهري هذه القراءة من حيث خَطُّ المصحف؛ وذلك أن رَسْمَهُ «هذَن» بدون ألفٍ ولا ياءٍ، فإثباته بالياء زيادةٌ على خطِّ المصحفِ.

دراسة الطَّعْنِ:

إِنَّ مَنْشَأَ الْإِشْكَالِ: أَنَّ الْإِسْمَ الْمُثْنَى يُعْرَبُ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْحَقْفِ بِالْيَاءِ،
وَفِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَظَنَّ النَّحَاةَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ
الْمُبْهَمَةَ الْمَبْنِيَّةَ مِثْلَ هَذَيْنِ وَاللَّذِينَ تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى وَأَنَّ الْمَبْنِيَّ فِي حَالِ الرَّفْعِ
يَكُونُ بِالْأَلْفِ وَمِنْ هُنَا نَشَأَ الْإِشْكَالُ . وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ فَقَرَأَ بِمَا
يَعْرِفُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ: (إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ)، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ لَهُ سَلْفًا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ

(١) ينظر(ص:٩٨) من البحث .

(٢) معاني القراءات للأزهري (١٥١/٢).

وَهُوَ الظَّنُّ بِهِ: أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ إِلَّا بِمَا يَرَوِيهِ لَا بِمُحَرَّدٍ مَا يَرَاهُ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:
إِنِّي لِأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَقْرَأَ (إِنْ هَذَا) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَ لَهَا وَجْهًا مِنْ جِهَةِ
الْعَرَبِيَّةِ^(١).

قد استشكلت قراءته هذه لأنها مخالفة لرسم المصحف الإمام، فإن اسم الإشارة
فيه بدون ألف وياء فإثبات الياء زيادة عليه، وكم في القراءات ما خالف رسمه القياس
مع أن حذف الألف ليس على القياس أيضا^(٢).

وقد رسمت (إن هذان لساحران) في المصحف العثماني هكذا: (إن هذان
لساحران) من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف في نوني إن وهذان ومن غير
ألف ولا ياء بعد الذال من هذان، ولا شك في أن مجيء الرسم هكذا كان صالحاً
عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التي وردت كلها بأسانيد صحيحة، ولعل هذا يُعد
من أبرز مزايا وفوائد الرسم العثماني وهو: الدلالة في القراءات المتنوعة في الكلمة
الواحدة بقدر الإمكان، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها
قراءتان أو أكثر كُتبت بصورة تحتمل هاتين القراءتين أو الأكثر. فإن كان الحرف
الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات، جاء
الرسم على الحرف الذي هو خلاف الأصل، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف
الذي هو الأصل. وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رسمت به^(٣).
فَقَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو (إِنْ هَذَيْنِ) بِالْيَاءِ كَانَتْ لِأَنَّ تَثْنِيَةَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ بِالْيَاءِ هِيَ لُغَةٌ
فَصَحَاءُ الْعَرَبِ وَأَبُو عَمْرٍو مُسْتَعْنِ عَنْ إِقَامَةِ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّتِهَا^(٤).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤٨/١٥ - ٢٦٥).

(٢) ينظر: روح المعاني (٥٣٦/٨).

(٣) ينظر: مناهل العرفان (٣٧٣/١).

(٤) ينظر: حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٤٥٤).

وهذا يقيم الحجّة على إنكار الأزهري؛ لأنه قال: " وكلما وجدت سبباً إلى موافقة المصحف لم أجز مخالفتَه؛ لأنّ اتباعه سنّة"^(١)، وهذه القراءة وجهها بين وواضح في العربية من جهة الإعراب والرسم .

الخلاصة:

أولاً: إنّ عدم إجازة أبي عمرو لقراءة من قرأ (إن هذان) وهي قراءة غيره من القراء، لم يكن إلاّ لأنه لم يصله أو ير ويثبت للقراءة وجهًا من جهة العرّيّة لديه .
ثانياً: إنّ استشكال قراءة أبي عمرو كان من أجل مخالفتها لرسم المصحف؛ لأن القراءة بالياء تُعد زيادة على رسم المصحف، ومن المعروف أنّ هناك الكثير من القراءات المتواترة المشهورة ما خالف رسمها القياس .

ثالثاً: إنّ هذه الآية قد رسمت في المصحف الإمام بدون نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف، وبدون ألف أو ياء بعد الذال في (هذين) مما يجعلها صالحة لأن يُقرأ فيها بكل الأوجه، ويزيل عنها أصل الاستشكال .

رابعاً: قراءة أبي عمرو وإن خالفت الخط صراحة إلاّ أنّها وافقت احتمالاً، إذ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقًا وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ الصَّرِيحَةُ، وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيرًا وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ اِخْتِمَالًا، وَعَدَّ ابْنُ الْجَزْرِيِّ مُخَالَفَةَ صَرِيحِ الرَّسْمِ فِي حَرْفٍ مُدْعَمٍ أَوْ مُبَدَّلٍ أَوْ ثَابِتٍ أَوْ مَحْدُوفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مُخَالَفًا إِذَا ثَبَّتَ الْقِرَاءَةَ بِهِ وَوَرَدَتْ مَشْهُورَةً مُسْتَفَاضَةً^(٢) .

خامساً: متى ما وُجد سبيل لموافقة القراءة المصحف فلا يُلتفت إلى ردّها؛ لأن القراءة سنّة متّبعة.

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٢/١٥١).

(٢) ينظر: النشر (١/١٢) .

المبحث الرابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ النجم: ٥٠.

تأصيل القراءة:

وَقُلْ عَادًا الْأُولَى بِإِسْكَانٍ لَامِهِ وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَأَسِيهِ ظَلًّا
وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَوْهُمْ وَالْبَدءُ بِالْأَصْلِ فُصًّا
لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتُهْمَزُ وَآوُهُ لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدءًا وَمَوْصِلًا
وَتَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

قرأ ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون (عاداً الأولى) بكسر التنوين وسكون اللام في حال وصل (الأولى) بـ (عاداً) للتخلص من التقاء الساكنين وهما التنوين واللام، فإذا وقفوا على (عاداً) وابتدءوا بـ (الأولى) أتوا بهمزة الوصل مفتوحة وأسكنوا اللام، وبعدها همزة مضمومة فواو ساكنة .

وقرأ نافع وأبو عمرو، بنقل حركة همز (الأولى) إلى اللام قبلها، وحذف همزة مع إدغام تنوين (عاداً) في لام (الأولى)، والوجه أن أصله (عاداً الأولى) بتنوين عاد، وبالمهمزة في الأولى، فخففت همزة فبقي: (عاداً لولى) ثم أدغم التنوين في اللام فبقي (عاد اللولى)، والتنوين نون ساكنة، وإدغام النون في اللام إنما يكون بأن تقلب النون لأمًا، ثم تدغم اللام في اللام . غير أن قالون يقرأ بهمزة ساكنة بعد اللام المضمومة بدلاً من الواو، وهذا في حال وصل (الأولى) بـ (عاداً) فإذا وقف على (عاداً) وابتدئ بـ (الأولى) فلقالون ثلاثة أوجه^(١):

(١) ينظر: الموضح (ص: ٧٤٩)، الوافي (ص: ١٨٩).

١ - (أُلُوْلِي) بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة، وبعد اللام همزة ساكنة، فلما كان

٢ - قبل الواو من (اللولي) ضمة همزت الواو مجاورة الضمة، ومثله قول القائل^(١):

لحبّ المؤقدانِ إليّ مُؤسى

٣ - (لُؤْلِي) بلام مضمومة، وهمزة ساكنة، وترك همزة الوصل .

٤ - (الأولي) كقراءة ابن كثير ومن معه همزة وصل مفتوحة، ولام ساكنة، بعدها همزة مضمومة فواو ساكنة .

ولورش عند البدء وجهان :

١ - (أُلُوْلِي) بهمزة وصل وبعدها لام مضمومة، وبعد اللام واو ساكنة، وله في البديل الأوجه الثلاثة .

٢ - كالأول ولكن مع حذف همزة الوصل، وليس له في البديل إلا القصر^(٢).

الطّعن:

طعن وأعاب في قراءة الإدغام المازني وتلميذه المبرد وغيرهم، فقال المازني:

وكذلك قراءة من قرأ "عادَ للؤلِي"، فهمز وهو خطأ منه. وهو بمنزلة قول الشاعر:

لحبّ المؤقدانِ إلىّ مُؤسى

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه (١٤٧)، وجاء في الخصائص (١٧٧/٢)، الممتع الكبير في التصريف،

المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى:

٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦، (ص: ٦٩).

(٢) ينظر: السبعة (ص: ٦١٥)، حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٦٨٧)، الموضح (ص: ٧٤٩)، الوافي

(ص: ١٨٩).

فهمز الواو الساكنة؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها، ومن ذهب إلى أن "أول من وأل" فهو عندنا مخطئ؛ لأنه لا حجة له عليه^(١)، وقال المبرد: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لَحْمَرُ جَاءَنِي فَيَحْذِفُ الْأَلْفَ لِتَحْرُكَ اللَّامِ وَعَلَى هَذَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤْلِي} وَكَانَ الْأَخْفَشُ يُجِيزُ إِسْلَ زَيْدًا لِأَنَّ السَّيْنَ عِنْدَهُ سَاكِنَةٌ لِأَنَّ الْحُرْكََةَ لِلْهَمْزَةِ وَهَذَا غَلَطٌ شَدِيدٌ؛ لِأَنَّ السَّيْنَ مُتَصَرِّفَةٌ كَسَائِرِ الْحُرُوفِ وَأَلْفُ الْوَصْلِ لَا أَصْلَ لَهَا"^(٢)، كما تكلم النحويون في هذا، فقال محمد بن يزيد: هو لحن، وما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في (يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ)، وفي (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى)^(٣).

وجه الطعن :

احتج الطاعنون في هذه القراءة بأن اللغة الفصيحة عدم الاعتداد بالعارض؛ لأنه لما نُقلت حركة الهمز إلى لام التعريف، وإن لم يكن من أصله النقل لأجل قصده التخفيف بالإدغام، ولما نقل الحركة اعتد بها، إذا لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه.

دراسة الطعن:

لعل من أجود ما جاء في تفصيل دراسة (عاداً الأولى)، ما ذكره السمين في الدر المصون حيث قال: إن هذه الآية الكريمة من أشكال الآيات نقلاً وتوجيهاً، فلا بد أن يوقف على معرفة ثلاثة أصول:

الأول: حكم التنوين إذا وقع بعده ساكن.

الثاني: حكم حركة النقل.

(١) المنصف لابن جني (ص: ٣١١).

(٢) المقتضب (١/ ٢٥٤).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٨٨).

الثالث: أصل «أولى» ما هو؟

فأما الأول فحكم التنوين الملاقي أن يُكسَرَ لالتقاء الساكنين نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أو يُحْدَفُ تشبيهاً بحرف العلة كقراءة {أَحَدُ اللَّهُ الصمد}، وكقول الشاعر^(١):

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً
وهو قليلٌ جداً.

وأما الثاني فإنَّ للعرب في الحركة المنقولة مذهبين: الاعتداد بالحركة، وعدم الاعتداد بها، وهي اللغة العالية.
وأما الثالث فأولى تأنيث أول.

فإذا تقررَت هذه الأصول الثلاثة يكون وجه قراءة أبي عمرو على النحو الآتي:
وجه إدغام التنوين في لام التعريف الاعتداد بحركة النقل؛ فلا يكسر الساكن الأول، ولا يأتي بهمزة الوصل، ويُدغم التنوين في لام التعريف فيكون مثل: لم يذهب لحمر بسكون الباء، ولحممر ولعجم من غير همز، وزياد لعجم بتشديد اللام، وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة.

ووجهه في نقل حركة همزة إلى لام التعريف، وإن لم يكن من أصله النقل لأجل قصده التخفيف بالإدغام، ولما نقل الحركة اعتدَّ بها، إذ لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه.

وهمز الواو لأنه لم يُعْطِها حكم ما جاورها، وليست عنده من (وأل) بل من

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو ظالم بن عمرو، واضع علم النحو، توفي سنة (٧١هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٦/٤)، تاريخ العلماء النحويين (ص: ١٦٤)، والبيت في ديوانه (ص: ١٢٣)، المقتضب (٣١٣/٣)، تهذيب اللغة، (٥٨/٢)، تاج العروس (٣١١/٣).

غير هذا الوجه، ويجوز أن يكون أصلها عنده من (وأل) أيضاً إلا أنه أبْدَل في حالِ النقلِ مبالغةً في التخفيف، أو موافقةً لحالِ تَرْكِ التَّنْقِيلِ^(١).

ولعل احترام المازني للقياس وما ورد عن العرب وأنهم حكماء فيما ينطقون به، وأن كل ما فعلوا فله مذهب وحكمه، وأنه يجب أن نضع الأشياء حيث وضعوا، وأن نقيس على ما أجروا، هو من أهم العوامل التي ساعدت في بناء موقفه من القراءات على قلة ما وصل إلينا عنه^(٢)، فلم يكن لديه ثقة برواية القراء ويفضل عليها القياس، ولا يهمله بعد ذلك أن يحكم عليهم بالخطأ والشذوذ.

وله رأي في إدغام القراء يتضح فيه عدم ثقته في روايتهم، حيث يذهب إلى أن التصريف والإدغام والإمالة فضل من فضول العربية، وأن أكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة هم القراء فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما هو دونه، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئاً، فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت، فإنما يحملهم على ذلك جهلهم بالمعاني وتعلقهم بالألفاظ^(٣).

وهنا يتضح لنا كيف أن المازني يفضّل القياس على الروايات القرآنية، مما يسوغ له بعد ذلك الحكم والطعن على بعض القراء والقراءات، ولاشك في أن المبرد في ذلك شأنه شأن أستاذه، حين أنحى على بعض القراء باللائمة واتهمهم بالجهل، وحكم على بعض القراءات بالخطأ واللحن.

ولاشك في أن قراءة الإدغام هنا قد قرأ بها نافع، وهو من قال عنه أهل

(١) ينظر: الدر المصون (١٠٧/١٠ - ١١٣) بتصرف.

(٢) مواقف النحاة (ص: ١٩٨).

(٣) ينظر: المنصف لابن جني على التصريف للمازني (٢/٣٤٠-٣٤١).

المدينة: (قراءة نافع سنّة) ^(١)، وقرأ بها أبو عمرو أحد النحاة الأوائل الذين لا يُجحد تأثيرهم في بناء صرح النحو العربي وتأسيس دعائمهم، وأعلم أهل زمانه بالعربية، فكيف يُرمى مثل هؤلاء بعدم الدراية؟ .

الخلاصة:

أولاً: إنّ هذه القراءة متواترة، متلقاة عن النبي ﷺ بالسند الصحيح المتواتر، فلا يوجد ما يسوغ الطعن فيها بأي شكل من الأشكال .

ثانياً: مكانة من نقلوا الإدغام في هذه القراءة وهم أبو عمرو ونافع بين القراء، وبين أهل زمانهم، فكيف يُرمى مثلهم بعدم الدراية، ويُتهمون باللحن والخطأ

ثالثاً: إنّ الاعتداد بالعارض من مذاهب العرب، وقراءة الإدغام قامت على الاعتداد بالعارض، فحسن الإدغام في اللام إذا عليها حركة معتد بها ^(٢)

رابعاً: قياسية المازني والمبرد، وتفضيلهما للقياس على القراءات، جعلهما يهاجمان القراء ويتهمانهم بتعلُّقهم بالألفاظ وجهلهم بالمعاني .

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص: ٦٤) .

(٢) ينظر: الكشف (١/٨٧) .

الفصل الخامس

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام ابن عامر (ت ١١٨)

وفيه اثني عشر مبحثاً :

المبحث الأول: تحقيق الهمزتين من كلمتين مثل ﴿السُّفَهَاءُ إِلَّا﴾ البقرة: ١٣.

المبحث الثاني: ﴿وَأِنْ تَلَّوْهُ أَوْ تَعْرِضُوهُ﴾ النساء: ١٣٥.

المبحث الثالث: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ المائدة: ٢.

المبحث الرابع: ﴿فِيهِدْ لَهُمْ أَسْطَرَّةً﴾ الأنعام: ٩٠.

المبحث الخامس: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧.

المبحث السادس: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ الأعراف: ١١١.

المبحث السابع: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ الأنفال:

٥٩

المبحث الثامن: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف: ٢٣.

المبحث التاسع: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء: ٨٨.

المبحث العاشر: ﴿وَتَطْمَئِنُّوْنَ بِاللَّهِ الطَّنُونَا﴾ هُنَالِكَ ﴿الأحزاب: ١٠-١١﴾ ﴿أَطَعْنَا اللَّهَ﴾ وقالوا

الأحزاب: ٦٦ - ٦٧، ﴿السَّبِيلَا﴾ رَبَّنَا ﴿الأحزاب: ٦٧ - ٦٨.

المبحث الحادي عشر: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ حيثما وردت .

المبحث الثاني عشر: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوَّةِ وَالْمَشْيِ﴾ حيثما وردت.

الفصل الخامس

مطاعن اللغويين والنحويين في قراءة الإمام ابن عامر

وافق الإمام ابن عامر القراء السبعة في المطاعن التالية:

﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ الأنفال: ٤٢

﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ ﴾ طه: ٦٣.

﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ الزخرف: ٥٧

﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ الأحقاف: ١٥

وانفرد بالمطاعن الآتية:

المبحث الأول

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَّا﴾ البقرة: ١٣ .

تأصيل القراءة :

وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهَا سَمًا تَقِيءَ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةً أَنْزِلًا
نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوْ انْتَبَا فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهْلًا
وَنَوْعَانِ مِنْهَا أَبَدِلًا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْبَسُ مَعْدِلًا
وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبَدَلُ وَأَوْهَا وَكُلُّ بِهَمْزِ الْكُلِّ يَيْدًا مُفْصَلًا

(السُّفَهَاءُ أَلَّا) همزتان مختلفتان في الحركة من كلمتين، وللهمزتين المختلفتين من

كلمتين خمس صور:

الأولى: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو: ﴿تَقِيءَ إِلَى﴾

الحجرات: ٩ .

الثانية: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة ولم يقع إلا في ﴿كُلُّ مَا جَاءَ

أُمَّةً رَسُوهُمَا﴾ المؤمنون: ٤٤ .

الثالثة: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو ﴿كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَّا﴾

البقرة: ١٣ .

الرابعة: أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو ﴿هَتُوْلَاءِ أَهْدَى﴾

النساء: ٥١ .

الخامسة: أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ البقرة: ١٤٢

وهناك نوع سادس لم يرد لفظه في القرآن وإنما ورد معناه في ﴿عَلَيْهِ أُمَّةٌ﴾

القصص: ٢٣

وَالْمَعْنَى: وَجَدَ عَلَى الْمَاءِ أُمَّةً^(١).

وللقراء في (السفهاء ألاً)، التسهيل في الثانية بإبدالها واواً لأهل سما وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو، والحجة فيها أنهم نحو إلى التخفيف لإزالة ثقل الهمز .
وقرأ الباقر بالتحقيق على الأصل؛ لأنه لما جاز انفصال الأولى من الثانية، جاز انفراد كل منهما عن الأخرى، فصار اجتماعهما في الوصل كأنه عارض فجاز الجمع بينهما محقتين في الوصل؛ لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف^(٢) .

الطعن:

طعن الكثير من أهل اللغة ولاسيما البصريون منهم كأبي علي الفارسي في وجه تحقيق الهمزتين في كلمة وفي كلمتين، فجاء عنه قوله في كتابه الحجة: "وأما جمعها وتحقيقهما من (أأندرتهم) فهو أقبح من تحقيقهما من كلمتين منفصلتين من نحو، قرأ أبوك ورشاً أخيك لأنّ الهمزة الأولى تنزل منزلة ما هو من الكلمة نفسها"^(٣)، وضعفه ابن جني في باب شواذ الهمز من كتاب الخصائص فقال: (ومن شواذ الهمز عندنا قراءة الكسائي أئمة بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو: سأل وسأر وجأر، وأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً، وذلك نحو قرأ أبوك و: "السُّفَهَاءُ

(١) لمعرفة التفصيل في كيفية طرق الأداء عن القراء السبع في صور الهمزة . ينظر: النشر (١/٣٨٦ - ٣٩٠)، الإتحاف (١/٧٤).

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه (١/٦٩)، حجة القراءات لابن زنجله (١/٩٠)، التيسير (ص: ٣٣)، الكشف (١/٧٠)، النشر (١/٣٨٦ - ٣٨٨).

(٣) الحجة للفارسي (١/٢٨٠).

ألا"، فهذا كله جائز عندنا على ضعف لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن إلا ما شذَّ مما حكيناه في خطأ وبابه^(١).

وجه الطعن:

إنَّ الهمزة حرف ثقيل وبه كلفة في النطق، فإن تكررت كان ذلك أكثر وأعظم ثقلاً، وجاء عن سيبويه قوله: "ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"^(٢).

دراسة الطَّعن:

مدار الخلاف في وجه تحقيق الهمزتين من كلمتين هو ذات الخلاف الذي دار حول تحقيق الهمزتين من كلمة، وتم تفصيل ذلك في الفصل الثاني المبحث الأول، والمبحث الحادي عشر من مطاعن اللغويين والنحويين في قراءة الإمام نافع^(٣).

(١) الخصائص (١٤٥/٣) .

(٢) الكتاب (٥٤٨/٣-٥٤٩) .

(٣) ينظر: (ص٧٧، ١٣٩) من البحث .

المبحث الثاني

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ النساء: ١٣٥.

تأصيل القراءة:

وَتَلَّوْا بِحَذْفِ الْوَاوِ الْأُولَى وَوَلَامَهُ فَضُمَّ سُكُونًا لَسْتِ فِيهِ مُجَهَّلًا

اختلف القراء في إسقاط الواو وإثباتها وضم اللام وإسكانها من قوله {وَإِنْ تَلَّوْا}، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي (تلووا) بواوين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع سكون اللام، وهو من لوى يلوي، وهو من لي القاضي وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر، أو من لي الشهادة وتحريفها، أو من لي الغريم وهي المماثلة .

وقرأ حمزة وابن عامر (وَإِنْ تَلَّوْا) بواو واحدة واللام مضمومة، وهو من ولي يلي؛ لأن ولاية الشيء إقبال عليه، وهو خلاف الإعراض عنه، والمعنى إن تقبلوا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فيجازي المحسن المقبل بإحسانه، والمسيء المعرض بإعراضه.

ويجوز أن يكون أصله (تلووا) فهزمت الواو الأولى لانضمامها، ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام وحذفها فبقي (تلوا)^(١) .

الطعن :

طعن ابن قتيبة وحن قراءة ابن عامر وحمزة فقال: " قرأ يحيى بن وثاب: (وَإِنْ

(١) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٢٣٩)، حجة القراءات لابن زنجلة (١/٢١٦)، الموضح

(ص: ٢٧٢)، النشر (٢/٢٥٢)، الإتحاف (١/٢٤٦) .

تلوا أو تعرضوا) من الولاية. ولا وجه للولاية هاهنا، إنما هي تلوا- بواوين- من ليك في الشهادة وميلك إلى أحد الخصمين عن الآخر. قال الله ﷻ: (يلون ألسنتهم بالكتاب) [آل عمران: ٧٨] واتبعه على هذه القراءة الأعمش وحمزة^(١)، وتحامل الأخفش على القراءة ووصفها باللحن فقال: "وقال بعضهم {وإن تُلوا} فإن كانت لغة فهو لاجتماع الواوين، ولا أراها إلا لحناً إلا على معنى "الولاية" وليس لـ"الولاية" معنى ها هنا"^(٢)

وجه الطعن :

طعن النحاة في قراءة ابن عامر وحمزة لأنها تفيد معنى (الولاية)، والمقام عندهم لا يناسب معنى الولاية .

دراسة الطعن :

للعلماء في توجُّه قراءة الإمام حمزة وابن عامر ثلاثة أقوال:
 أولاً: قول الزجاج^(٣) والفراء^(٤) والفراسي^(٥) أنه من لَوَى يَلْوِي كقراءة الجماعة، إلاَّ أنَّ الواو المضمومة قُلبت همزةً كقلبها في (أُقْتت) ثم نُقلت حركة هذه الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت فصار (تُلون) .
 ثانياً: قول النحاس^(٦) أنه من لَوَى يَلْوِي أيضاً. إلاَّ أنَّ الضمة اسْتُثقلت على الواو الأولى فنُقلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الواوان، فحُذِف الأول منهما.

(١) تأويل مشكل القرآن (ص: ٤٤).

(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرايه للزجاج (٢/ ١١٨).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٩١).

(٥) ينظر: الحجة للفراسي (٢/ ٣٨٣).

(٦) ينظر: معاني القرآن (٢/ ٢١٥).

ثالثاً: قول يُعزى لجماعة منهم الفارسي، أنّ هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى: وإن وُلِّيتم إقامة الشهادة أو وُلِّيتم الأمر فتعدلوا عنه، والأصل: (تَوَلَّيُوا) فحذفت الواو الأولى لوقوعها بين حرف المضارعة وكسرة، فصار (تَلَّيُوا) كَتَعَدُّوا وبابه، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان (الياء، وواو الضمير) فحذفت الياء وضمّت الواو المكسورة لأجل واو الضمير.

وقد استحسّن الفارسي قراءة ابن عامر وحمزة على معنى الولاية في هذا الموضع؛ لأن ولاية الشيء إقبال عليه، وخلاف الإعراض عنه، فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا فلا تلوا ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فيجازي المحسن المقبل بإحسانه، والمسيء المعرض بإعراضه وتركه الإقبال على ما يلزمه أن يقبل عليه.

ولو قرأت (تلوا) لكان كالتكرير؛ لأن (اللي) مثل الإعراض، ألا ترى أنّ قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادُوا سَمَّ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ {المنافقون: ٥} إنما هو إعراض منهم وترك انقياد للحق، وقوله تعالى: ﴿لَيَأْتِيَنَّكَ السَّيِّئَاتُ﴾ {النساء: ٤٦} إنما هو انحراف وأخذ فيما لا ينبغي أن يأخذوا فيه، فإن كان كذلك كان كالتكرير (تلوا)، بينما إذا قلنا (تلوا) فقد ذكرنا الإعراض وخلافه.

ولعلنا نصل إلى أنّ هذا الطعن ليس بشيء؛ لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، والقراءتان تتفقان في المعنى فلا عبرة بطعن الطاعن فيها مع تواترها وصحة معناها^(١).

ومن العجيب أنّ الطاعن على قراءة ابن عامر تعلق في تضعيفها بما هو تقوية لها، فقد كان ابن عامر يقرأ القراءة ويقول: هي قراءة أهل الشام وفيها أنّ أهل الشام أجمعوا كلهم عليها، ولم يخالفها أحد منهم، وحروف أهل الشام إنما يراد به الجمع الغفير من الصحابة والتابعين الذين سكنوا دمشق وأخذ عنهم ابن عامر

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٢/٣٨٣)، الدر المصون (٤/١١٨)، الإتحاف (ص: ٢٤٦).

ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، معاذ بن جبل، وأبا الدرداء، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وقرأ على واثلة بن الأسقع^(١)، وفضالة بن عبيد^(٢)، وكلهم قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم، وما خلت دمشق قط من قيم بقراءة الشاميين وإمام فيها^(٣).

الخلاصة :

أولاً: قراءة ابن عامر وحمزة قراءة متواترة ومعناها صحيح، وتتفق في معناها مع قراءة الباقيين القراءتان فلا عبرة بطعن الطاعنين فيها.

ثانياً: من طعن في قراءة ابن عامر فقد طعن في ضعفها بما هو تقوية لها؛ لأنه قد نقلها عن جمع غفير من الصحابة والتابعين الذين تلقوها بالسند الصحيح إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: استحسّن الفارسي معنى الولاية في هذه الموضع، خلافاً لما جاء في طعن ابن قتيبة، وقد احتج له بحجة قوية تؤيد القراءة وتدعمها.

ثالثاً: إنّ القراءتين على الأصح متفقتان في المعنى، ولا يُنكر أن يتكرر لفظان لمعنى واحد، ولذلك نظائره الكثيرة في القرآن .

(١) وَاثِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَامِرِ اللَّيْثِيِّ أُسْلِمَ سَنَةَ ٩ هـ، وله مسجد مشهور بدمشق، تُؤَيِّ وَاثِلَةُ فِي سَنَةِ (٨٣ هـ) . ينظر: الطبقات الكبرى (٢٦٨/٧)، سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٣) .

(٢) فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نَافِلِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - مِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ وَقَدْ عُدَّ فَضَالَةُ فِي كِبَارِ الْقُرَّاءِ، وَقِيلَ: أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ تَلَا عَلَيْهِ، مَاتَ سَنَةَ ٥٣ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١٣/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٨٣/٥).

(٣) ينظر: جمال القراء (ص: ٥٤٣).

المبحث الثالث

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ المائدة: ٢.

تأصيل القراءة:

وَسَكَّنَ مَعًا شَنَاٰنُ صَحًّا كِلَاهُمَا وَفِي كَسْرِ أَنْ صَدُّوَكُمْ حَامِدٌ دَلَالًا

قرأ ابن عامر وشعبه (شَنَاٰنُ) بإسكان النون الأولى ويجوز أن يكون بهذا أحد

أمرين:

أولاً: أن يكون مصدراً نحو: لويته ليئاناً، والمعنى لا يجرمنكم بغض قوم أن تعتدوا،

أي لا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء .

ثانياً: ويجوز أن يكون (شَنَاٰن) بسكون النون صفة، ومعناه مبغض قوم، وفعالان

أكثر ما يأتي للصفات .

وقرأ الباقيون بتحريك النون بالفتح، على أنه مصدر والمصدر يكثر على

(فعالان)^(١).

الطعن :

أنكر أبو حاتم وأبو عبيد «شَنَاٰن» بإسكان النون لأن المصادر إنما تأتي في مثل

هذا متحركة (فَعْلَان)^(٢)، ولم يستحسن النحاس قراءة الإسكان فقال: "ويقرأ شَنَاٰن

بإسكان النون وليس بالحسن لأن المصادر لا تكاد تكون على فَعْلَان"^(٣).

(١) ينظر: الكشف (٤٠٤/١)، الموضح (ص: ٢٧٦)، إبراز المعاني (ص: ٤٢٦) .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٥٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن للنحاس (٢/ ٢٥٤).

وجه الطعن :

لأنّ (شئنان) عند الطاعنين من أهل اللغة مصدر، والمصادر لا تأتي على (فعلان) .

دراسة الطعن:

لاشك في أنّ جمعاً غفيراً من أئمة اللغة والنحاة قد خالف الطاعنين رأيهم، وجاء عن الزبيدي قوله: (قال أبو بكر^(١): وقد أنكر هذا - الإسكان في النون - رجلاً من البصرة يُعرف بأبي حاتم السّسجتيّ، معه تعدّد شديد وإقدام على الطّعن في السّلف، قال فحكيتُ ذلك لأحمد بن يحيى فقال: هذا من ضيق عطنه وقلة معرفته^(٢)، وقد أجمع أكثر النحاة على أنّ (شئنان) بالإسكان قد جاءت على أحد أمرين:

الأول: الأول أن يكون مصدر بمعنى البغض أو شدّته شذوذاً لأنّ فعلان بالفتح مصدر ما يدل على الحركة - كجولان - ولا يكون لفعل متعدّد، و(شئنان) متعدّد إذ يقال: شنتته، ولا دلالة له على الحركة إلاّ على بعد، و(فعلان) بالسكون في المصادر قليل نحو - لويته ليّانا - بمعنى مطلته، ومنه قول الأحوص^(٣):

وإن لآم فيه ذو الشّنان وفنّداً

إنما هو تخفيف من «شنان» الذي هو مصدر بسكون النون لأنه حذف الهمزة

(١) هو محمد بن القاسم أبو بكر ابن الأنباريّ النّحويّ اللغويّ العلامة. كان صدوقاً دينياً من أهل السنة. صنف في القراءات، والغريب والمشكل، والوقف، والابتداء، توفي سنة ٣٢٨ هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٢٩٧/٧)، سير أعلام النبلاء (٢٧٤/١٥) .

(٢) تاج العروس (١/٢٨٦) .

(٣) هو الأحوص الشاعر هو عبدالله بن محمد بن عبيدالله، ابن صاحب النّبيّ - ﷺ - عاصم بن ثابت، توفي في آخر خلافة يزيد بن عبدالمك (١٠٥ هـ) . ينظر: تاريخ دمشق (٥٢/٦٨)، سير أعلام النبلاء (٥٩٣/٤) .

وألقى حركتها على الساكن، وهذا هو التخفيف القياسي.

والثاني أن يكونا صفة لأنَّ فَعْلَان في الصفات كثير كسكران، وبالفتح ورد فيها قليل (كحمار قطوان عسر السير) و(تيس عدوان كثير العدو)^(١).

وجاء عن سيبويه قوله: إنَّ كل ما كان من المصادر على فعْلان بفتح العين لم يتعدَّ فعله إلاَّ أن يشذ شيء كالشَنَان وإنما عدي شنتت من حيث كان أبغضت كما عدي الرفث ب (إلى) من حيث كان بمعنى الإفضاء^(٢) وهو من باب الحمل على النظير، وهذا يعني أنَّ المصادر على وزن (فَعْلَان) قد جاءت في اللسان العربي وإن كانت قليلة، فجاء في اللسان: لم يجيء من المصادر على (فعْلان) بفتح فسكون إلاَّ (لَيَّان)^(٣)، وقال ابن الحاجب: وأما فعْلان فنادر نحو لوى لَيَّاناً، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام، وجاء شَنَان وقرئ في التنزيل بهما^(٤)، وجاء في القاموس (الزيدان) بمعنى الزيادة، فعلى هذا تكون فعْلان جاءت مصدراً نادراً في ثلاثة معان: (لَيَّان، وشَنَان، والزيدان).

وقد أشار الفارسي إلى خطأ من لَحَّن القراءة بالإسكان، وأنَّ كلا القراءتين بمعنى واحد، وإنَّ اختلف اللفظان^(٥).

وذكر الزبيدي أنَّ الأجمع للقراءة أن يقال إنَّ (شَنَان) مصدر، و(شَنَان) لغة فيه على التخفيف^(٦).

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٢٥)، حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٢٢٠)، روح المعاني (٢٢٩/٣).

(٢) ينظر: الكتاب في باب فعْلان ومصدره وفعله (٢١/٤).

(٣) ينظر: لسان العرب (١/ ١٠١).

(٤) ينظر: شرح الشافية (١/ ١٥٩).

(٥) ينظر: الحجة (٢/ ٤٠٣).

(٦) ينظر: تاج العروس (١/ ٢٢٦).

ولعل الحديث عن شدوذ الإسكان في النون في (شنتان) لا يقتصر فقط على وجه الإسكان، فقد جاء في الصحاح أنّ شَنَانً بالتحريك والتسكين قد قُرئَ بهما في التنزيل وهما مصدران شاذّان، فالتحريك شاذ في المعنى؛ لأنّ فَعْلَانٌ إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب: كالضَرَبَانِ وَالْحَفَقَانِ، والتسكين شاذٌّ في اللفظ لأنه لم يجئ شيئاً من المصادر عليه^(١).

وقد رد على ذلك ابن السراج في الأصول فقال: "اعلم أنه ربما شدَّ الشيء من بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطَّرد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشذ منه.

وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثرُ الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حَرْفًا مَخَالِفًا لا شكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شد، فإن كان سُمع ممن تُرضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً، أو نحاً به وجهاً من الوجوه"^(٢).

وهذا يعني أنّ الشاذ القليل في العربية متى ما وجد له قياس مطرد، أو سُمع ممن له علم بالعربية ووجوه إعرابها وقد نحاً به إلى مذهب مستقيم في العربية، فهو يخرج بذلك من حيز الشذوذ، ونعلم أنّ القاعدة في ذلك أنّ القراءات لا تقوم على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، ولعل ذلك ما أشار إليه الشاطبي حين ذكر رمزاً لقراءة الإسكان في أول عبارة: (صحا كلاهما)، إشارة منه بهذا اللفظ إلى صحة الإسكان والفتح؛ أي: صحّت القراءة بهما في هذه الكلمة^(٣).

(١) ينظر: الصحاح (١/ ٥٧)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٨٤).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٥٦).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٤٢٦).

الخلاصة:

أولاً: في طعن أبي حاتم وأبي عبيد دلالة على أن (شئنان) مسكن العين مصدر، وقد اتضح أن أكثر النحاة قد خالفوهم الرأي واتفقوا على أنها تأتي على أمرين كلاهما مذهب مستقيم في العربية: المصدر وإن لم يكن، والصفة .

ثانياً: الأصل الثابت: أن القراءات لا تقوم على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، ولاشك في أن هذه القراءة هي قراءة ثابتة ومتواترة وصحيحة النقل .

ثالثاً: من رأى بأن الإسكان في النون هو من باب القليل الشاذ فإن القاعدة تقول: إذا شدّ شيء من بابه، فإنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشد منه، وقراءة الإسكان قد شاعت واطردت فهي خارجة عن حيّز الشذوذ والظعن .

المبحث الرابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ الأنعام: ٩٠.

تأصيل القراءة:

وَسَكَّنْ شِفَاءً وَافْتَدِهِ حَذْفُ هَائِهِ شِفَاءً وَبِالتَّحْرِيكِ بِالْكَسْرِ كُفْلًا
وَمُدًّا بِخُلْفٍ مَا جَ وَالْكَلُّ وَاقِفٌ بِإِسْكَانِهِ يَذْكَو عَبِيرًا وَمَنْدَلًا

قرأ حمزة والكسائي (أَقْتَدَهُ) بإسقاط الهاء في الوصل دون الوقف، وهذا هو القياس والأصل؛ لأنه صيغة أمر من (اقتدي يقتدي) فالقياس يقتضي ألا يدخل فيه هاء حال الوصل، أما في حال الوقف فمن العرب من يلحق الكلمة هاء لبيان الحركة التي في آخرها، فتقف على الهاء ساكنة، وتسمى هذه الهاء بهاء السكت أو هاء الوقف أو هاء الاستراحة أو هاء بيان الحركة، وهي في آخر الكلمة بمنزلة ألف الوصل في أول الكلمة التي لا تكون في حال الابتداء والوقف على ما قبله، فكذلك هاء السكت هذه إنما تثبت في حال الوقف والانقطاع، وكلاهما (ألف الوصل، وهاء السكت) لا يثبتان في حال الوقف، وهي على مذهب البصريين كألف (أنا) التي تُحذف في الوصل، وتثبت في الوقف لبيان حركة النون .

وقرأ الباقر بإثبات الهاء في الحالين وصلاً ووقفاً؛ لأنه في حال الوقف كما ذكرنا أن من العرب من يلحق الكلمة هاء لبيان الحركة التي في آخرها، فتقف على الهاء ساكنة، وأما في حال الوصل فإنهم اثبتوا الهاء وكان القياس ألا يُثبتوها؛ لأنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقرأوا بالهاء على نية الوقف، لا على نية الإدراج إتباعاً لثباتها في الخط، وإنما ثبتت في الخط ليعلم أن الوقف بالهاء، لئلا تثبت في الوصل.

وأما في قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء وإشباعها، فلأنه جعل الهاء كناية عن المصدر، ولم يجعلها هاء السكت التي تلحق للوقف، وحسن إضمام المصدر لذكر الفعل الدال عليه، والتقدير: (فبهدهم اقتد الاقتداء)^(١).

الطعن:

طعن ابن مجاهد في قراءة ابن عامر فقال: " وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ / فَبِهْدِهِمْ اِقْتَدَهُ قُلْ / بِكَسْرِ الدَّالِ وَيَشْمُ الْهَاءِ الْكَسْرُ مِنْ غَيْرِ بُلُوغِ يَاءٍ، وَهَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ هَاءٌ وَقَفٌ لَا تَعْرَبُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ لِتَبْيِينِ بِهَا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا"^(٢)، وكذلك طعن النحاس في القراءة ووصفها باللحن فقال: " وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ (فَبِهْدَاهُمْ اِقْتَدَيْهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف وليست بهاء إضمام ولا بعدها واو ولا ياء أيضا، ولا يجوز (فَبِهْدَاهُمْ اِقْتَدَيْهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا)، ومن اجتنب اللحن واتبع السواد قرأ (فَبِهْدَاهُمْ اِقْتَدَيْهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ) فوقف ولم يصل؛ لأنه إن وصل بالهاء لحن، وإن حذفها خالف السواد^(٣)، وجاء عن ابن خالويه قوله: " فَأَمَّا مَنْ كَسَرَ هَذِهِ الْهَاءَ فِي الْوَصْلِ فَقَدْ وَهَمَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا فِي الْوَقْفِ لِيَبَيِّنَ بِهَا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا وَلَيْسَتْ بِهَاءٍ كِنَايَةً"^(٤).

وجه الطعن:

إن الهاء لدى الطاعنين في القراءة هي هاء السكت، لا تثبت في حال الوصل، ويجب الوقف عليها ساكنة .

(١) ينظر: التيسير (ص: ١٠٥)، الكشف (٤٣٩/١)، الموضح (ص: ٣٠٧) .

(٢) السبعة (ص: ٢٦٢) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢١) .

(٤) الحجة لابن خالويه (ص: ١٤٥) .

دراسة الطعن:

من المعلوم أنّ القراء والنحويين يستحبون القطع على كل هاء سكت في كتاب الله ﷻ نحو قوله تعالى: { لم يتسنه } و { ماليه } و { سلطانيه } و { ما هيه } وشبهه؛ لأن الهاء في ذلك إنما جيء بها لمعنى الوقف وقاية للفتحة التي قبلها، ولولا ذلك لم يحتاج إليها، ولا جيء بها. وإذا كان ذلك كذلك لزم القطع عليها في كل مكان. وأما من وصلها من القراء فإنما هو واصل بنية واقف^(١).

والهاء في اقتده هي هاء السكت فحذفها في الوصل (شفاء) كما وصفها الشاطبي^(٢) ومن أثبتها في الوصل أجراه مجرى الوقف، واتبع الرسم^(٣). وقد ذكر النحاة الذين احتجوا للقراءة بأنّ الهاء المثبتة في الوصل في قراءة ابن عامر إنما هي هاء الإضمّار، وأضمر بعدها المصدر.

ولعل الفارسي من أبرز من فصل في هذه المسألة ووجه لها دفاعاً عن القراءة فقال: " وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ الياء، ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق الوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه، ومنه قول الشاعر^(٤):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبُ

وكذلك حسن هذا الوجه الأزهري فقال: "قرأ ابن عامر وحده (فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِهِيَ) مجرورةً بياء في اللفظ، جعلها اسماً ولم يجعلها هاء السكت. لأنها لو كانت

(١) ينظر: المكنفى في الوقف والابتدا (ص: ٦٨).

(٢) (واقته حذف هائه شفاء).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٤٥٠).

(٤) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه لأحد. ينظر: الكتاب (٦٧/٣)، همع الهوامع (٤٥٦/٢)، مغني

اللبيب (٢٨٨/١).

عنده هاء السكت ما جرّها، والمعنى: فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدِ اقتداءً، وهو مذهب حسن في اللغة^(١)، ووافقه في ذلك جمع غفير منهم ابن زنجلة^(٢)، ومكي بن أبي طالب^(٣).

والذي يظهر أنّ ابن مجاهد ومن طعن في القراءة قد اعتبر إثبات الهاء بالإشمام أو عدمه لا يجوز في سعة الكلام، وإنما هو جائز في الضرورة الشعرية، والصحيح أنّ إثبات الهاء هو مراعاةً لخط المصحف، والذي يعتبر أحد أركان القراءة المقبولة، وهو أقوى مما ذهب إليه الطاعنين على القراءة من تشبيهها بالقوافي^(٤).

ويتضح مما سبق أنّ اللغة العربية من اللغات التي تعتمد على الإعراب في تحديد المعنى، ولما كانت حركة الإعراب محلها الحرف الأخير من الكلمة، فقد سلكت العربية تجاه الوقف طرقاً عدّة للحفاظ على هذه العلامة - حرصاً على وضوح المعنى - تتمثل في: الوقف بالسكون، والوقف بالروم، والوقف بالإشمام والوقف بالتضعيف، والوقف بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله، ولكل طريقة تفصيلٌ موضعه كتب النحو^(٥)، فالإشمام أو الاختلاس في قراءة ابن عامر هو وجه من وجوه الحفاظ على العلامة الإعرابية، والذي يظهر به وضوح المعنى .

الخلاصة:

أولاً: طَعْنُ ابن مجاهد ومن معه في القراءة هو طعن في وجهها الإعرابي، فهي لديهم هاء السكت التي لا يجب إثباتها وصلاً ويجب الوقف عليها ساكنة كما هو القياس، وقد رد عليهم ذلك من احتج للقراءة من النّحاة .

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٧٠).

(٢) ينظر: حجة القراءات (ص: ٢٦٠).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٦٠).

(٤) ينظر: الوقف والابتداء بين النّحاة والقراء (ص: ٣١٢) .

(٥) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية (ص: ١٤٤).

ثانياً: قراءة ابن عامر ثابتة بوجه من القياس إلا أن ابن مجاهد لم يعتبره وتركه لقلته، إلا أن الكثير من النحاة احتجوا لقراءة ابن عامر بجانب القياس بوجه صحيح في العربية، وأن الهاء المثبتة في الوصل إنما هي هاء الإضمّار، وحسن إضمّار المصدر بعدها، وليست هاء السكت .

ثالثاً: إن الله تعالى قد رفع عن القرآن اسم الشعر فقال سبحانه: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ

شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ ﴾ الحاقة: ٤١، عليه فجدير بنا عدم حمل القرآن وقراءاته على الضرورات الشعرية وقياسه بها^(١).

رابعاً: إن الإشمام والاختلاس ليسا من الأوجه الضعيفة التي يُطعن في أدائها، بل هي من الطرق التي سلكتها العربية للحفاظ على العلامة الإعرابية وله أمثله الشائعة في كتب اللغة .

رابعاً: إن إثبات الهاء هو من إجراء الوصل مجرى الوقف وهو جائز في سعة الكلام وليس مقصوراً على الضرورة الشعرية، وليس أدلّ على جوازه في سعة الكلام من وروده في قراءات القرآن الكريم^(٢)، وفي ذلك يقول الفارسي: "فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن"^(٣).

(١) ينظر: الوقف والابتداء بين النحاة والقراء (٣٠٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص: ٣٠٢).

(٣) ينظر: الحجة للفارسي (٢٠٤/٤).

المبحث الخامس

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرُدُّوهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧.

تأصيل القراءة:

وَزَيْنٌ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفَعٍ قَتَلَ لَأَوْلَادِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيَهُمْ تَلَا
وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاءَهُمْ وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مَثَلًا
وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ وَلَمْ يُنْفَخْ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ فَيَصِلَ
كَلِّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا فَلَا تَلَمْ مِنْ مُلِمِّي النَّخْوِ إِلَّا مَجْهَلًا
وَمَعَ رَسْمِهِ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَا دَةَ الْأَخْفَشِ النَّخْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْمَلًا

فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ بضم الزاي وكسر الياء (زَيْن)، ورفع لام (قتل)، ونصب
دال (أولادهم) وخفض رفع همزة (شركائهم)، ووجه ذلك أن (زين) فعل ماض مبني
للمفعول، و(قتل) نائب الفاعل، و(أولادهم) بالنصب مفعول المصدر وهو (قتل)،
و(قتل) مضاف و(شركائهم) مضاف إليه، وفصل مفعول المصدر وهو (أولادهم) بين
المضاف والمضاف إليه، تقديره: زين لهم قتل شركائهم أولادهم.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بنصب الزاي والياء (زَيْن) ونصب لام (قتل) وخفض دال
(أولادهم)، ورفع همزة (شركائهم)، ووجهه أن الشركاء على هذا فاعل (زين) و (قتل
أولادهم) منصوب بأنه مفعول (زين) والتقدير: زين لكثير من المشركين شركائهم قتل
أولادهم، فأخر الفاعل وقدم المفعول^(١).

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٤٦١)، الإتحاف (١/٢٧٤)، الوافي (ص: ٤١٧).

الطَّعن:

طعن الكثير من النحاة وأئمة اللغة وخاصة البصريين منهم، وكذلك بعض أهل القراءات في قراءة الإمام ابن عامر وعلى رأسهم الزمخشري حيث قال: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمحاً مردوداً، كما سمج وردّ.

(زجّ القلوص أبي مزاده)

فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأنّ الأولاد شركائهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب" (١).

ولحنّ النحاس القراءة فقال: "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف فلحن" (٢)، وضعفها مكّي (٣) وابن عطية فقال: "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب" (٤)، وقبّح الفارسي (٥) وابن أبي مريم القراءة لقلّة استعمالها (٦)، وقال أبو

(١) الكشف (٢/ ٧٠).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٣).

(٣) ينظر: الكشف (١/ ٤٥٤).

(٤) المحرر الوجيز (٢/ ٣٤٩).

(٥) ينظر: الحجة (٢/ ٥٤٨).

(٦) ينظر: الموضح (ص: ٣١٨).

عبيد: ولا أحب هذه القراءة؛ لما فيها من الاستكراه^(١)، وتكلم في هذه القراءة ابن جرير الطبري فقال: " وقرأ ذلك بعض قرأة أهل الشام: "وَكَذَلِكَ زَيْنٌ" بضم الزاي "لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ" بالرفع "أَوْلَادَهُمْ" بالنصب "شُرَكَائِهِمْ" بالخفض بمعنى: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرّقوا بين الخافض والمنخفض بما عمل فيه من الاسم. وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح. وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قرأة أهل الشام، رأيتُ رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه، وذلك قول قائلهم:

فَزَجَّجْتُهُ مُتَمَكِّنًا . . . زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

والقراءة التي لا أستجيز غيرها: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)، بفتح الزاي من "زين"، ونصب "القتل" بوقوع "زين" عليه، وخفض "أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع "الشركاء" بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زَيّنوا للمشركين قتل أولادهم، على ما ذكرت من التأويل.

وإنما قلت: "لا أستجيز القراءة بغيرها"، لإجماع الحجّة من القرأة عليه، وأنّ تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة^(٢).

وجه الطعن:

لما في قراءة ابن عامر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهذا لا يصح لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، إلاّ إن كان الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، ويكون ذلك في الشعر خاصة،

(١) إبراز المعاني (ص: ٤٦٣).

(٢) جامع البيان (١٢ / ١٣٨).

ولا يكون في الكلام المنثور، فكيف به في كلام الله تعالى المعجز بنظمه .

دراسة الطعن:

إنّ النّحاة الذين أنكروا هذه القراءة كما تقدم كانوا على فريقين:

الأول: فريق أنكروا لمخالفتها القياس وفصيح الكلام .

الثاني: فريق أنكروا وجهل القارئ بها وهو ابن عامر، ونسبه للجهل .

ولاشك في أنّ كلا الفريقين قد أتى بما يُلام عليه لإنكاره قراءة متواترة، وإنّ كان الإمام الشاطبي في نظمه حين قال (فلا تلم من ميلمي النحو إلا مجهلاً) قد ألقى بأكبر الملامة على من طعن في شخص الإمام ابن عامر ونسبه للجهل؛ لأنه تعدّى طوره بطعنه في إمام من أئمة المسلمين، أجمعت الأمة على جلاله قدرة، وكمال ضبطه^(١)، ولو تأملنا لوجدنا أنّ من أهم الطاعنين الذين تجدر الإشارة إليهم هو الإمام الطبري، ولعل موقفه من بعض القراءات مُنتقد من بعض أهل التحقيق، وهو الذي كان لكتابه الأولوية في التفسير زماناً وفناً وقد كان عارفاً بالقراءات، وبصيراً بالمعاني، وقيل في وصفه بالطعن، يقول السخاوي: قال لي أبو القاسم الشاطبي، إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر، وقال ابن الجزري عن طعن ابن جرير، وهو أول من نعلمه أنكّر هذه القراءة المتواترة، وغيرها من القراءات الصحيحة، ثم قال: "وركب هذا المحذور ابن جرير، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير"^(٢)، ولو نظرنا في طعنه لوجدنا أنّ الطبري حين طعن، في القراءات، ارتكز على قواعد اللغة، فيرفض أو يرجح وفق قواعد اللغة أحياناً كثيرة، أو وفق ما يتراءى له من المعنى، فمتى خالفت القراءة قواعد اللغة أو خالفت المعنى الراجح لديه ردها، كما أنّ معنى التواتر ولفظه لم يكن قد شاع عند من سبق ابن جرير الطبري

(١) إبراز المعاني (ص: ٤٦٣).

(٢) النشر (٢/٢٦٤).

ولا في عصره وعصر ابن مجاهد، فقد كانت القراءة تقوم على الاستفاضة والشهرة، وقد تكون بعض القراءات حروفاً مفردة، وكان الحكم بقبولها يكون فيما اختاره وأقرءوا به العامة وانتشر^(١)، فمن الجائز أن لا يصل إليه شهرتها إلى درجة القبول لها، فكان حديثه عنها قبل أن تشتهر وتستفيض، كما أن ابن جرير صاحب اختيار في القراءة وما عليه أهل القراءات أن صاحب الاختيار يأخذ في اختياره قراءة على أخرى بحسب منهجه الذي اعتمده في الاختيار، ولعل ردّه لبعض القراءات وإن قام على منهج علمي معتمد لديه، إلا أنه غير صحيح في ما وصل إليه من نتائج .

أما الرد على الطاعنين من النحاة عموماً في هذه القراءة فيكون من ثلاثة أوجه:

الأول: في تواتر القراءة و المنافحة عن شخص الإمام ابن عامر وفي ذلك يقول أبو حيان دفاعاً عن القراءة وعن الإمام ابن عامر: "وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَجَارَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ لِوُجُودِهَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الْعَرَبِيِّ الصَّرِيحِ الْمَحْضِ ابْنِ عَامِرٍ الْأَخِي الْقُرْآنَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ اللَّحْنُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَلِوُجُودِهَا أَيْضًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ"^(٢)، ثم يذكر أنه لا يلتفت إلى طعن الفارسي وابن عطية في القراءة ويرد على الزمخشري طعنه بقوله: "وَأَعْجَبُ لِعَجْمِيّ ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَيَّ عَرَبِيّ صَرِيحٍ مُحْضٍ قِرَاءَةَ مُتَوَاتِرَةً مَوْجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي عَرَبٍ مَا بَيَّتِ وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرْآنِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ تَخَيَّرْتَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَعَرَبًا، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهَا لِحَبْطِهَا وَمَعْرِفَتِهَا وَدِيَانَتِهَا"^(٣)، وقد شنع على الزمخشري

(١) مقالة الكترونية للدكتور مساعد الطيار بعنوان (هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردّها) .

(٢) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٦٥٧) .

(٣) المصدر السابق (٤/ ٦٥٨) .

غير واحد من الأئمة، ولعل عذره في ذلك جهله بعلمي القراءة والأصول، فقد تخيل أنّ القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإنّ القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد ﷺ، فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ بل تغليط الله ﷻ نعوذ بالله سبحانه من ذلك^(١)، وابن عامر من أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة: أمّا علوُّ سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء ووائلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمّا قدمُ هجرته فإنه وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ^(٢)، وقد اتضح معنا في أكثر من موضع أنّ القراءة المتواترة قد تأتي على الفصيح دون الأفصح من اللغة، وقد يكون الوجه الإعرابي لها أقل شهرة من الوجه الإعرابي لما أُجمع عليه من القراءات وأنّ ذلك لا ينفي تواترها وصحة سندها، قال أبو الفتح في مقدمة كتابه المحتسب في معرض حديثه عن القراءات ومنهجه في الاستشهاد بها: وأكثر ما فيه - أي من القراءات - أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهض قياساً؛ إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف - ﷺ - فإن كان هذا قادحاً فيه، ومانعاً من الأخذ به؛ فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به^(٣)، ومثّل لذلك بقراءة الإمام ابن عامر في هذا الموضع.

وهذا يعني أنّ من القراءات السبعة من كان أقل قياساً وأقل شهرة في الإعراب

(١) ينظر: روح المعاني (٤ / ٢٧٧).

(٢) ينظر: الدر المصون (٥ / ١٦٢).

(٣) ينظر: المحتسب (١ / ٣٣).

مما هو مجمع عليه من القراءات الأخرى، ولكن ذلك لا يتعارض مع صحة سندها أو تواترها، ولا يكون قادحاً فيها، أو مانعاً من القراءة أو الاستشهاد بها، وقال الكرماني: "قراءة ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقويَّةٌ في الرواية عالية" (١).

ثانياً: الوجه النحوي للقراءة والاحتجاج لها، وأهم ما يرد في هذا الأمر أنّ التّحاة قد اعتبروا البيت الذي انشده الأخفش واستُدل به على هذه القراءة، شاذّاً في العربية، وقد ذكر الفراء بعد إنشاده لهذا البيت أنّ نحاة أهل المدينة يُشَدون هذا البيت بنصب (القلوص)، والصواب أن يكون (القلوص) بالخفض، أي الصواب من حيث الرواية ليكون موافقاً للقياس، إلا أنّ هذا البيت لم يُرَوَّ إلا بالنصب في (القلوص)، قال أبو الفتح: فُصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرته على أن يقول: (زج القلوصِ أبو مزادة) بالجر، بمعنى أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله، ألا تراه ارتكب هذه الضرورة مع تمكُّنه من تَرْكُهَا لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول (٢).

إلا أنّ ذلك لا يدل على شذوذ الشاهد الشعري؛ لأنه قد يكون من القليل الذي وصل إلينا من نظائره في العربية، وفي ذلك يقول أبو الفتح في الخصائص: إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسُن الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها، وجاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزوا فارس والروم وهتت عن الشعر وروايتيه، فلمّا كثُر الإسلام وجاءت الفتوح

(١) ينظر: الدر المصون (٥/ ١٦٨).

(٢) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٠٨).

واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوانٍ مُدَوَّنٍ ولا إلى كتاب مكتوب، وألّفوا ذلك وقد هلك مَنْ هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيرة، وجاء عن أبي عمرو بن العلاء: قال: "ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلا أقلُّه ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير"^(١).

ويعني ذلك أن الشاهد الشعري قد لا يكون شاذاً في العربية، إلا أنه من القليل الذي وصل إلينا من العربية، إلا أنه برغم ذلك، فقد نُقلت بعض الشواهد الشعرية المشابهة لهذا البيت وذكُرت في أكثر من مصدر من مصادر اللغة ومنها ما أنشده الطرماح^(٢) :

يَطْفُنَ بِحُوزِيِّ المراتع لم تَرُعْ بواديه من قَرَعِ القسيِّ الكنائنِ
وقول علقمة بن عبدة^(٣):

فأوردتْها ماءً كأن جِمامَهُ من الأجنِ حِناءٌ معاً وصَبِيبُ

ونقل مثله في كلام العرب، جاء في البحر: "وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمُضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب هو غلام إن شاء الله أخيك فالفصل بالمفرد أسهل"^(٤)، وقال أبو بكر ابن الأنباري: إذا كانت العرب قد

(١) ينظر: الدر المصون (٥/١٦٧).

(٢) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيئ: شاعر إسلامي فحل، كان يعتنق مذهب الشراة وهي نحلة من نحل الخوارج. ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٢٢٥). والبيت في ديوانه (ص: ١٦٩)، الخصائص (٢/٤٠٨).

(٣) هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان معاصراً لامرئ القيس وله معه مساجلات. ينظر ترجمته: معجم الشعراء العرب (ص: ١٧٢٥)، الأعلام للزركلي (٤/٢٤٧). وذكر البيت في ديوانه (ص: ١٦٩).

(٤) البحر المحيط (٤/٦٥٨).

فَصَلَّتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: «هو غلامٌ إن شاء الله أخيك» يريدون: هو غلام أخيك فأَنْ يُفْصَلَ بالمفرد أسهل". ونقل ما حكاه الكسائي عن بعض العرب (هذا غلام والله زيد) وما سمعه أبو عبيدة عن العرب قولهم: (إنَّ الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربَّها)، أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة^(١).

وجاءت له نظائر في القرآن الكريم من المجمع عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ وَّلَوْلَا كَلِمَةٌ رَبِّكَ لَكَانَ لِرِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ طه: ١٢٩ أي: ولولا كلمة سبقت وأجل مسمّى، لكان العذاب لزاماً.

وقوله تعالى ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء: ٨٣، أراد: لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلاً، ولولا فضل الله عليكم ورحمته، لاتبعتم الشيطان^(٢).

وجاء نظيره في الحديث الشريف عنه ﷺ: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»^(٣)، أي تاركوا صاحبي لي .

وذكر الرازي أن السَّبَبُ فِي تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ هُوَ إِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الْأَهَمَّ وَالَّذِي هُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى وَمَوْضِعُ التَّعَجُّبِ هَاهُنَا إِقْدَامُهُمْ عَلَى قَتْلِ أَوْلَادِهِمْ فَلِهَذَا السَّبَبِ حَصَلَ هَذَا التَّقْدِيرُ^(٤).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٣٥٢) .

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ١٣١) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه رقم ٤٦٤٠ (٦/٥٩)، مسند الشاميين للطبراني ٧٨٩ (١/٤٤٨)،

السنن الكبرى للبيهقي ٢١٠٩٥ (١٠/٣٩٩) .

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب (١٣/١٥٩) .

وقد جعل ابن مالك قراءة ابن عامر عمدته في الاستشهاد على قضية الفصل بين الجار والمجرور، وأنّ قراءة ابن عامر غير منافية للقياس، وأنّ الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأنّ رتبته منبهة عليه فقال :

وظرف أو شبيهه قد يفصل جزأي إضافة وقد يستعمل
فصلاً في اضطرار بعض الشعرا وفي اختيار قد أضافوا المصدراً
لفاعل من بعد مفعول حجز كقول بعض القائلين للرجز
يفرك حب السنبل الكنافج في القاع فرك القطن المحالج"
وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر
مثل ذا مع اسم مفعول ورد ك"مخلف" الوعد محق ذو نكد"^(١)

ولو اعتبرنا جدلاً أنّ الشاهد شاذ وليس له نظيره في العربية، فليس أحسن وألطف مما ذكره الألويسي في دفاعه عن القراءة في هذا الجانب من قول الإمام علي نقلاً عن السيوطي قال: وكثيراً ما أرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهد في تقريره ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد العجب منهم؛ لأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلاً على صحة القرآن، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى"^(٢).

ثالثاً: من جهة الرسم المصحفي: فقد نقل عن ابن عامر أنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ لأنه لم يوجد فيه إلاّ كتابة "شركائهم" بالياء، وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جرّ (شركائهم) فليس فيه ما يدل على نصب "أولادهم" إذ المصحف مهملٌ من شكل ونقط فلم

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/٩٧٨).

(٢) ينظر: روح المعاني (٤/٢٧٧).

ييق له حجة في نصب الأولاد إلا التثقل المحض، وأيضاً فليس رسمها (شركائهم) بالياء مختصاً بمصحف الشام، بل هي كذلك أيضاً في مصحف أهل الحجاز. قال أبو البرهسم^(١): " في سورة الأنعام في إمام أهل الشام وأهل الحجاز "أولادهم شركائهم" بالياء، وفي إمام أهل العراق "شركاؤهم" ولم يقرأ أهل الحجاز بالخفض في "شركائهم" لأنَّ الرسم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ قد توافقت التلاوة وقد لا توافق"^(٢)، وذكر أبو شامه أنها قد سمت كذلك في المصاحف بالرفع باعتبار قراءة الأكثر، فالمضموم عليه معظم القراء، وهو يَحْتَمِلُ القراءتين، أما كتابتها بالخفض فلا تحتمل إلا قراءة الإمام ابن عامر^(٣)، وقد اشتهر عند الناس اختصاص الياء بمصاحف الشام، ولكن أبا البرهسم ثقة أيضاً فنقبل ما ينقله، كما أن الزمخشري في طعنة ذكر بما نصّه: "والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء"، أي أنها قد نُقلت كذلك في أكثر من مصحف، وليس مصحف الشام فقط^(٤).

الخلاصة:

أولاً: إن القراءة المتواترة قد تأتي على الفصحى دون الأفصح من اللغة، وقد يكون الوجه الإعرابي لها أقل شهرة من الوجه الإعرابي لما أُجمع عليه من القراءات ولكن ذلك لا ينفي تواترها وصحة سندها .

ثانياً: رد ابن جرير لبعض القراءات قام على منهج علمي معتمد لديه، إلا أنه غير صحيح في ما وصل إليه من نتائج .

(١) أبو البرهسَم الحِمَصِيُّ المقرئ، قيل: اسمه عمران بن عثمان الزُّبَيْدِيُّ، وقيل: الحضرميُّ، صاحب القراءة الشاذة . ينظر: غاية النهاية (١/٦٠٤) تاريخ الإسلام (٤/٢٥٩).

(٢) ينظر: الدر المصون (٥/١٧٥).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٤١٦).

(٤) ينظر: الكشاف (٢/٧٠).

ثالثاً: جهل الزمخشري بعلمي القراءة والأصول جعله يعتقد أنّ القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً .

رابعاً: ابن عامر من أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة، فلا يسوغ الطعن بقراءته .

خامساً: قد يأتي من القراءات السبعة من كان أقل قياساً وأقل شهرة في الإعراب مما هو مجمع عليه من القراءات الأخرى، ولكن ذلك لا يتعارض مع صحة سندها أو تواترها، ولا يكون قادحاً فيها، أو مانعاً من القراءة أو الاستشهاد بها .

سادساً: إنّ الشاذ في العربية إذا قبله القياس وجاء ممن تحسن عربيته، فيحسّن الظنُّ بقائله؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها وعفا رسمها .

سابعاً: دار خلاف النّحاة في هذه القراءة على أنهم جعلوا ورود الشاهد الشعري المجهول دليلاً على صحة القرآن، ولو جعلوا ورود القراءة دليلاً على صحة الشاهد لكان أولى؛ لأن القواعد والشواهد النحوية هي من تُعرض على القراءات لتُقاس صحتها، وليس العكس .

المبحث السادس

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ الأعراف: ١١١ .

تأصيل القراءة:

وَعِي نَفَرٌ أَرْجِيئُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلًا
وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَازَ وَاكْسِرَ لِغَيْرِهِمْ وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَبِيبٍ لِتَوْصَلًا

اختلف القراء في كلمة (أَرْجِيئُهُ) على ستة أوجه للقراءة: ثلاث مع الهمز، وثلاث مع عدمه، فأما الثلاث التي مع الهمز فأولها قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر: أَرْجِيئُهُ بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو، ووجهه أنه أمر من (أرجأت الأمر) إذا أخرجته، فالأصل فيه الهمز، والهاء أصله الضم وأن يتصل به واو بعده، فأجراه على الأصل في إلحاق الواو؛ لأنه جعل الهاء فاصلاً بين الساكنين فلم يجتمعا. الثانية قراءة أبي عمرو: أَرْجِيئُهُ كما تقدم إلا أنها لم يَصِلْهَا بواو أي قرأها بالاختلاس، ووجهه أنه جرى على الأصل في إثبات الهمز وضم الهاء. الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: أَرْجِيئُهُ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة من غير صلة، ووجهه أنه لما رأى أن هذه الهمزة يجوز أن تخفف فتصير إلى الياء، أجراها غير مخففة كمجراها مخففة، فكسر الهاء بعدها كما يكسرها بعد الياء كقول النابغة^(١):

كَلَيْنِي لَهْمُ يَا أُمَيْمَةَ نَأْصِبُ وَلِيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

(١) ينظر: ديوان النابغة (ص: ١٣)، الكتاب (٢/٢٠٧)، همع الهوامع (٢/٩١).

ويجوز أن ابن ذكوان إنما كسر الهاء مع إثبات الهمز لكسرة الجيم ولم يعتد بالساكن الذي هو الهمز لكونه ساكناً، كما قلبوا الواو في (قَيْيَة) ياء، لكسرة القاف وإن كان بينهما ساكن، فإنَّ الأصل (قَيْوَة) .

وأما الثلاث التي مع غير الهمز: فأولها قراءة عاصم وحمزة: أَرْجَهْ بكسر الجيم وسكون الهاء وصلاً ووقفاً، ووجهه أنه أمر من أَرَجَيْتَ، واسكن هاء الضمير على تشبيه المنفصل بالمتصل، فأشبهه (جه) من (أرجه) كـ(إبل) فاسكن الأوسط وهو الهاء كما سكن الأوسط من (إبل).

الثانية: قراءة الكسائي وورش عن نافع: أَرْجَهِي بهاء متصلة بياء، وقد كسرت الهاء لكسرة ما قبلها، وثبتت الياء لأنه تحرك ما قبلها فلا موجب لحذفها .
الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء، ووجهه أنه أمر من أَرَجَيْتَ، ثم ألحق الهاء الضمير المفعول به، وكسرت الهاء لكسرة ما قبلها، ولم يلحق بالكسرة ياء واكتفي بالكسرة عن الياء^(١).

الطَّعْنُ:

طعن النحويون في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر، فقال ابن مجاهد: "وَقَوْلُ ابْنِ ذَكْوَانَ هَذَا وَهَمْ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ لَا يَجُوزُ كَسْرُهَا وَقَبْلَهَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةً أَوْ كَسْرَةً وَأَمَّا الْهَمْزُ فَلَا"^(٢)، وقال أبو علي: "وكسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسره"^(٣)، وجاء عن الزجاج: "فأما من قرأ أَرْجَهْ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ فَلَا يَعْرِفُهَا الْحَذَاقُ بِالنَّحْوِ"^(٤).

(١) ينظر: حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٢٩٠)، الموضح (ص: ٣٣٩) وما بعدها، الدر المصون (٥/ ٤٠٩) وما بعدها.

(٢) السبعة في القراءات (ص: ٢٨٨).

(٣) الحجة للفارسي (٤١/٣) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٦٥).

وَنَقَلَ أَبُو حِيَانَ عَنِ الْحَوْثِيِّ^(١) قَوْلَهُ: وَمَنْ الْقُرَاءِ مَنْ يَكْسِرُ مَعَ الْهَمْزِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْهَمْزَ حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ فَلَيْسَ قَبْلَ الْهَاءِ مَا يَفْتَضِي الْكَسْرَ^(٢).

وجه الطعن:

لِأَنَّ الْكَسْرَ لَا يَجُوزُ فِي الْهَاءِ إِلَّا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ غَيْرُ الْيَاءِ فَلَا .

دراسة الطعن:

نسب ابن عطية هذه القراءة لابن عامر، ونسبته القراءة لابن عامر ليس بجيد لِأَنَّ الَّذِي رَوَى ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ ابْنُ ذُكْوَانَ لَا هِشَامٌ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ فَيَقُولَ وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذُكْوَانَ^(٣) .

وقد اعتذر النحاة عن رواية ابن ذكوان، بأن الهمز لم يعتد به حاجزاً؛ لقبوله الإبدال فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة، أو كأنها بعد ياء ساكنة في التقدير لو أبدلت الهمزة ياء، وقد ضعف أبو شامة هذا الاعتذار من وجوه:

الأول: إن الهمز معتد به حاجزاً بإجماع في "أنبئهم ونبئهم" والحكم واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم.

الثاني: إنه كان يلزمه صلة الهاء؛ إذ هي في حكمه كأنها قد وليت الجيم.

الثالث: إن الهمز لو قلب ياء لكان الوجه المختار ضم الهاء مع صريح الياء؛

(١) الْحَوْثِيُّ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْعَلَّامَةِ، نَحْوِيُّ مِصْرَ، صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْأُدُسِيِّ، وَتُوِّفِيَ: سَنَةَ (٤٣٠هـ) . ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٢١)، الأعلام للزركلي (٢٥٠/٤).

(٢) البحر المحيط (١٣٥/٥) .

(٣) المصدر السابق .

نظراً إلى أنّ أصلها همزة فكيف بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة^(١) (أي أنّ كسر الهاء مع وجود الهمز هو من باب الأولى) .

وذكر الألويسي أنّ قول أبو شامه ليس بشيء في ظل تواتر الرواية وثبوتها كلغة محكية عن العرب^(٢) .

وردّ الشهاب^(٣) على من منع رواية ابن ذكوان بكسر الهاء بعد الهمز بوجهين: الأول: إنه يمكن أن يكون الهمز الساكن حاجز غير حصين فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة فكُسرت .

الثاني: إنّ الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة فكأنها وليت ياء ساكنة فلذا كسرت^(٤) .

وذكر أبو حيان أنّ ما ذهب إليه الفارسيّ وعيّره من غلط هذه القراءة، وأنّها لا تجوز قول فاسد؛ لأنّها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة وتلقّتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربيّة، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصّحيحة لأنّها قابلة للتغيير بالإبدال والحرف بالنقل وعيّره فلا وجه لإنكار هذه القراءة^(٥) .

(١) إبراز المعاني (ص: ١١١) .

(٢) روح المعاني (٢٣/٥) .

(٣) هو أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، أبو سعيد، قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، توفي سنة (١٠٦٩هـ) . ينظر: الاعلام للزركلي (١/٢٣٨) .

(٤) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤/٢٠٢) .

(٥) البحر المحيط (٥/١٣٥) .

الخلاصة:

أولاً: رواية ابن ذكوان قراءة متواترة تلقتها الأمة بالقبول فما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ فلا بد من جوازه والمصير إليه.

ثانياً: غلط الرواية من حيث وجهها في اللغة غير قائم لما ثبت من أنّ لها توجيهاً صحيحاً في العربية .

المبحث السابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ الأنفال:

.٥٩

تأصيل القراءة:

وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فَشَا عَمِيمًا وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ كَحَلًّا
وَأَنَّهُمْ افْتَحَ كَافِيًا.

وَيَحْسَبُ كَسْرُ السَّيْنِ مُسْتَقْبَلًا رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُوَصَّلًا

وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة بياء الغيبة وفتح السين (ولا يحسبن)، ووجهه أن
(الذين كفروا) فاعل (يحسبن)، وقوله: (سبقوا) المفعول الثاني، والمفعول الأول محذوف
تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا .
ويحوز أن يكون على إضمار (أن) المخففة من الثقيلة، كأنه قال: ولا يحسبن
الذين كفروا أن سبقوا، فلا نحتاج عندها إلى إضمار المفعول الأول لأنَّ (أن سبقوا)
يقوم مقام المفعولين.

ويحوز أن يكون في (يحسبن) ضمير النبي ﷺ، كأنه قال: ولا يحسبن النبي الذين
كفروا، فتكون (الذين كفروا) مفعولاً أول، و (سبقوا) مفعولاً ثانياً .
وقرأ شعبة بناء الخطاب وفتح السين (ولا تحسبن)، ووجهه أنه خطاب النبي ﷺ،
و (الذين كفروا) مفعول أول، و (سبقوا) مفعول ثان .

وقرأ الباقر بناء الخطاب وكسر السين (ولا تحسبن)، ووجهه ذات الوجه
السابق، والكسر والفتح في السين لغتان .

وقرأ ابن عامر وحده بفتح الألف من (أنهم)، على إضمار اللام وحذفها، وهو

متعلق بما قبله تعلق المفعول له، والتقدير: لا يحسن الذين كفروا سبقوا؛ لأنهم لا يفوتون .

وقرأ الباكون بكسر الألف (إنهم)، على الاستئناف والقطع عما قبله ^(١).

الطعن :

يتفرع الطعن في هذه الآية إلى شقين:

الأول: قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم بالياء مع فتح السين في (ولا يحسن)، خرجها الزمخشري ونقل توجيهها على حذف المفعول إما الضمير وإما (أنفسهم)، وإما على حذف (إن)، وإما أن الفعل (يحسن) واقع على (أنهم لا يعجزون) على أن (لا) صلة، و(سبقوا) في موضع (حال) يعني سابقين أو مفلتين هارين، وعلى ولا يحسن قتيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا، ثم ذكر أن هذه الأقاويل كلها متمحّلة ^(٢)، وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة ^(٣)، وزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أن القراءة بالياء لحن لا تحل القراءة به، ولا تسمع لمن عرف الإعراب أو عرفه . قال أبو حاتم: لأنه لم يأت ل " يحسن " بمفعول وهو يحتاج إلى مفعولين ^(٤).

الثاني: قراءة ابن عامر في فتح الألف من (أنهم)، واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم

هذه القراءة ^(٥).

وجه الطعن:

(١) ينظر: الحجة لابن خالويه (ص: ١١٧)، الكشف للقيسي (١/٤٩٤)، الموضح (ص: ٣٦٤)، النشر (٢/٢٧٧).

(٢) تمحل أي اختال، فهو متمحل. ينظر: لسان العرب: فصل الميم (١١/٦١٩)، تاج العروس: مادة محل (٣٠/٣٩٣).

(٣) ينظر: الكشاف (٢/٢٣١).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/١٠٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط (٥/٣٤٢).

أولاً: في قراءة (ولا يَحْسَبَنَّ)، وصف الزمخشري أوجه الاحتجاج لهذه الآية بأنها أقاويل متمحّلة، وقال أبو حاتم: "لأنه لم يأت ل(يَحْسَبَنَّ) بمفعول، وهو يحتاج إلى مفعولين^(١) واختار أبو عبيد الكسر لأنّ الفتح يخالف لفظ الأثر في الحديث الشريف: عن لقيط بن صبره قال: كنت وافد بني المنتفق إلى رسول الله - ﷺ - فبينما نحن عنده إذ روح الراعي غنمه، فقال له رسول الله - ﷺ -: "ما أولدت" قال: بهممة قال: «اذبح مكانها شاة»، ثم قال: "لا تحسبن" - ولم يقل لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها - قال أبو عبيد: بالكسر نقرأها في القرآن كله اختياراً لما حفظ عن رسول الله - ﷺ - من لغته وإتباعاً للفظه والله أعلم^(٢).

ثانياً: في قراءة فتح الألف لابن عامر في (أنهم) كان وجه الاستبعاد أنها تعليل للنهي أي: لا تَحْسَبَنَّهم فائتين لأنهم لا يُعْجِزُونَ، أي: لا يقع منك حساباً لقولهم لأنهم لا يُعْجِزُونَ، وإمّا على أنها بدلٌ من مفعول الحساب^(٣).

دراسة الطعن:

إن ما ذكره الزمخشري من تفرد حمزة بالقراءة بالياء في (ولا يحسبن) هي تهمة غير صحيحة بل وافقه بها ابنُ عامرٍ وهو من العرب الذين سبّوا اللحن^(٤)، ومن أسنّ القراء وأعلاهم إسناداً، ووافقه كذلك عاصمٌ في رواية حفص، ثم هي كذلك قراءة أبي جعفر المدني شيخ نافع، وأبي عبد الرحمن السلمي، وابن محيصن^(٥)،

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٧٧/١).

(٢) إبراز المعاني (ص: ٣٧٧)، والحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣٥/١)، و الحاكم في المستدرک

(٢٥٣/٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٢/٢) ولم يذكر الحاكم شكوى الرجل امرأته للرسول ﷺ.

(٣) ينظر: الدر المصون (٥/٦٢٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٥/٣٤٢).

(٥) هو عُمر بن عبد الرحمن بن محيصن القرشي السهمي بالولاء، أبو حفص المكي، قارئ أهل مكة.

ومنهم من قال اسمه: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن. روى عن: أبيه عبد الرحمن بن محيصن، وعطاء

والأعمش^(١)، والحسن البصري، وابن أبي ليلى^(٢).

وقد ردّ عليه أبو حيان بقوله: إنّنا بالنظر إلى الموضوعين من قراءة حمزة على قول الزمخشري في أنّ الفعل "لا يحسبن" واقع على "أنهم لا يُعجزون" وتكون "لا" صلة، لا يتأتى على قراءة حمزة، فإنّ حمزة يقرأ بكسر الهمزة ولو كان واقعاً عليه لفتح (أن) ولم يفتحها من السبعة إلاّ ابن عامر التي استبعدها أبو عبيد وأبو حاتم ولا استبعاد فيها لأنّها تعليل للنهي.

وقد ذكر النحاس أن طعن أبي حاتم والنحويين في القراءة بالياء وتلحينها فيه تحامل شديد، والقراءة تجوز ويكون المعنى: ولا يحسبن من خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدم، إلاّ أنّ القراءة بالتاء أبين^(٣).

والكسر، والفتح في السين لغتان مشهورتان و(حسب) من الأفعال التي تُكسر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع منها^(٤)، وقد جاء القرآن على عدة لغات من لغات العرب والفتح هو الجاري على القياس؛ لأن ماضيه مكسور السين، والغالب على الأفعال التي ماضيها، كذلك أن مستقبلها بالفتح كـ "علم

بن أبي رباح، ومحمد بن قيس بن مخزومة، توفي سنة ١٢٣ هـ . ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(٢١/٤٢٩)، الأعلام للزركلي (٦/١٨٩) .

(١) هو سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْكَاهِلِيُّ، الْإِمَامُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، شَيْخُ الْمُفَرِّغِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ،

الكَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوَيْتِيُّ، الْحَافِظُ، مَاتَ الْأَعْمَشُ سَنَةَ ١٤٧ هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء

(٦/٢٢٧)، الأعلام للزركلي (٣/١٣٥).

(٢) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، الْعَلَامَةُ، الْإِمَامُ، مُفْتِي الْكُوفَةِ، وَقَاضِيهَا، أَبُو عَبْدِ

الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، الْكُوَيْتِيُّ. فِي سَنَةِ ١٤٨ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣١٠)، الأعلام

للزركلي (٦/١٨٩) .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٤٧٧).

(٤) شذا العرف في فن الصرف (ص: ٢٦) .

يَعْلَم" ، و "شَرِبَ يَشْرَب" ، وأما إتيان المستقبل بالكسر كالماضي فخارج عن القياس، ولم يأت إلا في أفعال يسيرة منها (حَسِبَ وَنَعِمَ وَبَيْسَ)، وذلك قال الشاطبي رحمة الله: (ولم يلزم قياساً مؤصلاً) أي أصلته العرب وعلماء العربية، وفاعل يلزم ضمير يرجع على يحسب؛ أي: لو لزم القياس - أي أعملنا القياس - لكانت سينه مفتوحة؛ لأن فتح السين هو الوجه الموافق لأصول العربية والقياس^(١)، وبما أن اللغتين مشهورتان، فلصاحب الاختيار أن يتبع ما هو راجح عنده.

وأما في قوله تعالى: {إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ} قرأ ابن عامر بالفتح، والباقون بالكسر. فالفتح: إمَّا على حَذْفِ لامِ العلة، أي: لأنهم. وإمَّا على أنها بدلٌ من مفعول الحسبان.

ونقل السمين قول أبي البقاء: "إنه متعلقٌ بتحسب: / إمَّا مفعولٌ أو بدلٌ من (سَبَقُوا)، وعلى كلا الوجهين تكون (لا) زائدةً. وهو ضعيفٌ لوجهين: أحدهما: زيادة لا، والثاني: أن مفعول (حَسِبَ) إذا كان جملةً وكان مفعولاً ثانياً كانت (إن) فيه مكسورة لأنه موضعُ ابتداءٍ وخبر" ^(٢).

وقد ذكرنا أنه لا استبعاد في قراءة ابن عامر لأنها تعليل للنهي، أي: لا تحسبنهم فائتين لأنهم لا يعجزون، أي لا يقع منك حسبان لفوتهم لأنهم لا يعجزون، أي: لا يفوتون ^(٣).

ورد النحاس على طعن أبي عبيد في القراءة فقال: "قال أبو عبيد: وإنما تجوز على أن يكون المعنى ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون. و الذي ذكره أبو

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٣٧٧).

(٢) ينظر: الدر المصون (٥/ ٦٢٥).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤/ ٦٤٧).

عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين، لا يجوز حسبت زيدا أنه خارج إلا بكسر إن، وإنما لم يجر لأنه في موضع المبتدأ كما تقول: حسبت زيدا أبوه خارج، ولو فتحت لصار المعنى حسبت زيدا خروجه، وهذا محال، وفيه أيضا من البعد أنه لا وجه لما قاله يصحّ به معنى إلا أن تجعل "إلا" زائدة، ولا وجه لتوجيه حذف في كتاب الله ﷻ إلى التطوّل بغير حجة يجب التسليم لها، والقراءة جيدة على أن يكون المعنى لأنهم لا يعجزون^(١).

وهذا يعني أنّ قراءة ابن عامر هي على حذف لام التعليل، فالجملة في تأويل مصدر هو علة للنهي .

الخلاصة:

أولاً: إنّ القراءة متواترة قرأ بها ابن عامر، ووافقه بها أعلام من القراء، ولو انفرد بها لكفى لأنه من العرب الذين سبّقوا اللحن، ومن أسنّ القراء وأعلامهم إسناداً .
ثانياً: إنّ هذه القراءات قد ذكر لها النّحاة وجهاً جيداً في العربية فلا التفات إلى الطعن فيها.

ثالثاً: إنّ كلا القراءتين بالفتح أو الكسر في (أنهم) مفيدة لكون الجملة تعليلية.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢ / ١٠٢)

المبحث الثامن

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف: ٢٣.

تأصيل القراءة:

وَهَيْتَ بِكَسْرِ أَصْلُ كُفُوٍ وَهَمْزُهُ لِسَانٌ وَضَمُّ التَّاءِ لِيَا وَخُفُّهُ دَلَالَةٌ
قرأ نافع وابن ذكوان (هَيْتَ لَكَ) بكسر الهاء وإسكان الياء وفتح التاء، على أن
هيت بمعنى (هَلُمَّ) وهو من الأسماء التي سميت بها الأفعال، وإنما فتح حتى لا يكون
هناك التقاء للساكين وأولهما الياء ففتح الآخر وهو التاء كما في (كَيْفَ)، وفتح التاء
على المخاطبة من المرأة ليوسف عليه السلام على معنى الدعاء له والاستجلاب له إلى
نفسها.

وقرأ ابن كثير (هَيْتُ لَكَ) بفتح الهاء وإسكان الياء وضم التاء، وضم التاء على
الإخبار من المرأة عن نفسها بالإتيان ليوسف، دل على ذلك قراءة من همز وهي قراءة
هشام لأنه يجعله من (تهيات لك) تخبر عن نفسها أنها متصنعة له متهيئة.
وقرأ هشام عن ابن عامر (هَيْتَ لَكَ) بكسر الهاء والهمز بدل الياء وفتح أو ضم
التاء، والفتح هو الأكثر شهرة عنه، ووجهاً كما أشرنا إليه أنه من (تهيات لك)
بإخبار المرأة عن نفسها.

وقرأ الباقر (هَيْتَ لَكَ) بفتح الهاء وإسكان الياء وفتح التاء، ووجهه أنها ثلاث
لغات في هذه الكلمة وكلها بمعنى (هلم)، والكلمة مبنية على ما سبق؛ لأنها
اسم سمي به الفعل، ويجوز فيها الثلاث حركات لالتقاء الساكنين، فالفتح ككَيْفَ،

والضم كحيثُ، الكسر كجَيْرٍ، والضم والكسر في الهاء لغتان^(١).

الطَّعن:

جاء في الحجة للفارسي: "وقال الحلواني عن هشام (هَيْتَ لَكَ) مهموز بكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان"^(٢).

وقال في موضع آخر: "وأما ما رواه الحلواني عن هشام (هَيْتَ) مهموزاً بفتح التاء وكسر الهاء، فهو يشبه أن يكون وهماً من الراوي لأنَّ الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهياً لها"^(٣).

وأنكر أبو عمرو والكسائي هذه القراءة بهمز الياء وضم والتاء، فذكر أبو عمرو أنها باطلة^(٤)، ولم يكن الكسائي يحكيها عن العرب^(٥).

وجه الطعن:

قراءة هشام عن ابن عامر وهم عند النحويين؛ لأن فتح التاء يكون على الخطاب فيكون الخطاب فيه ليوسف عليه السلام، فوجب أن يكون اللفظ (قالت هَيْتَ لي)، أي تهيات لي يا يوسف، وهو كذلك يخالف المعنى؛ لأنه كان يفر منها ويتباعد

(١) ينظر: السبعة (ص: ٣٤٧)، الكشف (٨/٢)، الموضح (٤١٩) .

(٢) الحجة للفارسي (٢٦٩/٣).

(٣) المصدر السابق (٢٩٩/٣) .

(٤) قال الداني: قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: شهدت أبا عمرو وسأله أبو أحمد = أو أحمد = وكان عالماً بالقرآن كان لألاء، ثم كبر، فقعد في بيته، فكان يؤخذ عنه القرآن، ويكون مع القضاة، فسأله، عن قول من قال: "هَيْتُ لَكَ" بكسر الهاء، وهمز الياء. فقال: أبو عمرو: ينسى، إي: باطل، جعلها، "فعلت" من "تهيات"، فهذا الخندق، فاستعرض العرب حتى تنتهي إلى اليمن، هل تعرف أحداً يقول: "هَيْتُ لَكَ"؟ . ينظر: جامع البيان (٢٩/١٦) .

(٥) قال الداني: حدثني الحارث، قال: حدثنا القاسم، قال: لم يكن الكسائي يحكي: "هَيْتُ لَكَ" عن العرب . ينظر: جامع البيان (٢٩/١٦).

عنها وهي تراوده وتطلبه، فكيف تخبره عن نفسه أنه تهيأ لها^(١).

دراسة الطَّعن:

هذه القراءة هي من رواية الحلواني وحده من جميع طرقه عن هشام، وقد اختلف أهل النحو في أصل هذه اللفظة من قوله: { هَيْتَ لَكَ } هل هي عربية أم معربة، على أقوال:

- ١ - قال السُّدي^(٢): معربة من القبطية بمعنى هلمَّ لك .
- ٢ - وقال ابن عباس والحسن: من السريانية.
- ٣ - وقال أبو زيد الأنصاري^(٣): هي من العبرانية وأصلها هَيْتَلَخ، أي: تعال، فأعربه القرآن.
- ٤ - وقال الكسائي والفراء^(٤): هي لغة حَوْرانية وقعت إلى أهل الحجاز فتكلموا بها ومعناها تعال .
- ٥ - والجمهور على أنها عربية، قال مجاهد: هي كلمة حَثُّ وإقبال ولها خمس قراءات مشهورة في السبع^(٥).

وقراءة هشام عن ابن عامر «هيت»، بكسر الهاء والهمز، تحتمل أن تكون من

(١) ينظر: الكشف (٩/٢).

(٢) هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ابْنُ أَبِي كَرِيمَةَ، الْإِمَامُ، الْمَفْسَّرُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْحِجَازِيُّ، ثُمَّ الْكُوَيْتِيُّ، الْأَعْوَرُ، السُّدِّيُّ، أَحَدُ مَوَالِي قُرَيْشٍ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً . ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٦٤)، الأعلام للزركلي (٣١٧/١) .

(٣) هو أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ بْنِ بَشِيرِ الْإِمَامِ، الْعَلَّامَةُ، حُجَّةُ الْعَرَبِ، أَبُو زَيْدٍ، ابْنُ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، الْبَصْرِيِّ، النَّحْوِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، تُوفِّيَ: سَنَةَ ٢١١ هـ . ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٣٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٩٤) .

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٠/٢) .

(٥) ينظر: البحر المحيط (٦/٢٥٦)، الدر المصون (٦/٤٦٣) .

هاء الرجل يهيه إذا أحسن هيئته - على مثال جاء يجيء - ويحتمل أن يكون بمعنى تهيأت، كما يقال: فئت وتفيأت بمعنى واحد، قال الله عَلَيْكَ: ﴿يَنْفَعِيوْا ظِلَالَهُ﴾ [النحل: ٤٨] وقال: ﴿حَقَّ نَفْسِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] ^(١).

ويحتمل في قراءة مَنْ كسر الهاء وضَمَّ التاء، أن تكون فيه اسم فعلٍ بُيِّتَ على الضمِّ كحَيْثُ، وأن تكون فعلاً مسنداً لضمير المتكلم مِنْ هاء الرجل يهيه كجاء يجيء وله حينئذ معنيان: أحدهما أن يكون حسن الهيئة، والثاني: أن يكون بمعنى تهيأ، وجوز أبو البقاء أن تكون (هَيْتُ) من: هاء يهء، كشاء يشاء ^(٢).

وطَعْنُ النحويون في قراءة هشام بالهمز على فتح التاء على أن فتح التاء سيكون من باب الخطاب من يوسف للمرأة، والخطاب في سياق الآية هو من المرأة ليوسف.

فجاء في المشكل: " وَيَبْعَدُ الْهَمْزُ مَعَ كَسْرِ التَّاءِ لِأَنَّ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخَاطَبَهَا فَيَكُونُ التَّاءُ لِلخَطَابِ هَا إِثْمًا هِيَ دَعْتُهُ وَخَاطَبْتَهُ فَلَا يَحْسُنُ مَعَ الْهَمْزِ إِلَّا ضَمُّ التَّاءِ وَلَوْ كَانَ الخُطَابُ مِنْ يُوسُفَ لَقَالَ هَيْتَ لِي عَلَى الإخْبَارِ عَن نَفْسِهِ وَذَلِكَ لَا يَقْرَأُ بِهِ " ^(٣)

وَقَالَ الدَّائِي فِي جَامِعِ البَيَانِ: (وَمَا رَوَاهُ الخُلَوَانِيُّ مِنْ فَتْحِ التَّاءِ مَعَ الْهَمْزَةِ وَهُمْ لَكُونِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِذَا هُمَزَتْ صَارَتْ مِنَ التَّهْيِيءِ، فَالتَّاءُ فِيهَا ضَمِيرُ الفَاعِلِ المُسْنَدُ إِلَيْهِ الفِعْلُ، فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ضَمِّهَا) وَهَذَا القَوْلُ تَبَعَ فِيهِ الدَّائِي مَا ذَكَرَهُ الفَارِسِيُّ فِي كِتَابِهِ الحُجَّةِ.

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٢٣٣/٣).

(٢) ينظر: الدر المصون (٤٦٤/٦).

(٣) مشكل إعراب القرآن (٣٨٣/١).

(٤) جامع البيان (١٢٢٧/٣).

وقال أبو البقاء: "والأشبه أن تكون الهمزة بدلاً من الياء، أو تكون لغةً في الكلمة التي هي اسم للفاعل، وليست فعلاً؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف عليه السلام، وهو فاسدٌ لوجهين، أحدهما: أنه لم يتهيأ لها وإنما هي تهيأت له. والثاني: أنه قال لك، ولو أراد الخطاب لكان هئت لي" ^(١).

وقد أُجيب عن هذه الإشكالات بأنّ المعنى: تهيأ لي أمرُك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوّة به في كل وقت، أو يكون المعنى: حسنتُ هيئتك.

و(لك) بعد (هئت) يتعيّن فيها أن يكون الخطاب من المرأة ليوسف، كما أنّ (لك) متعلّقٌ بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك، كما في (سقياً لك ورعياً لك). وذكر السمين: أنّ اللام متعلّقةٌ بمحذوف على كل قراءة إلا قراءةً ثبت فيها كونها فعلاً، فإنها حينئذٍ تتعلّقُ بالفعل، إذ لا حاجة إلى تقديرٍ شيءٍ آخر.

وقول أبو البقاء: "إنّ الهمزة بدلٌ من الياء"، هذا عكسٌ لغة العرب إذ قد عُهد أنهم يُبدلون الهمزة الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: بير وذيب، ولا يقبلون الياء المكسور ما قبلها همزةً نحو: ميل وديك، وأيضاً فإنّ غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء كقراءة نافع وابن ذكوان محتملةً لأنّ تكون بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام. ونقل السمين عن الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسين بن الحسين بن محمد الفارسي ^(٢) قوله: "والقراءة صحيحة، وزاويها غير واهم، ومعناها تهيأ لي أمرُك؛ لأنّها ما كانت تقدر على الخلوّة به في كلِّ وقتٍ، أو

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٧٢٨).

(٢) محمد بن الحسين الفارسي النحوي، أبو الحسين، أحد أفراد الدهر، وأعيان العلم وأعلام الفضل. وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي علي بن أحمد الفارسي، ومنه أخذ، وعليه درس، مات سنة ٤٢١ هـ.

ينظر: يتيمة الدهر (٤/٤٤٤)، المحمدون من الشعراء وأشعارهم (ص: ٧١).

حَسُنْتَ هَيْتُكَ" (١).

ولابد من العلم بأنَّ القراءة التي استشكلها الفارسي هي المشهورة عن هشام، وأما ضمُّ التاءِ فغيرُ مشهورٍ عنه، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ، وَمَنْ تَبِعَهُ، فِي وَهْمٍ وَغَلَطِ الرَّائِي، فَالْحُلُوانِيُّ ثِقَّةٌ كَبِيرٌ حُجَّةٌ خُصُوصًا فِيمَا رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ وَقَالُونَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا عَلَى زَعْمِ مَنْ زَعَمَ، بَلْ هِيَ رِوَايَةُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ (٢) عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ أَنَّ الْحُلُوانِيَّ عَنْ هِشَامٍ قَدْ رَوَى مِنْ جَمِيعِ طَرِيقَةِ الْهَمْزِ مَعَ فَتْحِ التَّاءِ، وَلَمْ يَذْكَرْ كُلَّ مَنْ أَلْفَ فِي الْقِرَاءَاتِ مِنَ الْمَغَارِبَةِ سِوَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَنْ هِشَامٍ وَبِهَا قَطَعَ الدَّانِي فِي التَّيْسِيرِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا مَكِّي، وَالْمَهْدَوِيُّ، ابْنُ شَرِيحٍ (٣)، وَصَاحِبُ الْعِنَانِ (٤)، وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ عَلَيْهَا الْعِرَاقِيُّونَ عَنْ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلُوانِيِّ وَلَمْ يَذْكَرُوا سِوَاهَا .

وقد جَمَعَ الشَّاطِئِيُّ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَنْ هِشَامٍ فِي قَصِيدَتِهِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ كِتَابِهِ لِتَحَرِّيِ الصَّوَابِ، لِأَنَّ الضَّمَّ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِهِ فِي الشَّاطِئِيَّةِ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا لُغَاتٌ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى هَلَمَّ، وَكَيْسَتْ فِي

(١) ينظر: الدر المصون (٦/٤٦٥)

(٢) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي الإمام، عالم أهل الشام، أبو العباس الدمشقي، الحافظ، مؤلف بني أمية، مات في شهر محرم، سنة ١٩٥ هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٢١١)، الأعلام للزركلي (١٢٢/٨).

(٣) هو محمد بن شريح بن أحمد الرعيبي الإشبيلي، الإمام، شيخ الفراء، أبو عبد الله مصنف كتاب (الكافي)، مات سنة ست وسبعين وأربع مائة، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٥٥٤)، غاية النهاية (١٥٣/٢).

(٤) هو أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري المقرئ النحوي الأندلسي السرقسطي؛ كان إماماً في علوم الآداب ومتقناً لفن القراءات، وصنف كتاب العنوان في القراءات، واختصر كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، توفي سنة ٤٥٥ هـ، ينظر: معجم الأدباء (٢/٦٦٢)، تاريخ الإسلام (١٠/٥٧)، الأعلام للزركلي (١/٣١٣).

شَيْءٍ مِنْهَا فِعْلاً، وَلَا التَّاءُ فِيهَا ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ وَلَا مُخَاطَبٌ^(١)، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ: وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ اسْمٍ، كَمَا اشْتَقُّوا مِنَ الْحَمْدِ نَحْوَ سَبْحَلٍ وَحَمْدَلٍ، وَلَا يَبْرُرُ ضَمِيرُهُ لِأَنَّهُ اسْمٌ فِعْلٌ، بَلْ يَتَبَيَّنُ الْمُخَاطَبُ بِالضَّمِيرِ الَّذِي يَتَّصِلُ بِاللَّامِ نَحْوَ هَيْتَ لَكَ وَلَكَ وَلَكُمْ وَلَكُنَّ^(٢).

وأما ما جاء من إنكار أبو عمرو والكسائي في القراءة بالهمز وضم التاء، فهي قراءة قد استحسناها بعض أهل اللغة والأداء، بل أنهم لم يجيزوا الهمز إلا على وجه الضم في التاء، واحتجوا لها على أنها (فعلت) من (الهيئة) والتاء ضمير الفاعل المسند إليه الفعل، قال بذلك القيسي^(٣)، والفارسي^(٤).

الخلاصة:

أولاً: إنَّ قراءة هشام عن ابن عامر من طريق الحلواني هي قراءة صحيحة وراويها غير واهم، والحلواني قد ثبت له أنه حجّة وثقة في القراءة .
ثانياً: إنَّ الحلواني عن هشام قد روى من جميع طرق الهمز مع فتح التاء، وهذه القراءة التي وقع فيها الاستشكال هي المشهورة عن هشام، ولم يذكر المغاربة ولا العراقيون غيرها في مؤلفاتهم، واثبت ذلك الفارسي في الحجّة وأنها أكثر اللغات برغم أنه لم يقبلها ولم يقنع بها^(٥)، وما ذلك إلا لأنها خالفت القياس عنده، فأنحى على القراءة باللائمة .

ثالثاً: إنَّ جميع ما ورد في هذه الكلمة من قراءات مختلفة، هي كلها لغات

(١) ينظر: الدر المصون (٤٦٥/٦)، النشر (٢٩٣/٢).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢٥٦/٦).

(٣) ينظر: الكشف (٨/٢)، مشكل إعراب القرآن (٣٨٣/١).

(٤) ينظر: الحجّة للفارسي (٢٩٧/٣).

(٥) ينظر: الحجّة للفارسي (٢٩٧/٣).

صحيحة في الكلمة .

رابعاً: إنّ قراءة هشام عن ابن عامر، هي لغة ثابتة وعلى وجه صحيح مستساغ في العربية، فهي على معنى: تَهَيَّأْ لِي أَمْرِكْ؛ لِأَنَّهَا مَا كَانَتْ تَقْدِرُ عَلَى الْخُلُوءِ بِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، أَوْ حَسُنْتَ هَيْئُكَ.

خامساً: إنّ ما جاء في إنكار أبي عمرو لقراءة الهمز في الياء على ضم التاء لا يُلتفت إليه مع صحة وجهها في العربية، ولا شك في أنّ أبا عمرو في موقفه كقارئ يقرأ بما سمع ولا يتجاوز، إلا أنه كنعوي يختار من القراءات ما يتوافق مع المقاييس العربية، ولا يتحرّز عن رفض ما خالف ذلك^(١).

سادساً: إنّ ما جاء في إنكار الكسائي لقراءة (هئْتُ لكَ)، يرجع ربما إلى ما رجح عنده من أنّ أصل كلمة (هئْتُ) هي لفظة مُعربة من الأعجمية، فلم يذكرها من كلام العرب، فلا يُلتفت إلى إنكاره هذا لأنه من المعروف أنّ القرآن قد وردت به قراءات مشهورة ولفظها غير عربي، بل هي مُعربة كـ(جبريل، وإبراهيم) وقرأ بها الكسائي ولم ينكرها.

(١) ينظر: مواقف النحاة (ص: ١٣٩).

المبحث التاسع

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء: ٨٨.

تأصيل القراءة :

وَسَكَّنَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْقَصْرِ صُحْبَةً وَحِرْمًا وَنُجِيَ أَحْذِفُ وَثَقُلُ كَذِي صِلًا

قرأ ابن عامر وشعبة بنون واحدة مشددة الجيم، على أنّ الأصل (ننجي) بنونين، بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين فحذفت الثانية كما في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، ﴿تَظَاهَرُونَ﴾^(٢).

وقيل إنه يُحمل على أن يكون الفعل مسنداً إلى المصدر، ويكون التقدير (نجي النجاء المؤمنين) على أن يكون نجى فعلاً ماضياً لما لم يُسم فاعله، وأسند إلى مصدره وهو (النجاء) ثم نُصب المؤمنين، ولم يستحسن البعض هذا الوجه لأنه إنما يجوز في ضرورات الشعر، وأنّ البيت الذي أنشد لجرير^(٣):

وَلَوْ وَاذَتْ فُقَيْرُهُ جَرَوْ كَلْبَ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا

(١) الآية (١٥٢) من سورة الأنعام .

(٢) الآية (٨٥) من سورة البقرة .

(٣) البيت لجرير وهو: جرير بن عطية بن حذيفة الحُطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي أبو حرزه من تميم البصري، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، عاش حوالي ثمانين سنة، واختلف المؤرخون في تحديد تاريخ وفاة جرير، على أنه في الأغلب توفي سنة ١٤٤ هـ وذلك بعد وفاة الفرزدق بنحو أربعين يوماً. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٦/٧٢)، تاريخ الإسلام (٢١/٣)، (الأعلام للزركلي (١١٩/٢) .

لا يكون حجةً في هذه القراءة، فالفعل هنا مبني للمفعول، فينبغي أن يُسند إليه، كما يُسند المبني للفاعل، وإنما يُسند الفعل إلى الظروف والجار والمجرور إذا لم يُذكر المفعول به، فأما إذا ذكر لم يُسند الفعل إلى غيره؛ لأن الفعل له فهو أولى به .
 والتبس الإخفاء بالإدغام، فذكر أنّ النون مخفأة في الجيم واستبعده بعضهم كمكي بن أبي طالب؛ لأن الرواية بتشديد الجيم والإخفاء لا يكون معه تشديد، وقيل إنّ النون مدغمة في الجيم وغلّطه الكثير ومنهم الفارسي لأنّ الإدغام غلط ولا نظير له في العربية، فالنون لا تُدغم في الجيم لبعدهما، ويبيّن ذلك إسكان الياء من (بُجِّي) لأنّ الفعل إذا كان مبنيّاً للمفعول به وكان ماضياً لم يسكن آخره، وكذلك نصب المؤمنين لو كان على ما لم يسم فاعله لوجب أن يرتفع .
 وقرأ الباقر بنونين على الأصل، وسكنت الياء لأنه فعل مستقبل، وحق الياء الضم فسكنت لاستثقال الضم على الأصول، ونصبت المؤمنين بوقوع الفعل عليهم، فهي على وزن نفع مثل نكرم .

وقد كتبت في المصاحف بنون واحدة لاجتماع المثليين في الخط، ولأنّ النون الثانية تُخفى عند الجيم بلا خلاف، وكان أبو عبيد يختار في هذا الحرف مذهب أبي بكر عن عاصم كراهية أن يخالف الكتاب. ^(١)

الطَّعن:

قال ابن مجاهد: (بُجِّي الْمُؤْمِنِينَ) مدغمة وَهُوَ وَهْمٌ لَا يَجُوز ^(٢).
 وذكر الفارسي: أنّ من قرأ (بُجِّي) مدغمة هو غلط ووهم لا يجوز ^(٣).

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٤٠)، الحجة للفارسي (٣/٥٥٢)، الكشف (٢/١١٣)، الموضح (ص/٥٣٢) .

(٢) السبعة في القراءات (ص: ٤٣٠).

(٣) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٥٥٢).

وقال الزجاج عن القراءة بنون واحدة: "لَحْنٌ لا وجه له؛ لأن ما لا يُسَمَّى فاعِله لا يكون بغير فاعل، وقد قال بعضهم: بُجِّي النَّجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ. وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضَرْبَ زيداً -، تريد ضرب الضرب زيداً لأنك إذا قلت ضرب زيد، فقد علم أنه الذي ضربه ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل" (١).

وجاء عن القيسي: "كان أبو عبيد يختار القراءة بنون واحدة اتباعاً للمصحف، على إضمار المصدر يقيمه مقام الفاعل، واختار أبو عبيد أن أصله (نُنَجِّي) بنونين، والتشديد، ثم أدغم النون الثانية في الجيم وهو غلط قبيح" (٢).

وجه الطعن:

أولاً: في إدغام النون في الجيم، لا يجوز الإدغام في حرف مشدد وكيف تدغم النون في الجيم وهي مشدده أولها ساكن، ولبعد ما بين النون والجيم .
ثانياً: في إسناد الفعل إلى المصدر مع إضمار المصدر لأنَّ الفعل دلَّ عليه: إنما يجوز ذلك في ضرورة الشعر، ولأنَّ الفعل هنا مبني للمفعول فينبغي أن يُسند إليه كما يسند المبني وإنما يجوز إقامة غير المفعول به إذا لم يذكر المفعول به، فإذا ذكر لم يسند إلى غيره، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به أشد منه لسائر المنصوبات.

دراسة الطعن:

إنَّ قضية الخلاف القائمة بين النحويين في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده تظهر جلية في الخلاف على تخريج هذه القراءة، والتي تُعد من أكثر القراءات التي عسر تخريج وجهها على معظم المصنفين، وعوداً على أصل الخلاف في هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين:

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٠٣/٣).

(٢) الكشف (١١٤/٢).

أحدهما: لَا يَجُوزُ وَعَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ لِأَنَّهُ شَرِيكَ الْفَاعِلِ، فَالْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ مَتَى
وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ لَمْ يُقَمَّ غَيْرُهُ^(١).

وَالثَّانِي: نَعَمْ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ وَابْنُ مَالِكٍ، لَوْرُودِهِ فِي قِرَاءَةِ أَبُو
جَعْفَرٍ {لِيَجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}^(٢)، وَجَاءَ السَّمَاعُ فِي إِقَامَةِ الْمَجْرُورِ مَعَ
وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ^(٣):

أَتِيحَ لِي مِنْ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيَتْ الشَّرَّ مُسْتَطِيرًا
وَنَقَلَ أَبُو حِيَانَ أَنَّ الْأَخْفَشَ يَجِيزُ فِي الْمَسَائِلِ: ضَرَبَ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ زَيْدًا،
وَضَرَبَ الْيَوْمَانَ زَيْدًا، وَضَرَبَ مَكَانَكَ زَيْدًا وَأَعْطَى إِعْطَاءً حَسَنٍ أَحَاكَ دِرْهَمًا مَضْرُوبًا
عَبْدَهُ زَيْدًا^(٤).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: (أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ ضَرْبَ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ زَيْدًا وَقَتَلَ يَوْمَ أَحَاكَ،
قَالَ: هُوَ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ)^(٥)

وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ
الْمَصَاحِفَ فِي الْأَمْصَارِ كُلِّهَا كَتَبَتْ إِلَّا بَنُونَ وَاحِدَةً، ثُمَّ رَأَيْتَهَا فِي الَّذِي يَسْمَى
لِلْإِمَامِ مَصْحَفِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ أَيْضًا بَنُونَ وَاحِدًا، وَقَالَ: إِنَّمَا قَرَأَهَا عَاصِمٌ كَذَلِكَ
اتِّبَاعًا لِلخَطِّ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَحْمِلُهُ مِنْ عَاصِمٍ عَلَى اللَّحْنِ^(٦).

(١) ينظر: البحر المحيط (٤٦٢/٧).

(٢) هم الهوامع (٥٨٥/١).

(٣) البيت نسبة الدكتور سعيد الأفغاني ليزيد بن الققعاع، وذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب بدون
أن ينسبه لأحد. ينظر: شرح شذور الذهب (٢١٢/١)، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص: ٢٢٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٤٦٢/٧).

(٥) ينظر: الخصائص (٣٩٧/١).

(٦) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٥٩٩).

وقد جاء في قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم «نُجِّي» بتشديد الجيم وسكون الياء أوجهٌ متعددة:

أولها: أن يكونَ الأصل «نُجِّي» بضمِّ الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾

[الفرقان: ٢٥] وهي قراءة غير ابن كثير، قال الإمام أبو الفضل الرّازي في كتابه اللّوامح^(١): "نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ" عَلَى حَذْفِ النُّونِ الَّذِي هُوَ فَاءُ الْفِعْلِ مِنْ "نُنَزَّلَ"^(٢)،

وكما حذفت التاء الثانية في قوله ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] و﴿تَظَاهَرُونَ﴾

[البقرة: ٨٥] وبابه، وقد ذكر أبو شامة أنه من أجود ما وقف عليه في توجيه هذه القراءة، ونقل عن المهدي قوله: "ننجي المؤمنين" وهو وجه سديد غريب لا تعسف فيه، ويشهد له أيضا حذف إحدى النونين من أتجاجوني وتبشروني وتأمروني أعبد، وقراءة الجماعة ننجي بنونين الثانية ساكنة وبتخفيف الجيم من الإنجاء وقبله ونجينا من الغم بالتشديد جمعاً بين اللغتين، كما جمع بينهما في كثير من القرآن نحو:

﴿فَمَهَّلَ الْكَافِرِينَ أَمَّهُمْ رَوْدًا﴾ الطارق: ١٧، ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ

سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ﴾ محمد: ٢٠^(٣).

ولكنَّ أبا البقاء استضعفَ هذا التوجيهَ بوجهين فقال: "أحدهما: أنَّ النونَ الثانيةَ أصلٌ، وهي فاءُ الكلمةِ فَحَذَفُهَا يَبْعُدُ جَدًّا. والثاني: أنَّ حركتها غيرُ حركةِ

(١) كتاب اللوامح وقيل اسمه اللوائح، هو الذي نظمه علي بن محمد، أبو الحسن الواسطي المعروف بالديواني (٧٤٣ هـ) وسمّاه: طوابع النجوم في موافق المرسوم في القراءات الشاذة عن المشهور، بقي منه قطعة مخطوطة عن معنى حديث الأحرف السبعة، نُشرت مؤخرًا بتحقيق الدكتور حسن ضياء الدين عتر بعنوان (معاني الأحرف السبعة) طبعته دار النوادر.

(٢) ينظر: النشر (٢/٣٢٤).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٦٠١).

النون الأولى، فلا يُسْتَثْقَلُ الجمعُ بينهما بخلافِ (تَظَاهِرُونَ) ألا ترى أنك لو قلت: (تُتَحَامَى المَظَالِمُ) لم يَسْعُ حَذْفُ الثانية^(١).

وأجاب على ذلك السمين بقوله: و أمّا كونُ الثانيةِ أصلاً فلا أثر له في مَنعِ الحَذْفِ، ألا ترى أن النحويين اختلفوا في إقامة واستقامة: أي الألفين المحذوفة^(٢)؟ مع أن الأولى هي أصلٌ لأنهما عينُ الكلمة. وأمّا اختلافُ الحركةِ فلا أثر له أيضاً؛ لأن الاستتقالَ باتحادِ لفظِ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا.

الوجه الثاني: إنَّ "بُجِّي" فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وإنما سُكِّنَتْ لامُه تخفيفاً، كما سُكِّنَتْ الياء في قوله: {مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا} [البقرة: ٢٧٨] في القراءةِ الشاذة^(٣). قالوا: وإذا كان الماضي الصحيحُ قد سُكِّنَ تخفيفاً فالمعتلُّ أولى، فمنه^(٤):

إِنَّمَا شِعْرِي قَيْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلُجُلَانِ

وأُسْنِدَ هذا الفعلُ إلى ضميرِ المصدرِ مع وجودِ المفعول كقراءةِ أبي جعفرٍ {لِيَجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [الجنائفة: ١٤] والتقدير: بُجِّي النَّجَاءُ. قال أبو البقاء: "وهو ضعيفٌ من وجهين، أحدهما: تسكينُ آخرِ الفعلِ الماضي، والآخرُ

(١) إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢٨٣/١).

(٢) مذهب سيبويه أن المحذوف ألف إفعال واستفعال؛ لأنها الزائدة، ولقرنها من الطرف، ولأن الاستتقال حصل بها، ومذهب الأخفش بخلافه لأنه ذهب إلى أن المحذوف هو الأصلي. ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١٢٤/٤).

(٣) إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢٨٣/١).

(٤) البيت لوضاح اليماني وهو: عبد الله بن إسماعيل بن عبد كلال المعروف بوضاح اليمن، من أهل صنعاء من الأبناء، لقب بوضاح اليمن لجماله وقيل إنه قدم دمشق على الوليد بن عبد الملك فأحسن رده، له حكايةٌ في "اعتلال القلوب" للخرايطي في محبته لأم البنين، وله أشعارٌ مليحة. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٦/٢٧)، تاريخ الإسلام (١٧٦/٣). وذكر البيت في: العقد الفريد (٢٠٤/٦)، تهذيب اللغة (٢٦٣/١٠)، لسان العرب (١٢٣/١١).

إقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح". وقد تقدمت الإجابة عنهما.

الوجه الثالث: إنَّ الأصل: نَجِّي كقراءة العامة، إلاَّ أنَّ النونَ الثانيةَ قُلبتْ

جيمًا، وأدغمت في الجيم بعدها^(١).

وفي إدغام النون في الجيم يرى ابن مجاهد أنه وهم وغلط؛ لأنَّ النونَ لا تُدغم في الجيم وإِنَّمَا خفيت لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ تخرج من الخياشيم فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ولأنَّ النونَ لا تُقاربُ الجيمَ فتُدغمُ فيها.

وقد طعن الزجاج في هذه القراءة لأن يرى أن الفراء وأبا عبيد قد تحيلا في تخريج هذه القراءة، فقال الفراء: القراء يقرءونها بنونين وكتابتها بنون واحدة؛ وذلك لأنَّ النونَ الثانيةَ ساكنة ولا تظهر الساكنة على اللسان فلما خفيت حذفت، وقد قرأها عاصم فيما أعلم بنون واحدة ونصب المؤمنين كأنه احتمل اللحن لا يعرف لها جهة إلا تلك؛ لأنَّ ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلاَّ أن يكون أضمر المصدر في نجى، فنوي به الرفع ونصب المؤمنين فيكون كقوله: ضرب الضرب زيدا ثم يكنى عن الضرب فتقول ضرب زيدا، وكذلك نجى النجاء المؤمنين.^(٢)

وقال أبو عبيد: الذي عندنا فيه أنه ليس بلحن وله مخرجان في العربية؛ أحدهما: أنَّ يريد نجي مشددة؛ لقوله: {وَبَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ} ثم تدغم الثانية في الجيم.

والمخرج الآخر أن يريد نجى فعل، فيكون معناه نجى النجاء المؤمنين فيكون نصب المؤمنين على هذا، ثم ترسل الياء فلا ينصبها^(٣).

(١) ينظر: الدر المصون (١٩٣/٨).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢١٠/٢).

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٦٠٠).

وقد طعن الزمخشري في هذا التوجيه فقال: "وَمَنْ تَمَحَّلَ لَصَحْتِهِ فَجَعَلَهُ فُعِلَ
وقال: بُحِّي النَّجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره وَنَصَبَ الْمُؤْمِنِينَ، فتعسَّفُ
باردُ التعسَّفِ" (١). فهو لم يَرْتَضِ هذا التخريج، والأغلب أن للقراءة عنده تخريجاً
آخر. قد يكون هو الوجه الأول لسلامته مما تقدّم من الضعف (٢).

الوجه الرابع: إنه ماضٍ مسندٌ لضمير المصدرِ أي: بُحِّي النَّجَاءُ كما تقدم في
الوجه الثاني، إلا أن «المؤمنين» ليس منصوباً بنجِّي بل بفعلٍ مقدرٍ، وكأنَّ صاحب
هذا الوجه قرَّ من إقامة غير المفعول به مع وجوده، فجعله من جملةٍ أخرى (٣).
وذكر أبو شامة أن كل هذا استدلال بقراءات ضعيفة شاذة وبضرورات شعر،
وكل ذلك مما قد يشهد بضعف هذه القراءة، فيقول: وعجبت ممن يذكرها ويترك
غيرها مما هو شائع لغة نقلاً وموافق خطأ، نحو: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا
تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥] ذكر ابن مجاهد رواية عن أبي عمرو بياء مضمومة، ورواية
عن ابن عامر بياء مفتوحة مع كسر الجيم (٤).

الخلاصة:

أولاً: إن هذه القراءة متواترة، ولا التفات إلى مَنْ طَعَنَ على قارئها، وذكر الداني
في جامع البيان أن أهل الشام لم يكونوا يعرفون غير هذه الوجه من الأداء عن ابن
عامر من جميع طرقه (٥).

(١) الكشاف (١٣٢/٣).

(٢) ينظر: الدر المصون (١٩١/٨).

(٣) المصدر السابق (١٩٣/٨).

(٤) إبراز المعاني (ص: ٦٠١).

(٥) ينظر: جامع البيان (١٣٧٢/٣).

ثانياً: إنّ تعدد الأوجه الإعرابية لتخريج هذه القراءة وتفاوت هذه الأوجه ما بين الضعف والقوة، واستشهاد بعض النحاة بالشاذ وضرورات الشعر دون الشائع المعروف، واعتماد بعض الأوجه دون الآخر، كلها أسباب أدت إلى ظهور الاستشكال في توجيهها مما أدى إلى الطعن فيها

المبحث العاشر

﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا ۝١٠ هُنَالِكَ ﴾ الأحزاب: ١٠ - ١١ .

﴿ أَطَعْنَا اللَّهَ ۝٦٦ وَقَالُوا ﴾ الأحزاب: ٦٦ - ٦٧ .

﴿ السَّبِيلَا ۝٦٧ رَبَّنَا ﴾ الأحزاب: ٦٧ - ٦٨ .

تأصيل القراءة:

وَحَقُّ صِحَابٍ قَصْرٌ وَصَلِ الظَّنُونِ وَالرَّسُولِ السَّبِيلَا وَهُوَ فِي الْوَقْفِ فِي حُلَا

قرأ نافع وابن عامر وشعبة عن عاصم (الظنوننا- الرسولا- السبيلا) بإثبات الألف في الحالين وصلاً ووقفاً، وإثباتها وصلاً لاتباع خط المصحف، فهي في المصاحف مكتوبة بالألف^(١)، فأشبهت القوافي من حيث إنها مقاطع للكلام، وتماثل الأخبار، فهي مقاطع، كما أنّ القوافي مقاطع، ويقع فيها التشاكل، كما يقع في القوافي، نحو قول جرير:

أَقْلِي اللّوْمَ عَاذَلْ وَعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

فإلباء لا يلزمه التّنوين إذا كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَلْفٌ وَلَا مَوْلَا لَكِنَّهُ إِتْمَا أَدْخَلَهُ لِلتَّرْتِمِ وَبَعْدَ الصَّوْتِ^(٢)، وأيضاً فإنّ هذه الألف تُشبه هاء السكت لبيان الحركة، وهاء السكت تُثبِتُ وَقْفًا، للحاجة إليها. وقد ثبّتت وصلاً إجراءً للوصول مُجْرَى الْوَقْفِ، فكذلك هذه الألف، و أثبتوها وقفاً اتباعاً لخط المصحف .

وقرأ أبو عمرو وحمزة بحذف الألف في الحالين وصلاً ووقفاً، فحذفها في

(١) ينظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ٢٦٥).

(٢) ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٥٥).

الوصل على الأصل المشتهر من الكلام إذا لا أصل للألف في هذه الكلمات، كمثّل أن تقول: رأيتُ الرجلَ، بالنصب، فإذا وقفت أسكنت اللام فقلت: رأيتُ الرجلَ، فهذا إجراء لهذه الكلم مجرى المشهور الواضح من الكلام، ولم يشبهوها بالقوافي وفرقوا بينهما على أنّ القوافي موضع وقف وسكون، وهذه الكلمات فواصل لا يلزم ذلك فيها .

وقرأ الباكون بإثبات الألف وقفاً وحذفها وصلاً، فحذفوا الألف في الوصل على الأصل المنقاس، وأثبتوها في الوقف اتباعاً لخط المصحف^(١).

الطَّعْن:

إنّ الألف في نهاية هذه الكلمات إنما هي من باب زِيَادَةُ حَرْفٍ لِأَجْلِهَا؛ لأنّ مَقَاتِعَ فَوَاصِلِ هَذِهِ السُّورَةِ أَلْفَاتٌ مُنْقَلَبَةٌ عَن تَنْوِينٍ فِي الْوَقْفِ فَزِيدَ عَلَى التُّونِ أَلْفٌ لِتَسَاوِيِ الْمَقَاتِعِ وَتُنَاسِبِ نَهَايَاتِ الْفَوَاصِلِ^(٢).

وذكر أبو جعفر النحاس أنّ الوقوف على هذه الكلمات بالألف هو الأولى إتباعاً للسواد وموافقةً للعربية، فمن وصلها بالألف كان لاحقاً، ومن وصلها بدون ألف كان مخالفاً لخط المصحف^(٣)، وكره أبو عبيد قراءة من أثبت الألف في هذه الكلمات وصلاً واعتبره خروجاً عن العربية فقال: (وأكره أيضاً أن أثبتهن مع إدماج القراءة؛ لأنه خروج من العربية لم نجد هذا عندهم جائزاً في اضطرار ولا غيره، فإذا صرت إلى الوقف عليها فأثبتت الألفات كنت متبعاً للكتاب، ويكون هنا فيها موافقة لبعض مذاهب العرب؛ وذلك أنهم يثبتون مثل هذه الألفات في قوافي أشعارهم ومصاريحها؛ لأنها مواضع قطع وسكت فأما في حشو الأبيات فمعدوم

(١) ينظر: الكشف (٢/١٩٥)، الموضح (ص:٦٢٧)، الإتحاف (ص: ٤٥٢) .

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٦١).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٢٠٩).

غير موجود على حال من الحالات^(١).

وجه الطعن :

اعتبار الألف في هذه الفواصل القرآنية كاعتبارها في القافية تثبت في نهايتها؛ لأنها مواضع قطع وسكت، ولا تثبت في حال الوصل .

دراسة الطعن :

على ما سبق في تأصيل هذه الألف، فإن لها ثلاثة أوجه في القراءة: (الإثبات في الحالين وصلأً ووقفأً، والحذف في الحالين، وإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل) وقد جري الحديث في القراءة بالطعن في حال إثبات الألف وصلأً، ولو نظرنا في ذلك لوجدنا أن من أثبتها في الحالين كما في قراءة نافع وابن عامر وشعبة فقد اتبع خطَّ المصحف لأنها ثابتة في السواد أنها مكتوبة ألف، وقد نقل ذلك الداني^(٢) و أبو عبيد نفسه حين قال: "رأيت في الذي يُقال إنه الإمام مصحف عُثْمَانَ الألف مثبتة في ثلاثهن"^(٣).

فيكون إثباتها وصلأً موافقاً لهم وهذه الموافقة تخرجها من عبارة (خارج عن العربية)^(٤)، ولا يجب أن ننسى أن القرآن عربي ونزل بلغة العرب، فكيف يكون بقراءته خارجاً عنها، وقد أيد ذلك قول الفراء أمير المؤمنين في النحو: "ولو وُصِلت بالألف لكان صواباً لأنَّ العرب تفعل ذلك"^(٥).

ولو قيل: إنَّ الوجه في العربية أن يقال (وتظنون بالله الظنون) بدون ألف الإطلاق، لوجود الألف واللام للتعريف، وألف الإطلاق لا تأتي إلا مع النكرة .

(١) ينظر: الدر المصون (٩/٩٨).

(٢) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ٤٥).

(٣) ينظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ٢٦٥)، حجة القراءات (ص: ٥٧٣) .

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٨٩).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٥٠).

فيكون جواب ذلك بما يلي:

١- إن هذه الألف واللام ليستا للتعريف بل يُمكنُ أن يكونا بمعنى الاستغراق مُبالغةً يعني تظنون كل ظنٍ لأنَّ عند الأمر العظيم كلُّ أحدٍ يظنُّ شيئاً^(١).

٢- إن كلمة (الظنون) لو لم تلحقها ألف الإطلاق لانتهدت بساكن يسمّى مقيد، والظنون هنا في معنى الآية هي الظنون الكاذبة^(٢) وهي كثيرة ومتشعبة ومختلفة، ولذلك وجب استخدام الألف لإطلاق الظنون (الظنونا) (وتظنون بالله الظنونا) تسمى الألف في النحو (ألف الإطلاق) كلمة ظنون إذا انتهدت بساكن يسمّى مقيد. الظنونا كثير ومتشعبة واختلفوا وتشابكوا فاختلفت الظنون ولذا جاءت بالإطلاق (الظنونا) وجب استخدام الألف لإطلاق الظنون.

٣- إن هذا من خصائص السور القرآنية التي منها مراعاة الفواصل وتناسب الآي، لتجيء عدّة الآيات على نسق متجانس في الكلم وفي الأبنية^(٣)، وأن هذه الزيادة هي من مميزات التعبير القرآني، حيث تتساوى المقاطع لتعميق المعنى اللغوي وزيادة وقعه علي السامع، وهو ما يسمّى اليوم في علم الأصوات اللغوية ب(التنغيم)، ومن مظاهره أنه يزيل اللبس عن معنى الجملة وبه يدرك الفرق بين المعاني، وذلك بإتقان مجموعة مختلفة من طرق الأداء في النطق ومنها وصل بعض الكلام، واحتلاس بعض الأصوات والاستغناء عن بعضها ومد بعضها بالزيادة (كما هو هنا في زيادة الألف

(١) ينظر: مفاتيح الغيب (١٦٠/٢٥).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٢١/٢٠).

(٣) ينظر: الموسوعة القرآنية خصائص السور (١٠٣/٧).

وصلاً) وذلك لتكون واضحة^(١).

وقد ألف الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي^(٢) كتاباً سماه "إحكام الرأي في أحكام الآي" قال فيه: إن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يُرتكب بها أمور من مخالفة الأصول^(٣)، وقد جمع أربعين ملحظاً لغوياً روعيت فيه الفواصل من أجل المعنى، وكانت أنسب من حيث النغم الصوتي في رؤوس الآي^(٤).

وقد أنكَرَ بَعْضُ الْمَعَارِبَةِ أَنْ تَكُونَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ لِتَنَاسُبِ رُءُوسِ الْآيِ؛ لِأَنَّ فِي ذَاتِ السُّورَةِ وَهِيَ سُورَةُ الْأَحْزَابِ: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤] وفيها: {فأضلونا السبيلاً} . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا رَأْسُ آيَةٍ وَتَبَتَّ الْأَلْفُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فَلَوْ كَانَ لِتَنَاسُبِ رُءُوسِ الْآيِ لَثَبَّتْ مِنَ الْجَمِيعِ .

وَإِنَّمَا زِيدَتِ الْأَلْفُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِبَيَانِ الْقِسْمَيْنِ وَاسْتِوَاءِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى غَيْرِ تِلْكَ، وَمِثْلُهُ لِحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ فِي قَوْلِهِ: {مَا هِيَ} فِي سُورَةِ الْقَارِعَةِ هَذِهِ الْهَاءُ عَدَلَتْ مَقَاطِعَ الْفَوَاصِلِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَكَانَ لِلْحَاقِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَأْثِيرٌ عَظِيمٌ فِي الْفَصَاحَةِ.

والذي نخلص إليه من قول المغاربة أن القصد من الفاصلة هو زيادة عمق المعنى سواء كان ذلك عن طريق المشاكلة والتساوي في الفواصل أو اختلافها .

وقد ساند ابن جرير الطبري إثبات الألف في الوصل، على أن تكون العلة في

(١) مجلة جامعة أم القرى العدد ٢٣ (٥٦/١٢) .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين الحنفي الزمردى، ابن الصائغ: أديب من العلماء، برع في الفقه والعربية والأدب، ولد في عام (٥٧٠٨هـ) ودرّس بالجامع الطولوني، توفي سنة (٧٧٦هـ) .

ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٤٧١/١)، الأعلام للزركلي (١٩٢/٦) .

(٣) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن (٢٦/١) .

(٤) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية (٣١٢/١) .

الإثبات هي موافقة المصحف وليس تشبيهاً لها بالقوافي فليس ذلك عنده لقوافي الشعر بنظير؛ لأنّ قوافي الشعر إنّما تلحق فيها الألفات في مواضع الفتح، والياء في مواضع الكسر، والواو في مواضع الضمّ طلباً لتتمة الوزن، ولو لم يفعل كذلك بطل أن يكون شعراً لاستحالة عن وزنه، وذلك أمر لا يضطرّ إلى فعله تالي القرآن في القرآن^(١).

ولذلك يرى السمين الحلبي أنّ قولهم: "أُجْرِيَتْ الفواصلُ مُجْرَى القوافي" غيرُ مُعْتَدٍ به؛ لأنّ القوافي يَلْزَمُ الوقْفُ عليها غالباً، والفواصلُ لا يَلْزَمُ ذلك فيها فلا تُشَبَّهُ بها^(٢).

الخلاصة:

أولاً: إنّ القراءة بالألف في حالة الوصل هي قراءة ثبتت بالنقل المتواتر، فلا سبيل لتلحينها أو ردّها بالكراهة، وهي قراءة موافقة للعربية وليست بخارجة عنها .
ثانياً: إنّ الفواصل هي من سر البيان القرآني وهي تقوم علي مراعاة نسق الحروف في بعض السور، حيث يلتقي الحرف بمشابهه في آخر كل فاصلة بقصد إظهار المعنى .

ثالثاً: إنّ هذا التشاكل في الفواصل مطلوب ومراعى في أكثر القرآن، وقد ينذر في بعض السور ما لا يتشاكل^(٣).

رابعاً: إنّ دراسة مثل هذه الفواصل من حيث الطول والقصر والاهتمام بطرق أدائها عن علماء القراءات، هو من أهم المصادر التي قام عليها علم الأصوات

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/٢٢٢).

(٢) ينظر: الدر المصون (٩/٩٨) .

(٣) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٦٤٥).

العربية الحديث .

خامساً: إِنَّ الْمُنَاسَبَةَ فِي الْفَوَاصِلِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يُرْتَكَبُ لَهَا أُمُورٌ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأُصُولِ، وَقَدْ تَبَعَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ فَعَثَرَ مِنْهَا عَلَيَّ نِيْفٍ عَنِ الْأَرْبَعِينَ حُكْمًا، وَمِنْهَا زِيَادَةُ حَرْفِ الْمَدِّ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ^(١) .

سادساً: إِنَّ لِلرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ فِي مِثْلِ زِيَادَةِ الْأَحْرَفِ أَوْ نَقْصَانِهَا سِرٌّ لَمْ يَدْرِكْهُ وَيَكْشِفُ عَنْ جَلِّهِ بَعْدَ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ، لِذَلِكَ فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعَهُ كَمَا هُوَ مَرْسُومٌ.

سابعاً: إِنَّ هَذِهِ الْبَيَانِيَّةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَدْ جَاءَتْ مِنْهُ سَبْحَانَهُ لِمُخَاطَبَةِ حَسْرِ السَّامِعِينَ الْفَصَحَاءِ، وَتَحْدِيدًا بِالْقُرْآنِ لِلشُّعْرَاءِ وَالْكَهَّانِ، وَتَخْطِيبًا بِاللُّغَةِ الْقُرْآنِيَّةِ لِكُلِّ أَصُولِ الْمَنْطِقِ وَصِحَّةِ الْمَعَانِي الَّتِي عَرَفَهَا الْعَرَبُ، فَهِيَ عَجِيبَةٌ مِنْ عَجَائِبِ الْقُرْآنِ الَّتِي لَا تَنْقُضِي .

ثامناً: إِنَّ جَعْلَ الْقَاعِدَةِ النُّحْوِيَّةِ هِيَ الْأَصْلَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ النُّحْوِيَّةَ مَصْنُوعَةَ أَيَّ أَنْ لَهَا مَصْدَرٌ فِي الصَّنْعَةِ وَالتَّقْعِيدِ، وَمَصْدَرُهَا هُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، فَمَتَى مَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ صَحَّتْ وَلَا تُعْرَضُ عَلَيَّ اللُّغَةُ بَلِ الْعَكْسُ هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/٣٣٩).

المبحث الحادي عشر

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة: ١١٧.

تأصيل القراءة:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَأُو الْأُولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلًا
وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرِيَمَ وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا
وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِيًا وَانْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا
قرأ الإمام ابن عامر بالنصب في (فيكون) في موضع الرفع إذا كان قبلها (كُنْ)
وذلك في ستة مواضع وهي:

١ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة:
. ١١٧

٢ - الموضع الأول من آل عمران، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ
كُنْ فَيَكُونُ ﴾ آل عمران: ٤٧، واحترز عن الموضع الثاني وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَالَ
لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ آل عمران: ٥٩؛ لأنه موضع متفق على رفعه، ومثله موضع
الأنعام وهو قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾
الأنعام: ٧٣ .

٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
النحل: ٤٠ .

٤ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ مريم: ٣٥ .

٥ - قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾

يس: ٨٢.

٦ - قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ لَهُ﴾ غافر: ٦٨.

وافق الكسائي ابن عامر بالنصب في موضعين منها وهما موضعَي النحل ويس والنصب في هذين الموضعين حسن وقوي؛ لأن فيه (أن يقول) فعطف على (يقول) ثم ينصب (فيكون) على الجواب، ووجه نصب ابن عامر فيما انفرد به من الأربعة مواضع أنه لما وقع قبله لفظ أمر أجراه مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً للأمر؛ لأن المعنى في هذه المواضع ليس على الجواب؛ لأنك إذا قلت: ائتني فأحدثك، فيكون ذلك كالجواب لأن الحديث سببه الإتيان، على معنى: إن تأتيني أحدثك، ولا يتفق ذلك على معنى هذه المواضع لأن (كن) إنما معناه الخبر، فليس ثم مأمور يكون فيها لفظ (كن) أمراً له، فإذا جعلنا (فيكون) جواباً فيكون على تقدير: أن يكون فيكون، ولا معنى لهذا في ظل اتفاق الفاعلان لأنّ الضمير الذي في (كن) وفي (يكون) الشيء ولو اختلفا لجاز كقولك: اخرج فأحسن إليك، أي إن تخرج أحسنت إليك، فهو ليس جواباً للأمر إلا أنّ ابن عامر قد شبهه بالجواب لفظاً فأجراه مجرى جواب الأمر فنصبه ومنه نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ إبراهيم: ٣١، أو أنه عامله على انه فعل مضارع وضع بعد جواب الأمر المقترن بالفاء فينصب بأن المضمرة وجوباً .

ووجه قراءة الرفع فيه ثلاثة أوجه:

الأول: يجوز أن يُحمل على الاستئناف أي خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون، ويُعزى لسببويه، وبه قال الزجاج في أحد قوليه .

والثاني: عطفاً على (يقول) وهو قول الزجاج والطبري. وردّ ابن عطية هذا القول وجعله خطأ من جهة المعنى؛ لأنّه يقتضي أنّ القول مع التكوين والوجود .

يعني أنَّ الأمرَ قديمٌ والتكوينَ حادثٌ فكيف يُعْطَفُ عليه بما يقتضي تعقيبَه له؟ وهذا الردُّ إنما يلزم إذا قيل بأنَّ الأمرَ حقيقةً، أمَّا إذا قيل بأنَّه على سبيل التمثيل - وهو الأصحُّ - فلا، ومثله قولُ أبي النجم^(١):

قد قالتِ الأنساعُ للبطنِ الحقي

الثالث: أن يكونَ معطوفاً على (كُنْ) من حيثُ المعنى، وهو قولُ الفارسي، وضَعَّفَ أن يكونَ عطفاً على (يقولُ)؛ لأن من المواضع ما ليس فيه (يقولُ) كالموضع الثاني في آل عمران، وهو: {ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}، ولم يَرَّ عطفَه على (قال) من حيث إنه مضارعٌ فلا يُعْطَفُ على ماضٍ، وقال بعضهم: «ويكون في هذه الآية - يعني في آية آل عمران - بمعنى كان فَلْيَجْزُ عَطْفُهُ على (قال)^(٢).

الطَّعْنُ:

قال ابن مجاهد: "قرأ ابن عامر وحده «كن فيكون» بنصب النون، وهو غلط؛ لأنه لا يكونُ الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يس والنحل، فإنه نَسَقٌ لا جوابٌ".

وقال في آل عمران: "قرأ ابن عامر وحده: «كن فيكون» بالنصب وهو وهمٌ وقال هشام بن عمار: كان أيوبُ بن تميم يقرأ: فيكونُ نصباً ثم رَجَعَ فقراً: فيكونُ رفعاً"، وقال في موضع آخر: "وهذا خطأ في العربية"^(٣)

واعتبر الداني قراءة النصب من الغلط^(٤)، ولم ينقل الزجاج في موضع البقرة

(١) هو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، سبقت الترجمة ص ٩٨.

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (٤٨/٢)، الكشف للقيسي (٢٦١/١)، حجة القراءات (ص: ٣٩٠)،

الموضح (ص: ١٩١)، الدر المصون (٨٧/٢)، إرشاد المرید إلى مقصود القصيد (ص: ١٤١).

(٣) ينظر: السبعة (١٦٩، ٢٠٧، ٤٠٩).

(٤) ينظر: جامع البيان (٨٨٤/٢).

غير الرفع، إشارة إلى أنها رفع لا غير^(١)، بينما نقل النصب في موضع النحل^(٢).
وقال العكبري: "وَقُرِّئَ بِالنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ لَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ"^(٣)

وجه الطعن:

إن ابن عامر جعل (فيكون) وهو المضارع جواباً بالفاء للفظ (كن) لأنّ لفظه أشبه بالأمر، والمضارع لا ينصب بعد الفاء إلا إذا سبقها طلب، و(كن) هنا معناه الخبر وليس الأمر .

كما أنّ المضارع إذا نُصِبَ بعد الفاء من جواب الأمر، لا بد أن ينعقد منهما شرد وجزاء، وذلك لا يكون إلا باختلاف الفعلين أو الفاعلين، وفي قراءة ابن عامر اتفق الفعلان والفاعلان فلا يجوز فيها نصب المضارع بعد الفاء .

دراسة الطعن:

هذه القراءة للإمام ابن عامر من القراءات التي أثارت جدلاً كبيراً بين اللغويين والنحاة، فكان لا بد لها من موقف تأمّل ونظر من قبل المنافحين عنها، ولعل أكثر ما أجابوا بأنّ هذا ممّا رُوِيَ فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وُجِدَ في اللفظ صورةُ أمر فنصّبنا في جوابه بالفاء، وأمّا إذا نظرنا إلى جانب المعنى، فإنّ من تكلم في القراءة يرى أنّها لا تصحّ لوجهين، أحدهما: أنّ (كن) وإن كان بلفظ الأمر فمعناه هنا الخبرُ نحو:

﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مریم: ٧٥] أي: فَيَمْدُدْ، وإذا كان معناه الخبرَ لم يميزوا أن ينتصب في جوابه بالفاء إلا في الضرورة الشعرية كقوله^(٤):

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٩٩).

(٢) المصدر السابق (٣/١٩٨).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/١٠٩).

(٤) البيت من شواهد سيويه في الكتاب ولم ينسبه أحد ممن شرحوا أبيات سيويه، ونسبه بعضهم إلى المغيرة بن حبناء التميمي، ولم يوجد في ديوانه . ينظر: الكتاب (٣/٣٩)، المقتضب (٢/٢٤)، إيضاح

سَأْتُرْكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا
والثاني: أَنَّ مِنْ شَرْطِ النَّصْبِ بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ أَنْ يَنْعَقِدَ مِنْهُمَا شَرْطٌ
وَجَزَاءٌ نَحْوُ: "اَتْنِي فَأَكْرَمِكَ" تَقْدِيرُهُ: إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَهَاهُنَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِذْ
يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: إِنْ تَكُنْ تَكُنْ، فَيَتَّحِدُ فِعْلًا الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَعْنَى وَفَاعِلًا، وَلَا بُدَّ مِنْ
تَغَايِرِهِمَا وَإِلَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ شَرْطًا لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُحَالٌ.

إِلَّا أَنَّهُ وَبِرَغْمِ كُلِّ الْإِنْتِقَادَاتِ الَّتِي أَثِيرَتْ عَلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ ابْنِ عَامِرٍ، فَإِنَّمَا
تَحْتَمِلُ فِي تَوْجِيهِهَا أَرْبَعَةَ أَحْتِمَالَاتٍ:

الأول: أَنَّ الْفِعْلَ (يَكُونُ) نَصَبَ مِرَاعَاةٍ لْجَانِبِ الْفِعْلِ دُونَ الْمَعْنَى، فَ(كُنْ)
لَفْظُهُ عَلَى الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ عَلَى الْخَبْرِ، فَنَصَبَ الْمَضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ مِرَاعَاةً لْجَانِبِ الْفِعْلِ،
وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ مَا أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ مِنْ أَنَّ الْمَعَامِلَةَ الْفِعْلِيَّةَ وَارِدَةٌ
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ﴾ [إِبْرَاهِيمَ:
٣١]، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ يُقِيمُوا جَوَابًا لِقَوْلِ وَلَيْسَ هُوَ بِجَوَابٍ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ
اللَّهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ بِالْقَوْلِ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ الْأَمْرِ لَهُمْ بِأَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ
مِنَ الْقَوْلِ قِيَامَ الصَّلَاةِ لَكِنَّمَا جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْجَوَابِ لَفْظًا؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَوَابًا فِي الْمَعْنَى،
وَعَلَى هَذَا فَنَصَبَ فَيَكُونُ عَلَى جَوَابِ كُنْ إِثْمًا يَجُوزُ عَلَى التَّشْبِيهِ فِي (كُنْ) بِالْأَمْرِ
(^١)، وَقَالَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ (^٢):

شواهد الإيضاح (٣٤٧/١)، خزنة الأدب (٥٢٢/٨).

(١) لم أقف على هذا الرأي للأخفش في كتابه (معاني القرآن)، وقد نقله عنه مكي القيسي، وأبو شامة.

ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٤١٨/١)، إبراز المعاني (ص: ٣٤٠).

(٢) هو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ بْنِ الْمُخَيَّرَةِ الْمُخَزُومِيِّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْظَةَ، شَاعِرٌ
قُرَيْشِيٌّ فِي وَقْتِهِ، أَبُو الْخَطَّابِ الْمُخَزُومِيُّ، وَكَانَ أَرْقَ شِعْرَاءَ عَصْرِهِ. مَوْلِدُهُ: لَيْلَةَ مَقْتَلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
- ﷺ، غَزَا الْبَحْرَ، فَأَحْرَقَ الْعَدُوَّ سَفِينَتَهُ، فَأَحْرَقَ فِي حُدُودِ سَنَةِ ٩٣ هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٩/٤)، الأعلام للزركلي (٥٢/٥). وذكر البيت في ديوانه (ص: ٤٧).

فَقُلْتُ لِحَنَادٍ خُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ عَلَيْهِ بَرَفِقٍ وَارْزُقِ الشَّمْسِ تَعْرُبِ
فجعل "تَعْرُبِ" جواباً لـ "ارقب" وهو غير مترتب عليه، وكذلك على قول ابن عامر يكون قوله (فيكون) بمنزلة جواب الأمر لما كان على لفظه .

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي بَيْتِ عَمْرِو فَصَحِيحٌ، وَأَمَّا الْآيَاتُ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ غَيْرُ مَتْرُبٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِالْعِبَادِ الْمُخْلِصَ، الَّذِينَ يَفْعَلُونَ الْفِعْلَ إِنْ أَمَرُوا بِهِ، وَلِذَلِكَ أَضَافَهُمْ إِلَيْهِ، أَوْ تَقُولُ إِنَّ الْجَزْمَ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْأَمْرِ.

الثاني: قول ابن مالك: "إِنَّ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ قَدْ تُضْمَرُ بَعْدَ الْحَصْرِ بِأَنَّمَا اخْتِيَاراً وَحَكَاهُ عَنِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، قَالَ: وَحَكَّوْا عَنِ الْعَرَبِ: "إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَتَحَطِّمَ ظَهْرَهُ" بِنَصْبِ "تَحَطِّمَ"، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ النَّصْبُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ مَحْمُولاً عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الَّذِي نَصَبُوهُ دَلِيلًا لَا دَلِيلَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْأَسْمِ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ فَحَطِّمَ (١).

وجاء في شرح الكافية الشافية: "وقد ينصب الفعل بـ"أن" لازمة الإضمار بعد الفاء وليس قبلها نفي، ولا طلب".

وقد يجيء النصب بعد الفاء من بعد كلام واجب بها قرن وقد أجرى الكوفيون الحصر بـ"إنما" كقولهم: "إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره".

وعليه قراءة ابن عامر: "فإنما يقول له كن فيكون" (٢).

وهذا مما زاده ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر (بإنما) وقال ابنه، وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الأمر وهو (كن) وإن لم يكن أمراً في الحقيقة لكنه

(١) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٣٣٩)، الدر المصون (٢/٩٠ - ٩١).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٥٥٠).

على صورته فعومل مُعَامَلَتَهُ^(١).

الثالث: ما جاء عن الأَخْفَشِ الدَّمَشْقِيِّ^(٢) قوله: إِنَّمَا رَفَعَ ابْنُ عَامِرٍ فِي الْأَنْعَامِ عَلَى مَعْنَى سِينِ الْخَبَرِ أَيِّ فَسَيَكُونُ^(٣).

الرابع: ما نقله النَّحَاةُ عن سيبويه والمبرد، بأنهم قد أجازوا نصب الفعل المضارع بعد الفاء في الخبر المثبت، حيث قالوا إنَّ ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

قال سيبويه: "قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة"^(٤).
ومن ذلك قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَحْقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
وقال المبرد: "وأعلم أنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطَرَّ جَازَ لَهُ أَنْ يَنْصَبَ فِي الْوَاجِبِ
وَالنَّصْبُ فِي إِضْمَارٍ أَنْ يَذْهَبَ بِالأَوَّلِ إِلَى الإِسْمِ عَلَى المَعْنَى فَيَقُولُ أَنْتَ تَأْتِينِي
فَتَكْرَمَنِي تُرِيدُ أَنْتَ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فإِكْرَامٌ فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي الكَلَامِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي
الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ"^(٥).

والعجيب الذي يسترعي الانتباه هنا هو استشهاد النحاة وأهل اللغة بهذا

(١) ينظر: همع الهوامع (٤٠١/٢).

(٢) هو هارون بن موسى بن شريك أبو عبد الله التغلبي الأَخْفَشِ الدَّمَشْقِيِّ، مقرر ثقة، نحوي شيخ القراء بدمشق يعرف بأخفش باب الجايبة. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ابن ذكوان وأخذ الحروف عن هشام، وروى القراءة عنه خلق كثيرون، توفي سنة ٢٩٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٦/١٣)، الأعلام للزركلي (٦٣/٨)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٧٣٤/٢).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢٢٠/٢).

(٤) الكتاب لسيبويه (٣٩/٣).

(٥) المقتضب (٢٣/٢).

البيت الشعري ومثيله، على جواز النصب اضطراراً بعد الفاء في الخبر، في حين أنّ الأجدر بهم هو لاستشهاد بقراءة ابن عامر المتواترة في السبعة .

ولعل دراسة هذه المواضع وتتبعها يسوقنا إلى أنّ قراءة النصب عن ابن عامر لربما لم يبلغ تواترها الكثير من النحاة، ويدل على ذلك ما جاء عن الفراء في عدم إجازته للنصب^(١)، فهو قد وجّه وجّه النصب في موضعي النحل ويس، ثم وجه الرفع وذكر أنّ الأحب إليه هو وجه الرفع مخالفاً في ذلك لأستاذه الكسائي، وذكر عدم إجازته للنصب في موضع البقرة لابن عامر والنصب في موضع الأنعام للحسن^(٢)، وهذا يدل على أنّها لم تبلغه؛ لأنها لو بلغت لعلق عليها قبولاً أو رفضاً، خاصة وأنه لم يتعرّض للموضع الأول من آل عمران، ولا لموضع مريم، وموضع غافر، فلربما أنّها جميعاً لم يبلغه تواترها .

كما أنّ النحاس لم يشير إلى موضعي البقرة والأول من آل عمران، ونسب قراءة النصب في موضعي النحل ويس للكسائي وأجاز النصب فيهما على أن يكون على وجه العطف، ولم يجزه على أن يكون جواباً للأمر^(٣)، لأنه بمعنى الخبر، ولم يُشير إلى النصب عن ابن عامر إلاّ في موضع مريم، وقد ذكره دون أن يُعلق عليه^(٤).

مسألة:

وقد عرضت لي في أثناء البحث في هذه القراءة مسألة جديدة بالذكر، وهي أنّ أبا شامة في معرض حديثه عن مسألة إن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم في كتابة المرشد الوجيز نسب هذه القراءة وغيرها من المتواتر إلى

(١) معاني القرآن للفراء (١/٧٤ - ٧٥) .

(٢) هذه القراءة شاذة عن الحسن البصري؛ لأن موضع الأنعام متفق على رفعه في القراءات السبع . ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٤٨٧)، الميسر في القراءات الأربع عشرة (ص: ١٣٦).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٥٠).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/١٢).

الإنكار وقلة ضبط الرواة، قال: إنَّ القراءات الصحيحة المنقولة عن الأئمة السبعة والتي إليهم نسبت وعندهم نقلت وعن غيرهم كذلك، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أنّ هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم، وأنَّ هناك مما نُسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم كالنصب في "كن فيكون"، والخفض في (الأرحام)، وكل هذا محمول على قلة ضبط الرواة فيه، وإن صحَّ فيه النقل فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة مباحة عليها، على ما هو جائز في العربية، فصيحاً كان أو دون ذلك.

وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلاّ على اللغة الفصحى من لغة قریش وما ناسبها، حملاً لقراءة النبي ﷺ والسادة من أصحابه على ما هو اللائق بهم، فإنهم كما كتبوه على لسان قریش، فكذا قراءتهم له^(١).

ولعل حمل أبي شامة بعض القراءات المتواترة على قلة ضبط الرواة، كبوة جواد من إمام عالم، وقد أثار هذا القول علماء القراءات وعلى رأسهم ابن الجزري رحمة الله، فرد على أبي شامة في ذلك رداً قوياً ووصف كلامه بالساقط الذي خرج من غير تأمل، وأنه قد أوقف الإمام ولي الله تعالى أبا محمد محمد بن محمد بن محمد الجمالي رحمته الله^(٢) على كلام أبي شامة فقال: ينبغي أن يُعدم هذا الكتاب من الوجود

(١) ينظر: المرشد الوجيز (١/١٧٣).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد النسائي، شيخ الإمام ابن الجزري العالم الصالح المحدث الولي، أبو محمد الجمالي الشافعي، ولد بعيد السبعمائة وكان جامعاً لأنواع الجمال من الشكل الحسن والحُلُق والحُلُق وحسن الصوت وحسن الكتابة وحسن النظم وحسن الطريقة والزهد والعبادة، توفي سنة ٧٨٤هـ بدمشق ودفن بسفح قاسيون. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٥٣).

ولا يظهر البتة وأنه طعن في الدين.

إلا أن ابن الجزري يعود ليعتذر عن أبي شامة بقوله: ونحن -يشهد الله- أنا لا نقصد إسقاط الإمام أبي شامة -إذ الجواد قد يعثر، ولا نجعل قدره بل الحق أحق أن يتبع- ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلّة المزلّة ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة .

ثم يعمد إلى التفصيل في شرح عبارة أبي شامة حين قال: " فمما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة " وبيّن أنه من غير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكراً عند أهل اللغة وعلماء اللغة والإعراب الذي عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً يوجهونها ويستدلون بها، وكيف ينكرون قراءات تواترت أو استفاضت عن رسول الله -ﷺ-، وما ذلك إلا لعدم معرفتهم بالقراءات والآثار وتوقفهم عند ما عرفوه من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب، ولو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير ما أنزله الله ولكنه يوافق قياساً ظاهراً عنده ولو لم يقرأ به أحد لقطع له بالصحة، ولو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها، وهم بفعلهم هذا يجعلون من القياس أصلاً والقرآن العظيم فرعاً، حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك، بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك، قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المتضايفين:

وعمدتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

ثم يختم ابن الجزري دفاعه بالإشارة إلى أنه سيضع كتاباً مستقلاً في إيضاح ما أنكره كل من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة^(١).

(١) ينظر: منجد المقرئين (ص: ٧٧).

الخلاصة :

أولاً: إذا وافقت القراءة اللغة العربية، لا يلزم أن توافق الأفضى في اللغة؛ ولا الأقيس في العربية، بل يكفي أن توافق أي وجه من أوجه اللغة، سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، لا سيما إذا كانت القراءة مما شاع وتلقته الأئمة بالإسناد الصحيح؛ لأنّ الإسناد هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، فإذا ثبتت قراءة بالإسناد لم يردّها قياس .

ثانياً: قال أبو حيان منافحاً عن القراءة في وجه من لحنها: " وَهَذَا قَوْلٌ خَطَأٌ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي السَّبْعَةِ، فَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، ثُمَّ هِيَ بَعْدَ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ رَجُلٌ عَرَبِيٌّ، لَمْ يَكُنْ لِيَلْحَنَ. وَقِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لَحْنٌ، مِنْ أَقْبَحِ الْخَطَأِ الْمُؤَثَّمِ الَّذِي يَجْرُ قَائِلُهُ إِلَى الْكُفْرِ، إِذْ هُوَ طَعْنٌ عَلَى مَا عُلِمَ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١) .

ثالثاً: إنّ قراءة النصب عن ابن عامر ربما لم يبلغ تواترها الكثير من علماء اللغة فتكلموا فيها، وقاموا بردها .

رابعاً: إنّ مدار الخلاف في هذه القراءة يقوم على الاختلاف في الأوجه الإعرابية للكلمة، وهذا الاختلاف يعود إلى اختلاف المعايير والمقاييس التي اعتمدها النحويون في الاحتجاج للقراءة، وهو سبب لا تُرد به قراءة متواترة .

خامساً: إنّ تفاوت المذاهب النحوية في الاحتجاج بالقراءات وما ينتج عنه من توجيه للمعاني وتعدّد للدلالات يدل على الارتباط الوثيق بين الوجه الإعرابي والمعنى، والذي وهو تبيان لروعة البيان القرآني .

(١) البحر المحيط (١/٥٨٥).

المبحث الثاني عشر

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ الأنعام: ٥٢.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ الكهف: ٢٨.

تأصيل القراءة:

وَبِالْغُدُوَّةِ الشَّامِيَّ بِالضَّمِّ هَهُنَا وَعَنْ أَلْفٍ وَاوٍ وَفِي الْكَهْفِ وَصَلًّا

قرأ ابن عامر وحده بضم الغين وإسكان الدال وبالواو بعدها (بالغدوة)، ووجهه أنّ (غدوة) وإن كان اسماً علماً صيغ لهذا الوقت المعلوم، ومن حقه ألا يدخله الألف واللام، إلا أنه قدّر فيه التنكير فيجوز وإن كان معرفة أن يُنكر كأن تقول لقيته فينة، والفينة بعد الفينة، فالفينة مثل الغدوة في التعريف، بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليها لام التعريف. وقدر فيه كذلك الشيعاء كقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك فأجرى هذا مجرى ما يكون شائعاً في الجنس .

وقرأ الباقيون غير ابن عامر بالألف (بالغداة) وهي نكرة دخلت عليها الألف واللام للتعريف وحكمها كحكم (عشي والعشي)^(١).

الطّعن :

قال أبو عبيد: (إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة اتباعاً للنخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو وَلَفْظُهُمَا عَلَى تَرْكِهَا وَكَذَلِكَ الْغَدَاةُ عَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْعَرَبَ)^(٢).

(١) ينظر: السبعة (ص: ٢٥٨)، الحجة للفارسي (٣/٤٣٧)، الموضح (ص: ٢٩٦)، النشر (٢/٢٥٨).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٤/٥٢٢).

وقال الفارسيُّ: "الوجه قراءة العامة بالغداة؛ لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام، فأما (عُدْوَةٌ) فمعرفة وهو عَلَّمٌ وُضِعَ للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كُتِبَتْ بالواو لأنها لا تدلُّ على ذلك. ألا ترى الصلاة والزكاة بالواو ولا تُقرآن بها، فكذلك الغداة"، واعتبر قراءة الجمهور هي الأبين^(١).

وجه الطعن:

أنّ (غدوة) مُعرّفة؛ لأنها جعلت علماً لوقت من ذلك اليوم بعينه، ولا ألف ولا لام فيها، وإنما يُعرّف بالألف واللام ما لم يكن معرفة، فأما المعارف فلا تعرّف بهما.

دراسة الطعن :

قال الجوهري في مادة غدا: يُقال: أتَيْتَهُ {عُدْوَةٌ يَا هَذَا، غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ، مِثْلُ سَحَرٍ إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمُتِمَكِّنَةِ، تقول: سِرَّ عَلَى فَرَسِكَ عُدْوَةً وَعُدْوَةً وَعُدْوَةً، وَعُدْوَةٌ فَمَا نُؤَنَ مِنْ هَذَا فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَمَا لَمْ يُؤَنَ فَهُوَ مَعْرُوفَةٌ^(٢).

وذكر الزبيدي في مادة غدو: {العُدْوَةُ، بالضَّمِّ: البُكْرَةُ} وَعُدْوَةٌ، مِنْ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ، غَيْرُ مُجْرَاةٍ: عَلَّمٌ لِلْوَقْتِ^(٣).

وقد أجاز إدخال الألف واللام عليها ابن عطية لثلاث علل:

الأول: على أنها كـ فينة فيقال: (لقيته فينة) غير مصروف و(الفينة بعد الفينة) فالحقوا لام المعرفة ما استعمل معرفة.

والثاني: حملاً على ما حكاه الخليل أنه يقال: (لقيته اليوم غدوةً) منوناً على

(١) الحجة للفارسي (٤٣٧/٣).

(٢) ينظر: الصحاح مادة غدا (٢٤٤٤/٦).

(٣) ينظر: تاج العروس مادة غدو (١٤٣/٣٩).

الإنكار وإن كان قليلاً .

والثالث: لأنّ فيها مع تعيين اليوم، إمكان تقدير معنى الشياخ^(١).

وقد نسب الفراء هذه القراءة (بالعُدوة) إلى أبي عبد الرحمن السلمي، وقال: "ولا أعلم أحداً قرأ غيره"^(٢)، وجاء عن أبي الفتح ابن جني قوله: "ولا تقول: (بالعُدوة والعشبي) إلا في قراءة شاذة"^(٣).

ولعل هذا يشير إلى أنّ هذه القراءة لم تنتشر في ذلك الوقت ولم تبلغ الكثيرين فتكلموا فيها، لاسيما الذين كانوا يعتبرون بشهرة القراءة وانتشارها في المقام الأول لتواترها، كما أنّها لم تشتهر وقتها عن ابن عامر؛ لأن انتشارها وذيوعها عنه يقويها وهو العربي الخالص الذي لم يعرف اللحن .

واحتج ابن زنجلة باتباع الخط لقراءة ابن عامر وأنه قرأها بهذا الوجه؛ لأنه وجدها في المصحف بالواو (بالعُدوة)^(٤) واعتبره وجه الاحتجاج لها، ومن اعتبر أنّ كتابة هذه الكلمة في القرآن بالواو ليس بحجة للقراءة كأبي عبيد والرازي^(٥)، نردُّ عليه بأنّ من أهم مميّزات الخط العثماني هو الدلالة على القراءات المختلفة التي تحملها الكلمة القرآنية عند كتابتها في المصحف، وأنه وإن قرأ باتباع خط المصحف إلا أنّ ذلك يعاضده الحجة النحوية القوية .

كما ذكر ابن زنجلة أنّ العَرَب تُدخِل الألف وَاللَّام على المَعْرِفَةِ إِذَا جاورَتْهَا فِيهِ الألف وَاللَّام ليزدوج الكَلَام، كَمَا قَالَ الشاعِر^(٦):

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٢/٢٩٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٣٩).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/١٩٦).

(٤) ينظر: حجة القراءات (ص: ٢٥١).

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (١٢/٥٤١).

(٦) البيت منسوب لابن ميادة وهو الرماح بن أبرد، أحد بني غطفان، وهو شاعر مخضرم عاش في الدولتين

رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلِهِ
فَأَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْيَزِيدِ لَمَا جَاوَرَ الْوَلِيدَ فَكَذَلِكَ أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي
(الغدوة) لَمَا جَاوَرَ (والعشي) ^(١).

وجاء عن النحاس قوله إن باب غدوة حقه أن تكون معرفة إلا أنه يجوز تنكيرها
كما تنكر الأسماء الأعلام، فإذا نكرت دخلتها الألف واللام للتعريف ^(٢)
وَحَكَى سَيَبَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: آتَيْتُكَ الْيَوْمَ غَدَوَةً وَبِكْرَةً، تَجْعَلُهَا
بِمَنْزِلَةِ ضَحْوَةٍ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ يُنَكِّرُهَا فَيَقُولُ: رَأَيْتُهُ غَدَوَةً بِالتَّنْوِينِ وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قَرَأَ
ابْنُ عَامِرٍ وَمَنْ دُكِرَ مَعَهُ وَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ كَفِينَةً ^(٣).

وذكر المبرد أيضاً عن العرب تنكير غدوة وصرفها وإدخال اللام عليها إذا لم يرد
بها غدوة يوم بعينه ^(٤)

وقال مكِّي بن أبي طالب: (إنما دَخَلَتِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى "غداة" لأنها نكرة،
وأكثر العرب على أن "غُدوة" معرفة فلا يَنْوِنُهَا، وكلهم يجعل "غداة" نكرة فينَوِّنُهَا،
وبعض العرب مَنْ يجعل "غُدوة" نكرة فيدخل عليها الألف واللام وهم الأقل) ^(٥)،
فثبت بهذه النقول عن هؤلاء الأئمة أن قراءة ابن عامر سالمة من طعن أبي عبيد،
وكانه - رحمه الله - لم يحفظها لغةً فخفيت عليه، وأنه لَمَّا خَفِيَتْ هَذِهِ اللَّغَةُ عَلَى

الأموية والعباسية، مات في خلافة المنصور . ينظر: معجم الأدباء (٣/١٣٠٩)، تاريخ الإسلام

(٣/١٠٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/٣١). ذكر البيت في: أوضح المسالك (١/٩٠)، خزانة الأدب

(٢/٢٢٦)، همع الهوامع (١/٩٢) .

(١) ينظر: حجة القراءات (ص: ٢٥١).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/١١).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/٢٩٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/٣٥٤).

(٥) ينظر: الكشف للقيسي (١/٤٣٢).

أبي عبيدٍ أساء الظنَّ بمن قرأ بها، وهذا من أبا عبيدٍ جهلٌ بهذه اللغة التي حكاهما
 سيبويه والخليل وقرأ بها هؤلاء الجماعة، وكيف يُظنُّ هؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما
 قرؤوا بها لأنها مكتوبة في المصحف بالواو والقراءة إنما هي سنةٌ متبعة، وأيضا فابن
 عامرٍ عريٌّ صريحٌ كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن لأنه قرأ القرآن على عثمان بن
 عفان، ونصر بن عاصمٍ أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن
 أبي الأسود الدؤليٍّ مستنبط علم النحو، والحسن البصريُّ من الفصاحة بحيث
 يُستشهد بكلامه فكيف يُظنُّ هؤلاء أنهم لحنوا؟ واغترُّوا بخط المصحف، ولكن أبو
 عبيدة جهل هذه اللغة وجهل نقل هذه القراءة فتجاسر على ردّها عفا الله عنه^(١)،
 والمعروف هو أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وكفى بوروده في القراءة المتواترة
 حجة فلا حاجة إلى التزام أنها علم لكنها نكرت فدخلتها أل؛ لأن تنكير العلم
 وإدخال أل عليه أقل قليل في كلامهم، بل إن تنكير علم الجنس لم يعهد ولا إلى
 التزام أنها معرفة ودخلتها اللام لمشكلة العشي، كما دخلت على يزيد لمشكلة الوليد
 في قوله:

رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله

الخلاصة:

أولاً: إن هذا الطعن لا يُلْتَفَت إليه، وكيف يُظنُّ بمن هو في مثل مكانة ابن
 عامر، والحسن البصري، ونصر بن عاصم، وهم ممن يُستشهد بكلامهم أنهم يلحنون.
 ثانياً: إن أئمة علماء اللغة والنحو كسيبويه والخليل والمبرد، قد نافحوا عن
 القراءة بتوجيهها بما يليق وإظهار قوة الوجه النحوي فيها .

(١) ينظر: البحر المحيط (٤/٥٢٢)، الدر المصون (٤/٦٤١).

ثالثاً: جهل أبو عبيد القاسم بن سلام بأنّ (غُدوة) هي لغة ثانية عن العرب حكاها سيويه والخليل، هو ما دعاه إلى تخطتها.

رابعاً: إنّ منشأ خطأ أبي عبيد أنه اتبع رسم الخط فقط؛ لأن الغداة تكتب بالواو كالصلاة والزكاة، وقد أخطأ في هذه التخطئة؛ لأن غدوة وإن كان المعروف فيها ما ذكره، لكن قد سمع مجيئها اسم جنس أيضاً منكرراً مصروفاً فتدخلها أل حينئذ^(١).

خامساً: إنّ إنكار أبو عبيد وقليل من النحاة لبعض القراءات لمخالفتها العربية، فإنّ هذا يرجع إلى قدر علمهم، وبحسب ما وصل إليهم من كلام العرب، ولكن القاعدة أن من أثبت مقدم على من نفى، ومن عرف حجةً على من لم يعرف.

سادساً: إنّ الخط العثماني تميّز بطريقة كتابته واحتماله للأوجه المتعدّدة في الكلمة الواحدة، وأنّ كتابة كلمة (غدوة) بالواو إن لم يكن بغرض نطقها، فهو يمكن أن يكون دليلاً على أنّ الكلمة تحتمل وجهين للقراءة أحدهما بالواو وذلك استناداً لما هو معروف عن طريقة الخط العثماني في احتمال القراءات .

سابعاً: إنّ النحو علم استقرائي والقرآن أحد أهم روافده، ولذا ليس من المناسب توجيه شبهة نحو القرآن الكريم، في أن فيه مخالفة لكلام العرب وما جاء عنهم .

(١) ينظر: روح المعاني (٤/١٥١).

الفصل السادس

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام عاصم (ت ١٢٧هـ)

وفية مبحثان:

المبحث الأول: ﴿وَضَلُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾
يوسف: ١١٠.

المبحث الثاني: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ القيامة: ٢٧.

الفصل السادس

مطاعن اللغويين والنحويين في قراءة الإمام عاصم

وافق الإمام عاصم القراء السبعة في المطاعن التالية :

﴿ السَّفَهَاءُ ^قأَلَا ﴾ البقرة: ١٣

﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ الأنفال: ٤٢

﴿ وَكَذَلِكَ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنبياء: ٨٨

﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ الحج: ١٥

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ المجادلة: ١

وانفرد بالمطاعن الآتية :

المبحث الأول

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَزَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ يوسف: ١١٠.

تأصيل القراءة :

وَتَانِي نُنَجِّ احْذِفْ وَشَدِّدْ وَحَرِّكَا كَذَا نَلْ وَخَفِّفْ كُذِّبُوا ثَابِتًا تَلَا
قرأ عاصم وحمزة والكسائي بتخفيف الذال (كُذِّبُوا) من قولك كَذَّبْتُهُ الحديث
فهو مكذوب، فالظن هنا بمعنى الشك أو بمعنى اليقين، والضمير في (ظنوا) و(أنهم) و
(كُذِّبُوا) على أمرين:

أولاً: إنّ الضمير في (ظنوا) عائد على المرسل إليهم، والضمير في (أنهم)
و(كذّبوا) عائد على الرسل، أي: كذَّبهم من أرسلوا إليهم بالوحي وبنصرهم عليهم.
الثاني: إنّ الضمائر كلها عائدة على الرسل، والظن على بابه الأصلي من
الترجيح، وقد جاء عن ابن عباس أنه قال: دخل الرسل الشك لما أبطأ عنها العذاب
لقومها، وعنه أنه قال: ظن الرسل أنهم أخلفوا . ونحا معه إلى هذا القول ابن مسعود
وابن جبير، قالوا والرسل بشر فضعفوا وساء ظنهم، ومعناه أي دخل الرسل ما يدخل
البشر واستشد ابن عباس على ذلك بقول إبراهيم: ﴿وَلَاكِن لِّيَطْمِئَنَ قَلْبِي﴾
البقرة: ٢٦٠.

الثالث: أن يكون الضمير في الثلاثة عائد على الرسل، وتقرير هذا الوجه ما قاله
الزمخشري: (حتى استيأسوا عن النصر وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا أي كذبتهم أنفسهم
حين حدثتهم بأنهم ينصرون، أو رجأؤهم لقولهم: رجاء صادق، ورجاء كاذب.
والمعنى أنّ مدّة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله وتأميله

قد تناولت عليهم وتمادت، حتى استشعروا القنوط وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا، فجاءهم نصرنا فجأة من غير احتساب^(١).

فقد جعل الفاعل المقدر إما أنفسهم، وإما رجاؤهم، والظن هنا بمعنى التوهم والشك، فأخرجه عن معناه الأصلي في ترجيح أحد الطرفين، وعن مجازة في استعماله في المتيقن .

الرابع: إن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم، أي: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما ادّعوه من النبوة وفيما يوعدون به من لم يؤمن بهم من العقاب قبل، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عود الضمائر على الرسل لأنهم معصومون. ويحكى أن ابن جبير حين سئل عنها قال: "نعم إذا استئس الرسل من قومهم أن يصدقوهم، وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم" فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضراً: "لو رحلت في هذه إلى اليمن كان قليلاً".

واستحسن القيسي أن يكون الضمير فيهما للمرسل إليهم دون ذكرهم؛ لأن ذكر الرسل يدل على أن هناك مرسلاً إليهم^(٢).

وقرأ الباقر بالتشديد في الذال على معنى التكذيب وهو نسبة المخبر إلى الكذب، وحجة من شدد حملة على معنى أن الرسل تلقاهم قومهم بالتكذيب فالظن يكون هنا بمعنى اليقين والضمير في (ظنوا) و(أنهم) عائد على الرسل، فعطفوه على (استئس الرسل) والتقدير: وأيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم فيما جاؤوهم به من عند الله، ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ الأنعام: ٣٤،

(١) الكشاف (٢/٥١٠).

(٢) الكشاف للقيسي (٢/١٥-١٦).

﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾ ص: ١٤ .

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "هم أتباع الأنبياء الذي آمنوا بهم وصدقوا طال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر حتى إذا استيئس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن قومهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك" (١).

الطعن:

وافق بعض النحاة كالفارسي (٢) والزرجاج (٣)، ما جاء عن عائشة رضي الله عنها في إنكارها لقراءة التخفيف، فأخرج البخاري وغيره من طريق عروة أنه سأل عائشة رضي الله تعالى عنها عن هذه الآية قال: قلت أكذايبوا أم كذبوا؟ فقالت عائشة: بل كذبوا يعني بالتشديد قلت: والله لقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم فما هو بالظن قالت: أجل لعمري لقد استيقنوا بذلك فقلت: لعله وظنوا أنهم قد كذبوا مخففة قالت: معاذ الله تعالى لم تكن الرسل لتظن ذلك برها قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا برهم وصدقوهم وطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر حتى إذا استيئس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاء نصر الله تعالى عند ذلك (٤).

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ١٩٩)، الموضح (ص: ٢٤٩)، الدر المصون (٦/٥٦٥) النشر في القراءات العشر (٢/٢٩٦).

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٣١٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن للزرجاج (٣/١٣٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه رقم: ٤٦٩٥ (٦/٧٨).

وجه الطعن:

اختلاف تأويل المراد بعود الضمير في (كذبوا، ظنوا، أنهم)، فابن عباس رضي الله عنه أرجع المراد إلى الرسل وأنهم قد كذبوا فيما وعدوا به، وإنما كان ذلك لأجل ضعف البشرية، وعائشة رضي الله عنها ترى أنه يعود على المرسل إليهم فلا يجري التكذيب على الرسل لأنهم منزهون عن ذلك .

دراسة الطعن:

اضطربت أقوال النحاة في قراءة التخفيف، في ظل ما روي من إنكارها عن عائشة رضي الله عنها حين قالت: " معاذَ الله لم يكن الرسلُ لِيَتَظُنُّ ذلكَ برِها " أي معاذ الله أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أحلفوا، قال السمين: " وهذا ينبغي أن لا يَصِحَّ عنها لتواتر هذه القراءة "

وفي الأوجه الأربعة التي وجه بها النحاة هذه الآية تفصيل على الآتي:

الوجه الأول: وهو عود الضمير في (ظنوا) على المرسل إليهم وذلك لتقدم ذكرهم، ومقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :

مِنْكَ الْبَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا فَبِتُّ إِخَالَهُ دُهُمًا خِلَاجَا

أي بت أحوال الرعد صوت دهم، فأضمير الرعد ولم يجر له ذكر؛ لدلالة البرق

عليه؛ لمقارنة لفظ كل منهما الآخر، ومثله في التنزيل: ﴿سَرِيلَ تَقِيكُمْ

الْحَرَّ﴾ النحل: ٨١ واستغني عن ذكر البرد لدلالة الحر عليه^(١) .

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٣١٦) .

الوجه الثاني: أنّ الضمائر كلها عائدة على الرسل، والظن على بابه الأصلي من الترجيح، وهو ما نحا إليه ابن عباس وابن مسعود وابن جبير، على أنّ الرسل بشر ضعفاء وساء ظنهم، قال السمين: "وهذا ينبغي ألاّ يصح عن هؤلاء فإنها عبارة غليظة على الأنبياء عليهم السلام، وحاشى الأنبياء عن ذلك^(١)، ويرى الزمخشري أنه إنّ صحّ ذلك عن ابن عباس فإنّ الظن ليس على أصله بل هو الوسوسة والمهاجس^(٢). وخالف ذلك المجد ابن تيمية، حيث ذكر أنّ الظن في قول ابن عباس المقصود به هو الترجيح أي أنه على أصله لأنه الظاهر واستدل لذلك بأمر:

الأول: أنّ الآية على حد قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي حَرْمِئِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ الحج: ٥٢ فإنّ الإلقاء في قلبه وفي لسانه وفي علمه من باب واحد والله تعالى ينسخ ما يلقي الشيطان، ثم قال: والظن لا يراد به في الكتاب والسنة الاعتقاد الراجح كما هو في اصطلاح طائفة من أهل العلم، ويسمّون الاعتقاد المرجوح وهماً، فقد قال ﷺ: «إياكم والظن فإنّ الظن أكذب الحديث»^(٣).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ يونس: ٣٦ فالاعتقاد المرجوح هو ظن وهو وهم، وهو ذنب يضعف الإيمان ولا يزيله، وقد يكون الظن حديث النفس المعفو عنه كما قال عليه الصلاة والسلام: «إنّ الله تعالى تجاوز لأمتي

(١) ينظر: الدر المصون (٦/٥٦٤).

(٢) ينظر: الكشاف (٢/٥١٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، برقم (٦٠٦٤)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها برقم (٦٧٠١).

عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل»^(١).

الثاني: أنّ الظن قد يكون من باب الوسوسة التي هي صريح الإيمان كما ثبت في الصحيح أنّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم قالوا: يا رسول الله إنّ أحدنا ليجد في نفسه ما أن يحرق حتى يصير حمماً أو يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به قال ﷺ: «أو قد وجدتموه؟ قالوا: نعم. قال: ذلك صريح الإيمان»^(٢) وفي حديث آخر «إنّ أحدنا ليجد ما يتعاضم أن يتكلم به قال: الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»^(٣).

الثالث: ما جاء من نظير ذلك في ما صحّ من قوله ﷺ: «نحن أحقّ بالشك من إبراهيم عليه السلام إذ قال له ربه: أو لم تؤمن؟ قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي»^(٤) فالآية تدل على أنّ الشك قد يجري على الرسل لأنهم بشر كما يجري على غيرهم .

الرابع: كان الأمر يخرج أحياناً على خلاف ما يظنه ﷺ، فقد روى مسلم في صحيحه أنه عليه الصلاة والسلام قال في تأييد النخل: «إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثتكم عن الله تعالى شيئاً فخذوا به فإنني لن أكذب

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط. (٢٠٢٠/٥) حديث رقم (٤٩٦٨). ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر. (١١٦/١) حديث رقم (١٢٧).

(٢) رواه مسلم (٣٢) .

(٣) رواه مسلم (٣٢) .

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب قوله عز وجل: (ونبئهم عن ضيف إبراهيم) وقوله: (ولكن ليطمئن قلبي)، حديث رقم: (٣١٩٢) ، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، حديث رقم: (١٥١) .

على الله تعالى»^(١)، ومثله في قصة بني أبيرق^(٢) النازل فيها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] ما فيه كفاية في العلم بأنه ﷺ قد يظن الشيء فيبينه الله تعالى على وجه آخر، وإذا كان رسول الله ﷺ وهو - هو - هكذا فما ظنك بغيره من الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام.

الخامس: ما يزيد القول بجريان الخطأ على ظن الرسل قوة أن الجمهور من المحدثين والفقهاء على أنه يجوز للأنبياء عليهم السلام الاجتهاد في الأحكام الشرعية ويجوز عليهم الخطأ في ذلك لكن لا يقرون عليه، فإنه لا شك أن هذا دون الخطأ في ظن ما ليس من الأحكام الشرعية في شيء.

وقد ذكر المجد في هذا المقام تحقيقاً وتفسيراً غير ما ذكره أولاً، وهو أن الاستيئاس وظن أنهم مكذوبين كليهما متعلقان بما ضم للموعود به اجتهاداً، وذلك أن الخبر عن استيئاسهم مطلق، وليس في الآية ما يدل على تقييده بما وعدوا به وأخبروا بكونه، وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن الله تعالى إذا وعد الرسل بنصر مطلق كما هو غالب إخباراته لم يعين زمانه ولا مكانه ولا صفته، فقام أولئك الرسل عليهم السلام عندما أخبروا بعذاب قومهم دون أن يعين لهم وقت له، فاجتهدوا وعينوا لذلك وقتاً حسبما ظهر لهم فلما طالت المدة استيأسوا وظنوا كذب أنفسهم وغلط اجتهادهم، وليس في ذلك ظن بكذب وعده تعالى، ومثل ذلك ما اعتقده طائفة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم في إخبار النبي ﷺ لهم أنهم يدخلون المسجد الحرام ويطوفون به، وأن ذلك يكون عام الحديبية؛ لأن النبي ﷺ

(١) صحيح مسلم (٤/١٨٣٥)، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره - ﷺ - من معاش الدنيا على سبيل الرأي، ح (٢٣٦١).

(٢) لتفصيل القصة ينظر: تفسير الطبري (٩/١٧٦)، تفسير ابن كثير (٢/٤٠٥).

خرج معتمراً ورجا أن يدخل مكة ذلك العام، فلما استئسوا من ذلك في ذلك العام لما صدّهم المشركون وقاضاهم عليه الصلاة والسلام على صلح الحديبية، بقي في قلب بعضهم شيء حتى قال عمر رضي الله تعالى عنه مع أنه كان من المحدثين: ألم تجربنا يا رسول الله أنا ندخل البيت ونطوف؟ قال: بلى أفأخبرتكم إنك تدخله هذا العام؟ قال: لا. قال: إنك داخله ومطوف به، وكذلك قال له أبو بكر رضي الله تعالى عنه فبيّن له أنّ الوعد منه عليه الصلاة والسلام كان مطلقاً غير مقيد بوقت، وسعيه ﷺ إلى مكة وقصدها في ذلك العام، لا يوجب تخصيصاً لوعده تعالى بالدخول في تلك السنة، ولعله عليه الصلاة والسلام إنما سعى بناءً على ظن أن يكون الأمر كما أراه من دخول البيت في تلك السنة فلم يكن، فليس من شرط النبي ﷺ أن يكون ويحقق كل ما قصده، بل من تمام نعمة الله تعالى عليه أن يأخذ به عما يقصده إلى أمر آخر هو أنفع مما قصده، كما كان في عام الحديبية وما حدث من خير للمسلمين في دخول الكثير من القبائل في الإسلام، وهو ما لم يكن ليتحقق لو أنهم دخلوا البيت في عام الحديبية^(١).

الوجه الثالث: إنّ الضمائر الثلاثة عائدة على الرسل. قال الزمخشري في تقرير هذا الوجه: "حتى استيأسوا عن النصر وظنّوا أنّهم قد كذبوا أي كذبتهم أنفسهم حين حدّثتهم بأنهم ينصرون، أو رجاؤهم لقولهم: رجاء صادق، ورجاء كاذب. والمعنى أنّ مدّة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله وتأميله قد تطاولت عليهم وتمادت، حتى استشعروا القنوط وتوهّموا أن لا نصر لهم في الدنيا، فجاءهم نصرنا فجأة من غير احتساب."^(٢) فقد جعل الفاعل المقدّر: إمّا أنفسهم، وإمّا رجاؤهم، وجعل الظنّ بمعنى التوهّم فأخرجه عن معناه الأصلي وهو تَرَجُّحُ

(١) ينظر: روح المعاني (٦٨/٧).

(٢) الكشاف (٥١٠/٢).

أحد الطرفين، وعن مجازه وهو استعماله في المتيقن.

الوجه الرابع: أنّ الضمائر كلها تعود على المرسل إليهم، أي: وظن المرسل إليهم أنّ الرسل قد كذبوهم فيما ادّعوه من النبوة، وفيما وُعد به من لم يؤمنوا من قومهم من العقاب، وقيل إنّ هذا هو المقصود من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد، قال أبو جعفر النحاس في معناه عن ابن عباس روايتين^(١) :

١- رواية ابن أبي مليكة عنه أنهم ضعفوا قال إنهم بشر .

٢- رواية سفيان عن عطاء عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال حتى إذا

استيأس الرسل من إيمان قومهم وظن قومهم قد كذبوا جاءهم نصرنا .

وحُكي أنّ ابن جبير حين سُئل عنها قال: نعم إذا استيأسَ الرسل من قومهم أن يُصدّقوهم، وظنَّ المرسلُ إليهم أنّ الرسلَ قد كذبوهم" فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضرًا: "لو رَحَلْتُ في هذه إلى اليمن كان قليلاً".

وقرأ ابن عباس والضحاك ومجاهد "كذبوا" بالتخفيف مبنياً للفاعل، والضمير على هذه القراءة في "ظنّوا" عائد على الأمم وفي { أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا } عائد على الرسل، أي: ظنَّ المرسلُ إليهم أنّ الرسلَ قد كذبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو من العقاب، ويجوز أن يعودَ الضميرُ في "ظنّوا" على الرسل وفي { أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا } على المرسل [إليهم]، أي: وظنَّ الرسلُ أنّ الأممَ كذبتهم فيما وعدوهم به من أنهم يؤمنون به، والظنُّ هنا بمعنى اليقين واضح.

وأما قراءة التشديد فواضحة وهو أن تعودَ الضمائرُ كلها على الرسل، أي: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كذبهم أممهم فيما جاؤوا به لطول البلاءِ عليهم، وفي صحيح البخاري عن عائشة: «أنها قالت: هم أتباعُ الأنبياءِ الذين آمنوا بهم وصدّقوا طال عليهم البلاءُ واستأخر عنهم النصرُ حتى إذا استيأسَ الرسلُ ممّن كذبهم من قومهم،

(١) ينظر: معاني القرآن للنحاس (٤٦٣/٣).

وظننتُ الرسلُ أن قومهم قد كذبوهم جاءهم نصرُ الله عند ذلك». قال السمين: وبهذا يتَّحد معنى القراءتين^(١)، أي في رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها، مع رواية سفيان عن عطاء عن ابن جبير السابقة الذكر .

والظن على كل ما سبق يجوز أن يكون على بابه، وأن يكون بمعنى اليقين، وأن يكون بمعنى التوهم .

ومن المعلوم أن اختلاف المعاني تبعاً لاختلاف الألفاظ في الأحرف السبعة، تشتمل على ثلاثة معان، والخلاف الواقع في هذه الآية هو النوع الثالث من هذه المعاني وهو من قبيل اختلاف اللفظ والمعنى مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، فمن قرأ بالتشديد لأن المعنى وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، ومن قرأ بالتخفيف لأن المعنى وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا بهم نزل العذاب بهم، فالظن في القراءة الأولى يقين والضمير الأول للرسل والثاني للمرسل إليهم، والظن في القراءة الثانية شك والضمير الأول للمرسل إليهم والثاني للرسل^(٢).

ولا شك أن هذا يدل على أن الاختلاف هنا هو اختلاف تنوع وتغاير وليس اختلاف تضاد.

الخلاصة :

أولاً: إن هذه القراءة هي قراءة متواترة، وأن الخلاف الواقع فيها ما هو إلا اختلاف تنوع وتغاير وليس اختلاف تضاد وتناقض، فمحال أن يكون ذلك في

(١) ينظر: الدر المصون (٦/٥٦٥).

(٢) ينظر: الأحرف السبعة للداني (ص: ٥٠)، النشر (١/٤٩).

كلام الله تعالى .

ثانياً: إنّ تعدُّد الأوجه التي وجّه بها التّحاة هذه القراءة أفضى إلى أنّ القراءتين تتحدان وتتنفّقان مِنْ وَجْهِ آخَرَ لَا يَفْتَضِي التَّضَادَّ .

ثالثاً: إنّ الصحابة رضوان الله عليهم هم من أحرص الناس على نقل القرآن الكريم إلى الناس، وهم من أكثر الناس علماً بالقرآن الكريم، فإن جرى بينهم خلاف على القراءة، فما ذلك إلاّ لأنّ كل منهم يقرأ بما تلقى عن رسول الله ﷺ سماعاً وعرضاً، ومن الوارد أنّ قراءة أحدهم لم تبلغ الآخر، ومثل ذلك كثير ولعل أشهرها حادثة هشام ابن حكيم وعمر بن الخطاب التي احتكموا فيها للرسول ﷺ فأقرّ كلٌّ منهما على روايته التي سمعها من الرسول ﷺ ولن تبلغ صاحبه .

المبحث الثاني

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ القيامة: ٢٧.

تأصيل القراءة :

وَسَكَتُهُ حَفْصٌ دُونَ قَطْعِ لَطِيفَةٍ عَلَى أَلْفِ التَّنْوِينِ فِي عَوْجًا بَلَاءً
وَفِي نُونٍ مِّنْ رَّاقٍ وَمَرَّقِدِنَا وَلَا م بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكَتَ مُوَصَّلاً

كان حفص عن عاصم يقف وقفه خفيفة على (مَنْ) في (من راق) ليبين إظهار النون لأنها تنقلب في الوصل إلى راء فتصير النون مدغمة في الراء بعدها، ويذهب لفظ النون، ومثله قوله تعالى: ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ المطففين: ١٤.

وقرأ الباقون بغير وقف، وحجتهم أنه كلام متصل في الخط، والإدغام فرع فلا كراهة فيه، ولو لزم الوقف على النون للزم ذلك في كل مدغم، والموضع هنا ليس بموضع وقف، والجملة (من راق) هي ابتداء وخبر فلا بد لأحدهما من الآخر.

وقيل في معنى راقٍ ثلاثة معانٍ:

الأول: إِنَّ الْمَقْصُودَ مَنْ يَرْقَى بِرُوحِهِ إِلَى السَّمَاءِ أَمَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ أَمْ مَلَائِكَةَ الْعَذَابِ.

الثاني: وقيل: معنى (مَنْ رَاقٍ): مَنْ يَشْفَى مِنْ هَذِهِ الْحَالِ.

الثالث: إِنَّ هَذَا يُقَالُ عِنْدَ الْيَأْسِ، أَي: مَنْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَرْقَى مِنَ الْمَوْتِ، عَلَى

جهة الْجَحْدِ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَرْقَى مِنَ الْمَوْتِ ^(١).

(١) ينظر: السبعة (ص: ٦٦١)، الكشف للقيسي (٥٥/٢ - ٥٦)، معاني القراءات للأزهري

(١٠٧/٣) الموضح (ص: ٨٠٣).

الطَّعن:

قال أبو علي الفارسي: " لم يتعمّد الوقف على ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، و ﴿بَلَّ رَانَ﴾^(١) مظهرو النون واللام غير عاصم، قال أبو علي: لا أعرف وجه ذلك".
وقال أبو الفتح: " فأما قراءة عاصم: "وقيل من راق" ببيان النون من "من" فمعيب في الإعراب، معيف في الأسماع"^(٢).

وجه الطعن:

(من راق) كلام متصل، والإدغام فرع فلا كراهة فيه، ولو لزم الوقف على النون لزم ذلك في كل مدغم.

دراسة الطَّعن:

وقفات حفص الأربع المعروفة ومنها الوقف على (من راق) اختلف عن حفص في السكت عليها والإدراج فجاء في النشر: "أنّ جمهور المغاربة وبعض العراقيين رووا عنه من طريقي عبيد وعمرو السكت على الألف المبدلة من التنوين في (عوجا) ثم يقول (قيما) وكذلك على الألف من (مرقدنا)، ثم يقول (هذا ما وعد الرحمن) وكذلك على النون من (من) ثم يقول (راق) وكذلك على اللام من (بل) ثم يقول (ران على قلوبهم) وهذا الذي في "الشاطبية"، و"التيسير"، و"الهادي"، و"الهداية"، و"الكافي"، و"التبصرة"، و"التلخيص" و"التذكرة" وغيرها. وروى الإدراج في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره، وروى عنه كلا من الوجهين أبو القاسم بن الفحام في تجريده، فروى السكت في (عوجا و مرقدنا) عن عمرو بن

(١) الحجة للفارسي (٤/٤٩٠).

(٢) الخصائص (١/٩٥).

الصباح، عنه. وروى الإدراج كالجماعة، عن عبيد بن الصباح^(١) عنه. وروى السكت في (من راق و بل ران) من قراءته على الفارسي، عن عمرو، ومن قراءته على عبد الباقي، عن عبيد فقط، فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو السكت على الألف المبدلة من التنوين في (عوجا)، ثم يقول (قيما) وكذلك على الألف من (مرقدنا) ثم يقول (هذا ما وعد الرحمن) وكذلك على النون من (من)، ثم يقول (راق) وكذلك على اللام من (بل) ثم يقول (ران) على قلوبهم) وهذا الذي في "الشاطبية"، و"التيسير"، و"الهادي"، و"الهداية"، و"الكافي"، و"التبصرة"، و"التلخيص" و"التذكرة" وغيرها. وروى الإدراج في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي^(٢)، وأبو بكر بن مهران^(٣)، وغير واحد من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره، وروى عنه كلا من الوجهين أبو القاسم بن الفحام في تجريدته، فروى السكت في (عوجا و مرقدنا) عن عمرو بن الصباح^(٤)، عنه. وروى الإدراج كالجماعة، عن عبيد بن الصباح عنه. وروى السكت في (من راق و بل ران) من قراءته على الفارسي، عن عمرو، ومن قراءته

(١) عبيد بن الصباح بن صبيح أبو محمد الكوفي، أخو عمرو بن الصباح، أخذ القراءة عرضاً عن حفص، وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، توفي سنة ٢١٩ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار (١/١٢٠)، تاريخ الإسلام (٥/٨٨٢).

(٢) هو يوسف بن علي أبو القاسم الهذلي المغربي المقرئ، صاحب كتاب الكامل في القراءات، متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، توفي سنة ٤٦٠ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٨/٢٤٢).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ أبو بكر النيسابوري إمام عصره في القراءات، صاحب كتاب الشامل في القراءات، توفي سنة ٣٨١ هـ. ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (١/٢٣٣)، الأعلام للزركلي (١/١١٥).

(٤) هو عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير مقرئ حاذق ضابط. روى القراءة عرضاً وسماعاً عن حفص بن سليمان وهو من جلة أصحابه، توفي سنة ٢٢١ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار (١/١٢٠)، تاريخ الإسلام (٥/٦٤٥).

على عبد الباقي، عن عبيد فقط، وروى الإدراج كالجماعة من قراءته على ابن نفيس^(١) من طريق عبيد والمالكي من طريقي عمرو وعبيد جميعاً، والله أعلم . من طريق عبيد والمالكي من طريقي عمرو وعبيد جميعاً"^(٢).

وأرجع أهل اللغة السكت في (من راق) إلى أمرين:

أولاً: إنّ المقصود هو الوقف على (مَنْ) وَيَبْتَدِي (راقٍ لئلا يُتَوَهَّم أَنَّهَا كلمة واحدة على فَعَّال اسم فاعلٍ للمبالغة مِنْ مَرَقٍ يَمْرُقُ فهو مَرَّاقٌ .

ونقل السمين عن المهدوي قوله: " وكان يَلْزِمُ حفصاً مثلُ ذلك، فيما شاكل هذه المواضع، وهو لا يفعلُه، فلم يكن لقراءته وَجْهٌ من الاحتجاج إلا اتباعُ الأثرِ في الرواية "^(٣)، معناه أنه إن كان المقصود لحفص من وقفه هو دفع التوهم في المعنى، فكان لا بد له أن يجري ذلك في نظائره من الآيات التي قد يوهم الوقف عليها اختلاط المعنى وعدم اتضاحه، ومثل ذلك ما أورده أبو شامة حين قال: أُولَى من هذه

المواضع بمراعاة الوقفِ عليها: ﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ يونس: ٦٥، الوقفُ على (قَوْلُهُمْ) لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ ما بعده هو المقول، وكذا قوله تعالى:

﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ غافر: ٦ - ٧ ينبغي أن يُعْتَنَى بالوقفِ على "النار" لئلا تُتَوَهَّم الصفة^(٤).

(١) هو أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس، أبو العباس المصري المقرئ. ، أصلُهُ مِنْ طرَابُلُسَ الغرب. انتقلت إليه رئاسة الإقراء بديار مصر. وكان عالي الإسناد، توفي سنة ٤٥٣ هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٣٥/١٠)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٤٩٤/١).

(٢) ينظر: النشر (٤٢٦/١).

(٣) لم أقف على هذا القول للمهدوي في كتابه شرح الهداية، ولعله قول منقول من تفسيره المسمى (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل). ينظر: الدر المصون (٤٣٦/٧).

(٤) إبراز المعاني (ص: ٥٦٦).

وقد أجاب عن ذلك السمين بقوله: إنَّ توهم المعنى في هذه الأشياء هو من أبعد البعيد^(١).

ثانياً: إنَّ مراده من الوقف هو الإظهار، أي إظهار النون من الراء وعدم إدغامهما، وليس المراد هو الوقف بعينه^(٢).

وجاء عن سيبويه قوله في مسألة إدغام النون في الراء: "النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: من راشدٍ ومن رأيت. وتدغم بغنةٍ وبلا غنةٍ"^(٣) ونلاحظ أنَّ سيبويه لم يذكر الإظهار فيهما، ولعل الفارسي قد تبع سيبويه في قوله هذا فضعّف وجه حفص في الوقف على النون دون الراء.

ويمكن أن يُجاب على ذلك بأنَّ الإظهار قد يكون رأياً كوفياً، فعاصم شيخ حفص يذكر أنه كان عالماً بالنحو، أو لعل حفصاً لما أفرط في إظهار الإظهار صار كالوقف القليل^(٤).

ولا بد لنا أن نلاحظ أنَّ قراءة حفص من طريقة من طرق الأداء في القراءة أخذها بالتلقّي والأثر عن شيخه الإمام عاصم، والقراءة وطرق الأداء أمران متعلقان باللفظ ويُنينان على وجوه اللغة الصحيحة التي جاء عليها القرآن الكريم، وأنَّ الموازنة بين المعنى وطرق الأداء في اللفظ هي من تمام خصائص اللفظ القرآني المعجز.

(١) ينظر: الدر المصون (٤٣٦/٧).

(٢) ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرآنية الثمانية أئمة الأمصار الخمسة (ص: ٣٦٨)، الدر المصون في

علوم الكتاب المكنون (٤٣٦/٧).

(٣) ينظر: الكتاب لسبويه (٤٥٢/٤).

(٤) ينظر: روح المعاني (١٦٢/١٥).

الخلاصة :

أولاً: إنّ إدغام النون في الراء من الأوجه المجمع عليها عند أهل العربية والقراءة، ولو وصل حفص بدون إدغام لعدّ ذلك لحناً، ولربما يكون لذلك قد قرأ بالسكت .

ثانياً: إنّ فنية السياق في ألفاظ القرآن وطرق أدائه التي تتسق مع دلالات المعنى، تتعاضد في مجملها ليكتمل معنى التحدي داخل النص القرآني .

ثالثاً: إنّ الأسلوب الاستنباطي قد لا يكون الأسلوب الأمثل دائماً لتحليل القراءة القرآنية؛ لأن بعض القراءات تعتمد في طرق الأداء على التلقي والمشاهدة .

الفصل السابع

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام حمزة

(ت ١٥٠ هـ)

وفية عشرة مباحث :

المبحث الأول: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ البقرة: ٢٢٩.

المبحث الثاني: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ

لِأَنفُسِهِمْ﴾ آل عمران: ١٧٨.

المبحث الثالث: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١.

المبحث الرابع: ﴿ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ النساء: ٩.

المبحث الخامس: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ﴾ إبراهيم: ١٢.

المبحث السادس: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥.

المبحث السابع: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ الكهف: ٩٧.

المبحث الثامن: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ﴾ الكهف: ٤٤.

المبحث التاسع: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ فاطر: ٤٣.

المبحث العاشر: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ الصافات: ١٢.

الفصل السادس

مطاعن اللغويين والنحويين في قراءة الإمام حمزة

وافق الإمام حمزة القراء السبعة في المطاعن الآتية :

﴿ السَّفَهَاءُ ^لأَلَا ﴾ البقرة: ١٣

﴿ يُؤَدِّهِ ^هإِلَيْكَ ﴾ آل عمران: ٧٥

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾ الأنفال: ٥٩

﴿ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ يوسف: ١١٠

﴿ قَالُوا إِن هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ طه: ٦٣

﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ الحج: ١٥

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِتُّ ^هءَانَاءَ اللَّيْلِ ﴾ الزمر: ٩

وانفرد بالمطاعن التالية:

المبحث الأول

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافًا﴾ البقرة: ٢٢٩.

تأصيل القراءة :

وَضَمُّ يَخَافًا فَازَ وَالْكَوْلُ أَذْغَمُوا تَضَارَرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جَلَا
وَاخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحَهَا مِنْ قَوْلِهِ {إِلَّا أَنْ يَخَافًا}، فَقَرَأَ حَمْزَةً وَحَدَهُ
{يُخَافًا} بِضَمِّ الْيَاءِ

جعلله فعل ما لم يسم فاعله، وحثته قوله بعدها (فَإِنْ خِفْتُمْ) فجعل الخوف
لغيرهما، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {يَخَافًا} بِفَتْحِ الْيَاءِ بِجَعْلِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ، وَحِجَّتْهُمَ مَا جَاءَ فِي
التَّفْسِيرِ {إِلَّا أَنْ يَخَافًا} أَيِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فِيمَا يَجِبُ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِنَ الْحَقِّ وَالْعَشْرَةِ^(١).

الطعن:

قال الفراء: قوله: {إِلَّا أَنْ يَخَافًا} أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ . . . وفي قراءة عبد الله
"إِلَّا أَنْ تَخَافُوا" فقراها حمزة على هذا المعنى "إِلَّا أَنْ يُخَافَا" ولا يعجيني ذلك. وهي
في قراءة أبي "إِلَّا أَنْ يَظْنَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ" والخوف والظن متقاربان في كلام
العرب.

وأما ما قال حمزة فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه - والله
أعلم - لأنَّ الخوف إنما وقع على (أن) وحدها إذ قال: أَلَّا يُخَافُوا أَنْ لَا، وحمزة قد

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص: ١٨٢)، الحجة في القراءات السبع (ص: ٩٧)، حجة القراءات

(ص: ١٣٥)، جامع البيان (٢/٩١٣).

أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن، ألا ترى أن اسمهما في الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله. فلو أراد ألا يخافا على هذا، أو يخافا بذا، أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً كما تقول للرجل: تخاف لأنك خبيث، وبأنك، وعلى أنك" (١).

وقد أنكر النحاس على أبي عبيد اختياره لقراءة حمزة فقال: أنا أنكر هذا الاختيار على أبي عبيد وما علمت في اختياره شيئاً أبعد من هذا الحرف لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ما اختاره (٢).

وجه الطعن :

لم تُعجب قراءة ضم الياء الفراء لأنّ الفعل يكون قد عمل في ألف الإثنين، وفي المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه (ألا يقيما...)، وكأنّ الفعل قد عمل في أكثر من معمول واحد الرفع، وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية (٣).

دراسة الطّعن:

قوله: {إِلَّا أَنْ يَخَافَا} هذا استثناءٌ مفرغٌ، وفي "أنّ يخافا" وجهان:

الأول: أنه في محلّ نصبٍ على أنه مفعولٌ من أجله، فيكون مستثنى ذلك العامّ المحذوف، والتقدير: ولا يَجَلُّ لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوفٍ عدم إقامة حدود الله، وحُذِفَ حرفُ العلة لاستكمال شروطِ النَّصبِ والثاني: أنه في محلّ نصبٍ على الحال فيكون مستثنى من العامّ أيضاً تقديره: ولا يَجَلُّ لكم في كلّ حالٍ من الأحوال إلا في حالٍ خوفٍ ألاّ يقيما/ حدودَ الله. واستحسن السمين الوجه الأول، وذلك لأنّ "أنّ" وما في حيزها مؤولةٌ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/١٤٥، ١٤٦، ١٤٧).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/١١٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/١٤٦) حاشية المحقق رقم (٨) في ١٤٦.

بمصدرٍ، وذلك المصدرُ واقعٌ موقع اسمِ الفاعلِ المنصوبِ على الحال، والمصدرُ لا يطرُدُ وقوعه حالاً فكيف بما هو في تأويله!! وأيضاً فقد نصَّ سيبويه على أنَّ "أنَّ" المصدرية لا تقع موقع الحال.

والقراءةُ في (يخافا) بفتح الياءِ واضحةٌ في أنها محمولة على ظاهر الخطاب، ويراد بها الزوجان، وقرأها حمزة بضم الياء على البناء للمفعول. وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب، فقد جاء فيها توجيهاتٍ كثيرة، أحسنها أنَّ يكونَ "أنَّ يقيما" بدلاً من الضميرِ في "يخافا"؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ، تقديره: إلا أنَّ يُخَافَ عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من بدلِ الاشتمالِ كقولك: "الزيدان أعجباني علمُهما"، وكان الأصلُ: إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاً يقيما حدودَ الله، فحذفَ الفاعلُ الذي هو "الولاةُ" للدلالة عليه، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ، وبقيت "أنَّ" وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلاً كما تقدّمَ تقديره.

وقد خرّجه الفارسي بتخريج آخر فقال: "خاف فعل يتعدّى إلى مفعول واحد، وذلك الفعل يكون (أن) وصلتها، ويكون غيرها"^(١)، وتبعه في ذلك ابن عطية فقال: "وقرأ جميع السبعة إلا حمزة "يخافا" بفتح الياء على بناء الفعل للفاعل، فهذا باب خاف في التعدّي إلى مفعول واحد وهو أنَّ، وقرأ حمزة وحده "يخافا" بضم الياء على بناء الفعل للمفعول، فهذا على تعدية خاف إلى مفعولين، أحدهما أسند الفعل إليه، والآخر أنَّ بتقدير حرف جر محذوف، فموضع أنَّ: خفض بالجار المقدر عند سيبويه والكسائي، ونصب عند غيرهما لأنه لما حذف الجار وصار الفعل إلى المفعول الثاني، مثل (استغفر الله ذنباً. . .)^(٢)، وأمرتك الخير، وفي مصحف ابن

(١) ينظر: الحجة للفارسي (١٥١/٢)

(٢) جزء من صدر بيت وبعده :

..... لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

والبيت بلا نسبة في الكتاب (٣٧/١)، في أدب الكاتب (٥٢٤/١)، المقتضب (٣٢١/٢)، همع

مسعود "إلا أن يخافوا" بالياء وواو الجمع، والضمير على هذا للحكام ومتوسطي أمور الناس^(١).

وقد تتبّع هذا القول أبو حيان ورد هذا التحريج في البحر بأن "خاف" لا يتعدّى لاثنين، ولم يعدّه النحويون حين عدّوا ما يتعدّى لاثنين، ولأنّ المنصوب الثاني بعده في قولك: "خفتُ زيدا ضربته"، إنما هو بدلٌ لا مفعولٌ به، فليس هو كالثاني في "استغفرت الله ذنباً"، وبأن نسبة كَوْن "أن" في محلّ جر عند سيويه ليس بصحيح، بل مذهبه أنّها في محلّ نصب وتبعه في ذلك الفراء، ومذهب الخليل أنّها في محلّ جر، وتبعه في ذلك الكسائي. وقال غيره كقوله، إلاّ أنّه قدّر حرف الجرّ "على" والتقدير: إلاّ أن يخاف الولاة الزوجين على ألاّ يقيما، فبني للمفعول، فقام ضمير الزوجين مقامَ الفاعل، وحذف حرف الجرّ من "أن"، فجاء فيه الخلاف المتقدم بين سيويه والخليل، وهذا الذي قاله ابن عطية سبقه إليه أبو علي، إلاّ أنّه لم يُنظره ب"استغفر"^(٢).

وقد أنكر النحاس على أبي عبيد اختياره لقراءة حمزة فقال: لا أعلم في اختيار أبي عبيد أبعد من هذا الحرف؛ لأنه لا يُوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى: أمّا الإعراب فلأنّ ابن مسعود قرأ {إلاّ أن تخافوا ألاّ يقيموا} فهذا إذا رُدّ في العربية لما لم يُسمّ فاعله كان ينبغي أن يُقال: {إلاّ أن يخاف} . وأمّا اللفظ: فإنّ كان على لفظ (يخافا) وجب أن يقال: فإن خيف، وإن كان على لفظ (خفتم) وجب أن يقال: إلاّ أن تخافوا^(٣). وأمّا المعنى: فأستبعد أن يُقال: ولا يحلّ لكم أن تأخذوا

الهوامع (١٣/٣) .

(١) المحرر الوجيز (٣٠٧/١).

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٤٧١/٢، ٤٧٢)، وقد وهم أبو حيان في قوله أن الفارسي لم يُنظر (يخافا) ب (استغفر الله ذنباً) لأن الفارسي قد نظرهما ببعضهما في كتاب الحجة (١٥١/٢).

(٣) يعني بذلك أنه يجب أن يكون للفعلين الواردين في الآية مطابقة، فإن كان الأول على المبني للمجهول فيجب أن يراعى الثاني كذلك ويكون للبناء للمجهول والآية لم تجر على هذه المطابقة لدى حمزة .

مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَ غَيْرَكُمْ، وَلَمْ يَثُلْ تَعَالَى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا لَهُ مِنْهَا فِدْيَةً، فَيَكُونُ الْخَلْعُ إِلَى السُّلْطَانِ وَالْفَرَضُ أَنَّ الْخَلْعَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى السُّلْطَانِ^(١).

وقد رَدَّ النَّاسُ عَلَى النَّحَاسِ: أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ فَلَا يَلْزَمُ حَمْزَةَ مَا قَرَأَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ. وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِلْتِفَاتِ كَمَا قَدَّمْتُهُ أَوَّلًا، وَيَلْزَمُ النَّحَاسَ أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي عَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِ حَمْزَةَ أَنْ يَقْرَأَ: "فِيَنْ خَافَا"، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ الْمُسْتَحْسِنِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَأَنَّ الْوَلَاةَ هُمُ الْأَصْلُ فِي رَفْعِ التَّظَالُمِ بَيْنَ النَّاسِ وَهُمْ الْأَمْرُونَ بِالْأَخْذِ وَالْإِيْتَاءِ.

وَوَجَّهَ الْفَرَاءَ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ بِأَنَّهُ اعْتَبَرَ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ {إِلَّا أَنْ تَخَافُوا}، وَخَطَّأَهُ فِي ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ مَدَافِعًا عَنْ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ فَقَالَ: «لَمْ يُصِبْ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَعَ عَلَى (أَنَّ)، وَفِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَقَعَ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، فَإِنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ فِي رَوَايَةِ عَنْهُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَيُذَا اتَّجَهَ قِرَاءَتُهُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ الْخَطَأُ، وَقَدْ قَالَ عَمْرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: "لَا تَحْمَلْ فَعَلَ أَخِيكَ عَلَى الْقَبِيحِ مَا وَجَدْتَ لَهُ فِي الْحَسَنِ مَذْهَبًا"^(٢).

قال السمين: وهذا الذي خَطَّأَ بِهِ الْفَرَاءَ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: إِلَّا أَنْ تَخَافُوهُمَا، أَيِ الْأَوْلِيَاءِ الزَّوْجِيْنَ الْأَيُّقِيْمَا، فَالْخَوْفُ وَقَعَ عَلَى "أَنَّ" وَكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ: الْخَوْفُ وَقَعَ عَلَيْهَا أَيْضًا بِأَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ: إِمَّا عَلَى كَوْنِهَا بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِ الزَّوْجِيْنَ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ

ينظر الدر المصون (٢/٤٤٩) حاشية المحقق رقم (٣).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/١١٤).

(٢) الحجة للفارسي (٢/١٥٤).

وهو "على" .

وقال أبو حيان: " وَأَمَّا تَخْطِئَةُ الْفَرَاءِ فَلَيْسَتْ صَحِيحَةً؛ لَأَنَّ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ: إِلَّا أَنْ يَخَافُوا، دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِلَّا أَنْ يَخَافُوهُمَا أَنْ لَا يُقِيمَا، وَالْخَوْفُ وَقَعَ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ عَلَى أَنْ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ضَمِيرِهِمَا، وَهُوَ بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ " (١)

والخوف هنا فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على بابه من الحذر والحشية، فتكون "أَنَّ" في قراءة غير حمزة في محل جرّ أو نصبٍ على حسَبِ الخلافِ فيها بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ، إذ الأصلُ، مِنْ أَلَّا يُقِيمَا، أو في محلِّ نصبٍ فقط على تعديَةِ الفعلِ إليها بنفسِهِ كأنه قيل: إِلَّا أَنْ يَخْذَرَا عَدَمَ إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ.

والثاني: أنه بمعنى العلم وهو قولُ أبي عبيدة، ومنه قول أبو محجن الثقفي (٢):

وَلَا تَدْفِنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَذُوقُهَا

ولذلك رُفِعَ الفعلُ بعدَ أَنْ، وهذا لا يَصِحُّ في الآيةِ لظهورِ النصبِ.

والثالث: الظنُّ، قاله الفراء، ويؤيِّده قراءةُ أُبَيٍّ: {إِلَّا أَنْ يَطْنَا} .

وعلى هذين الوجهين فتكونُ "أَنَّ" وما في حيزها سادةً مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ عند سيبويه ومسَدَّ الْأَوَّلِ والثاني محذوف عند الأنخفش كما تقدّم تقريره غير مرة، والأوّل هو الصحيح، وذلك أَنَّ "خَافَ" مِنْ أفعالِ التَّوَقُّعِ، وقد يميل فيه الظنُّ إلى أحدِ الجائِزَيْنِ، ولذلك فإن: "الخوفُ يُقالُ لِمَا فِيهِ رَجَاءٌ مَا، ولذلك لا يُقالُ: خِفتُ أَلَّا أقدر على طلوعِ السماءِ أو نَسْفِ الْجِبَالِ" (٣).

(١) البحر المحيط (٤٧٣/٢).

(٢) البيت منسوب لأبي محجن الثقفي في العقد الفريد (٦٣/٨)، ومنسوب لعبدالله بن مسلم بن قتيبة في نهاية الأرب (٩١/٤).

(٣) ينظر: الدر المصون (٤٤٦/٢ إلى ٤٥١) بتصرف.

الخلاصة:

أولاً: إنّ قراءة الإمام حمزة هي قراءة متواترة ولها وجه صحيح في العربية، فلم يصح أن تنسب إلى الخطأ وعدم الجواز .

ثانياً: إنّ طعن النحاة وأهل اللغة قد يرجع إلى أنّ توجيه القراءة قد خفي عليهم فيسارعون إلى ردها .

ثالثاً: اختلاف المعنى في القراءات بناءً على اختلاف الوجه الإعرابي، بمعنى أنّ أحدهما ليس هو معنى الآخر، ولكن كلا المعنيين حق، هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض .

رابعاً: هذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلّها حقٌّ وكُلُّ قِراءةٍ مِنْهَا مَعَ الْقِراءةِ الْأُخْرَى بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهَا كُلِّهَا وَاتِّبَاعُ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ الْمَعْنَى عِلْمًا وَعَمَلًا وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ مُوجِبِ إِحْدَاهُمَا لِأَجْلِ الْأُخْرَى ظَنًّا أَنَّ ذَلِكَ تَعَارُضٌ.

خامساً: يرى بعض أهل القراءات أنّ الكثير من الحروف التي يُقرأ بها في السبعة والعشرة لا يشترط فيها التواتر، وقد يقال: إنّ التواتر منتفٍ فيها، أو ممتنع فيها. فالمتواتر الذي لا ريب فيه هو ما تضمّنه مصحف عثمان من الحروف، وأما كيفيات، وما كان تلفظه به على وجهين كلاهما صحيح المعنى مثل قوله: (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) فهذه يكتفى فيها بالنقل الثابت، وإن لم يكن متواتراً، كما يكتفى بمثل ذلك في إثبات الأحكام والحلال والحرام، وهو أهم من ضبط الباء والتاء، فإنّ الله سبحانه وتعالى ليس بغافل عمّا يعمل المخاطبون ولا عمّا يعمل غيرهم، وكلا المعنيين حق قد دلّ عليه القرآن في مواضع، فلا يضر ألا يتواتر دلالة هذا اللفظ عليه^(١).

(١) ينظر: مجموع فتاوي ابن تيمية (٣٩١/١٣) .

سادساً: إنّ التتبع لبعض القراءات والاستقراء فيها، يُظهر لنا أنّ تخطئة البصريين للقراءات إنما تبعوا فيها الفراء الذي يكون قد سبقهم في تخطئتها^(١).

سابعاً: ربما عرض الفراء في كتابه إعراب القرآن للمسائل النحوية في القراءات دون الإسهاب فيها، لكونه كتاباً للتفسير وليس للغة، ولذلك نجده أشار إلى تخطئة بعض القراءات دون الإسهاب بالإيضاح اللغوي.

(١) ينظر: المدارس النحوية (ص: ٢١٩).

المبحث الثاني

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ آل

عمران: ١٧٨.

تأصيل القراءة:

وَخَاطَبَ حَرْفًا يَحْسَبَنَّ فَخُذْ وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَقٌّ وَذُو مَلَأ

قرأ حمزة بالتاء وفتح السين على الخطاب في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾،

وفي: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ آل عمران: ١٨٠، و﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

يَفْرَحُونَ﴾ آل عمران: ١٨٨.

وقرأ عاصم بالتاء وكسر السين، وقرأ نافع وابن كثير وابو عمرو بالياء وكسر

السين، وقرأ ابن عامر بالياء وفتح السين .

وقرأ حمزة وبالتاء وفتح السين والباء في ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾ آل عمران:

١٨٨ ووافقه ابن عامر وعاصم، وقرأ ابن كثير وابو عمرو بالياء وكسر السين والباء،

وقرأ نافع والكسائي بالياء وكسر السين وفتح الباء.

ومن قرأ بالتاء على أنّ الخطاب للنبي ﷺ، أو كل من يصلح للخطاب، و

(الَّذِينَ كَفَرُوا) مفعول أول في موضع نصب بالحسبان، و (أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ) موصولة أو

مصدرية، أي ولا تحسبنّ يا محمد أنّ الذي نمليه للكفار أو إملاءنا لهم خير.

ومن قرأ بالياء على إسناد الفعل إلى (الَّذِينَ) أي جعل (الَّذِينَ) في موضع فاعل

(يَحْسَبَنَّ)، فإن قيل فإذا كانت أفعال الظن لا بد لها من مفعولين فأين هما في

قوله تعالى (أَتَمَّا نُمَلِّي لَهُمْ) على قراءة من قرأ بالياء؟ فقل لما كانت (حسب) لا بد لها من اسمين أو ما قام مقامهما وكان (الظن) كذلك ناب شيئان عن شيئين، وقوله تعالى (أَتَمَّا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ) قام مقام مفعولين، أي ولا يحسب الذين كفروا إملأنا لهم خيراً؛ لأن (يَحْسَبَنَّ) من أفعال الظن إذا وقع بعدها (أن) وما يعمل فيه كان ساداً مسدداً للمفعولين نحو: ظننتُ أن زيدا عالم. ولم يَحْتَلِفُوا فِي قَوْلِهِ {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} أَنَّهَا بِالتَّاءِ^(١).

الطَّعْنُ:

طعن أبو حاتم في هذه القراءة كما نقل عنه أبو حيان فقال: "لِإِشْكَالِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ زَعَمَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا لِحَنْ وَرَدُّوَهَا"^(٢).

وجه الطعن :

لأنَّ الكلام لا يستقيم من جهة الإعراب إلا بكسر همزة (إِئْمَا)، أو نصب (خَيْرٌ)، وحمزة لا يقرأ بشيء من ذلك.

دراسة الطَّعْنِ:

قراءة حمزة اضطربت فيها أقوال الناس وتخاريفهم، حتى إنه نُقِلَ عن أبي حاتم أنها لحن. قال النحاس: (وتابعه على ذلك خلقٌ كثير)^(٣)، وفي تخريجها عدة أوجه من أهمها:

الأول: أن يكون فاعلُ "تَحْسَبَنَّ" ضميرَ النبي ﷺ، و {الذين كفروا} مفعولٌ أولٌ، و {أَتَمَّا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ} مفعولٌ ثانٍ. ولا بد على هذا التخريجِ مِنْ حَذْفِ

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٢٢٠)، الحجة لابن خالويه (ص: ١١٧)، الموضح (ص: ٢٥٠).

(٢) ينظر: البحر المحيط: (٤٤٤/٣).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/١٩٠).

مضاف: أمّا من الأول تقديره: "ولا تحسبنّ شأن الذين كفروا"، وأمّا من الثاني تقديره: "أصحاب الذين كفروا أنّ إملأنا خير لهم".

الثاني: أن يكون (أَمَّا تُمَلِّي لَهُمْ) بدل اشتمال من (الَّذِينَ كَفَرُوا)، و(خَيْرٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو خير لأنفسهم، والمعنى: لا تحسبنّ الذين كفروا إملأنا هو خير لأنفسهم، والجملة هي المفعول الثاني ومنه قول الشاعر: (١)

مِنَّا الْأَنَاءُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا أَنَّا بِطَاءٍ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعٌ

قال أبو شامة: "كذا جاءت الرواية بفتح (أنا) بعد ذكر المفعول الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: حسبت زيدياً أنه قائم؛ أي: حسبته ذا قيام، فوجه الفتح أنها وقعت مفعولة، وهي ما عملت فيه في موضع مفرد، وهو المفعول الثاني لحسبت (٢).

وذكر السمين أنّ فيما قاله أبو شامة نظر؛ لأنّ النّحاة نصّوا على وجوب كسر (إنّ) إذا وقعت مفعولاً ثانياً والأوّل اسمٌ عين، وأنشدوا البيت المذكور على ذلك، وعللوا وجوب الكسر بأننا لو فتحنّا لكانت في محل مصدر فليزّم الإخبار باسم المعنى عن العين.

وقال الزجاج: "ومن قرأ (ولا تحسبن الذين كفروا) لم يجز له، عند البصريين إلا كسر (إن) المعنى: لا تحسبن الذين كفروا، إملأونا خير لهم ودخلت أن مؤكدة. إذا فتحت (أن) صار المعنى ولا تحسبن الذين كفروا إملأنا، وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من (الذين)، والمعنى لا نحسبن إملأنا للذين كفروا (خيراً لهم) وقد قرأ بها خلق كثير (٣) - أي بنصب خيراً - . إلا أنّ الفارسي قد ردّ

(١) قيل أنه لوضاح اليمين وهو في اللمحة شرح الملحة (٢/٥٤٨)، الجني الداني (ص: ٤٠٧).

(٢) ينظر: إبراز المعاني .

(٣) معاني القرآن للزجاج (١/٤٩١).

على أبي إسحاق وجه البدل ولم يُجزه لأنّ هذه القراءة وهي نصب (خيراً) لم يقرأ بها أحدٌ^(١) كما أخبره بذلك ابن مجاهد^(٢) فلا تصح القراءة إلا بكسر (إنما) وقد قُرى بها . وهو ما ردّه القيسي بقوله: (وجهُ القراءة لِمَنْ قَرَأَ بالتاء يعني بتاء الخطاب أن يكسر "إنما" فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني ولم يقرأ به أحدٌ عَلِمْتُهُ).

وذكر السمين أنه بالنظر للترجيح بين نقل الزجاج وابن مجاهد، فإنّ ابن مجاهد أعنى بالقراءات، إلا أنّ الزجاج ثقةٌ، ويقول: (قرأ بها خلق كثير)، وهذا يُبعدُ غَلَطه فيه، والإثباتُ مقدّمٌ على النفي.^(٣)

الخلاصة:

أنّ الطعن الوارد في إعراب هذه القراءة لا عبرة فيه؛ لأنّ لها عدة أوجه صحيحة في العربية.

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٣٢٥/٢) .

(٢) ينظر: الدر المصون (٥٠٣/٣) .

(٣) ينظر: الدر المصون (٥٠٣/٣) .

المبحث الثالث

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١.

تأصيل القراءة:

وَكُوفِيهِمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفًا وَحَمَزَةٌ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمًّا

قرأ حمزة وحده بالخفض في الأرحام عطفاً على الضمير المجرور بالباء، وقرأ الباقون بالنصب عطفاً على موضع الجار والمجرور، أو بالعطف على مفعول (اتقوا) على تقدير: اتقوا الله واتقوا الأرحام^(١).

الطعن:

إنّ من أول الطاعنين في قراءة حمزة هو أبو العباس المبرد ونُقل عنه قوله: لَوْ صَلَّىتْ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُضْرِحٍ﴾ سورة إبراهيم ٢٢ وَ (اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ. ^(٢) وقال الزجاج: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر"، وقال الفارسي: "وهذا ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال"^(٣). ونُقل عن الأزهري قوله: "وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر"^(٤).

(١) ينظر: السبعة (ص: ٢٢٦)، غيث النفع (١/١٦٤)، الحجة لابن خالويه (١/١١٨)، الموضح (ص: ٢٥٧).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٣/٥).

(٣) الحجة للفارسي (٢/٣٣٦).

(٤) معاني القراءات للأزهري (١/٢٩٠).

وجه الطَّعن:

أنّ في قراءة حمزة عطفٌ على الضمير المحرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه أكثر النحويين .

دراسة الطَّعن:

عارض النّحاة قراءة حمزة بخفض الأرحام، بحجة أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المحرور إلا بإعادة حرف الجر، وهذا ما هو مقرر في قواعد النحو لدى البصريين خاصة، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَفْنَا بِهِ وَيَدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ القصص ٨١ .

بل إنّ الزجاج ذهب إلى أنّ في قراءة حمزة مخالفة عظيمة للدين تدخل في باب الحلف بغير الله وعجل كما جاء عن النبي ﷺ يقول: «لا تحلفوا بأبائكم»^(١).

وردّ الرازي ذلك بقوله: إنّ الأرحام إذا عطفت على المُكَنَّى عن اسم الله اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام، كما أنّ ما جاء في الآية قد يكون على سبيل الحكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهليّة، وهو قولهم: أسألك بالله والرحم، والحكاية عنهم لفعالهم هذا في الماضي لا تُنافي ورود النهي عنه في المُستقبل، والحديث نهي عن الحلف بالآباء فقط، وهاهنا ليس كذلك، بل هو حلف بالله أوّلاً ثم يُقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا يُنافي مدلول ذلك الحديث^(٢).

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض، ومن هنا بدأ الخلاف بين المدرستين على مسألة العطف على الضمير المخفوض .

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٦/٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والندور، باب: لا تحلفوا بأبائكم، رقم الحديث (٦٢٧١)، (٦/٢٤٤٩)، وأخرجه مسلم بنحوه سوى زيادة (نهي عنها) في صحيحه، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم الحديث (٤٢٦٤)، (ص: ٧٩٩).

(٢) مفاتيح الغيب (٩/٤٨٠).

وقد جاء في توجيه هذه القراءة عن النحاة عدة أوجه في كون الأرحام معطوفة على الضمير المجرور وهي:

أولاً - إنّ الواو في (والأرحام) هي واو القسم والمقسم هو الله تعالى، ومعلوم أن لله تعالى أن يقسم بما شاء من خلقه، وذلك كما أقسم سبحانه بالضحى والليل والفجر والشمس وغيرها من المخلوقات^(١).

ثانياً - قيل: هو قَسَمَ أيضاً لكن على تقدير مضاف محذوف أي ورب الأرحام^(٢).

ثالثاً - وقيل: هو على تقدير إضمار الخافض، قال ابن خالويه: واستدلوا له بأنّ الحجاج كان إذا قيل له: كيف تجددك؟ يقول: خير عافاك الله. يريد بخير.

أو أنه على تقدير: واتقوه في الأرحام أن تقطعوها ومنه قول القائل:

رسم دارٍ وقفست في طلله كدت أقضى الحياة من خلله

على حذف حرف الجر وهو واو (ربُّ) ، ثم قال ابن خالويه: وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض، فقد عرفه غيرهم^(٣).

رابعاً - إنّ (الأرحام) معطوف على الضمير المجرور في قوله (به).

وهذا التوجيه هو الذى عارضه البصريون وعارضوا القراءة وردّوها لأجله؛ لأنهم لم يحملوا قراءة حمزة على غيره، وهذا الوجه يخالف ما هو مقرر عندهم من عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر، وحيثهم في ذلك أنّ الضمير في الكلمة جزء منها، فكيف يعطف على جزء من الكلمة؟ وشبهوه بالتنوين وقالوا: كما لا يعطف على التنوين فإنه لا يعطف على

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٥/٢) .

(٢) ينظر: الدر المصون (٥٥٥/٣) .

(٣) ينظر: الحجة لابن خالويه (ص: ١١٩) .

الضمير المجرور بدون إعادة الجار^(١).

ولا شك أنّ هذه الوجوه تتفاوت في قوّتها، فليست سبباً في دفع الرواية، فالإمام حمزة لم يقرأ بها من نفسه، بل أخذها رواية عن الرسول ﷺ مما يوجب القطع بصحتها، وهذه القراءة لم يروها حمزة وحده بل قرأ بها النخعي ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وقتادة والأعمش ومجاهد^(٢).

وهذا المذهب الذي ذهب إليه البصريون في رد قراءة حمزة (والأرحام) ردّوا به أيضاً تخريج عطف (المسجد) على الضمير المجرور في قوله (به)، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ البقرة ٢١٧، وناقشهم في هذه القاعدة السمين الحلبي فذكر أنّ النحاة قد اختلفوا في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب الجمهور من البصريين: وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة.

الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين وتبعهم أبو الحسن^(٣) ويونس بن حبيب شيخ سيويه^(٤) والشلوبين^(٥).

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٣٣٦/٢).

(٢) الكشف والبيان (٢٤٢/٣).

(٣) هذا الرأي المنقول عن الأخفش هو في غير (معاني القرآن)؛ لأن الوارد في المعاني نصه: "وقال بعضهم (والأرحام) جر، والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمير المجرور .

(٤) يونس بن حبيب، الضبي بالولاء، يُكنى أبا عبد الرحمن، وقد قيل: أبو مُحَمَّد، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: يُوْنُسُ النحويُّ، عالماً بالأدب، وكان إمام النحاة في عصره، أخذ عنه سيويه، والكسائي والفراء وغيرهم . وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَسْنُ حَتَّى جَاوَزَ مِائَةَ سَنَةٍ، وَتُوفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، عَاشَ بَعْدَ سَيِّوَيْهِ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ سَنَةً . ينظر: تاريخ العلماء النحويين (ص/١٢٠)، إنباه الرواة على أنباء النحاة (٧٤/٤)، الأعلام للزركلي (٢٦١/٨).

(٥) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الشلوبينيّ الأندلسيّ، نزيل إشبيلية والمتصدّر بها.

والثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو: "مررت بك نفسك وزيد" وإلا فلا يجوز إلا لضرورة. وهو قول الجرّمي^(١).
والذي يراه السمين بعد عرضه لهذه المذاهب أنّ الذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً، وذلك للأسباب الآتية:

١- كثرة السماع الوارد به، ففي النثر كقولهم: "ما فيها غيره وفرسه" بجرّ "فرسه" عطفاً على الهاء في "غيره".

واستدل السمين على كثرة السماع بقراءة حمزة بخفض الأرحام، وذكر نظائرها من القرآن الكريم وهي الأدلة التي احتج بها المجوّزون للعطف على الضمير المخفوض من الكوفيين مثل: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُمُ بَرِّقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] ف «مَنْ» عطف على «لكم» في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾، وقوله: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] عطف على «فيهنّ» وفيما يُتلى عليكم.

وجاء مثله في النظم وهو كثيرٌ جداً، ومنه قول العباس بن مرداس^(٢):

الأستاذ، العلامة، نحويّ فاضل كامل، مؤلّده: في سنة اثنتين وستين وخمسة مائة في قرية من قرى إشبيلية، اسمها شلوينية، عاش: ثلاثاً وثمانين سنة، كانت وفاته: في صفر، سنة خمس وأربعين وست مائة. ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٢/٣٣٢)، سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٠٧)، الأعلام للزركلي (٦٢/٥)

(١) صالح بن إسحاق الجرّمي، أبو عمر، مولى الجرّم بن ربّان، من قضاة، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، قرأ "كتاب سيبويه" على أبي الحسن الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، لم يلق سيبويه. توفي سنة خمس وعشرين ومائتين، ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتونحي (ص: ٧٣)، الأعلام للزركلي (٣/١٨٩)

(٢) البيت للعباس بن مرداس: بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة بن الحارث بن سليم، أبو الهيثم السلميّ، شاعرٌ فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم قبل الفتح، ومات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. ينظر: معجم الصحابة للبعوي (٤/٣٩٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٥١٢)، الأعلام للزركلي (٣/٢٦٧)، وقيل أن هذا البيت

أَكْرُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أُبَالِي أَيْهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
حيث عطف "سواها" على الضمير المجرور في "فيها" ولم يعد الجار، ومثله كثير
وكثرة ورود هذا وتصرفهم في حروف العطف دليل على جوازه .

٢- ضعف دليل المانعين، أنهم منعوا ذلك لأنَّ الضميرَ كالتنوين، فكما لا
يُعْطَفُ عَلَى التَّنْوِينِ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ. ووجهُ ضعفه أنه كان بمقتضى
هذه العلةِ أَلَّا يُعْطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ مَطْلَقًا، أعنى سواءً كان مرفوعاً الموضعِ أو منصوبه
أو مجرورَه، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا كالتنوين.

٣- اعتضاد ذلك القياس؛ لأنه تابعٌ من التوابع الخمسةِ فكما يُؤكِّدُ الضميرُ
المجرورُ وَيُبَدِّلُ مِنْهُ فَكَذَلِكَ يُعْطَفُ عَلَيْهِ^(١).

وقد فنَّد ابن الأنباري بلسان البصريين كل أدلة الكوفيين منتصراً لقولهم بعدم
جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

والذي يجدر التنبيه عليه أنَّ الآيات التي اتخذها الكوفيون حجةً لتأييد ما ذهبوا
إليه ليست متعيّنة للعطف على الضمير المجرور، وإنما كان ذلك أحد الأوجه التي
ذهب إليها النحاة في توجيه هذه الآيات^(٢)

والذي يظهر أنَّ الأدلة التي استدل بها البصريون لرد القراءة، والآيات التي
اتخذها الكوفيون حجةً لتأييد القراءة جميعها أوجه ذهب إليها النحاة في التوجيه،

هو أفضل ما قيل في الشجاعة: (أقاتل في الكتيبة لا أبالي . . . أفيها كان حتفي أم سواها) .

ينظر: ديوانه (ص: ٢٧)، الإنصاف (٣/٣٨٠)، خزانة الأدب (٣/٤٣٨) .

(١) ينظر: الدر المصون (٢/٣٩٤ - ٣٩٦) بتصرف.

(٢) ينظر: مواقف النحاة من القراءات (ص: ٣٥٣) بتصرف.

والعرب متفاوتون في خلوص اللغة ولكل منهجه فيها، ولا مفر من الاعتراف بأهمية القاعدة النحوية عند من اعتبر المنهج القياسي في الحكم على القراءات، وأهمية الأثر عند من اعتبر مسألة الأثر، وهي مسألة واسعة الجدل عند أهل اللغة وأهل القراءات، ولذلك اشتهرت قراءات معينة، وقراءات أخرى أنكرها مَنْ يطعن في السند أو لا يعظم مسألة الأثر .

إلا أن الأصل في مسألة القراءات هو الرواية وليس القياس، لاسيما إذا كانت الوجوه التي دُفعت بها القراءة ليست من القوة بمكان، وحمزة كما قال عن نفسه: (ما قرأت حرفاً إلا بأثر)^(١) أي عنه ﷺ، مما يوجب القطع بصحة القراءة واللغة التي جاءت عليها، وفي ذلك يقول الفخر الرازي: " وَالْقِيَاسُ يَتَضَاءَلُ عِنْدَ السَّمَاعِ لَا سِيَّمَا بِمَثَلِ هَذِهِ الْأَقْسِئَةِ الَّتِي هِيَ أَوْهَنُ مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ " ^(٢) .

والذي يظهر أن من ردّ القراءة لم يستوعب كل الأوجه النحوية المحتملة لتخريجها، واحتمال القراءة لوجه واحد من وجوه العربية يكفي لقبولها مع صحة السند وموافقتها للرسم ^(٣)، ولذلك نجد في مقابل من ردّ القراءة، من نافح عنها من أهل اللغة بما يليق، فابن جني يرى أن قراءة حمزة ليست من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس المبرد ^(٤) .

ونقل الزرقاني في مناهل العرفان عن أبي نصر الشيرازي ردّه تضييف الزجاج لقراءة حمزة لأن من رد القراءات، فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به لأنها متواترة عنه . وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، ولعلمهم أرادوا أنه

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (٦٨/١).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب (٤٨٠/٩).

(٣) مقالة الكترونية بعنوان: بين بعض القراءات القرآنية وبعض القواعد النحوية، لـ أ. د/أحمد سعد الخطيب . بتصرف.

(٤) ينظر: الخصائص (٢٨٦/١).

صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لا ندعي أنّ كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة^(١).

الخلاصة:

أولاً: لا يجوز الأخذ ولا القراءة بلهجة أو بلغة إلاّ بأثر ورواية مسندة، واللغة التي جاءت بها قراءة حمزة هي لغة عربيّة صحيحة، وقد اشتهر مثلها في نشر وأشعار العرب .

ثانياً: إنّ مثل هذا الإنكار إنما يُسمع قبل ثبوت التواتر، أمّا بعد ثبوته فإنّ أعظم حجة في العربية إنما هي ورودها في التنزيل وقراءة النبي ﷺ لها.

ثالثاً: في مسألة القراءات، الرواية مقدمة قطعاً على الدراية، مما يعني: لا إعمال للعقل فيما صحّت روايته وتم نقله عن القراء نقلاً متواتراً، لا مريّة فيه؛ لأنه عندها يلزم أخذه دون ردّ.

رابعاً: إنّ ثبوت القراءة سندياً هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وهو المختار عند المحققين .

خامساً: لا تُنكر أنّ ظواهر الإعراب المتعدّدة تدل على أنّ النّحاة لم يألوا جهداً في إقرار قواعدهم للغة العربية وتثبيت مقاييسهم، إلاّ أنّ القرآن يجب أن يكون هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، وهو ما يجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه أولاً، لا أن نرجع بالقرآن إلى قواعدهم لنحكمها فيه، وإلاّ كان ذلك عكساً للأمر وإهماً للأصل .

سادساً: لو كان للقياس اللغوي دور بارز في التأثير على القراءة، لما وجدنا الكثير من القراء الأعلام في اللغة والقراءة كأبي عمرو وابن عامر، قرأوا بقراءات لم ير لها أهل اللغة وجهاً لديهم فردّوها .

(١) ينظر: مناهل العرفان (٤٤٩/١).

المبحث الرابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ النساء: ٩.

تأصيل القراءة:

يُؤَارِي أُؤَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ ضِعَافًا وَحَرْفًا النَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

أمال حمزة وحده (ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) وحيثه أنّ الضاد لما وقعت مكسورة قبل العين أمال فتحة العين والألف من أجلها ليحري اللسان على طريقة واحدة، وقرأها الباقون بالفتح وحيثهم أنّ ألفه لما حال بينها وبين الكسرة الجالبة للإمالة العين وهو حرف حلقي من حيز الألف، ناسب ذلك الفتح فاستعمل فيه على الأصل^(١).

الطَّعْن:

قال أبو منصور الأزهري: الإمالة فيهما غير قوية عند النحويين فلا يُقرآن إلا بالتفخيم^(٢).

وجه الطَّعْن :

لأنّ حرف الضاد تمتنع معه الإمالة لتصعّده وهو مكسور .

دراسة الطَّعْن:

يقول الفارسي: إنّ ما كان على (فعال) وكان أوله حرفاً مستعليماً مكسوراً نحو: ضعاف وقباب، وخبث، وغلاب، يحسن فيه الإمالة وذلك أنه قد تصعّد بالحرف

(١) ينظر: السبعة (ص: ٢٢٧)، الكشف (٣٧٧/١)، التيسير (ص: ٥١)، اللالئ الفريدة (ص: ٢٦٣).

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري (ص: ٢٩٢).

المستعلي، ثم انحدر بالكسر فيستحب أن لا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر، فيجعل الصوت على طريقة واحدة، فلا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر^(١).

ثم يسوق الفارسي دلائل على حسن الإمالة في (ضعافا) وهي :

أولاً: مما يدل على أن الإصعاد بعد الانحدر يثقل عليهم أنهم يقولون: صبقت، وصقت، فيبدلون من السين الصاد، ولا تقرّر السين لئلا يتصعد منها إلى المستعلي، فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحو: قست، وقسوت؛ لأنه إذا تصعد بالقاف تحدر بالسين، فيكون الانحدر بعد الإصعاد خفيفاً.

ثانياً: إنَّ الحرف المكسور إذا كان بينه وبين الألف حرفان، وكان الأول منهما مستعلياً ساكناً، حسنت فيه الإمالة وذلك نحو: مقلات، ومطعان، ومطعام؛ لأن المستعلي لما كان ساكناً وقبله كسرة صار المستعلي كأنه تحرك بالكسر لما كانت الكسرة قبله .

قال الفاسي: (وحجة حمزة فيما قرأ به من الوجهين على اختلاف الرواية فيه من طريق خلاد، اتباع الأثر والجمع بين اللغتين، ومراعاة السبيين)^(٢).

مسألة:

قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء: وحُدِّث عن المرزباني^(٣) عن عبد الله بن جعفر^(٤) عن ابن قادم^(٥) عن الكسائي قال: حججت مع الرشيد، فقدّمت لبعض

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٢/٣٤٤).

(٢) اللالئ الفريدة (ص: ٣٦٢) .

(٣) هو أبو عبّيد الله مُحَمَّدُ بنُ عِمْرَانَ بنِ مُوسَى بنِ عَبِيدِ المَرْزُبَانِيِّ، البَغْدَادِيُّ، الكَاتِبُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، توفي سنة ٣٨٤ هـ ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٦/٤٤٨).

(٤) هو أبو مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بنُ جَعْفَرِ بنِ دَرَسْتَوَيْهِ بنِ المَرْزُبَانَ الفَارِسِيِّ، النَّحْوِيُّ، تَلْمِيزُ المَبْرَدِ، توفي سنة ٣٤٧ هـ . ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣١) .

(٥) هو محمد بن عبد الله أبو عبد الله النحوي الكوفي المعروف بابن قادم، وقيل اسمه أحمد، وجدّه قادم.

الصلوات فصليت فقرأت: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (النساء: ٩) فأملتُ ضِعَافًا، فلما سلمت ضربوني بالنعال والأيدي وغير ذلك حتى غشي عليّ، واتصل الخبر بالرشيد فوجه بمن استنقذني، فلما جئته قال لي: ما شأنك، فقلت له: قرأت لهم ببعض قراءة حمزة الرديئة ففعلوا بي ما بلغ أمير المؤمنين، فقال بئس ما صنعت، ثم ترك الكسائي كثيراً من قراءة حمزة^(١).

والحق أنّ في هذه الرواية مقال من وجوه:

الوجه الأول: كيف يعقل أنّ الكسائي يصف قراءة شيخه حمزة بالرداءة، وهو الذي عرض عليه القرآن أربع مرات وكان عليه اعتماده.

الوجه الثاني: في إسنادها، فإنّ الحموي قد علّق الإسناد بقوله (حُدِّث) فحذف من سند الرواية واحد أو أكثر على التوالي لأنّ المرزباني توفي في (٣٨٤هـ) وياقوت الحموي توفي في (٦٢٣هـ)، وتعليق الرواية يضعفها.

الوجه الثالث: أنّ المرزباني الذي نقل عنه ياقوت الحموي كان أكثر ما يخرج به بالإجازة، يقول فيها: أخبرنا ولا يبين. وقال عنه الأزهري: كان معتزلياً، وما كان ثقة. وكان المرزباني يضع المحبرة وقنينة النبيذ فلا يزال يكتب ويشرب.^(٢) وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين^(٣). واختلف العلماء في حكم رواية المبتدع على أقوال:

القول الأول: ردُّ رواية المبتدع مطلقاً. وعمدتهم أنّ في الرواية عنهم ترويحاً لأمرهم وتنويهاً بذكرهم. قال الحافظ ابن حجر: "فالمنع من قبول رواية المبتدعة

نحوى كوفى، وهو أستاذ ثعلب، توفي سنة ٢٥١هـ.

ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١٥٦/٣)، الأعلام للزركلي (٢٢٢/٦).

(١) معجم الأدباء (١٧٤١/٤).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٦٧٢/٣).

(٣) ينظر: طبقات المدلسين (٢٥/١).

الذين لم يكفروا ببدعتهم كالرافضة والخوارج ونحوهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه"^(١).

القول الثاني:

التفصيل فإذا كان الراوي داعية إلى بدعته فلا يقبل حديثه وإلا قبل، وهذا القول قال به أكثر أهل العلم . قال الخطيب البغدادي: "وقال كثير من العلماء يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل"^(٢).

القول الثالث :

إنّ البدعة لا تؤثر على الراوي إذا ثبت أنه حافظ ضابط وصادق ليس بكاذب، وذلك لأنّ تدينه وصدق لهجته يحجزانه عن الكذب، وهذا قول جمهور النقاد، والعلماء المتقدمين قال الخطيب عن علي بن المديني قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان إن عبدالرحمن بن مهدي قال أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد فقال كيف يصنع بقتادة؟! كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟! كيف يصنع بابن أبي رواد وعَدَّ يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى إن ترك عبدالرحمن هذا الضرب ترك كثيراً^(٣).

الوجه الرابع: ابن درستويه الذي ينقل عنه المرزباني ضعّفه البعض كاللألكائبي هبة الله، والبرقاني قال لها سُئل عنه: ضعفه لمّا روى التاريخ عن يعقوب، إلا أنّ الحسين بن عثمان قال عنه: ثقة ثقة^(٤).

(١) لسان الميران (٢٠٣/١) .

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٢١) .

(٣) المصدر السابق (ص: ١٢٨) .

(٤) المصدر السابق .

الوجه الخامس: لم أقف على ما يثبت أنّ رواة الأثر قد أخذ بعضهم عن بعض، إلا ما ذكره الذهبي من أنّ ابن درستويه أخذ عن ثعلب^(١)، وثعلب هو تلميذ ابن قادم^(٢)، فرمّا أنّ ابن درستويه نقله عن ثعلب وهو عن شيخه ابن قادم، وذلك لطول العهد بين ابن درستويه وابن قادم مما يستبعد أنه أخذ عنه مباشرة .

الخلاصة:

إنّ النقل لأوجه الأداء في القراءات ثابت لدينا بأسانيد القراء الأثبات الثقات، يرويها الخلف عن السلف بتلك الكيفيات، وما كان منها مستفاض ومشهور بالتلقّي فهو ملحق بالمتواتر حكماً؛ لأنه من القرآن المقطوع به، فالقطع بصحتها حق، ولا يعوّل على الطعن في القراءة أو في أوجه أدائها عن الإمام حمزة .

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٢).

(٢) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة (٣/١٥٦).

المبحث الخامس

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحِي﴾ إبراهيم: ٢٢.

تأصيل القراءة:

وَفِي النُّورِ وَاخْفِضْ كُلَّ فِيهَا وَالْأَرْضَ هُنَا مُصْرِحِي أَكْسِرَ حِمَزَةَ مُجْمَلًا
كَهَا وَصَلٍ أَوْ لِلسَّاكِنِينَ وَقُطِرْتُ حَكَاهَا مَعَ الفَّرَاءِ مَعَ وَلَدِ العُلَا
قرأ حمزة بكسر الياء على أنّ الكسرة للبناء لا للإعراب، وقد تكلف الشاطبي في
أبياته إيضاح وجهين للاحتجاج بالقراءة لما أنكرها جماعة من النحاة، ونسبها إلى
الوهم واللحن فذكر أولاً: أنّ العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان
الفتح عليها أخف، فالأصل في قراءة حمزة إثبات ياء بعد الياء المشددة (مُصْرِحِي) ثم
حذف الياء الأخيرة الزائدة على المشددة تخفيفاً واكتفاءً بالكسرة .

وثانياً: إنها تُشْبِهُ هَاءَ الضميرِ في أنّ كلاً منهما ضميرٌ على حرف واحد، وهاءُ
الضميرِ تُوصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومةً، وبياءٌ إذا كانت مكسورة، وتُكسَرُ بعد
الكسرةِ والياءِ الساكنةِ، فَتُكسَرُ كما تُكسَرُ الهاءُ في "عليه"، وهي لغة بني يربوع^(١)
يزيدون على ياء الإضافة ياء^(٢)، ومثله قول الشاعر^(٣):

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِي

(١) حي من تميم، رأسه يربوع بن حنظلة بن مالك، وشاعرهم الأغلب العجلي، ومنهم متمم بن نويرة
الصحابي. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١٦٥/٣) هامش رقم (٦).

(٢) الدر المصون (٨٩/٧).

(٣) قيل أنه للأغلب العجلي ينظر: البحر المحيط (٤٢٩/٦).

وجاء فيها وجه ثالث: وهو أنّ الكسر في بمصرخيّ للإتباع للكسرة التي بعدها وهي كسر همزة (إيّ)، ورواها إسحاق الأزرق^(١) عن حمزة بفتح الياء الثانية. وقرأ الباقون بفتح الياء وحجتهم أنّ الأصل (بمصرخيني) فذهبت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء وفالتقى ساكنان، ففتحت الياء لالتقائهما كما تقول: عليّ، ومسلمي^(٢).

الطعن :

هاجم النحاة هذه القراءة مهاجمة عنيفة ورموها بأقذع الصفات، فوصفها الأخفش باللحن^(٣). ووصفها الزجاج بالرداءة فقال: هي رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين^(٤).

قَالَ الْفَرَّاءُ: لَعَلَّهَا مِنْ وَهْمِ الْقُرَّاءِ، فَإِنَّهُ قَلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُمْ مِنَ الْوَهْمِ، وَلَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْبَاءَ فِي بِمُصْرَخِيٍّ خَافِضَةٌ لِلْفِظِّ كُلِّهِ، وَالْيَاءُ لِلْمُتَكَلِّمِ خَارِجَةٌ مِنْ ذَلِكَ.^(٥) وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: نَرَاهُمْ غَلَطُوا، ظَنُّوا أَنَّ الْيَاءَ تُكْسَرُ لِمَا بَعْدَهَا.^(٦) ونقل النحاس

(١) هو أبو مُحَمَّدٍ إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مِرْدَاسِ الْقُرَشِيِّ، الْوَاسِطِيُّ، الْأَزْرَقُ، تلا على حمزة الزيات، مَوْلِدُهُ: سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، قَالُوا: تُؤَيِّ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧٢/٩)، تاريخ الإسلام (١٠٦٩/٤).

(٢) ينظر: السبعة (ص: ٣٦٢)، الحجة لابن خالويه (٣٠/٥)، إبراز المعاني (ص: ٥٤٩)، النشر (٢٩٨/٢)، غيث النفع (ص: ٣٤١).

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٤٠٧/٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٥٩/٣).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٧٥/٢).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٤٢٨/٦).

إجماع النَّحاة على كراهتها ^(١).

وجه الطَّعن :

لأنَّ ياء المتكلم فيها لغتان: الفتح والتسكين إذا لم يكن قبلها ساكن فإذا كان قبلها ساكن فالفتح لا غير .

دراسة الطَّعن :

اضطربت أقوال النَّحاة في هذه القراءة اضطراباً شديداً، فعلى الرغم من أنها قراءة سبعية، قرأها بالإضافة للإمام حمزة يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمران بن أعين، إلا أنه ومع كل هذا التوثيق للقراءة فقد اجترأ عليها النَّحاة، فمن مُلحِّنٍ لقارئها، ومن مجوِّزٍ لها بضعفٍ، ومن مجوِّزٍ لها من غير ضعفٍ .

وكان أول من انتدب للدفاع عنها الفارسي فقال: لم يجز لقائل أن يقول إنَّ القراءة بالكسر لحن، لاستفاضة ذلك في السماع والقياس ^(٢) .

وقد أجازها أبو عمرو بن العلاء وهو من أعلام القرآن واللغة والنحو بقوله: مَنْ شاء فتح، ومَنْ شاء كسر، وقوله: إنها بالخفض حسنة ^(٣)، ويؤيد إجازة أبو عمرو للقراءة أنه قرأ بكسر ياء المتكلم في كلمة (يا بُنَيَّ) حيثما وردت من القرآن وهي ستة مواضع ^(٤)، وقال ابن خالويه في توجيه قراءة الكسر فيها: يقرأ بكسر الياء وفتحها فالحجّة لمن كسر الياء: أنه أضاف إلى نفسه، فاجتمع في الاسم ثلاث ياءات، ياء الضمير، وياء الأصل، وياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة اجتزاء

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٣١) .

(٢) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٣٤٢) .

(٣) ينظر: الدر المصون (٧/٨٩) .

(٤) المواضع الستة هي: ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ هود: ٤٢، ﴿قَالَ يَبْنِيَّ﴾ يوسف: ٥، ﴿قَالَ

يَبْنِيَّ إِنِّي أَرَى﴾ الصافات: ١٠٢، ﴿يَبْنِيَّ﴾ لقمان: ١٣، ١٦، ١٧ .

بالكسرة التي قبلها لأنّ النداء مختص بالحذف، لكثرة استعماله .
 وأنكر أبو حاتم على أبو عمرو تحسينه لهذه القراءة وكأنها لغة مجهولة النسب،
 إلا أنّ أعلام اللغة وأقطابها من أمثال قطرب، والفراء، سمعوها من العرب الخالص،
 وحكوها عنهم، وأجازوها وصوّبوها، فهي لغة بني يربوع تلك التي تعزز بانتسابها
 إلى قبيلة تميم التي تحتل مكاناً مرموقاً بين القبائل التي أخذ عنها اللسان العربي
 المبين^(١).

وقد جوّزها الزمخشري على تضعيف^(٢)، بحجّة أن المجوّزين استشهدوا لها بيت
 مجهول:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيٌّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

غير أنّ أبا حيان تعقبه بدقة بالغة في إنكاره لبيت الأغلب العجلي كشاهد
 للقراءة، وإحالاته إلى النسب المجهول، وهي خاصية بصرية يلجأ لها نحاة البصرة حين
 تحاصرهم الشواهد ويعوزهم الدليل، فلا يجدون أسهل عليهم من إنكار الشواهد
 والطّعن عليها بأنها لقائل مجهول^(٣)، فقال في البحر: وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَاسْتَشْهَدُوا لَهَا بِبَيْتِ
 مَجْهُولٍ، قَدْ ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لِلْأَغْلَبِ الْعِجْلِيِّ، وَهِيَ لُغَةٌ بَاقِيَةٌ فِي أَفْوَاهِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ
 إِلَى الْيَوْمِ، يَقُولُ الْقَائِلُ: مَا فِيَّ أَفْعَلٌ كَذَا بِكَسْرِ الْيَاءِ^(٤).

وزاد أبو شامة في توثيق الشاهد حين رآه في ديوان الأغلب العجلي، وذكر
 مطلع الأرجوزة التي ذكر فيها فقال^(٥): "ورأيتُه أنا في أول ديوانه، وأول هذا
 الرجز:

(١) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين (ص: ٣٣) .

(٢) ينظر: الكشاف (٥٥١/٢).

(٣) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين (ص: ٣٦) بتصرف .

(٤) البحر المحيط في التفسير (٤٢٩/٦).

(٥) ينظر: إبراز المعاني (ص: ٥٥١).

أقبل في ثوبي معافريّ بين اختلاط الليل والعشيّ
وأما ابن الأنباري^(١) فكان أقوى دفاعاً عن القراءة، حين جعل رواية الكسر
أرجح من رواية الفتح في هذا المقام الذي يحتاج إلى مطابقة حركة الياء مع حركة
الهمزة المجاورة لها من كلمة (إني) الواقعة بعدها، ويرى أنّ الأصل في التقاء
الساكنين هو الكسر وقد عدلوا عنه إلى الفتح لاستثقال الكسرة، إلا أنّ حمزة قد
عدّل إلى الأصل في هذه القراءة^(٢)، وقد أدلى المعريّ بدلوه في القراءة^(٣) حين أجمع
على كراهة هذه القراءة وموافقاً بذلك للنحاة، وله في ذلك قصد للطعن على
علماء المسلمين^(٤)، وهو الذي زُمي بالإلحاد وهذا الطعن يخدم مبتكراته الإلحادية،
ومنهجه في الشك وإعمال العقل، وإجماعه هذا وغيره من النحاة أسقطه إطراد
القراءة.

وفي اطرادها يقول صاحب التصريح: "الكسر" مطرد في لغة بني يربوع في الياء
المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة" والأعمش ويحيى بن وثاب: "ومّا
أنتم بمُصْرِحِيّ إنيّ" بكسر الياء في الوصل^(٥).

ولعل لنا مع موقف الفراء من القراءة موقف المتأمل، فنجد منه أنها وقد غلب عليه
الجانب اللغوي، وانتصر منهج النحاة لديه على منهج القراء، فقد رمى القراءة بالوهم
وعدم الدراية بالعربية، في طعن صريح للقراءة، متأثراً بالنزعة البصرية،
ولكننا نجد النزعة الكوفية تتنابه مجدداً فيحاول أن يجد للقراءة تخریجاً لغوياً سليماً،

(١) ابنُ الأنباريِّ سبقت ترجمته ص ٢١١ .

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٥٧/٢).

(٣) ينظر: رسالة الغفران (ص: ١٥١).

(٤) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٧٤٠/١).

(٥) المصدر السابق.

وينقل أنه سمعها عن العرب^(١)، مصدراً حكماً بالوهم على القارئ ومُخرِجاً لقول الشاعر .

وليس مما يُعقل أن يتوهم مثل حمزة وأبو عمرو في صحة القراءة، أو أن يكون القراء أقل حرصاً من الشعراء في التحري والتثبت، وإن كان الفراء نفسه قد خرَّج قراءة الإسكان في (أرجه وأخاه) على أنها لغة لبعض العرب^(٢)، فكل العجب من تهجمه على هذه القراءة ورميها بالوهم، وهي لغة ثابتة لبعض العرب^(٣) .

الخلاصة :

أولاً: القراءة متواترة عن السلف والخلف فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، ولا صحة لإجماع النحاة على كراهتها، فقد انتصر لها أعلامهم، مما يستفاد بأنها لغة وإن قلَّ استعمالها .

ثانياً: إنَّ هذه القراءة صحيحة، اجتمعت فيها الأركان الثلاثة صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من أوجه اللغة العربية.

ثالثاً: إنَّ القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافاً لما يظنه بعض النحاة من أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء.

رابعاً: القراءة سنة متبعة، وهذا لا يُنافي أن يتأثر القراء بالبيئة القبلية حين اختيار القراءة، وذلك على أساس الوارد منها عن النبي ﷺ .

خامساً: قرأ أبو عمرو بكسر ياء المتكلم في (يا بُنَيَّ) مما يدل على أنها لغة لبعض العرب ولم يُنكر عليه النحاة ذلك، فكيف يُنكر على حمزة كسرهما .

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٧٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٢٢٣).

(٣) ينظر: مواقف النحاة (ص: ١٩٠) .

سادساً: بدون أن يُعمينا التعصب للقدماء والقول بأثريتهم، وبأخذنا في الاعتبار لمواقفهم المتعدّدة من هذه القراءة وغيرها، لنا أن نقول بأنهم لم يكن دافعهم فيما ذهبوا إليه الطّعن والتنقُّص، بل كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت، وأنّ التخطئة ليست للقراءة وإنما للقياس النحوي .

المبحث السادس

قَالَ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥.

تأصيل القراءة:

وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ شَفَا وَتَشْرِكُ خِطَابٌ وَهُوَ بِالْجَزْمِ كُمَّلًا

قرأ حمزة والكسائي بترك التنوين والإضافة (مائة سنين)، والحجة أنهم أتوا بالعدد على وجهه، وضافه على خفة مجموعاً على أصله؛ لأن القياس أن يكون مفرداً رعاية للأصل، و الأصل أن يكون التمييز مطابقاً للمميز، لكن النحاة أجمعوا على أن الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع، فالمائة وإن كان واحداً في اللفظ إلا أنه في المعنى جمع كالرّهط والنفر، وعلى هذا فمن أضاف أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد.

وقرأ الباقر بالتنوين (مائة سنين)، والحجة أنه نصب (سِنِينَ) ب (وَلَبِثُوا)، ثم أبدل (ثَلَاثَ مِائَةٍ) منها فكأنه قال: ولبثوا سنين ثلاثمائة، مثل قولك صمت أياماً خمسة .

وقيل أنه ينصب (ثَلَاثَ مِائَةٍ) ب (وَلَبِثُوا) ويجعل (سِنِينَ) بدلاً منها أو مفسرة عنها^(١).

الطّعن:

خَطَأً هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَبُو حَاتِمٍ بِمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو حِيَانَ فِي الْبَحْرِ فَقَالَ: (وَأَنْحَى أَبُو

(١) ينظر: السبعة (٣٨٩/١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٢٢٣)، التيسير في القراءات السبع (ص: ١٤٣)،

حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك^(١)، كما خطأها المبرد في المقتضب، قال: (وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: (ثلث مائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة)^(٢).

وقال النحاس: "فأما ثلاث مائة سنين فبعيد في العربية، يجب أن تتوقى القراءة به"^(٣).

وجه الطعن:

لأنّ القياس أن يكون مفرداً رعايةً للأصل، ولأنّ الأصل أن يكون التمييز مطابقاً للمميّز، وهذه اللغة وإن كانت صحيحة، إلّا أنّها قليلة الاستعمال وغير مشهورة، فهو أصل قد رفض استعماله .

دراسة الطعن:

قرأ حمزة والكسائي بالخفض لأنهم أوقعوا فيها الجمع موقع المفرد وهو كقوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، قال الزمخشري: "وقرئ: ثلاثمائة سنين، بالإضافة، على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، كقوله (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)"^(٤) يعني أنه أوقع «أَعْمَالًا» موقع «عَمَلًا»، وفي مصحف عبد الله «سَنَةٌ» بالإفراد. وبها قرأ أبيّ. وقرأ الضحاك «سُنُون» بالواو على أنها خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هي سُنُون، وعلى قراءة حمزة تكون سنين تمييزاً على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز.

ولم ير الباقر في قراءتهم إضافة «مئة» إلى جمع نُونُوا، وجعلوا «سنين» بدلاً

(١) ينظر: البحر المحيط (١٦٤/٧) .

(٢) المقتضب (١٧١/٢) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢٩٣/٢) .

(٤) ينظر: الكشاف (٧١٦/٢) .

من «ثلثمئة» أو عطف بيان، وعطف البيان لا يجوزُ على مذهب البصريين^(١). ونقل أبو البقاء أنه بدلٌ من «مئة» لأنها في معنى الجمع. وأمَّا نصبُ (سنين) على التَّمييزِ فـالمَحْفُوظُ من لِسَانِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورِ أَنَّ مِائَةً لَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِمُفْرَدٍ مَجْرُورٍ، وَأَنَّ الشَّاعِرَ^(٢):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةَ وَالْفَتَاءُ
هُوَ مِنَ الضَّرُورَاتِ وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ كَوْنُ سِنِينَ جَمْعًا، وَيُرَى
السَّمِينُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «سِنِينَ» فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مُمَيِّزًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِيءُ فِي
ضَرُورَةٍ مَعَ إِفْرَادِ التَّمْيِيزِ^(٣).

والأصل أن يكون التمييز مطابقاً للمميّز لكنهم التزموا في تميّز ما فوق العشرة أن يكون مفرداً ميلاً للاختصار ولا يرد أن تميّز الثلاثة يجب أن يكون جمعاً وهنا وقع مفرداً لأنّ «المائة» وإن كان مفرداً في اللفظ فهو جمع في المعنى مثل: «الرهط، والنفر»^(٤)، وحاصلة كما جاء في شرح ابن عقيل على الألفية أن العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع وهو ثلاثة إلى عشرة .
والثاني: ما لا يضاف إلا إلى مفرد وهو مائه وألف وتثنيتهما نحو مائتا درهم وألفا درهم، وأما إضافة مائة إلى جمع فقليل^(٥).

ووقف الفارسي للقراءة فقال: إنّ هذا الضرب من العدد يُضَافُ فِي الْمَشْهُورِ

(١) البحر المحيط (١٦٤/٧).

(٢) من شواهد الكتاب، وقد نسبه سيويوه إلى يزيد بن ضبه (١٦٢/٢) ثم عاد فنسبه إلى الربيع بن ضبع

الفزاري (٢٠٨/١)، وهو بلا نسبة في المقتضب (١٦٩/٢)، وفي الهمع (٣٤٨/٢).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥١٠/٣)، الدر المصون (٤٧٠/٧).

(٤) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية (٣٤/٢).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل (٦٩/٤).

إِلَى الْمُفْرَدِ الْآحَادِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ^(١).

واستحسنها القيسي في المشكل بقوله: "هُوَ حَسَنٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلٌ فِي
الِاسْتِعْمَالِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ أَحْفَ مِنْ الْجَمْعِ وَإِنَّمَا يَبْعَدُ مِنْ جِهَةِ قَلَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَإِلَّا فَهُوَ
الْأَصْلُ"^(٢).

مسألة: فيما يتعلق ببلاغة التعبير القرآني للآية .

من لطائف التعبير القرآني وخصائصه المعجزة فيما يتصل بهذه الآية، وما يتعلق
بذكر التمييز فيها، إذا كان في حذفه ما يؤدي إلى لبس في المعنى فعندها يجب ذكره.
وفي (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا) ذكر التمييز (سنين) لأنّ العدد المذكور لم
يدخل في حساب أحد منهم أو في تصوّره، وعلمه إنما إلى الله وحده فكان لا بدّ من
ذكره، ثم انظر إلى عجز الآية حينما عطف القرآن قوله: (وَازْدَادُوا تِسْعًا)، كيف عاد
إلى حذف التمييز عندما سهل تصوّره، فلم يذكر تمييز التسع؛ لأنه قد علّم من
العطف على ما علّم تمييزه نصاً، فكان ذكره شبيهاً بالزيادة التي لم تدع إليها حاجة في
البيان، وهذا فن عظيم من فنون التصرّف في القول لم تجده على كماله إلا في القرآن
الكريم لأنه تنزيل حكيم^(٣).

الخلاصة:

أولاً: إنّ هذه القراءة تتوافر بها شروط القراءة الصحيحة، قال أبو حيان: "وَأُنْحَى
أَبُو حَاتِمٍ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ"^(٤)، وقال السمين: ولا يلتفت إليه^(٥).

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٤٣٤/٣).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٤٤٠/١).

(٣) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية (٥٠/٢).

(٤) ينظر: البحر المحيط (١٦٤/٧).

(٥) ينظر: الدر المصون (٤٧٠/٧).

ثانياً: كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، على الأصل الثابت عن أبي عمرو الداني .

ثالثاً: خطأ النحاة هذه القراءة لقلة استعمالها، فإذا كانوا يثبتون أوجه اللغة بأبيات مجهولة القائل، وبكلام مجاهيل الأعراب التي لا يعرف لها إسناد، فمن الأحرى أن يستدل بالقراءات الصحيحة والتي لها وجه في العربية على إثبات أوجه اللغة وإن كانت قليلة الاستعمال .

رابعاً: ما من قراءة ثابتة طعن فيها أحد النحاة بدعوى مخالفتها للغة أو لعدم شهرتها، إلا ووُجِدَ من الأئمة من يدافع عنها ومن كلام العرب ما يشهد لصحتها .

المبحث السابع

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ الكهف: ٩٧.

تأصيل القراءة:

وَطَاءً فَمَا اسْتَطَاعُوا لِحَمْزَةٍ شَدُّدًا وَأَنْ تَنْقَدَ التَّذْكِيرُ شَافٍ تَأْوِلًا

احتز الإمام الشاطبي بقوله (فَمَا اسْتَطَاعُوا) عن الموضع الثاني المتمم للآية (وما اسْتَطَاعُوا).

وبيّن بعدها بأن حمزة قرأ بتشديد الطاء على الإدغام، وحثّه أن أصله (استطاعوا) فأدغم التاء في الطاء لاجتماعهما وهما متقاربان، ولم تنقل حركة التاء إلى السين بعد الإدغام لئلا يُحَرِّك ما لا يتحرك في موضع وهو سين (اسْتَفْعَل) فبقي (اسْتَطَاعُوا) بتشديد الطاء، مع أنّ الساكن الذي قبل المدغم ليس بحرف مد، وقد جاء مثله في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة: ٢٧١، عند من قرأ بسكون العين، كما أنّ حجتّه قِراءة الأعمش {فَمَا اسْتَطَاعُوا} بِالتَّاءِ .

وقرأ الباقر بتشديد الطاء، وحثّهم أن أصله أيضاً (استطاعوا) على وزن (اسْتَفْعَلُوا) كقراءة حمزة، إلا أنهم كرهوا اجتماع المتقاربين وهما التاء والطاء، فحذف التاء ولم يدغم؛ لأن إدغامه كان سيؤدي إلى تحريك السين الذي لم يتحرك في موضع، أو قد يؤدي إلى بقاءه ساكناً، فيكون ما قبل المدغم ساكناً من غير مد، وكلاهما مكروهان عندهم^(١).

وقرأها الأعمش، عن أبي بكر «اصْطَاعُوا» بإبدال السين صاداً. والأعمش

(١) ينظر: السبعة (ص: ٤٠١)، حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٤٣٥)، الموضح (ص: ٤٩٥).

«استطاعوا» كالثانية^(١)، واتفق القراء على قراءة الموضع الثاني في تنمة الآية (وما استطاعوا) .

الطَّعن:

قال النحاس: حكى أبو عبيد أنّ حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد الطاء، وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به لأنّ السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة^(٢).

ولحّنها وخطأها الزجاج بقوله: فأما من قرأ فما استطاعوا - بإدغام السين في الطاء، فلا حنّ مخطئ^(٣)، وقال الفارسي عنها أنها غير جائزة^(٤)، وضعّفها ابن عطية^(٥).

وجه الطَّعن :

طعن بعض النحاة في هذه القراءة من حيث الجمع بين ساكنين، ليس أولهما حرف مد ولين، وأنّ ذلك عندهم مردود وبعيد على غير الحد .

دراسة الطَّعن:

قرأ الإمام حمزة بالتشديد في الطاء على الإدغام، ووجه في الإدغام كما ذكره أبو علي رغم عدم إجازته للقراءة: أنه لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين لئلا يؤدي ذلك إلى تحريك ما تُكره الحركة فيه^(٦) - يعني أنّ سين استتفعل لا تتحرك - أدغم مع الساكن وإن لم يكن حرف لين .

(١) ينظر: الدر المصون (٧/٥٥٠) .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٠٨) .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعراجه للزجاج (٣/٣١٢) .

(٤) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٤٧٤) .

(٥) ينظر: المحرر الوجيز (٣/٥٤٤) .

(٦) ينظر: الحجة للفارسي (٣/٤٧٥) .

وقد قرأ القراء غير حرفٍ من هذا النحو، مثل: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ البقرة:

٢٧١، وعند تشديد التاء للبزي في مثل: ﴿وَلَا تَيَّمُّوا﴾ البقرة: ٢٦٧

﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ آل عمران: ١٠٣، وقد أنشد سيبويه «وَمَسْجِي» يعني في قول الشاعر^(١):

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عُنَابٍ كَاسِرِ
يريد «وَمَسْجِي» فأدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاءً، وهو عكسُ قاعدة الإدغام في المتقاربين^(٢).

وجوّز الداني قراءة حمزة وذكر أنها مسموعة ولها ما يقويها، فقال في جامعه: قرأ حمزة: (فما اسطأعوا) بتشديد الطاء، يريد فما استطاعوا، فأدغم التاء في الطاء، وجمع بين ساكنين في الوصل، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، ومما يقوي ذلك ويسوّغه أنّ الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدةً صار بمنزلة حرف متحرك، فكأنّ الساكن الأول قد ولي متحركاً^(٣).

ولا يخفى وجود التجانس بين التاء والطاء إذ يخرجان من مخرج واحد، وهو: طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا، كما أنهما مشتركان في صفتي: الشدة والإصمات .

وقد جاء التّخفيف في الموضع الأول لأنّ مفعوله حرف وفعل وفاعل ومفعول فأختار فيه الحذف، والثاني مفعوله اسم واحد وهو قوله {نقبا}^(٤)، ولأنّ زيادة

(١) لم اهتمد لقائله وهو في الكتاب لسيبويه (٤/٤٥٠).

(٢) ينظر: الدر المصون (٧/٥٥٠).

(٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (٣/١٣٢٧).

(٤) ينظر: البرهان في توجيه متشابه القرآن (ص: ١٧١).

المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، وذكر الدكتور صلاح الخالدي فائدة بلاغية في سياق هذا الكلام في التخفيف وحذف التاء في الفعل الأول دون الثاني في كتابه (مع قصص السابقين في القرآن) مفادها: أنّ الحكمة من حذف التاء من الفعل في الجملة الأولى مع أنّها أثبتت في الفعل نفسه في الجملة الثانية، أنّ حذف التاء في الجملة الأولى كان للتخفيف، ولذلك يمكن أن نسميها (تاء الخفة)، ووجه الخفة أنّ الجملة أخبرت عن عجزهم عن تسلُّق السد، وهذا التسلُّق يحتاج إلى سرعة المتسلِّق ومهارته ورشاقته أولاً، ولذلك غالباً ما يعجز البدين عن التسلُّق؛ لأنه يحتاج إلى خفة، ليتسلَّق بسرعة، ولذلك حذفت التاء من الفعل تسهيلاً وتخفيفاً^(١).

أما الفعل الثاني: وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا فَإِنَّ التاء بقيت فيه؛ لأن هذا هو الأنسب للسياق، والمتفق مع الجو العام، وذلك أنّ نقب السد وهدمه يحتاج إلى جهد ومشقة وثقل ووقت، يحتاج إلى أدوات للحفر والنقض، بقيت التاء للثقل، لتساعد في رسم جو الثقل والجهد في نقض السد^(٢).

كما أنّ الصعود على السدّ يتطلب زمناً أقصر من إحداث النقب فيه، فحذف من الفعل وقصّر منه ليتجانس النطق مع الزمن الذي يتطلبه، ولما كان نقب جدار السدّ يحتاج إلى جهد وكدّ، ويتحمّل الإنسان في ذلك كثيراً من المشقة والجهد، ويتطلب لذلك زمناً أطول من الصعود عليه، أثبتت التاء في الفعل نفسه، لبيان زيادة الزمن أيضاً، علاوة على الحدث نفسه^(٣).

ولأنه كما سبق وأسلفنا أنّ (اسطاعوا) قد جاء مكان مفعولها: (أن، والفعل، والفاعل، والمفعول به)، وهي أربعة أشياء، فثقل مُتعلّقها، ولذلك حذف لفظها،

(١) ينظر: مع قصص السابقين في القرآن (ص: ٣٤٦).

(٢) ١٠٠٠ سؤال وجواب في القرآن (ص: ٢٠٢).

(٣) تفسير القرآن الكريم للشيخ ابن عثيمين سورة الكهف (ص: ١٣٥).

و(استطاعوا) تعدّت إلى اسم واحد وهو قوله (نقباً)، فخُفّف مُتعلّقها فاحتملت أن يتمّ لفظها وبهذا يكون هناك توازن بين الصيغتين: الثقيل مع الخفيف، والخفيف مع الثقيل، وبهذا ناسب القرآن بين الحدث والزمن وتوازن الصيغتين .

الخلاصة :

أولاً: إنّ هذه القراءة متواترة، لا يجوز الطعن فيها، وقارئها إمام حبر، ما كان يقرأ إلاّ بأثر.

ثانياً: هذه القراءة تدخل في باب عظيم من أبواب الإعجاز البياني في القرآن الكريم، أفرد له كثير من العلماء باباً خاصّاً بعنوان (الذكر والحذف في القرآن الكريم)، فالقرآن الكريم لا يحذف حرفاً من موضع ويضيفه في آخر إلاّ لحكمة يقتضيها السياق، فقد يحذف القرآن حرفاً ليدلّ على أنّ الحَدَث الذي يدلّ عليه الفعل أقلّ، بينما يذكر هذا الحرف في نفس الفعل في موضع آخر ليدلّ على أنّ الحدث أكثر، أو أنّ زمنه أطول، فسبحان من أنزله تبياناً لكل شيء.

المبحث الثامن

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ الكهف: ٤٤ .

تأصيل القراءة:

وَلَايَتِهِمْ بِالْكَسْرِ فُزْ وَبِكَهْفِهِ شَفَا وَمَعَا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلَا

قرأ حمزة والكسائي بكسر الواو في (الْوَلَايَةُ)، ووجه أنه يراد به السلطان والقدرة لله، وهو على وجه (فِعَالَةٌ) بكسر الفاء من الصناعات نحو الأمانة والخلافة والكتابة، وهي من تولي الأمر، وقال بعض أهل اللغة إنه يجوز فتح الواو فيها أيضاً على هذا المعنى .

وكسر الواو حمزة وحده في موضع الأنفال: ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ ﴾ الأنفال: ٧٢، ولكن مدار الطَّعْن وقع على موضع سورة الكهف دون موضع الأنفال وهي في الأنفال على معنى النصره لله وَجَلَّ .

وقرأ الباقر بفتح الواو (الْوَلَايَةُ)، وهي من ولاية الدين وهي الربوبية، وقيل النُّصْرَة كما في الأنفال، وقيل هما لغتان بمعنى واحد كالوَكَالَة والوَكَا لَة، والوَصَا يَة و الوَصَا يَة ^(١) .

الطَّعْن:

حُكِيَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَالْأَصْمَعِيِّ، أَنَّ كَسْرَ الْوَاوِ هُنَا لِحْنٌ لِأَنَّ فِعَالَةً

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص: ١٤٣)، حجة القراءات لابن زنجله (ص: ٤١٨)، الكشف

للقيسي (٦٣/٢)، الموضح (ص: ٤٨٢) .

إِنَّمَا جِيءُ فِيمَا كَانَ صَنْعَةً أَوْ مَعْنَى مُتَقَلِّدًا وَلَيْسَ هُنَالِكَ تَوَلَّى أُمُورًا^(١)، ويرى النحاس أنها بعيدة^(٢).

وجه الطعن:

لأنَّ (فِعَالَةً) إنما يجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلِّدًا، والحديث في موضع سورة الكهف عن يوم القيامة حيث الموالاتة لله سبحانه، وليس هناك تولى أمور، فليس لبشر في ذلك الوقت سلطان أو إمارة.

دراسة الطعن:

جاء في معنى الولاية في اللغة: " والولاية بالكسر: السلطان. والولاية: النصر. يقال: هم على ولاية، أي مجتمعون في النصر. وقال سيبويه: الولاية بالفتح المصدر، والولاية بالكسر الاسم مثل الإمارة والنقابة"^(٣).

وذكر الرازي أن قوله تعالى: (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ) في معناه وُجُوه:

الأول: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ مِنْ قِصَّةِ الرَّجُلَيْنِ مَا ذَكَرَ، عَلِمْنَا أَنَّ النَّصْرَةَ وَالْعَاقِبَةَ الْمَحْمُودَةَ كَانَتْ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْكَافِرِ، وَهُوَ هَكَذَا فِي حَقِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ فَقَالَ: هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ أَيِّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَقَامِ تَكُونُ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ يُوَالِي أَوْلِيَاءَهُ فَيَغْلِبُهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِ وَيُفَوِّضُ أَمْرَ الْكُفَّارِ إِلَيْهِمْ، فففيه إشارة إلى الوقت الذي يُرِيدُ اللَّهُ إِظْهَارَ كَرَامَةِ أَوْلِيَائِهِ وَإِذْلالَ أَعْدَائِهِ.

والوجه الثاني: في التأويل أن يكون المعنى في مثل تلك الحالة الشديدة يتولى الله ويلتجئ إليه كلُّ محتاجٍ مضطرٍّ يعني أن قوله: يا لَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا كلمة قالها الكافر وألجئ إليها جزعًا، ولولا ذلك لَمْ يَقُلْهَا.

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١٨٢/٧).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٩٦/٢).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة: ولي (٢٥٣٠/٦).

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: الْمَعْنَى هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ يَنْصُرُ بِهَا أَوْلِيَاءَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكُفْرَةِ وَيَنْتَقِمُ لَهُمْ مِنْ أَعْدَائِهِمْ، يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى نَصَرَ بِمَا فَعَلَ بِالْكَافِرِ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ وَصَدَّقَ قَوْلَهُ فِي قَوْلِهِ: فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ وَيُغْضِضَهُ قَوْلُهُ: (هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا) أَي لَأَوْلِيَاءِهِ.

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ قَوْلَهُ هُنَالِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ أَي فِي تِلْكَ الدَّارِ الْآخِرَةِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ كَقَوْلِهِ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ^(١).

وقيل في فتح وكسر الولاية: أنها بالفتح من المولى، يقال: مولى بين الولاية، وبالكسر من ولاية السلطان، قاله أبو عبيدة.

وقيل: الولاية: بكسر الواو، وفتحها، لغتان في مصدر «وليت الأمر إليه ولاية» ومعناها: النصر، والعرب تقول: «نحن لكم على بني فلان ولاية» أي أنصار.

وقيل: بالفتح من النُّصْرَةِ والنسب، وبالكسر من الإمارة، قاله الزجاج^(٢). وقال أيضاً: إنه يجوز الكسر (فَعَالَةٌ) لَأَنَّ فِي تَوَلَّى بَعْضِ الْقَوْمِ بَعْضًا جِنْسًا مِنَ الصَّنَاعَةِ وَالْعَمَلِ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الصَّنَاعَةِ مَكْسُورٌ مِثْلَ الْحِيَاظَةِ وَالْقِصَارَةِ وَكَانَ الْفَرَاءُ يَمِيلُ لِلْكَسْرِ فِي الْوَاوِ فَنَجَدَهُ يَقُولُ: كَسَرَ الْوَاوِ فِي الْوَلَايَةِ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْ فَتَحَهَا لِأَنَّهَا إِتْمَا تَفْتَحُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى النُّصْرَةِ وَقَدْ سَمِعْنَا هُمَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِي مَعْنَاهُمَا جَمِيعًا^(٣).

وللطبري دفاع صريح عن قراءة الكسر بعد أن بين أن معنى الولاية عنده أنها بالفتح من الموالاته وولاية الدين، وبالكسر من ولاية الملك والسلطان فقال: " وأولى

(١) ينظر: مفاتيح الغيب (٤٦٦/٢١) .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٩٠/٣) .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٤١٨/١) .

القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ بكسر الواو، وذلك أنّ الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه، وأنّ من أحلّ به نعمته يوم القيامة فلا ناصر له يومئذ، فاتباع ذلك الخبر عن انفراده بالمملكة والسلطان أولى من الخبر عن الموالاتة التي لم يجر لها ذكر ولا معنى، لقول من قال: لا يسمّى سلطان الله ولاية، وإنما يسمّى ذلك سلطان البشر؛ لأنّ الولاية معناها أنه يلي أمر خلقه منفرداً به دون جميع خلقه، لا أنه يكون أميراً عليهم^(١).

قال السمين: وقد خَطَّ الأَصمعيُّ قراءةَ الكسرِ، وهو المِخْطِئُ لتواترها^(٢). ولعلّ المتأمل لموقف أبي عمرو يجده تارة: القارئ الذي لا يخالف ما سمع ولا يتجاوزه ولا يتعدّاه، وتارة نجد ذلك اللغوي الذي يبحث عن ما يواءم مقاييسه وشائع اللغة والأساليب، وقد لا يتحرّز أحياناً عن تلحين ما يخالف منهجه النحوي^(٣)، وهذا عين ما عبّر عنه في قوله عن نفسه: لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قرئ لقرأت كذا وكذا وكذا، وذكر حروفاً^(٤).

وقد علّق ابن جنّي على موقف أبي عمرو تعليقاً لطيفاً بقوله: "ولا بد من إحسان الظن بأبي عمرو، ولا سيما وهو القرآن، وما أبعدته عن الزيغ والبهتان"^(٥).

(١) ينظر: جامع البيان (٢٨/١٨).

(٢) ينظر: الدر المصون (٦٤٠/٥).

(٣) ينظر: مواقف النحاة (ص: ١٣٩).

(٤) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢٩٠/١).

(٥) ينظر: المحتسب (٢٧٢/٢).

الخلاصة:

أولاً: هذه لها وجوه في العربية تبين أنها وقراءة الفتح على نفس الدرجة من التواتر والصحة فهما متفقتان في المعنى من وجه، ومتباينتان من وجه آخر، ولكن كلا القراءتين من الأخرى بمنزلة الآية من الآية يجب اتباع ما تضمنته من معانٍ .

ثانياً: ليس كل اختلاف نحوي في القراءات يفضي إلى اختلاف في المعنى، فالاختلاف الحاصل قد يكون في الألفاظ المسموعة وليس في المعاني المفهومة .

ثالثاً: هذا الاختلاف في القراءتين يؤدي ومثله إلى اتساع المعاني، فكل قراءة تضيف معنى جديداً لم تبيّنه القراءة الأخرى .

المبحث التاسع

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا﴾ فاطر: ٤٣.

تأصيل القراءة :

وَفِي السَّيِّئِ الْمَحْفُوضِ هَمْزًا سَكُونُهُ فَشَاءَ بَيْنَاتٍ قَصْرٌ حَقٌّ فَتَى عَلَاً
قرأ حمزة وحده بإسكان الهمزة، فإذا وقف ترك الهمز وأبدل الهمزة ياء خالصة
لسكونها وانكسار ما قبلها . ووجه أن إسكان الهمز قد يكون على إجراء الوصل
بجري الوقف؛ لأنها في الوقف ساكنة لا محالة، ويجوز أن يكون استثقل كسرة ياء
مشددة، فهي مقام كسرتين والكسرة ثقيلة، وهي على الياء المشددة أثقل ثم كسرة
على همزة، والكسر على الهمز ثقيل أيضاً، مع ثقل الكسر في نفسه، فاجتمع أشياء
ثقيلة، فأسكن الهمزة استخفافاً، وأما تركه الهمز في حال الوقف، فلأن الوقف موضع
تغيير، فقلبت الهمزة فيه ياء .

وقرأ الباقيون بكسر الهمزة لأنه الأصل وهو المشهور، ولم يختلفوا في رفع الثانية:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ فاطر: ٤٣، ويقف عليها حمزة
بالإسكان مع إبدال الهمزة ياء، لأنها همزة ساكنة قبلها كسرة^(١).

الطعن:

قال الزجاج: قرأ حمزة: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ) - على الوقف، وهذا عند
النحويين الحدائق الحنن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار^(٢).

(١) ينظر: الكشف للقيسي (٢/٢١٢)، الموضح (ص: ٦٥٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٢٧٥).

وجه الطعن:

يرى النحويون أنّ هذه القراءة ضعيفة لأنّ فيها حذف لعلامة الإعراب،
وحركات الإعراب دخلت للفرق بين المعاني .

دراسة الطعن:

في قوله تعالى: «ومكر السيئ» وجهان للإعراب أظهرهما: أنه عطف على
«استكباراً» . والثاني: أنه عطف على «نفوراً» وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته
في الأصل؛ إذ الأصل: والمكر السيئ. والبصريون يؤولونه على حذف موصوف أي:
العمل السيئ.

وقرأ العامة بخفض همزة «السيئ»، وحمزة والأعمش بسكونها وصلاً. وقد تجرأ
التحاة وغيرهم على هذه القراءة ونسبوها للحن، وقد أكثر أبو عليّ الفارسي في
الإستشهاد من كلام العرب على الإسكان من أجل توالي الحركات والوصل بنية
الوقف، وبين أن ما كان من حمزة هو: إجراء للوصل مجرى الوقف، واستشهد لذلك
بشواهد منها:

..... بيازل وحناء أو عيهل^(١)

..... أو الحريق وأفق القصبا^(٢)

وأنّ مما يقويها أنّ قوماً قالوا في الوقف: أفعى و أفعو، فأبدلوا من الألف الواو
والياء ثم أجروها في الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا أفعو يا هذا، فكذلك عمل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور وهو لمنظور بن مرثد الاسدي:

نسل وجد الهائم المعتل . . . بيازل وحناء أو عيهل، وهو من شواهد سيبويه الكتاب (١٧٠/٤)، سر
صناعة الإعراب (١٧٣/١)، إيضاح شواهد الإيضاح (٣٦٧/١).

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤية بن العجاج . ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢١٥/٤).

حمزة بالهمزة في هذا الموضع ولأنها كالألف في أنّها حرف علة، كما أنّ الألف كذلك .

ويقوّي مقاربتها الألف أنّ قوماً يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رجلاً، ورأيت حُبلاً .

وكما أنّ للقراءة وجه آخر تحتمله : وهو أنّ تجعل (يئُ ولاء) من قوله تعالى:

﴿ وَمَكَرُ السَّيِّئِ وَلَا ﴾ بمنزلة (إبِل) ثم أسكن الحرف الثاني كما يُسكن من (إبِل) لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء، فخُفّف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات، كما خفّفت العرب نحو ذلك بالحذف نحو: أسيدئ، وبالقلب في نحو رحوئ، ونزل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب في نحو: ردّ وفرّ، وعضّ. فأدغم كما أدغم بعض، ويفرّ لما تعاقب حركات غير الإعراب على لامها، وهي حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخففة، وحركة النونين فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتّى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعرب.

فإذا جازت هذه الأمور في اللغة ولم يكن لها من يُنكرها، فلم يسغ لقائل أن يقول على قراءة حمزة إنّها لحن، وإلاّ لزمه أن يقول عن كل هذه الشواهد أنّها لحن، فهي بمثابة المخلّص لهذه القراءة من الطعن^(١).

وذكر الصفاقسي أنّ مما يُحسّن هذا التسكين وجوه^(٢):

الأول: أنه وقع في الآخر وهو محل التغيير. الثاني: أنه وقع بعد حركات. الثالث: أنّ حركته ثقيلة وهي الكسر لأنه ينشأ من انجرار اللحن الأسفل إلى الأسفل انجراراً قوياً. الرابع: أنّ الحركة وقعت على حرف ثقيل، الخامس: أنّ قبله

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٤/٢٠٣).

(٢) ينظر: غيث النفع (ص: ٤٨٨) .

مشددين والمولى منهما حرف ثقيل .

الخامس: لم ينفرد بها حمزة بل هي قراءة الأعمش أيضاً.

قال ابن الجزري: إنَّ إنكار النحاة لهذه القراءة لا يُعتبر لأنها موافقة لوجه من وجوه النحو وهي مما شاع وذاع وتلقَّاه الأئمة بالإسناد الصحيح، وذلك هو الأصل الأعظم والركن الأقوم^(١).

وقد نَزَّهت النحاة الأعمشَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَرَأَ بِهَا. و قالوا: إِنَّمَا وَقَفَ مُسَكِّنًا، فَظُنُّ أَنَّهُ وَاصِلٌ فَغُلِطَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ أَنَّ حَمْزَةَ أَسْكَنَهُ وَقَفًا فَظَنَّ الرَّوَايَ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَصَلًا، أَوْ لَعَلَّهُ اخْتَلَسَ فَظَنَّ الرَّوَايَ أَنَّهُ أَسْكَنَ^(٢).

ويرد الصفاقسي على هذا الادعاء المشعر بغلط الرواة بقوله: "وهو باطل لأننا لو أخذنا بهذه التجويزات العقلية في حملة القرآن لأدى ذلك إلى الخلل فيه بل المظنون بهم التثبت التام والحرص الشديد على تحرير ألفاظ كتاب الله وعدالتهم وخشيتهم من الله ﷻ تمنعهم من التساهل في تحمُّله لا سيما فيما فيه مخالفة الجمهور، فعندهم فيه مزيد اعتناء وهم أعلم بالعربية وأشدَّ لها استحضارا وأقرب بها عهداً ممن يَعْتَرِضُ عَلَيْهِمْ وَيَنْسُبُهُم لِلْوَهْمِ وَالْغُلْطِ ولم يكن يتصدَّر في تلك الأزمان الفاضلة لإقراء كتاب الله إلا من هو أهل لذلك^(٣).

بل إنَّ الصفاقسي وصف من طعن في هذه القراءة وغيرها من المتواتر بفساد الاعتقاد، وأنَّ هذه الطعون ما صدرت منهم، إلا لعدم معرفتهم بأحوال أهل السنَّة وجهلهم بأقدارهم كل الجهل لذلك، فهم لا ينظرون في أحوالهم السنية وسيرهم

(١) ينظر: النشر (١٠/١).

(٢) ينظر: الكشف (٣/٦١٩) إبراز المعاني (ص: ٦٥٦)، الدر المصون (٩/٢٤١).

(٣) ينظر: غيث النفع (ص: ٤٨٨).

المرضية^(١).

ويقول القشيري: مَا ثَبَتَ بِالإِسْتِفَاضَةِ أَوْ التَّوَاتُرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ جَوَازِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَحُنٌّ، وَلَعَلَّ مُرَادَ مَنْ صَارَ إِلَى التَّخْطِئَةِ أَنْ غَيَّرَهُ أَفْصَحُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فَصِيحًا^(٢).

الخلاصة:

أولاً: لا شك أن ما أفضى إليه البحث في هذه القراءة يبيّن صحتها والإسكان في مثلها مع كثرته في القرءان واللغة العربية، يظهر أنه أسلوب من أساليب العربية بدليل كثرة وروده.

ثانياً: إذا جاز الإسكان لمجرد التخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال منفصلة كالإسكان في (بارئكم)، فإن إسكانها عند ضعفها متصلة ومجاورة شدتين أسوغ.

ثالثاً: إن القرآن هو الحاكم على قواعد النحاة وهو أقوى الحجج للنحويين في إثبات ما يثبتونه ونفي ما ينفون ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه.

(١) ينظر: غيث النفع (ص: ٤٨٩) بتصرف.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٤/٣٥٩)، البحر المحيط في التفسير (٩/٤٢).

المبحث العاشر

قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ الصافات: ١٢ .

تأصيل القراءة:

بِتَقْلِيهِ وَاضْمُ تَا عَجِبْتَ شَدًّا وَسَا كِنُّ مَعًا أَوْ أَبَاؤُنَا كَيْفَ بَلًّا
 قَرَأَ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِي { بل عجبْتُ } بِضَمِّ التَّاءِ، فَالْحِجَّةُ لِمَنْ ضَمَّ: أَنَّهُ مِنْ إِخْبَارِ
 اللَّهِ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ. وَدَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ أَلْكُمْ وَقَنُوطِكُمْ» (١).
 فَالْعَجَبُ مِنَ اللَّهِ وَعَجَلٌ إِنْكَارٌ لِأَفْعَالِهِمْ .

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: { بل عجبْتَ } بِفَتْحِ التَّاءِ، أَيْ بَلْ عَجِبْتَ يَا مُحَمَّدٌ مِنْ نَزُولِ
 الْوَحْيِ عَلَيْكَ وَيَسْخَرُونَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَلْ عَجِبْتَ مِنْ إِنْكَارِهِمُ الْبُعْثِ. (٢) وَقَالَ
 أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ يَقُولُ: مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدٌ (٣).
 الطَّن:

روي عن القاضي شريح (٤) أنه أنكر قراءة الضم في التاء، فقال: إن الله لا

(١) ذكره البغوي في شرح السنة برقم ٤١٦٩ (٣٦٥/١٤) وذكره الزيلعي في تخريج أحاديث
 الكشاف (١٧٥/٣)

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٣٠١)، حجة القراءات (ص: ٦٠٦)، التيسير (ص: ١٨٦)،
 النشر (٣٥٦/٢) .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٨٠/٣).

(٤) هُوَ الْفَقِيهَةُ، أَبُو أُمَيَّةَ، شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيُّ، قَاضِي الْكُوفَةِ، وَبِي قِضَاءِ الْكُوفَةِ،
 فِي زَمَنِ عُمَرَ وَعَثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ. وَاسْتَعْفَى فِي أَيَّامِ الْحِجَابِ مَاتَ سَنَةَ ٨٠ هـ .
 ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠٠/٤)، الأعلام للزركلي (١٦١/٣).

يَعْجَبُ مِنْ شَيْءٍ، إِنَّمَا يَعْجَبُ مَنْ لَا يَعْلَمُ^(١).

وجه الطَّعن:

لأنَّ فيها إضافة العجب إلى الله، والله تعالى لا يعجب لأنَّ من يعجب هو من لا يعلم .

دراسة الطَّعن:

ذكر أبو عبيد أنها قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما، وابن عباس ويحيى بن وثاب والأعمش - رضي الله عنهم - وغيرهم^(٢)، وهذا يُثبت أنها قراءة جاءت عن أئمة أعلام في القراءة.

وعن شُرَيْحِ القَاضِي أَنَّهُ أَنْكَرَهَا، وَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْجَبُ" فَبَلَّغَتْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِي فَقَالَ: "إِنَّ شَرِيحًا كَانَ مُعْجَبًا بِرَأْيِهِ، قَرَأَهَا مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ" يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ^(٣).

وَأَمَّا تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ الْعَجَبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا قَامَ عَلَيْهِ إِنْكَارُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، فَالْعَجَبُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الثَّابِتَةِ لَهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِي^(٤): قَالَ قَوْمٌ: لَا يُوصَفُ اللَّهُ بِأَنَّهُ يَعْجَبُ؛ لِأَنَّ الْعَجَبَ مِمَّنْ يَعْلَمُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ. وَاحْتَجَّ مُثَبِّتُ هَذِهِ الصِّفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَبِقِرَاءَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ: {بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ} عَلَى أَنَّهُ إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ وَعَلَيْكَ عَن

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٤)، الكشاف (٤/٣٨)، الدر المصون (٩/٢٩٦).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٢٨٠)، إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٦٦٤).

(٣) ينظر: الدر المصون (٩/٢٩٦).

(٤) هو سماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنّة: من أعلام الحفاظ. كان إماماً في التفسير والحديث واللغة توفي سنة ٥٣٥ هـ. ينظر:

سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠)، الأعلام للزركلي (١/٣٢٣).

نفسه^(١).

ودليل إثبات صفة العجب لله سبحانه من الكتاب هو قوله تعالى: (بَلْ عَجِبْتَ) على قراءة من قرأ بضم التاء، ومن السنة أحاديث وردت بإثبات صفة العجب لله تعالى، كقول النبي ﷺ: «عجب ربكم من ألكم وقنوطكم»، وقوله: «عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل»^(٢)، كما أجمع السلف على ثبوت العجب لله تعالى فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف، ولا تمثيل.

وقيل إن هذا العجب هو عجب حقيقي يليق بالله، وهو هنا عجب إنكار، والعجب نوعان :

أحدهما: أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب فيندهش له ويستعظمه ويتعجب منه، وهذا النوع مستحيل على الله؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.

الثاني: أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت لله تعالى^(٣).

وقيل إن العجب هنا غير حقيقي، قال الهروي: ويقال معنى عجب ربكم: أي رضي ربكم وأثاب، فسمّاه عجباً، وليس بعجب في الحقيقة، فيكون معنى عجبت هنا عظم فعلهم عندي. وحكى النقاش أن معنى بل عجبت: بل أنكرت. قال الحسن بن الفضل: التعجب من الله إنكار الشيء وتعظيمه، وهو لغة العرب، وقيل

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٩٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٧٩٥٣)، وأبو داود في سننه (٢٣٠٦).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب (٢٦/٣٢٣)، تفسير سورة الصافات للشيخ ابن عثيمين، من موقع أهل الحديث والأثر، تسجيل صوتي مُفَرَّغ، بتصرف.

معناه: أنه بلغ في كمال قدرته وكثرة مخلوقاته إلى حيث عجبت منها، وهؤلاء لجهلهم يسخرون منها^(١).

وَأَوْلَتْ القِراءةَ بأنّ ذلك من باب الفرض، أي لو كان العَجَبُ مما يجوز عليّ لَعَجِبْتُ من هذه الحال، فعلى هذا تكون الاستعارة تخيلية تمثيلية كما في قولهم: قال الحائط للوتد لم تشقني فقال سل من يدقني أو من باب التخييل فيجعل تعالى كأنه لإنكاره لحالمهم يَعُدها أمراً غريباً ثم يثبت له سبحانه العجب منها، وعلى هذا تكون الاستعارة مكنية وتخيلية، كما في نحن لسان الحال ناطق بكذا والمشهور في أمثاله الحمل على اللازم فيكون مجازاً مرسلاً، فيحمل العجب على الاستعظام وهو رؤية الشيء عظيماً أي بالغاً الغاية في الحسن أو القبح، والمراد هنا رؤية ما هم عليه بالغاً الغاية في القبح^(٢).

وقد اختار الفراء وأبو عبيد قراءة الرفع^(٣)، ورمى الأزهري منكر القراءة بالإلحاد فقال: " ولعل بعض الملحدين ينكر هذه القراءة لإضافة العجب إلى الله، وليس العجب وإن أسند إلى الله معناه كمعنى عجب الآدميين " ^(٤).

الخلاصة:

أولاً: القراءة بالضم ثبتت بالتواتر فيجب المصير إليها، ولا يجوز الطعن فيها، وكلتا القراءتين مشهورتين وثابتتين بالتواتر، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب .
ثانياً: إنّ القراءتين وإن اختلفت معانها فكل واحد من معانيه صحيح، قد

(١) ينظر: فتح القدير (٤/٤٤٦) .

(٢) ينظر: روح المعاني (١٢/٧٤) وما بعدها بتصرف .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٨٤)، إبراز المعاني (ص: ٦٦٤).

(٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٢/٣١٧).

عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسَخِرَ منه أهل الشِّرك بالله، وقد عجب ربنا
من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسَخِرَ المشركون بما قالوه^(١).

(١) ينظر: جامع البيان (٢٢/٢١)

الفصل الثامن

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام الكسائي (ت ١٨٠ هـ)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ سبأ:

.٩

المبحث الثاني: ﴿فِيَوْمٍ يَذُرُ الْأَمْثَالَ يَأْتِيهِمْ أَهْلُ الْأَرْضِ أَجْمَعُونَ﴾ الفجر: ٢٥ - ٢٦.

وَأَقْبَهُ أَحَدٌ ﴿ الفجر: ٢٥ - ٢٦.

الفصل الثامن

مطاعن اللغويين في قراءة الإمام الكسائي (ت ١٨٠ هـ)

يتفق الإمام الكسائي مع القراء السبعة في المطاعن الآتية :

تحقيق الهمزتين من كلمتين مثل ﴿السُّفَهَاءُ^{هـ} آآ﴾ البقرة: ١٣.

﴿وَزَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ يوسف: ١١٠.

﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥.

﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ﴾ الكهف: ٤٤.

﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣.

﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ الحج: ١٥.

﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ الصافات: ١٢.

﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧.

﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ حيثما وردت.

وينفرد بالمطاعن التالية:

المبحث الأول

﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ سبأ: ٩.

تأصيل القراءة:

وَأِدْغَامٌ وَنَخَسِفُ بِهِمْ رَاعَوْا وَشَدًّا تَنْقُلًا

قرأ الكسائي ومعه حمزة بالياء في الثلاثة (يشأ - يخسف - أو يسقط) على أنه إخبار من النبي ﷺ عن ربه ﷻ، وأدغم الكسائي وحده الفاء في الباء من (يخسف بهم).

وقرأ الباقر بن النون في الثلاثة، على أنه من إخبار الله تعالى عن ذاته، وبإظهار الفاء عند الباء . والياء والنون في المعنى سيان؛ لأنَّ المشيئة لله ﷻ في القراءتين^(١).

الطعن:

قال الفارسي: " فأما إدغام الكسائي الفاء في الباء في نخسف بهم فإنَّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز "^(٢).

قال الزمخشري: " وقرأ الكسائي: يخسف بهم، بالإدغام وليست بقوية "، وقال في موضع آخر إنها ضعيفة^(٣).

وجه الطعن:

واستضعفها النحاة من حيث إنَّ فيها إدغام الأقوى في الأضعف فالباء أضعف من الفاء، ولما فيه من إذهاب التنفسي بالتأفف الذي في الفاء.

(١) ينظر: السبعة (ص: ٥٢٧)، الحجة لابن زنجله (ص: ٢٩٢)، معاني القراءات للأزهري (٢/٢٨٨).

(٢) الحجة للفارسي (٤/١٨٤).

(٣) الكشاف (٣/٥٧٠)، المفصل (ص: ٥٥٣).

دراسة الطَّعن:

الإدغام هو أن يلتقي حرفان متقاربان في المخرج فتبدل الأول من جنس الثاني وتدغمه فيه، وإنما تفعل ذلك تخفيفاً؛ لأن الناتج من الإدغام هو حرف واحد مشدد بدل الحرفين والغرض منه هو التخفيف أي تيسير صعوبة نطق صوتين متماثلين أو متقاربين، أو هو تقريب صوت من صوت^(١).

فهدف الإدغام واحد هو التخلص من ثقل النطق الذي يحدث نتيجة حركات اللسان حركات متماثلة في نطق أصوات متماثلة أو متقاربة، يقول سيبويه " لأتَّهم إن بيَّنوا ثَقُلَ عليهم لُقُرب المخرجين "^(٢).

وهذا الحرف هو مما انفرد به الإمام الكسائي، وقيل إنه لا يُظهر الفاء إظهاراً بيناً، ولا يُدغمها إدغاماً حتى لا يبقى منهما شيء، ولكن يخفيها^(٣).

وذكر ابن خالويه أن الكسائي أدغم الفاء في الباء على حجة أن مخرج الباء من الشفتين، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، فاتفقا في المخرج للمقاربة، إلا أن في الفاء تفشياً يبطل الإدغام، أما إدغام الباء في الفاء فصواب^(٤).

وقد رد أبو حيان على تضعيف الفارسي والزمخشري للقراءة بأنه تضعيف لا يُلتفت إليه لأنَّ القِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَيُوجَدُ فِيهَا الْفُصِيحُ وَالْأَفْصَحُ، وهذا مِنْ تَيْسِيرِهِ تَعَالَى الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ لِلذِّكْرِ^(٥)، وذكر السمين أن هذا التضعيف لا ينبغي لتواترها^(٦).

(١) ينظر: الخصائص (١٤١/٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٤٥٦/٤).

(٣) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٥٩٤).

(٤) ينظر: الحجة لابن خالويه (ص: ٢٩٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٥٢٣/٨).

(٦) ينظر: الدر المصون (١٥٨/٩).

ولا يخفى مكانة وفضل الإمام الكسائي في النحو والقراءة، فهو من انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعد حمزة، وشهد بفضله وقدره وعلو كعبه في اللغة والنحو والقراءات، عدد كبير ممن يعتد بقولهم من معاصريه ومن جاء بعدهم، يقول عنه الإمام الشافعي رحمته الله: (من أراد أن يتبحر في النحو، فهو عيال على الكسائي)، وقال يحيى بن معين ^(١): (ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي) ^(٢)، فكيف لمثله أن يأتي بما هو شاذ أو ضعيف من أوجه النحو والقراءة .

الخلاصة:

أولاً: هذه القراءة من القراءات المتواترة، وقد لا تكون على الأفصح في اللغة، ولكن موافقتها لوجه فصيح يكفي لصد الطعن فيها مع توفر شروط القراءة الصحيحة .

ثانياً: إن الإدغام مما اختُصت به لغة العرب للتخفيف، وهو من فصيح كلامها، وهي لغة تميم، قال الفارابي: العرب تَمِيلُ عن الذي يُلْزِمُ كلامها الجفاء إلى ما يُلِينُ حواشيه ويُرِقِّها وقد نزه الله لسانها عما يجفيه، فلم يجعل في مباني كلامها جيماً تُجاورها قاف متقدمة ولا متأخرة أو تجامعها في كلمة صاد أو كاف إلا ما كان أعجمياً أعرب، وذلك لجسأة هذا اللفظ ومباينته ما أسس الله عليه كلام العرب من الرّونق والعُدوبة، وهذه علة أبواب الإدغام وإدخال بعض الحروف في بعض ^(٣).

(١) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، أبو زكريا، الإمام، الحافظ، الجهد، شَيْخُ المِجْدِثِيْنَ، توفي بالمدينة حاجاً سنة ٢٣٣هـ .

ينظر: سير أعلام النبلاء (٧١/١١)، الأعلام للزركلي (١٧٢/٨).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٥٣٨/١) .

(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢٧٢/١).

المبحث الثاني

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۖ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾ الفجر: ٢٥ - ٢٦ .

تأصيل القراءة :

يُعَذِّبُ فَافْتَحَهُ وَيُوثِقُ رَاوِيًا وَيَاءُ ان فِي رَبِّي وَفُكَّ ارْفَعَنْ وَلَا
قرأ الكسائي بفتح الذال والشاء من (يُعَذِّبُ و يُوثِقُ) ووجهه أنه على ما لم يُسم
فاعله، فالمعنى لَا يُعَذِّبُ أَحَدٌ تعذيبه، وَلَا يُوثِقُ إِثْقَاهُ، فجعل العذاب والوثاق مكان
التعذيب والإيثاق، كما استعملوا العطاء في موضع الإعطاء، والمعنى لَا يُعَذِّبُ مِثْلَ مَا
يُعَذِّبُ هَذَا الْإِنْسَانَ أَحَدٌ، فالمصدر مضاف هنا إلى المفعول به، وأراد به الكافر .
وَقِيلَ إِنَّ الْمُرَادُ إِبْلِيسُ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَامَ عَلَى أَنَّهُ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا، وَقِيلَ أَنَّهُ أُمِيَّةُ ابْنِ
خَلْفٍ، حَكَاهُ الْفَرَّاءُ.

وقرأ الباقون بكسر الذال والشاء من (يُعَذِّبُ و يُوثِقُ) والوجه انه يجتمل ثلاثة
أوجه :

الأول: إِنَّ الْمَعْنَى لَا يُعَذِّبُ أَحَدٌ عَذَابَ اللَّهِ، وَلَا يَتَوَلَّى عَذَابَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ،
والأمر يومئذ أمره .

الثاني: إِنَّ الْمَعْنَى لَا يُعَذِّبُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا مِثْلَ عَذَابِ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، وَالْمَصْدَرُ
عَلَى هَذَا مِضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى .

وفيه وجه ثالث: وهو أَنَّ الْمُرَادَ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ أَحَدٌ أَحَدًا مِثْلَ مَا يُعَذِّبُ هَذَا
الْكَافِرَ، وَالْمَصْدَرُ هُنَا مِضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الْكَافِرُ كَقِرَاءَةِ الْفَتْحِ (١).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٢/٣)، السبعة (٦٨٦/١)، الكشف (٣٧٣/٢)، الموضح (ص:

٨٢٩)، تفسير القرطبي (٥٦/٢٠)،

الطَّعْنُ:

جاء عن أبي عمرو إنكارها، قال محمد بن صالح^(١): سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو: وكيف تقرأ لا يُعَدَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ* ولا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ؟ قال: لا يُعَدَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ، فقال له الرجل: كيف، وقد جاء عن النبي ﷺ لا يُعَدَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ؟. فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي ﷺ ما أخذته عنه!. وتدرى لم ذاك؟ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة^(٢).

وجه الطَّعْنِ:

لأنَّ في إعمالِ اسمِ المصدرِ عملَ مُسَمَّاهِ خلافاً مضطرباً فنُقلَ عن البصريين المنعُ، وعن الكوفيين الجوازُ، ونُقلَ العكسُ عن الفريقين.^(٣)

دراسة الطَّعْنِ :

الطَّعْنُ على هذه الرواية والرد عليها يكون على ثلاثة أمور :

الأول: ما قيل من أنَّ الكسائي في قراءته، وأبو عبيد في اختياره لقراءة الفتح في الذال والثاء إنما كان ذلك منهم اعتلالاً بخبر - رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قرأه بالفتح فيهما - وهو واهي الإسناد^(٤).

جاء في الحديث: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن خارجة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: ثني من أقرأه النبي ﷺ (فَيَوْمَئِذٍ لا يُعَدَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ).

(١) هو الإمامُ المِثْقَنُ، الثَّقَةُ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ دَرِيحِ البَغْدَادِيِّ العُكْبَرِيِّ توفى سنة ١٠٧ هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٩/١٤).

(٢) منجد المقرئين (ص: ٧٩).

(٣) ينظر: الدر المصون (٧٩٢/١٠).

(٤) ينظر: جامع البيان (٤٢٢/٢٤).

ولا يُوثَق وثاقَهُ أَحَدٌ .

قال النحاس: وهذا الحديث بيّن لأنه إذا وقع في الحديث مجهول لم يحتجّ به في غير القرآن فكيف في كتاب الله ومعارضته الجماعة الذين قراءتهم عن النبي؟^(١).

والصحيح أن هذا الحديث لم يقع فيه مجهول، وليس واهي الإسناد، ذكره السيوطي برواية أخرى فقال: أخرج سعيد بن منصور وَعبد بن حميد وَابن مردويه وَابن جرير وَالبُغويّ وَالحاكم وَصححه وَأبو نعيم عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَمَّنْ أَقْرَأَهُ النَّبِيَّ ﷺ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَهُ وَفِي لَفْظِ أَقْرَأَ إِيَّاهُ {فَيَوْمَئِذٍ لَا يَعْذِبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثَقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ} مَنْصُوبَةٌ الدَّالِّ وَالثَّاءِ^(٢)

وقال الحاكم في المستدرک بعد إيراده للرواية: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَالصَّحَابِيُّ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ فِي إِسْنَادِهِ قَدْ سَمَّاهُ غَيْرُهُ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ"^(٣). وذكر السيوطي أنها قراءة حسنة صحّت عنه ﷺ^(٤).

الأمر الثاني: ما جاء عن النحاس في تضعيفه لوجه المعنى المحتمل لقراءة الفتح فقال: وحجته الأخرى - يقصد الكسائي - أنه قد علم المسلمون أنه ليس أحد يوم القيامة يعذب إلا الله فكيف يكون لا يعذب أحد عذابه، هذه حجته، وأغفل ما قاله العلماء في تأويل الآية لأنهم قالوا، لا يعذب أحد في الدنيا بمثل عذاب الله يوم القيامة. وتأول أبو عبيد معنى لا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ، لا يعذب عذاب الكافر أحد. وحولف أيضا في هذا التأويل^(٥).

وقد فصل القول في ذلك السمين الحلبي فأورد عدة أوجه للمراد بمعنى قراءة

(١) إعراب القرآن للنحاس (١٣٩/٥).

(٢) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٥١٣/٨).

(٣) ينظر: المستدرک للحاكم (٢٨٠/٢).

(٤) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن (١٢٥/٣).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٣٩/٥).

الفتح ثم عَقَّبَ بقوله: "وهذه الأوجهُ صَعْبَةُ المرامِ على طالبِها من غيرِ هذا الموضوعِ لتفرُّقِها في غيرهِ وعُسْرِ استخراجِها منه" ^(١). فكل الأوجه جائزة وتصيب في معنى القراءة .

الأمر الثالث: في قول أبي عمرو: لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة. فالخبر قد يتواتر عند قوم دون قوم، ولا يجوز القدح في القراءات إذا كانت من طريق الآحاد، قال القسطلاني نقلاً عن السخاوي: "ولا يقدح في تواتر القراءات السبع إذا استندت من طريق الآحاد، كما لو قلت: أخبرني فلان عن فلان أنه رأى مدينة سمرقند، وقد علم وجودها بطريق التواتر لم يقدح ذلك فيما سبق من العلم بها، فقراءة السبع كلها متواترة وقد اتفق على أنّ المكتوب في المصاحف متواتر الكلمات والحروف... اهـ" ^(٢).

ولا يخفى أنّ أبا عمرو قد قرأ بما يتعارض مع الأقيسة النحوية المتعارف عليها، وتحمل بعض قراءاته خروجاً على ما هو ملتزم عند النحاة، كقراءته بتخفيف الزاي في (ونزل الملائكة) ^(٣)، ولكن أبا عمرو يلبس أحياناً حلّة النحوي ويقف من القراءات موقف المعارض، وما ذلك إلا لكونه قارئاً يُسَلِّمُ بأثرية القراءة، ونحوي يُعْمَلُ في القراءات الأقيسة.

ونحن كما قال ابن جني نُحَسِنُ الظن بالإمام أبي عمرو فهو القرآن وبعيداً عن الزيغ والبهتان ^(٤)، ولعلها لم تبلغه، وهذا ما قاله ابن الجزري: "وإنما أنكرها أبو

(١) ينظر: الدر المصون (٧٩٣/١٠) .

(٢) ينظر: لطائف الإشارات (٧٨/١) .

(٣) ينظر: المحتسب (١٦٤/٢) .

(٤) ينظر: المحتسب (٢٧٢/٢) .

عمرو: لأنها لم تبلغه على وجه التواتر^(١).

ولذلك قيل إنّ أبا عمرو رجّع إليها في آخر عمره، لما روي أنّ رسول الله ﷺ قرأهما بالفتح^(٢).

الخلاصة:

أولاً: إنّ هذه القراءة متواترة عنه ﷺ، استوفت شروط القراءة الصحيحة، وكل وجه من القراءات توفرت فيه شروط القراءة الصحيحة فهو قرآن قطع على صحته وصدقه، ويكفر من جحدته^(٣).

ثانياً: أنكر أبو عمرو القراءة لأنها لم تبلغه تواترها حين ردها، ولكنه رجّع عن إنكارها لما بلغه صحة ما ورد عن النبي ﷺ من قراءته للآية بالفتح في الذال والشاء .

(١) ينظر: جمال القراء (١/٣٢٤).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب (١٦١/٣١) .

(٣) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص: ٥١).

الخاتمة

الحمد لله المتّان، الذي أكرمني بالقرآن، فأودعه روعي لينسكب فيها تريباً ويزهرها ربيعاً .

وبعد: فقد أكرمني الله برحلة علم مع كتابه العزيز دامت لعامين، عشتُ فيها بين رحابه، وبحثتُ في بيان وجوه قراءاته المتواترة من حيث اللغة والإعراب والمعنى، وجمعتُ ما تفرّق من أقوال النُّحاة في رد هذه القراءات والطَّعن فيها، ودراسة أقوالهم للردِّ على مطاعنهم، وخلصتُ إلى نتائج من خلال هذا البحث وهي كما يلي:

النتائج العامّة:

أولاً: عناية الله تعالى بالقرآن الكريم وحفظه من التبديل والتحريف، باعتباره مع السُّنّة النبويّة يمثلان منهج البشرية الذي ارتضاه لهم ربُّ العزّة والجلال في صورته الأخيرة .

ثانياً: بيان فضل هذه الأُمَّة، حيث نقلت القرآن الكريم بجميع وجوهه وقراءاته المختلفة بالأسانيد الصحيحة ولم تهمل منه حرفاً، ولا طريقة أداء .

ثالثاً: وهن شبهة القائلين باضطراب واختلاف النَّصِّ القرآني الكريم ووجوه قراءاته، وأنّ هذا الاختلاف ما هو إلا اختلاف تغاير وتنوُّع، وليس اختلاف تناقض وتعارض .

رابعاً: اشتغال القراءات على حِكْم وأسرار تدلُّ على إعجاز القرآن الكريم وبلاغته، وأسلوبه المتميّز في بيان الأحكام .

النتائج الخاصّة :

أولاً: إنّ قضية الاستشهاد بالنُّصوص اللغوية، هو ما دعا النُّحاة وأهل اللغة إلى توزيع الاهتمام بين قنوات السَّماع من شعرٍ ونثرٍ وأحاديثٍ نبويّةٍ ونصٍّ قرآني، ومن ثمّ الاعتماد على هذه النُّصوص كمصادر للتقعيد، إلا أنّ استعمالهم للشواهد القرآنية والقراءات لم يحظ بما يجب من اهتمام،

بل واعتبرها بعض النُّحاة المرتكز الثالث للتقعيد بعد أشعار العرب وكلامهم.
 ثانياً: إنّ النَّحو في أصله قد نشأ لخدمة القرآن الكريم، وعصمة اللسان العربي من الخطأ .

ثالثاً: من أسباب الطعن في القراءات , عدم تحمُّل القراءة لقياس النَّحو في بعض القراءات، وذلك لأنها سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ، لا تخضع لأحكام القياس والمناهج العقلية، جعل أقلام النُّحاة وألسنتهم تمتد إلى بعض القراءات المتواترة للنَّيل منها، فقط لأنها تخالف قواعدهم الموضوعية.

رابعاً: خلط النُّحاة في الجمع اللغوي بين الفصحى الأدبية، واللهجات القديمة بصفاتهما وخصائصها المتباينة، واعتبارهم للفصحى من اللغات دون الأقلِّ فصاحة أدّى إلى طعنهم في القراءات المتواترة .

خامساً: افتراض النُّحاة أنّ كلّ ما سمعوه عن العرب الخالص إنما يمثل مرحلة النَّضج والكمال في اللغة، مع العلم أنّ كلّ لغة لا بدّ أن تمر بمراحل من عدم الاستقرار، فلهجة قريش مثلاً توجد بجانبها لهجات أخرى عربية جديرة بالنظر لما لها من الذّيع والانتشار كلهجة تميم .

سادساً: استقراء البصريين الناقص واعتمادهم على لهجات القبائل المشهورة دون غيرها، جعلهم يتوقّفون عند كثير من القراءات التي تمثّل لهجات أخرى من القبائل العربية، فوقفوا منها موقف المعارضة .

سابعاً: إنّ من أهم الركائز التي اعتمدها النُّحاة في الطّعن على القراءات، اكتفاؤهم بالشَّاهد الواحد الذي ربما يكون مجهول القائل، ويستنبطون منه قاعدة من القواعد يقيسون عليها القراءات المتواترة ومن ثمّ يطعنون فيها بناءً على هذا المقياس.

ثامناً: رواد المدرسة البصرية ممثّلة في الأخفش، وهو الموجّه لرواد المدرسة

الكوفية في إنشاء المذهب الكوفي، هم أول من وجَّه الطعن في القراءات من النُّحاة، وتبعهم في ذلك البعض من أهل اللغة والتفسير ومصنفي القراءات. **تاسعاً:** كلا المدرستين البصرية والكوفية، كانت لهم مواقف في الرفض ومعارضة القراءات وإن تنوّعت واختلفت أسبابهم .

عاشراً: إنَّ جميع النُّحاة قد قدّموا لدراساتهم النحوية بأنهم وَاَعُونَ تماماً لفكرة أن القراءة سنّةٌ متّبعة، وأنها تتصل بأسانيدھا إليه ﷺ، إلا أن مواقفهم منها تباينت ما بين من قلّ طعنه، ومن بالغ بطعنها .

الحادي عشر: أسباب النُّحاة في الطعن على القراءة انقسمت لشقّين :

- أسباب تتعلّق بالقراء وعدالتهم وضبطهم في نقل القراءة .
- أسباب تتعلّق بالقراءة من أهمها (خفاء التوجيه النحوي للقراءة على بعض النحويين، عدم التفريق بين المتواتر والشاذ قبل التسبيع، عدم أولوية القراءة في إرساء القاعدة النحوية، عدم تقديم القراءة المتواترة على اعتبار القياس، اختلاف موقفهم من الرسم المصحفي).

الثاني عشر: إنَّ الأصل المعوّل عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقّي والأخذ، ثقةً عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ، وإنَّ القراءات التي تتوفّر فيها مقاييس الصحة، يجب أن تحظى بالقبول والاحترام اللائق؛ لأنّها قرآن يُتعبّد به ويُتلى .

الثالث عشر: إنَّ العلاقة بين القراءة والقرآن فيها تداخل وإنَّ النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق، فكلُّ ما هو قرآن هو -لا بدّ- من القراءات، وليس كلُّ ما هو من القراءات هو من القرآن، وإنَّ القرآن والقراءات حقيقتان ليستا متغايرتين تغايراً تاماً، وليستا متحدتين بمعنى واحد، بل بينهما ارتباط وثيق هو ارتباط الجزء بالكل .

الرابع عشر: لو أنّ القراءات ليست بقرآن لما تمّ تأصيلها بعد وفاة الرسول - ﷺ - بوصفها علماً لا يُستهان به، وأجمعت الأمة على قرآنيّتها وتلقّتها بالقبول، ولوقع فيها الخلاف مع أصول الدّين أو أحد فروعها .

الخامس عشر: إنّ التطرّق إلى اختلاف القراءات من حيث إنّها تثير تناقضاً في الدّين، أو أنّ نجعل الاختلاف فيها مثاراً للترّدّد والتشكيك، هو من قبيل العبث أو الفهم الخاطئ لطبيعة هذه القراءات والحكمة من تعدّدتها، فلا يُقام له وزن عندها.

السادس عشر: إنّ الطّعن في القراءات المتواترة والمشهورة عن الأمة والمتلقّاة لديها بالقبول، يفتح باباً لأعداء الدّين للطّعن في القرآن الكريم؛ بدعوى أنّ علماء الإسلام أنفسهم قد طعنوا في شيءٍ منه .

السابع عشر: تباينت مواقف النّحاة في تجويز أوجه تبيحها اللغة ويستسيغها القياس، وهذا التباين اتضحت معالمه في مواقفهم من توجيه النّص القرآني وموقفهم من قراءاته .

الثامن عشر: وصل اعتداد بعض النّحاة بالقياس، بأن أصبحت دراسته تحتل مركزاً بارزاً يكاد يطغى على السّماع، وقد أدى ذلك إلى ردّهم لكلّ قراءة خالفت القياس عندهم وإنّ استفاضت .

التاسع عشر: لم يحتل القرآن ما كان يجدر به في دراسات النّحاة وأهل اللغة، ولم يكن يُستشهد بالقرآن إلاّ في القليل من المسائل النحوية، وأما في الغالب فلا بد أن يكون معه شعر يعززه أو قياس يدعمه، مع أنّ الكثير من المسائل كان يمكن أن تقوم على الاستشهاد بالقرآن وحده لوضوح وجه الاستشهاد به .

العشرون: الخلل في منهج النّحاة الذين جعلوا من القواعد النحوية أصلاً والقراءات هي التي تُعرض عليها.

الواحد والعشرون: إنَّ القراءات بما توافرت لها دقة التوثيق، لم تحظ بها الأشعار التي اتخذها النُّحاة مصدراً معتمداً للسمع، كان يقتضي الاعتماد عليها أولاً في مجال التقييد .

الثاني والعشرون: إذا تركنا باب الطَّعن على القراءات والقراء مفتوحاً دون التصدّي له وإغلاقه، فسوف يلج منه من يريد الطَّعن في هذا الدّين من سيئي الطوية وخبثي النوايا .

الثالث والعشرون: إذا كان بعض النُّحاة قد وجد للقراءات المنتقدة وجهاً موافقاً للعربية، فإنّ ذلك كان أجدى وأجدر بالنُّحاة المنتقدين للقراءات أن يسلكوه ، فيجدوا الأوجه النحوية الموافقة للقراءة بدل رفض الأخذ بها ورميها بأبشع التّعوت.

توصيات البحث:

- دراسة مواقف النُّحاة من مصادرهم بعامة، ومن المصدر القرآني بخاصّة، وذلك لسبر أغوار فكرهم ومعرفة وجهات نظرهم، التي تمثّلوها في مجال الطَّعن على القراءات .

- دراسة اللغة العربية صرفاً وتركيباً ودلالةً وتداولاً، من خلال المشاريع اللسانية العربية الحديثة كالنحو الوظيفي، لأن القواعد التي ندرسها اليوم تمثّل العربية في عصر الاحتجاج، وتطبيق ذلك على القراءات وتوجيه القراءات ، وعرض الطَّعن فيها على هذه الدراسات الحديثة لأنّ فيها ما قد يرفع العائق، ويعطي الرخصة، ويعجّل الجواز.

وأخيراً . . فقد آن لي أن أضع القلم، وأستغفر الله مما زلّت به القَدَمُ، وأحمده على ما ألهمني به فيما زبرته في هذا البحث، وهو في نظري جهدٌ قاصرٌ، وقليلٌ من كثير، وأسأله تعالى أن يهيئ لي لهذا العِلْم النَّافع من يُظهره ويُجلبه، و أن يجعلني ممن خدم كتابه العظيم، ويلهمني طريق الهدي المستقيم، والمنهج القويم .

الفهارس العامة

وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة البقرة		
٦٧	٦	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٢٠٣	١٣	﴿ كَمَاءٍ أَمِنِ السُّفْهَاءِ إِلَّا ﴾
٣٠	٧٩	﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثُمَّ نَاعِلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ ﴾
٢٥٥ ، ٢٥١	٨٥	﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾
١٥٢	٩٧	﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾
٢٦٧	١١٧	﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٢٠٣	١٤٢	﴿ يَشَاءُ إِلَيَّ ﴾
١٣٣	٢١٦	﴿ وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ ﴾
٣٢٠	٢١٧	﴿ وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
٣٠٥ ، ٢٢	٢٢٩	﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾
٢٨٦	٢٦٠	﴿ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾
٣٤٤	٢٦٧	﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ﴾
٣٤٤ ، ٣٤٢	٢٧١	﴿ فَنِعْمَ هِيَ ﴾
١٧٩	٢٨٤	﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾
سورة آل عمران		
٢٦٧	٤٧	﴿ إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٢٦٧	٥٩	﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
١٨٦	٧٥	﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُودِّهِ إِلَيْكَ ﴾
٣٤٤	١٠٣	﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾
١٨٦	١٤٥	﴿ نُؤْتِيهِ مِنْهَا ﴾
٣١٣	١٧٨	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْمَانُمِلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ ﴾
٣١٣	١٨٠	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾
٣١٣	١٨٨	﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾
٣١٣	١٨٨	﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ ﴾
سورة النساء		
٣١٧	١	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
٣٢٧، ٣٢٥	٩	﴿ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾
١٣٤، ١٣٢	١٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾
١٧٥	٣٨	﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾
٢٠٨	٤٦	﴿ لِيَأْ بِالسِّنِينَ ﴾
٢٠٣	٥١	﴿ هَتُولَاءِ أَهْدَى ﴾
٢٢٨	٨٣	﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
٢٩٢	١٠٥	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
١٨٦	١١٥	﴿ تُولَّهِ مَا تَوَلَّى مَا تَوَلَّى ﴾
٣٢١	١٢٧	﴿ وَمَا يُثَلِّ عَلَيْكُمْ ﴾
٢٠٨	١٢٨	﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾
٢٠٦	١٣٥	﴿ وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعَرَضُوا ﴾
١٠٣، ١٠١	١٦٢	﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾
سورة المائدة		
٢١٠	٢	﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاانُ قَوْمٍ ﴾
٢٩	٤٤	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾
١٠٣، ١٠١	٦٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ ﴾
سورة الأنعام		
٢٨٨	٣٤	﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾
٢٧٨، ٢٣	٥٢	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوقِ ﴾
٢٦٧	٧٣	﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾
٢١٥	٩٠	﴿ فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَهُ ﴾
٢٢٠	١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُردُّوهُمْ ﴾
٢٥٥، ٢٥١	١٥٢	﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾
سورة الأعراف		
٢٣٢	١١١	﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الأنفال		
٨٤	٤٢	﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ وَالرَّكْبُ ﴾
٢٣٧	٥٩	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾
٣٤٧	٧٢	﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾
سورة التوبة		
١٤٦	١٢	﴿ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ ﴾
٣٨	٢٤	﴿ قُلْ إِنْ كَانَ إِنْ كَانَ إِخْوَانِكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أَقْرَبْتُمُوهَا وَبِحَجْرَةٍ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾
١٣٢	٥٣	﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾
سورة يونس		
١٧٠	٥	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾
٢٩٠	٣٦	﴿ إِنْ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾
٣٠٠	٦٥	﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾
سورة يوسف		
٢٤٣، ٢٢	٢٣	﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾
٢٨٦	١١٠	﴿ وَطَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا ﴾
سورة الرعد		
١٢٣	٣٣	﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة إبراهيم		
٣٢٨، ٣١٥	٢٢	﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ ﴾
٢٦٩، ٢٦٦	٣١	﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾
سورة الحجر		
٢٩، ٢	٩	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
٢٤٨، ١١٠		
٣١٩	٢٠	﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ ﴾
سورة النحل		
٢٦٥	٤٠	﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٢٤٦	٤٨	﴿ يَنْفِيئُوا ظِلَّ اللَّهِ ﴾
٢٨٧	٨١	﴿ سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾
سورة الإسراء		
١٦٢	٣١	﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾
سورة الكهف		
٢٧٥	٢٨	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٣٤٥	٤٤	﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِللَّهِ الْحَقِّ ﴾
٢١	٧٧	﴿ لَنَخَذَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾
٣٤٠	٩٧	﴿ فَمَا أَطْلَعُوا أَنْ يُظْهَرُوهُ ﴾
٣٣٦	١٠٣	﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴾
سورة مريم		
٢٦٥	٣٥	﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٦٨	٧٥	﴿فَلْيَمْدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾
سورة طه		
٩٨ ، ١٠١ ، ١٩٢ ، ١٠٣	٦٣	﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾
٢٢٨	١٢٩	﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ وَّلَوْلَا كَلِمَةٌ رَبِّكَ لَكَانَ لِرِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾
سورة الأنبياء		
٢٥٨	٣٥	﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾
١٧٢	٤٨	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُنْتَفِقِينَ﴾
١٤٦	٧٣	﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً﴾
٢٥١	٨٨	﴿وَكَذَلِكَ نُنشِجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
سورة الحج		
١٦٦	١٥	﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾
٢٨٨	٥٢	﴿إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾
سورة المؤمنون		
٢٠٣	٤٤	﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُنَا﴾
سورة النور		
١٧٠	٦٣	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
سورة القصص		
١٤٦	٥	﴿وَجَعَلَهُمْ أَيْمَةً﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٠٤	٢٣	﴿ عَلَيْهِ أُمَّةٌ ﴾
١٤٦	٤١	﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً ﴾
١٧٠	٧١	﴿ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ ﴾
٢٣٠	٨١	﴿ فَسَفْنَا بِهِمُ وَيْدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾
سورة السجدة		
١٤٦	٢٤	﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً ﴾
سورة الأحزاب		
٢٦٢	٤	﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾
٢٦٠	١١-١٠	﴿ وَتَنْظُرُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ﴾
١٣٩	٥٠	﴿ وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ﴾
١٣٩	٥٣	﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾
٢٦٠	٦٧-٦٦	﴿ أَطَعْنَا اللَّهَ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا ﴾
٢٦٠	٦٨-٦٧	﴿ السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا ﴾
سورة سبأ		
٣٦٢	٩	﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾
سورة فاطر		
١٢٤	٨	﴿ أَفَمَنْ زِينَ لَهُمْ سَوْءُ عَمَلِهِمْ فَرَّاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
٣٥٠	٤٣	﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا ﴾
سورة يس		
٢٦٦	٨٢	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الصافات		
٣٥٥	١٢	﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾
سورة ص		
٢٧٦	١٤	﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَبَ الرَّسُلَ ﴾
سورة الزمر		
١٢٠	٩	﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ﴾
١٢٢، ١٢١	٩	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
١٢٤	٢٢	﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِٗٓ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾
١٢٥	٦٤	﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾
سورة غافر		
٢٨٨	٧-٦	﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٦﴾ الَّذِينَ يَجْمَعُونَ الْعَرْشَ ﴾
٢٦٨	٦٨	﴿ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ لَهُ، ﴾
سورة الشورى		
١٤٢	١١	﴿ يَذَرُوكُمْ فِيهِ ﴾
١٣٠	٢٥	﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَن عِبَادِهِ ﴾
سورة الزخرف		
١٢٨	٥٧	﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنهُ يَصِدُّونَ ﴾
سورة الجاثية		
١٣٩	١٦	﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة الأحقاف		
١٣٢، ١٣٣، ١٣٤	١٥	﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾
سورة محمد		
٢٥٥	٢٠	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ﴾
سورة الحجرات		
٢٤٦، ٢٠٣	٩	﴿تَفَىٰ إِلَىٰ﴾
سورة النجم		
١٩٥	٥٠	﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ﴾
سورة القمر		
٢٧	١٧	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّذَكِّرٍ﴾
سورة المجادلة		
١٣٦	١	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾
٦٣	١٩	﴿أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾
سورة المنافقون		
٢٠٨	٥	﴿لَوَارِءُ سَمِّهِمْ يَصُدُّونَ﴾
سورة الحاقة		
٢١٩	٤١	﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ﴾
سورة نوح		
١٧٩	٤	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
سورة القيامة		
١٦٩	١٨	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَبِعْ قُرْآنَهُ ﴾
٢٩٨ ، ٢٩٧	٢٧	﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾
سورة المطففين		
٢٩٨ ، ٢٩٧	١٤	﴿ بَلْ رَانَ ﴾
سورة الفجر		
٣٦٧	٢٦-٢٥	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ ﴾
سورة الطارق		
٢٥٥	١٧	﴿ فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤِدًا ﴾
سورة الإخلاص		
١٩٨	١	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث
٢٣٩	«اذبح مكانها شاة»
٢٧	«أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَأُطِيقُ ذَلِكَ»
١٠٦	«اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها...»
٣٣	«القراءة سنّة»
٢٩١	«إِنَّ أَحَدَنَا لِيَجِدُ مَا يَتَعَاضَمُ أَنْ يَتَكَلَّمَ...»
٨٨	«إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ...»
٢٩١	«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ»
٢٩١	«إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا فَلَا تَوَاضَعُونَ بِالظَّنِّ...»
٢٩١	«أَوْ قَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟...»
٢٩٠	«إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»
١٠١	«سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ لَحْنِ الْقُرْآنِ عَنِ...»
٣١	«سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي - ﷺ - فاستمعت لقراءته...»
٣٥٩، ٣٥٧	«عجب ربكم من ألكم وقنوطكم»
٣٥٩	«عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل»
٣١	«فاقرؤوا كما علمتم»
٣١	«فاقرؤوا ما تيسر منه»
٢٢٦	«كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه...»
٣١٨	«لا تحلفوا بأبائكم»
١٤٢	«لست بنبيء ولكني نبي الله»

الصفحة	طرف الحديث
٢٩١	«نحن أحقّ بالشك من إبراهيم <small>عليه السلام</small> ...»
٧٩	«نزل القرآن بلغة قريش، وليسوا بأصحاب نير...»
٢٢٨	«هل أنتم تاركو لي صاحبي»
٢٩٨	«هم أتباع الأنبياء الذي آمنوا بهم وصَدَّقُوا طال عليهم البلاء...»

فهرس الأشعار

الصفحة	الشطر الثاني	الشطر الأول
١٤	طَعْنَانَاً وَقَوْلَ مَا لَا يُقَالُ	وَأَبَى ظَاهِرُ الشَّنَاءَةِ إِلَّا
٣٧	وَكَانَ لِلرَّسْمِ اخْتِمَالًا يَحْوِي	فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَهُ نَحْوِ
٣٧	فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ	وَصَحِّحْ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ
٣٧	شُدُودُهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ	وَحَيْثُ مَا يَخْتَلُ رُكْنٌ أَثْبِتِ
٤٠	عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثَلًّا	وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ
٧٠، ٦٧	سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيَتَجَمَّلَا	وَتَسَهِّلُ أُخْرَى هَمْزَيْنِ بِكَلِمَةٍ
٧٠، ٦٧	لِيُورِثَ فِي بَعْدَادٍ يُرْوَى مُسَهَّلًا	وَقُلْ أَلْفًا عَنِ أَهْلِ مِصْرٍ تَبَدَّلَتْ
٦٧	بِهَا لُدٌّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا	وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ
٧٥	ضَلَّتْ هَذِيلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تَصِبِ	سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاجْحِشَةً
٨٤	هِمَا الْعُدُودَةُ أَكْسِرُ حَقًّا الضَّمَّ	وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحَ عَمَّ غُلًّا وَفِي
٨٤	وَقَالَتْ دُونَهَا حَرْبٌ رُبُّونُ	عَدْتَنِي عَنِ زِيَارَتِهَا الْعَوَادِي
٩٠	نَ وَأَكْسِرُهُ حَرْمِيًّا وَمَا الْحَذْفُ أَوْلَا	وَتَقْبَلُ لِلْمَكِّيِّ نُونٌ تُبَشِّرُو
٩٢	أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي	كُمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِيَتِي
٩٣	إِثْمًا مَنِ اللَّهُ وَلَا وَاعْغَلِ	فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ
٩٤	مُتْلَقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي	أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنِي
٩٥	وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الدُّكِيِّ	أَيُّتُ أُسْرِي، وَتَبِيَّتِي تَدُلُّكِي
٩٦	يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي	تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً
٩٨	وَتَخْفِيفُ قَالُوا إِنَّ عَالِمُهُ دَلَا	فَيَسْجِحْتَكُمْ ضَمًّا وَكَسْرًا صِحَابُهُمْ
٩٨	دَنَا فَاجْمَعُوا صِلًا وَافْتَحِ الْمِيمَ حَوْلًا	وَهَذَيْنِ فِي هَذَا حَجٌّ وَثِقْلُهُ
٩٩	قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
٩٩	حَ يَلْمَنَنِي وَالْوُمَهْنَةَ	بِكُرِّ الْعَوَادِلِ فِي الصَّبَا

الصفحة	الشرط الثاني	الشرط الأول
٩٩	كَ وَقَدْ كُبِّرَتْ فَقَلْتُ إِنَّهُ	وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَ
٩٩	نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِمَهُ فِي الْخَطُوبِ	إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتَ حَسَا
١١١ وَحَرَكَ بِهِ الْعُلَا
١١١	مَعَ الْهَمْزِ وَاخْفِضْهُ وَفِي صَادَ غَيْطَلَا	كَمَا فِي نَدٍ وَالْأَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ
١١٥	جَنَى أَيْكَةٍ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا	مُوشَّحَةً بِالطَّرْتِينِ ذَنَا لَهَا
١١٥	يَرْمِي الضَّرِيرَ بِجُشْبِ الطَّلْحِ وَالضَّالِّ	وَمَا خَلِيجٌ مِنَ الْمَرْثُوتِ ذُو شُعْبِ
١١٨	لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقِنَاعِيسِ	وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنِ
١٢٠	مَعَ الْكَسْرِ حَقُّ عَبْدَهُ اجْمَعِ شَمْرٌ دَلَا	أَمَنْ خَفَّ حِرْمِيٌّ فَشَا مَدَّ سَالِمًا
١٢١	إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ	أَبْنِي لُبَيْنِي لَسْتُمْ يَدِ
١٢٥	سَمَا فَتَحَهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هَمَّالَا	فَتِسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ وَتِسْعُهَا
١٢٥	حَشَرْتَنِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلَا	وَيَحْرُزُنِي حِرْمِيَّهُمْ تَعْدَانِي
١٢٥	فُهُ فُتَّحَتْ خَفَّفَ وَفِي النَّبَا الْعُلَا	وَزِدْ تَأْمُرُونِي التَّوْنَ كَهْفًا وَعَمَّ خِفَ
١٢٨	يَصُدُّونَ كَسْرُ الضَّمِّ فِي حَقِّ نَهْشَلَا	وَفِي سَلَفًا ضَمًّا شَرِيفٍ وَصَادُهُ
١٣٢	شَهَابٌ وَفِي الْأَحْقَافِ ثُبَّتَ مَعْقَلَا	وَضُمَّ هُنَا كَرْهًا وَعِنْدَ بَرَاءَةِ
١٣٥	بِكثْرَةٍ كَبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَع	وَمُصَدَّرٌ مِنْكَرٌ حَالًا يَقَع
١٣٦	جَلَّتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا وَمُعَلَّلَا	وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلًا ضَفَا ظِلَّ زَرْزَبُ
١٣٦	وَأَدْعَمَ وَرَشُّ ضَرَّ ظَمَّانَ وَامْتَلَا	فَأظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ وَاضِحًا
١٣٦	زَوَى ظِلَّهُ وَغَرُّ تَسَدَّاهُ كَلْكَالَا	وَأَدْعَمَ مُرُوٍ وَكَفِّ ضَيْرَ ذَابِلِ
١٣٩	ءِ الْهَمْزِ كُلُّ غَيْرِ نَافِعِ ابْدَلَا	وَجَمَعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُو
١٣٩	بُيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءِ شَدَّدَ مُبْدَلَا	وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعَ
١٤١	بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى إِلَاهِ هُدَاكَا	يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ
١٤١	كَمَثْنِ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاتِبِ	لَأَصْبَحَ رَمًا ذُقَاقِ الْحَصَى
١٤٥	سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِيَتَجَمَّلَا	وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَيْنِ بِكَلِمَةٍ

الصفحة

الشرط الثاني

- ١٤٥ بِهَا لُدُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا
 ١٤٥ وَسَهْلٌ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا
 ١٤٨ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلَا
 ١٥٢ وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةً وَلَا
 ١٥٢ وَمَكِيَّهُمْ فِي الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكَلَا
 ١٥٢ مِنْ اللَّهِ وَحَى يَشْرَحُ الصِّدْرَ مُنْزَلُ
 ١٥٥ عَمِرْتَ زَمَانًا حَاسِرًا لَمْ تُعَمِّمْ
 ١٥٧ وَفِي كَسْرِ أَنْ صَدُّوكُمْ حَامِدٌ دَلَا
 ١٥٨ مَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفُنُوا
 ١٦٠ جَهَارًا، وَلَمْ تَعْضَبَ لِقَتْلِ ابْنِ حَزْمٍ
 ١٦٢ وَحَرَّكَهُ الْمَكِّيَّ وَمَدَّ وَجَمَّالًا
 ١٦٣ وَخُرْطُومُهُ فِي مَنْقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ
 ١٦٤ وَغَيْرَ مَا مَرَّ السَّمَاعَ عَادِلَهُ
 ١٦٦ لِيَقْطَعَ بِكَسْرِ الْأَلَامِ كَمَّ جِيْدُهُ حَلَا
 ١٦٩
 ١٧٢ وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الْهَمْزُ فُنْبُلَا
 ١٧٩ وَقَصْرٌ وَيَعْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَاءَ الْعُلَا
 ١٧٩
 ١٧٩ حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَثِبُ قَاصِدًا وَلَا
 ١٧٩ كَوَاصِرُ لِحْكَمِ طَالَ بِالْخُلْفِ يَدْبُلَا
 ١٨٦ وَنُوتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا
 ١٨٦ بِخُلْفٍ وَفِي طَهُ بِوَجْهَيْنِ بُجَّالَا
 ١٨٩ إِلَّا لِأَنَّ عَيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

الشرط الأول

- وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ
 وَأَيْمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَهُ
 وَمَا لِقِيَّاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلُ
 وَجَبْرِيلَ فَتَحُ الْجِيمِ وَالرَّاءَ وَبَعْدَهَا
 بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءُ يَحْذِفُ شُعْبَةً
 وَجَبْرِيلَ يَأْتِيهِ وَمِيكَالَ مَعَهُمَا
 رَأَيْتَ هَرَيْتَ الْعِمَامَةَ بَعْدَمَا
 وَسَكَنُ مَعًا شَنَّانُ صَحَّاحِ كِلَاهُمَا
 إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا لَهَا فَرَحًا
 أَتَعْضَبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزْتَا
 وَبِالْفَتْحِ وَالتَّخْرِيقِ خِطَاءً مُصَوَّبُ
 تَخَاطَأَهُ الْقَعَّاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ
 لِفَاعَلِ الْفَعَّالِ وَالْمَفَاعَلِ
 سَكَرَى مَعًا سَكَرَى شَفَاً وَمُحَرَّكُ
 فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا
 نُفَصِّلُ يَا حَقُّ عَلَاً سَاحِرُ ظَبِي
 وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحِهِ
 شَذَا الْجَزْمِ
 وَإِدْعَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا
 لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا
 وَسَكَنٌ يُؤَدُّهُ مَعَ نُوْلِهِ وَنُضْلِهِ
 وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانِهِ
 وَأَشْرَبُ الْمَاءِ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشُ

الصفحة

الشرط الثاني

الشرط الأول

١٨٩	ما حَجَّ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ	أَوْ مُعْبِرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ
١٩٢	وَتَخْفِيفُ قَالُوا إِنَّ عَالِمُهُ ذَلَالًا	فَيَسْحَجْتَكُمْ ضَمُّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ
١٩٢	ذَنَابًا فَاجْمَعُوا صِلًا وَافْتَحِ الْمِيمَ حَوْلًا	وَهَذَيْنِ فِي هَذَانِ حَجٌّ وَثِقْلُهُ
١٩٥	وَتَنوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَالًا	وَقُلْ عَادًا الْأُولَى بِإِسْكَانٍ لَامِهِ
١٩٥	وَبَدْوُهُمْ وَالْبَدءُ بِالْأَصْلِ فُصْلًا	وَأَدْعَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ
١٩٥	لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدءًا وَمَوْصِلًا	لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتُهُمَزُ وَاوَهُ
١٩٥	وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا	وَتَبَدُّ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلَّهُ
١٩٦		لِحَبِّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُوسَى
١٩٨	وَلَا ذَاكَرَ اللَّوَايِلَ إِلَّا قَلِيلاً	فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
٢٠٣	تَفِيءَ إِلَى مَعِ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلًا	وَتَسْهِيلِ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمًا
٢٠٣	فَنَوَعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا	نَشَاءً أَصَبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوْ اثْنَيْنَا
٢٠٣	يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَفَيْسُ مَعْدِلًا	وَنَوَعَانِ مِنْهَا أَبْدِلًا مِنْهُمَا وَقُلْ
٢٠٣	وَكُلُّ بِهَمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفَصَّلًا	وَعَنْ أَكْثَرِ الْفُرَّاءِ تُبَدَّلُ وَاوَهَا
٢٠٦	فَضُمَّ سَكُونًا لَسْتِ فِيهِ مُجْهَلًا	وَتَلَوُوا بِحَذْفِ الْوَاوِ الْأُولَى وَلَا مَهْ
٢١٠	وَفِي كَسْرِ أَنْ صَدُّوكُمْ حَامِدٌ ذَلَالًا	وَسَكْنٌ مَعًا شَنَانٌ صَحًّا كِلَاهُمَا
٢١١		وَإِنْ لَامٌ فِيهِ دُو الشَّنَانِ وَفَنَدًا
٢١٥	شِفَاءً وَبِالتَّحْرِيكِ بِالْكَسْرِ كُفْلًا	وَسَكْنٌ شِفَاءً وَاقْتِدَهُ حَذْفُ هَائِهِ
٢١٥	بِإِسْكَانِهِ يَذُكُو عَبِيرًا وَمَنْدَلًا	وَمُدٌّ بِخُلْفِ مَاجٍ وَالْكُلُّ وَاقِفٌ
٢١٧	وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ	هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
٢٢٠	لِأَوْلَادِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيَهُمْ تَلَا	وَزَيْنَ فِي ضَمِّ وَكَسْرِ وَرَفَعٍ قَتَدٌ
٢٢٠	وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثَلًّا	وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَائِهِمْ
٢٢٠	وَلَمْ يُلَفَّ غَيْرُ الظُّرْفِ فِي الشَّعْرِ فَيَصَلَا	وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ
٢٢٠	تَلَمَّ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجْهَلًا	كَلَّلَهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا فَلَا

الصفحة

الشرط الثاني

الشرط الأول

٢٢٠	دَةَ الْأَخْفَشِ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْمَلًا	وَمَعَ رَسْمِهِ نَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَا
٢٢٢	نَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ	فَزَجَّجْتُهُ مُتَمَكِّنًا . . .
٢٢٧	بواديه من قرع القسي الكنائن	يَطْفَنَ بِحُوزِيِّ المراتع لم ترع
٢٢٧	من الأجن جناء معاً وصيب	فأوردتها ماء كأن جمامه
٢٢٩	جزأي إضافة وقد يستعمل	وظرف أو شبيهه قد يفصل
٢٢٩	وفي اختيار قد أضافوا المصدراً	فصلان في اضطرار بعض الشعرا
٢٢٩	كقول بعض القائلين للرجز	لفاعل من بعد مفعول حجز
٢٢٩	في القاع فرك القطن المحالج	يفرك حب السنبل الكنافج
٢٢٩	وكم لها من عاضد وناصر	وعمدتي قراءة ابن عامر
٢٢٩	ك"مخلف" الوعد محق ذو نكد	مثل ذا مع اسم مفعول ورد
٢٣٢	وفي الهاء ضم لف دعواه حرماً	وعي نفر أرحته بالهمز ساكناً
٢٣٢	وصلها جواداً دون رب لتوصلاً	وأسكن نصيراً فاز وأكسر لغيرهم
٢٣٢	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	كليني لهم يا أميمة ناصب
٢٣٧	عميماً وقل في النور فاشيه كحلاً	وبالغيب فيها تحسبن كما فشا
٢٣٧	وإنهم افتح كافيًا . . .
٢٣٧	رضاه ولم يلزم قياساً مؤصلاً	ويحسب كسر السين مستقبلاً سما
٢٤٣	لسان وضم التالوا خلفه دلاً	وهيت بكسر أصل كفو وهمزه
٢٥١	وحرم وننجي ا حذف وثقل كذي	وسكن بين الكسر والقصر صخرة
٢٥١	لسبب بذلك الجزو الكلاباً	ولو ولدت فغيره جرو كلب
٢٥٤	به وقيت الشرر مستطيراً	أتيح لي من العدا نذيراً
٢٥٦	قد خلط بجلجلان	إنما شعري قييد
٢٦٠	رسول السبب وهو في الوقف في حلاً	وحق صحاب قصر وصل الظنون
٢٦٠	وقولي إن أصبت لقد أصابا	أقلي اللوم عاذل والعتابا

الصفحة	الشرط الثاني	الشرط الأول
٢٦٧	وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ	عَلَيْمٍ وَقَالُوا الْوَاوُ الْأُولَى سُقُوطُهَا
٢٦٧	وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا	وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرْتَمٍ
٢٦٧	كَفَى رَاوِيًا وَأَنْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا	وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ
٢٦٩		قَدْ قَالَتْ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي
٢٧١	وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا	سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
٢٧٢	بعد كلام واجب بها قرن	وقد يجيء النصب بعد الفاء من
٢٧٢	عليه برفقٍ وارْقُبِ الشَّمْسِ تَغْرُبِ	فَقُلْتُ لِحَنَادٍ خُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ
٢٧٣	وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا	سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
٢٧٦	فكم لها من عاضد وناصر	وعمدتي قراءة ابن عامر
٢٧٨	وَعَنْ أَلِفٍ وَآوٍ وَفِي الْكَهْفِ وَصَلَا	وَبِالْعُدْوَةِ الشَّامِيَّ بِالضَّمِّ هَهُنَا
٢٨١، ٢٨٢	شديدا بأحناء الخلافة كاهله	رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
٢٨٦	كَذَا نَلَّ وَخَفَّفَ كُذِّبُوا ثَابِتًا تَلَا	وَتَائِي نُنَجِّحُ احْذِفْ وَشَدِّدْ وَحَرِّكَا
٢٨٩	فِيئْتُ إِخَالَهُ دُهُمًا حِلَاجَا	أَمِنْكَ الْبَرْقُ أَزْقُبُهُ فَهَاجَا
٢٩٧	عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عَوَجًا بَلَا	وَسَكَتُهُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعِ لَطِيفَةٍ
٢٩٧	م بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكَتَ مُوَصَّلًا	وَفِي نُونٍ مَنِ رَاقٍ وَمَرْقَدِنَا وَلَا
٣٠٥	تُضَارَرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَدُو جَلَا	وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالْكُلُّ أَدْعَمُوا
٣٠٧	رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ	لَسْتُ مُحْصِيَهُ
٣١٠	أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَذُوقُهَا	وَلَا تَدْفِنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي
٣١٣	بِمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَقٌّ وَدُو مَلَا	وَيَخَاطَبُ حَرْفًا يَحْسَبَنَّ فَخُذْ وَقُلْ
٣١٥	أَنَا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ	مِنَّا الْأَنَاءُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا
٣١٧	وَحَمْرَةٌ وَالْأَرْحَامُ بِالْحَنْفِضِ جَمَلًا	وَكُوفِيهِمْ تَسَاءِلُونَ مُحَقَّقًا
٣١٩	كدت أقضى الحياة من خلله	رسم دارٍ وقفت في طلله
٣٢٢	أفيها كان حنفي أم سواها	أَكْرُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي

الصفحة	الشرط الثاني	الشرط الأول
٣٢٥	ضِعَافًا وَحَرْفًا النَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا	يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ
٣٣٠	هُنَا مُصْرِحِيَّ اكْسِرَ لِحَمْزَةٍ مُجْمَلًا	وَفِي النُّورِ وَاحْفِضْ كُلَّ فِيهَا وَالْأَرْضَ
٣٣٠	حَكَاهَا مَعَ الْفَرَاءِ مَعَ وَلَدِ الْعُلَا	كَهَا وَصَلٍ أَوْ لِلْسَّاكِنِينَ وَقُطْرُبُ
٣٣٣، ٣٣٠	قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ	قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيَّ
٣٣٤	بَيْنَ اخْتِلَاطِ اللَّيْلِ وَالْعَشِيِّ	أَقْبَلَ فِي ثَوْبِي مَعَاْفِرِي
٣٣٧	وَتُشْرِكُ حِطَابٌ وَهُوَ بِالْجُزْمِ كُمَّلًا	وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ شَفَا
٣٣٩	فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ	إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِثَّتَيْنِ عَامًا
٣٤٢	وَأَنْ تَنْفَدَ التَّذْكِيرُ شَافٍ تَأْوَلًا	وَوَطَاءً فَمَا اسْطَاعُوا لِحَمْزَةٍ شَدُّدًا
٣٤٤	وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ	كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ
٣٤٧	شَفَا وَمَعَا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلًا	وَلَا يَتِيهِمُ بِالْكَسْرِ فُزْ وَبِكَهْفِهِ
٣٥٢	فَشَا بَيْنَاتٍ قَصْرُ حَقٍّ فَتَى عَالًا	وَفِي السَّيِّئِ الْمَخْفُوضِ هَمَزًا سُكُونُهُ
٣٤٣ بيازل وجناء أو عيهل
٣٤٣ أو الحريقُ وفاقُ القصبَا
٣٥٧	كِنْ مَعَا أَوْ أَبَاؤُنَا كَيْفَ بَلَاءُ	بِثْقَلِيهِ وَاضْمُمُ تَا عَجِبْتَ شَدًّا وَسَا
٣٦٤	وَنَحْسِفُ بِهِمْ رَاعَوْا وَشَدًّا تَثْقُلًا	وَأِدْعَامُ
٣٦٧	وَيَاءَانِ فِي رَبِّي وَفُكَّ ارْفَعَنْ وَلَا	يُعَدُّبُ فَأَفْتَحَهُ وَيُوثِقُ رَاوِيَا

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٢٤٠	ابن أبو ليلى
٧٢	ابن أبي عادل
٢١١	ابن الأنباري
٧٣	ابن الباذش
١٥٤	ابن السراج
٢٦٤	ابن الصائغ
٧٣	ابن الفحام
٢٣	ابن حزم
٢٤٨	ابن شريح الإشبيلي
١٠٢	ابن عاشور
١٩٦	ابن عصفور
٣٢٦	ابن قادم
٢٤٠	ابن محيصن
١٤١	ابن مرداس
٢٨٠	ابن ميادة
٣٠٠	ابن نفيس
١٨٧	ابن ولاد
٢٣٠	أبو البرهسم
١١٨	أبو البقاء
٤٤	أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزي
٢٩٩	أبو القاسم الهذلي
٣٦٨	أبو جعفر محمد بن صالح
٩١	أبو حاتم السجستاني

الصفحة	العلم
٧١	أبو حيان
١٢٨	أبو رزين
٢٤٥	أبو زيد الأنصاري
٤٦	أبو شعيب صالح بن زياد السوسي
١٢٩	أبو صالح السمان ذكوان
٢٤٨	أبو طاهر الأندلسي السرقسطي
٨١	أبو عبدالرحمن السلمي
١٤٢	أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي
٣٢٠	أبو علي الشلوبني
٧٧	أبو علي الفارسي
٧٢	أبو عمرو الداني
٤٥	أبو عمرو زيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني
١٧٢	أبو محمد الخزاعي
١٢٨	أبو يحيى الأعرج
٣٥٨	أبو القاسم الأصبهاني قوام السنة
٢٩٩	أبو بكر بن مهران
٥٢	أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي
٢١١	الأحوص
١٩	الأخفش الأوسط
٢٧٣	أخفش باب الجايبة
٣٣١	إسحاق الأزرق
٩٥	إسماعيل بن إسحاق
٩٩	الأعشى

الصفحة	العلم
٢٤٠	الأعمش
٤٦	الإمام ابن عامر الشامي
٥٥	الإمام حمزة الزيات
٥١	الإمام عاصم بن بهدلة بن أبي النجود
٥٨	الإمام علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي
٤١	الإمام نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي
٩٢	امرؤ القيس
١١٥	أوس بن حجر بن مالك التميمي
١٥٥	الثعالبي عبدالملك
٢٦١	جرير
١٩٠	الجواليقي
٣٨	الحجاج بن يوسف الثقفي
٨٥	الحسن البصري
٥٣	حفص بن سليمان بن المغيرة
٤٦	حفص بن عمر الدوري
١٥٥	حمزة الأصبهاني
٢٣٤	الحوفي
٥٨	خلاد بن خالد الكوفي
٥٨	خلف بن هشام البزار
١١٤	خويلد بن خالد بن محرت أبو ذؤيب
١٨٢	الرؤاسي
١٦٩	رؤبة بن العجاج التميمي
٨١	الرضي الشريف
٨١	زر بن حبيش الأسدي

الصفحة	العلم
٦٩	الزحخشري
٢٤٥	السدي
١٤٣	سعيد بن أوس
٧١	السمين الحلبي
١٧	سيويه
٣٢٠	سيويه
٧٤	شهاب الدين الألوسي
٢٣٥	شهاب الدين الخفاجي المصري
٣٢١	صالح بن إسحاق الجرمي
٢٢٧	الطرماح
١٩٨	ظالم بن عمرو
٣٢١	العباس بن مرداس
٥١	عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان
٣٢٦	عبدالله بن جعفر
٤٣	عبدالله بن كثير بن عمرو ابن كثير المقرئ
١٧٢	عبد الوهاب بن فليح
٢٩٩	عبيد بن الصباح
١٢٨	عبيد بن عمير الليثي
٩٩	عبيدالله بن قيس بن شريح بن مالك
٤٣	عثمان بن سعيد المصري القيرواني الملقب بورش
٢٢٧	علقمة بن عبدة
٢٨٣	عمر بن أبي ربيعة
٢٩٩	عمرو بن الصباح

الصفحة	العلم
٩٦	عمرو بن معدي كرب
٤٣	عيسى بن مينا المدني الملقب بقالون
٢٥	الفراء
١٦٠	الفرزدق
٢٠٩	فضالة بن عبيد
٩٨	الفضل بن قدامة
٣٥٧	القاضي شريح
٨٥	قتادة
١٨٩	قطرب
١٥٨	قعنب
١٧٥	القواس
٥٩	الليث بن خالد أبو الحارث
٩٠	المازني
١٥٣	الماوردي
١٣٣	محمد بن أبي جعفر المنذري
٢٤٧	محمد بن الحسن الفارسي
٤٤	محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد الملقب بقنبل
٢٧٥	محمد بن محمد بن محمد الجمالي
٣٢٦	المرزباني
١٥٤	المرزوقي
٨٢	المغيرة بن أبي شهاب
٧٣	مكي
٧٣	المهدوي
٨٤	النابعة

الصفحة	العلم
٥٠	هشام بن عمار بن نصير
٢٠٩	واثلة بن الأسقع
٢٥٦	وضاح اليمن
٢٤٨	الوليد بن مسلم
٣٦٦	يحيى بن معين
٣٨	يحيى بن يعمر
٧٥	يونس بن عبد الأعلى

فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ١٠٠٠ سؤال وجواب في القرآن، المؤلف: قاسم عاشور، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣- الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)
- ٤- إبراز المعاني من حرز الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٥- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد ابن أحمد بن عبد الغني الدميّطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ٧- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، المؤلف: الدكتور عبد الرازق بن حمودة القادوسي، الناشر: رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حلوان , عام النشر: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

- ٨- الأحرف السبعة والقراءات وما أثير حولها من شبهات , د/ شعبان إسماعيل , مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي , الطبعة الأولى.
- ٩- الأحكام النحوية والقراءات القرآنية , علي محمد النوري, رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علم النحو والصرف , إشراف د/ محمد البنا ١٤١٠هـ.
- ١٠- إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع , علي محمد الضباع, اعتنى به : جمال الدين محمد شرف , عبدالله علوان , دار الصحابة للتراث بطنطا .
- ١١- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، المؤلف: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانی، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، المحقق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار النشر: دار الفضيلة.
- ١٢- الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
- ١٣- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبدالحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ١٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف : محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ١٥- إعراب القرآن، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق، المحقق: إبراهيم الإياري، الناشر: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤ - ١٩٨٢.
- ١٦- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ١٧- الإقتراح في علم أصول النحو، المؤلف: الإمام السيوطي، المحقق: الدكتور محمود سليمان ياقوت، الطبعة: سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م، الناشر: دار المعرفة الجامعية.
- ١٨- ألفية ابن مالك
- ١٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢١- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- ٢٢- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي - القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧ م.

- ٢٣- البيان في غريب إعراب القرآن , لأبي البركات عبد الرحمن بن الانباري ,
تحقيق طه عبد الحميد , الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق
الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)،
المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ٢٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق:
الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة:
الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ٢٦- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المؤلف: أبو
المحسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)،
تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر
والتوزيع والإعلان، القاهرة الطبعة: الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٧- التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،
أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد
- الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٢٨- تاريخ بغداد وذيوله، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن
مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية
- بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى،
١٤١٧هـ.
- ٢٩- تاريخ دمشق لابن القلانسي، المؤلف: حمزة بن أسد بن علي بن محمد،
أبو يعلى التميمي، المعروف بابن القلانسي (المتوفى: ٥٥٥هـ)، المحقق: د

- سهيل زكار، الناشر : دار حسان للطباعة والنشر ، لصاحبها عبد الهادي حرصوني - دمشق الطبعة : الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٠- تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣١- التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٣٢- تحبير التيسير في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣٣- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ م.
- ٣٤- تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِيَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، المؤلف: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٣٥- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد

- سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٦- تفسير القرآن الكريم لمحمد بن عثيمين : سورة الكهف , دار ابن الجوزي, الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٣٧- تفسير الماوردي = النكت والعيون، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- ٣٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ٣٩- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤٠- التيسير في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٤١- جامع البيان في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- ٤٢- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٣- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٤٤- جمع الأمثال، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- ٤٥- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- ٤٦- حاشية الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الحفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت.
- ٤٧- حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

- ٤٨- الحجة في القراءات السبع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ٤٩- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: محمد بن ربيع ابن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥٠- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - .
- ٥١- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٥٢- خزانة الأدب وغاية الأرب، المؤلف: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراي (المتوفى: ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
- ٥٣- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، (رسالة دكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى)، المؤلف: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ٥٤ - الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- ٥٥ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- ٥٦ - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، د/ أحمد مكى الأنصاري، توزيع دار المعارف بمصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٥٧ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار النشر: دار وكتبة الهلال، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٥٨ - ديوان الطرماح، تحقيق / عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت - حلب، الطبعة الثانية.
- ٥٩ - ديوان العباس بن مرداس السلمى، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار النشر: مؤسسة الرسالة، سنة الطبع: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ٦٠ - ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ.
- ٦١ - ديوان زيد الخيل، جمعة وتحقيق أحمد البزرة، دار المأمون للتراث.
- ٦٢ - ديوان عمر بن أبي ربيعة، المؤلف: عمر بن أبي ربيعة، المحقق: فايز محمد، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.
- ٦٣ - رسالة الغفران، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ)، الناشر: مطبعة (أمين

- هندية) بالموسكي (شارع المهدي بالأزبكية) - مصر، صححها ووقف على طبعها:
إبراهيم اليازجي، الطبعة: الأولى، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م.
- ٦٤- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، المؤلف:
شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة:
الثانية.
- ٦٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين
محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي
عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى،
١٤١٥هـ.
- ٦٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن
حنبل، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي
(المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة:
الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٧- زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن
علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي،
الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
- ٦٨- السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر
بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار
المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٦٩- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، للدكتور أحمد مكي الأنصاري،
دار المعارف ١٣٩٢هـ.

- ٧٠- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٧١- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري - المتوفى في القرن ١٢)، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٧٢- شذا العرف في فن الصرف، المؤلف: أحمد بن محمد الحمالوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.
- ٧٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٧٤- شرح التسهيل لابن مالك، المؤلف: محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين، المحقق: عبد الرحمن السيد - محمد المختون، الناشر: دار هجر.
- ٧٥- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ٧٦- شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- ٧٧- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم محب الدين النويري، المحقق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣م.
- ٧٨- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٨٠- الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨١- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

- ٨٢- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٨٣- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
- ٨٤- طبقات المفسرين العشرين، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٨٥- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، تأليف: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار العقيدة (مصر)، الطبعة: الأولى (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م).
- ٨٦- فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.
- ٨٧- الفروع، ومعه تصحيح الفروع، وحاشية ابن قندس، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ)، تقي الدين أبو بكر ابن إبراهيم بن يوسف البعلي (ت ٨٦١هـ)، المحقق: د.

- عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - دار المؤيد، الطبعة: الأولى
- ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٨٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن
سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر:
مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٨٩- فقه اللغة وسر العربية، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور
الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء
التراث العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٩٠- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٤هـ.
- ٩١- القراءات القرآنية وأثرها في التفسير ، محمد بازمول ، نسخة لرسالة
الدكتوراة .
- ٩٢- القراءات وأثرها في علوم العربية المؤلف: محمد محمد محمد سالم محيسن
(المتوفى: ١٤٢٢هـ) الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة الطبعة:
الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٩٣- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال مكرم ، الناشر
مؤسسة علي جراح الصباح الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
- ٩٤- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع
، لأبي الحسن علي بن محمد التازي ، شرح الإمام محمد الشريشي ، تحقيق
التلميذي محمد محمود ، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة - الطبعة
الأولى ١٤١٣هـ.
- ٩٥- قواعد نقد القراءات القرآنية ، دراسة نظرية تطبيقية، تأليف د. عبد الباقي
بن عبد الرحمن بن سراقه سيسي، دار كنوز اشبيليا .

- ٩٦- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٩٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ٩٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكّي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة ١٤١٨هـ.
- ٩٩- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٠٠- اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي ابن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٠١- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ١٠٢- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند،

- الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية،
١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- ١٠٣ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، المؤلف: شهاب الدين أبو العباس
أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المصري (ت ٩٢٣هـ). تحقيق
عامر عثمان، د/ عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي
١٣٩٢.
- ١٠٤ - اللمحة في شرح الملحة، المؤلف: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر
الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى:
٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث
العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ١٠٥ - لمع الأدلة في وجوه النحو - لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ سعيد
الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م
- ١٠٦ - اللهجات العربية في التراث، د/ أحمد علم الدين الجندي، الناشر:
الدار العربية للكتاب.
- ١٠٧ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د/ عبده الراجحي، دار المعرفة
الجامعية ١٩٩٦.
- ١٠٨ - مجالس ثعلب، المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو
العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون
دار المعارف بمصر.
- ١٠٩ - مجلة جامعة أم القرى العدد (٣)

- ١١٠ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ١١١ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١١٢ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
- ١١٣ - المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ١١٤ - المحمدون من الشعراء وأشعارهم، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي ابن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهرسه: حسن معمري، راجعه وعارضه بنسخه المؤلف: حمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١١٥ - مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- ١١٦ - مختارات شعراء العرب لابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناقي، الناشر: مطبعة الاعتماد، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م.
- ١١٧ - المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١١٨ - المدارس النحوية، المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف.
- ١١٩ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٢٠ - المستدرک علی الصحیحین للحاکم مع تعلیقات الذهبی فی التلخیص، المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- ١٢١ - مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٢٢ - المصاحف، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده،

- الناشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٢٣ - مع قصص السابقين في القرآن ، صلاح عبد الفتاح الخالدي ، الدار الشامية للطباعة والنشر.
- ١٢٤ - معاني القراءات للأزهري، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ١٢٥ - معاني القرآن للأخفش ، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥ هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٢٦ - معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧ هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية.
- ١٢٧ - معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٢٨ - معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦ هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- ١٢٩ - معجم الصحابة، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٣٠ - معجم القراءات، المؤلف: د /عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- ١٣١ - المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
- ١٣٢ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- ١٣٤ - مقاله الكترونية: بين بعض القراءات القرآنية وبعض القواعد النحوية , أ.د/ أحمد سعد الخطيب، موقع الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، زغل العلم، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: مكتبة الصحوة الإسلامية.
- ١٣٥ - المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

- ١٣٦ - المقنع في رسم مصاحف الأمصار، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ١٣٧ - المكتفى في الوقف والابتداء، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٣٨ - الممتع الكبير في التصريف، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- ١٣٩ - من أسرار اللغة، تأليف: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة ١٩٧٨م.
- ١٤٠ - مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة.
- ١٤١ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٤٢ - المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- ١٤٣ - المنهاج في الحكم على القراءات، بحث للدكتور إبراهيم الدوسري. نسخة الكترونية.

- ١٤٤ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري , د / شعبان صلاح , دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١٤٥ - الموسوعة القرآنية، خصائص السور، المؤلف: جعفر شرف الدين، المحقق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، الناشر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٠هـ.
- ١٤٦ - الميسر في القراءات الأربع عشرة، المؤلف: محمد فهد خاروف، مراجعة: محمد كريم راجح، الناشر: دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٤٧ - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع , لسيدى ابراهيم المارغني, دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ١٤٨ - النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية , د/ عبد المجيد عيساني , دار ابن حزم .
- ١٤٩ - النشر في القراءات العشر، المؤلف : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى.
- ١٥٠ - النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٥١ - أهمز بين القراء والنحاة , بحث للدكتور أكرم علي حمدان , مجلة البحوث والدراسات القرآنية , العدد الثامن , السنة الرابعة.

- ١٥٢ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
- ١٥٣ - الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٥٤ - الوقف والابتداء عند النحاة والقراء، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة، د/ خديجة أحمد مفتي، إشراف الدكتور: عبدالفتاح إسماعيل شلبي ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ.
- ١٥٥ - يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: د. مفيد محمد قمحية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة:
٤	أهمية الموضوع وأسباب اختياره.....
٤	أهداف البحث.....
٥	الدراسات السابقة.....
٦	منهج البحث.....
٨	خطة البحث.....
١٣	التمهيد:
١٤	المبحث الأول.....
١٤	أولاً: الطّعن في اللغة
١٦	ثانياً: تاريخ الطّعن في القراءات
٢١	ثالثاً: أسباب طعن النّحاة في القراءات
٢٧	المبحث الثاني :
٢٧	أولاً: الأدلة على نزول القراءات وأنها كلام الله.
٣٣	ثانياً: ضوابط القراءة المقبولة.
٤١	ثالثاً: تراجم القراء السبعة وتواتر قراءاتهم ومميّزاتها اللغوية.
٦٠	الفصل الأول: السّماع والقياس وأثرهما في الطّعن على القراءات.
٦٧	الفصل الثاني: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام نافع (ت: ١٦٩).....
٦٨	المبحث الأول: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ البقرة: ٦
٨٤	المبحث الثاني: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ الأنفال: ٤٢ ... ٤٤

- المبحث الثالث: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤ ٩٠
- المبحث الرابع: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ طه: ٦٣ ٩٨
- المبحث الخامس: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ الشعراء: ١٧٦ ١١١
- المبحث السادس: ﴿أَمْ نَهَوْفَنَتْ﴾ الزمر: ٩ ١٢٠
- المبحث السابع: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوَنِي﴾ الزمر: ٦٤ ١٢٥
- المبحث الثامن: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ الزخرف: ٥٧ ١٢٨
- المبحث التاسع: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهَا كُرْهًا﴾ الأحقاف: ١٥ ١٣٢
- المبحث العاشر: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ المجادلة: ١ ١٣٦
- المبحث الحادي عشر: ﴿نَبِيٍّ﴾ و ﴿النَّبِيِّ﴾ بالهمز لنافع ١٣٩
- المبحث الثاني عشر: ﴿أَيِّمَةً﴾ بإبدال الهمزة الثانية ياءً ١٤٥
- الفصل الثالث: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام ابن كثير (ت: ١٢٠ هـ) ... ١٥٠
- المبحث الأول: ﴿مَنْ كَانَتْ عِدْوًا لِيَجْرِبِلَ﴾ البقرة: ٩٧ ١٥٢
- المبحث الثاني: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ﴾ المائدة: ٢ ١٥٧
- المبحث الثالث: ﴿إِنْ قُلْتُمْ هُمْ كَانَ خِطَآءًا كَبِيرًا﴾ الإسراء: ٣١ ١٦٢
- المبحث الرابع: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ﴾ الحج: ١٥ ١٦٦
- المبحث الخامس: ﴿ضِيَاءَ﴾ بالهمزة لقبيل ١٧١
- الفصل الرابع: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤ هـ) ١٧٧
- المبحث الأول: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ نوح: ٤، ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ١٧٩
- البقرة: ٢٨٤ ١٧٩
- المبحث الثاني: ﴿يُودِيهِ إِلَيْكَ﴾ آل عمران: ، ﴿تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى مَا تَوَلَّى﴾ ١٨٦
- النساء: ١١٥ ١٨٦

- المبحث الثالث: ﴿ قَالُوا إِن هَذَا نِسْحَانٍ لَسِحْرِنِ ﴾ طه: ٦٣ ١٩٢
- المبحث الرابع: ﴿ عَادًا الْأُولَى ﴾ النجم: ٥٠ ١٩٥
- الفصل الخامس: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام ابن عامر (ت ١١٨) ٢٠١
- المبحث الأول: تحقيق الهمزتين من كلمتين مثل ﴿ السُّفَهَاءُ أَلَا ﴾ البقرة: ١٣ .. ٢٠٣
- المبحث الثاني: ﴿ وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا ﴾ النساء: ١٣٥ ٢٠٦
- المبحث الثالث: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ ﴾ المائدة: ٢ ٢١٠
- المبحث الرابع: ﴿ فِيهِدْتُهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ الأنعام: ٩٠ ٢١٥
- المبحث الخامس: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ الأنعام: ١٣٧ ٢٢٠
- المبحث السادس: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ الأعراف: ١١١ ٢٣٢
- المبحث السابع: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ الأنفال: ٥٩ ٢٣٧
- المبحث الثامن: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ يوسف: ٢٣ ٢٤٣
- المبحث التاسع: ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنبياء: ٨٨ ٢٥١
- المبحث العاشر: ﴿ وَتَطُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ﴾ الأحزاب: ١٠-١١ ٢٦٠
- ﴿ اطعنا الله ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا ﴾ الأحزاب: ٦٦ - ٦٧ .
- ﴿ السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا ﴾ الأحزاب: ٦٧ - ٦٨ .
- المبحث الحادي عشر: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ حيشما وردت ٢٦٧
- المبحث الثاني عشر: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوفَةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ حيشما وردت ٢٧٨
- الفصل السادس: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام عاصم (ت ١٢٧هـ) ٢٨٤
- المبحث الأول: ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ يوسف: ١١٠ ٢٨٦

- المبحث الثاني: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ القيامة: ٢٧ ٢٩٧
- الفصل السابع: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام حمزة (ت ١٥٠ هـ) ٣٠٣
- المبحث الأول: ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٢٩ ٣٠٥
- المبحث الثاني: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ مَنَّمْ لِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾
- آل عمران: ١٧٨ ٣١٣
- المبحث الثالث: ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء: ١ ٣١٧
- المبحث الرابع: ﴿ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ النساء: ٩ ٣٢٥
- المبحث الخامس: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ ﴾ إبراهيم: ٣٣٠
- المبحث السادس: ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ الكهف: ٢٥ ٣٣٧
- المبحث السابع: ﴿ فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ الكهف: ٩٧ ٣٤٢
- المبحث الثامن: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ ﴾ الكهف: ٤٤ ٣٤٧
- المبحث التاسع: ﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئُ ﴾ فاطر: ٤٣ ٣٥٢
- المبحث العاشر: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ الصافات: ١٢ ٣٥٧
- الفصل الثامن: مطاعن اللغويين في قراءة الإمام الكسائي (ت ١٨٠ هـ) ٣٦٢
- المبحث الأول: ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ سبأ: ٩ ٣٦٤
- المبحث الثاني: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ﴿٥٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدًا ﴾
- الفجر: ٢٥ - ٢٦ ٣٦٧
- الخاتمة ٣٧٢
- الفهارس العامة ٣٧٨
- فهرس الآيات القرآنية ٣٧٩
- فهرس الأحاديث والآثار ٣٨٩
- فهرس الأشعار ٣٩١

٣٩٨	فهرس الأعلام.
٤٠٤	فهرس المصادر والمراجع.
٤٢٧	فهرس الموضوعات.